

شُؤون اجتماعية

السنة 24، العدد 96، شتاء 2007

مُوضوّعات باللغة العربيّة

خالد السعدون | جامعة الشارقة

المسيحيون واليهود في العراق العثماني مطلع القرن العشرين 1908-1914

عبدالرضا علي اسيري | جامعة الكويت

الحياة السياسية في الكويت: التنظيمات والتيارات المعاصرة

غازي صالح نهاربني ملحم | الجامعة الأردنية

أثر مفهوم العنف واستخدام القوة في الفكر الصهيوني

محمد بن هويدين | جامعة الإمارات

السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغماتية

مُوضوّعات باللغة الإنجليزية

رافية عبد واحمد عونى | جامعة سانت جوزف، بيروت

عوامل نفسية واجتماعية تؤثر في طموح وخيارات العمل لدى الفتاة اللبنانيّة الجامعية

نصرى حارب وأحمد الشعراوى | جامعة الإمارات

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لطلبة كلية إدارة الاعمال والاقتصاد

وتأثيرها على تحصيلهم العلمي



تصدر عن جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية في الشارقة

مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية والاجتماعية

جمعية الاجتماعيين، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

ص.ب: 3745، هاتف: 9716-5567222، فاكس: +9716-5567227

E-mail: social@emirates.net.ae | www.sociological-uae.org.ae

ISSN 1025-059X

جمعية الأجتماعيين

منبر اجتماعي ثقافي ووطني، جمعية ذات نفع عام اشهرت بالقرار الوزاري رقم ٢/٧٦ لسنة ١٩٨١ وبدأت نشاطها في ١٩/١١/١٩٨١ وتهدف إلى:

- رعاية مصالح العاملين في الميدان الاجتماعي.
- العمل على رفع المستوى المهني للعاملين في المجال الاجتماعي بشتى الوسائل والأساليب والعمل على تطوير المهن الاجتماعية لخدمة الأهداف الاجتماعية للمجتمع.
- نشر التوعية والثقافة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع بشتى الوسائل المتاحة بغرض تحقيق أفضل قدر من التماسك والاستقرار والتكميل الاجتماعي بالتعاون مع الهيئات الرسمية والتطوعية الأخرى.
- العناية بإجراء البحوث والدراسات بهدف تحديد حجم المشكلات والظواهر الاجتماعية التي قد تعوق سبل التطور الاجتماعي لمجتمعنا وتبني السياسات التي تعنى في التغلب عليها واقتراح الوسائل والحلول المناسبة لها.
- الإسهام في تقديم وجوه الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالاستفادة الكاملة من الخدمات الحكومية أو الذين يحتاجون إلى رعاية أعلى مستوى أو أكثر تخصصاً كالمعاقين والمسنين والأحداث والأيتام، ومجهولي الأبوين.
- تقديم الخدمات المالية والاجتماعية والثقافية للأعضاء.
- تبادل المعلومات والخبرات المهنية مع الجمعيات المشابهة الدولية والعربية والجمعيات المختصة في المجالات الاجتماعية بشتى الوسائل والسبل ومنها إقامة المؤتمرات المحلية وحضور المؤتمرات العربية والدولية وإصدار الكتب والمجلات وغير ذلك بإقامة الندوات والحلقات الدراسية.

الجامعة الأمريكية بالشارقة

الجامعة الأمريكية في الشارقة هي مؤسسة غير ربحية ومستقلة للتعليم العالي المختلط تطبق نموذج التعليم الأميركي. أنشأها عام ١٩٩٧ صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، وهو رئيسها الأعلى. ويقع مقرها في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة. وهي مرخصة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما ترتبط باتفاقية توأمة مع الجامعة الأمريكية في واشنطن. ويتم التدريس والمخاطبة فيها باللغة الإنجليزية. وتقدم البرامج الأكademie المساوية في المحتوى والمستوى لمثيلاتها من البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الرائدة في الولايات المتحدة. وهي الجامعة الرائدة والأولى من نوعها في الخليج.

شؤون اجتماعية

تصدر عن جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية في الشارقة
مجلة فصلية علمية محكمة تهتم بالعلوم الإنسانية والاجتماعية

رئيس التحرير

أ. د. محمد عبد الله المطوع

نائب رئيس التحرير

د. ندى مرتضى صباح

مدير التحرير

د. فاطمة الصايغ

سكرتير التحرير

طه حسين حسن

أماندا هينز

الهيئة الاستشارية

د. أحمد الخطابي

د. حصة لوتاه

د. روبرت كوك

د. سليمان موسى الجاسم

د. عبد الرزاق المضرب

أ. د. عمرو عبدالحميد

الشارقة لشؤون التعليم العالي

أ. د. محسن الموسوي

أ. د. يوسف محمود

جامعة عجمان

هيئة التحرير التنفيذية

د. أحمد بن دانية

د. أحمد العموش

د. بسام أبوالفول

أ. حسين سعيد الشيخ

د. عتيق جكة

د. نصر عارف

جميع الأراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي الكاتب

ترتيب الأسماء و البحوث في المجلة أبجدياً

قواعد النشر في المجلة

بحوث و دراسات

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات ذات الصلة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تهدف إلى إضافة ما هو جديد في هذه المجالات وتخدم مجتمع الإمارات بخاصة والمجتمع العربي بعامة.
2. يكون البحث المقدم للنشر في حدود 30 صفحة مطبوعة من الحجم العادي (13000) كلمة بما في ذلك الحواشى الالزامية وقائمة المراجع والمصادر.
3. يعد البحث قابلاً للنشر إذا تواهفت فيه النقاط الآتية:
 - (أ) اعتماد الأصول العلمية في إعداد وكتابة البحث من توثيق وஹامش ومصادر ومراجع.
 - (ب) لا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر في مجلة أخرى.
 - (ج) يكتب الباحث إسمه وجده عمله على ورقة مستقلة ويرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعامل مع المجلة للمرة الأولى ويدرك ما إذا كان البحث قد قدم إلى مؤتمر لكنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر.
 - (د) يوضح الباحث إن كان يتحمّل مكانته بجهة بحثية معينة وفي هذه الحالة فإنه لا بد من الحصول على موافقة تلك الجهة.
 - (ه) يرقى بالبحث ملخص في حدود (150) كلمة باللغة الإنجليزية أو العربية يتضمن ملخصاً للباحث وناتهجه.
4. يبلغ الباحث باستلام البحث خلال أسبوعين من تاريخ الاستلام على أن يبلغ بقرار صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.
5. يراعي في أولوية النشر ما يلي:
 - (أ) تاريخ استلام البحث وأسبقية البحث للنشر إن كان طلب إجراء تعديلات عليها.
 - (ب) تنوع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر المجلة لأكبر عدد من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الأقطار في العدد الواحد وبأوسع مدى من التنوع.
 - (ج) المواضيع المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لما تعنيه المكتبة العربية من تنصيص واضح فيها.
6. (أ) البحث المنشور في المجلة يصبح ملكاً لها ويؤول إليها حق نشره.
(ب) يحق للباحث إعادة نشر بحثه في كتاب وفي هذه الحالة لا بد أن يشير إلى المصدر الأصلي للنشر.

عروض الكتب

تشير المجلة عروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام بحيث لا يزيد حجم العرض عن عشر صفحات وأن يتناول إيجابيات وسلبيات الكتاب ويستهل العرض بالمعلومات الآتية:

- (أ) الاسم الكامل للمؤلف.
(ب) العنوان الكامل للكتاب.
(ج) مكان النشر.
(د) الاسم الكامل للناشر.
(ه) تاريخ النشر
(و) عدد الصفحات.
(ز) تكتب المعلومات السابقة بلغة الكتاب إذا كان محرراً بلغة أجنبية.
(ح) اسم وعنوان عارض الكتاب.

الأراء والأفكار

تشير المجلة آراء وأفكار حرة تعالج قضايا مهمة ومعاصرة لهم المجتمع والفكر الإنساني والاجتماعي على لا يزيد عدد الصفحات عن 10 صفحات.

ملخصات الرسائل العلمية

تشير المجلة ملخصات رسائل جامعية تمت مناقشتها وأجازتها في ميدان العلوم الإنسانية.

تقارير وندوات ومؤتمرات

تشير المجلة تقارير المؤتمرات والندوات على لا يتجاوز حجم التقرير 10 صفحات.

الاشتراك السنوية

للأفراد

40 درهماً	الإمارات
15 دولاراً	الوطن العربي
20 دولاراً	البلاد الأخرى

للمؤسسات

100 درهم	الإمارات
40 دولاراً	البلاد الأخرى

الأسعار

10 درهم	الإمارات
دينار واحد	البحرين
دينار واحد	الكويت
10 ريال	قطر
10 ريال	السعودية
ريال واحد	عمان
100 ريال	اليمن
4 جنيه	مصر
2000 ليرة	لبنان
25 ليرة	سوريا
100 جنيه	السودان
600 درهم	ليبيا
10 دينار	الجزائر
دينار واحد	تونس
7 درهم	المغرب
دينار واحد	الأردن
1000 دينار	العراق

شؤون اجتماعية

مجلة فصلية علمية محكمة تهتم بالعلوم الإنسانية والاجتماعية
تصدر عن جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية في الشارقة.

العدد 96، شتاء 2007، السنة 24

الافتتاحية

بحوث ودراسات

- ٩ المسيحيون واليهود في العراق العثماني مطلع القرن العشرين 1908 - 1914
د خالد السعدون

- ٣٥ الحياة السياسية في الكويت: التنظيمات والتيارات السياسية المعاصرة
د. عبد الرضا علي أسيري

- ٨١ أثر مفهوم العنف واستخدام القوة في الفكر الصهيوني
د. غازي صالح نهار بنى ملحم
١١٧ السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغمانية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً
د. محمد بن هويدن

آراء وأفكار

- ١٤٣ حقوق المرأة في زمن متغير وذاتية الرؤية في مجتمعاتنا
د. رضا عبد الحكيم إسماعيل رضوان

- ١٥١ الشخصية المعتلة اجتماعياً (السوشيوبياثية): مقاربة مفاهيمية نشوئية
د. طه ياسين يوسف النعمة

- ١٦٥ التحولات المجتمعية في الجزائر وظاهرة الانحراف: نحو مقاربة سوسيولوجية تكاملية
د. موسى لحرش

عروض الكتب

177

القيادة والإدارة في عصر المعلومات

مجموعة من المؤلفين - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

183

محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تأليف: د. محمد عبد الرحمن العسومي - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

207

مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

تأليف: د. محمود صادق سليمان - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تقارير وندوات ومؤتمرات

221

الرؤية المستقبلية للمرأة في الإمارات - جمعية المجتمعين - الشارقة 6 ديسمبر 2007

إعداد: طه حسين حسن

ملخصات الرسائل العلمية

دور الشرطة في مكافحة المخدرات وأثره في التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة

228

عرض: د. عادل عبدالجود الكرداسي

241

ملخصات البحوث المنشورة بالإنجليزية

م الموضوعات باللغة الانجليزية

عوامل نفسية واجتماعية تؤثر في طموح وخيارات العمل لدى الفتاة اللبنانية الجامعية.

رانيا عبدو وأحمد عوني

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لطلبة كلية إدارة الأعمال والاقتصاد

وتأثيرها على تحصيلهم العلمي.

نصرى حارب وأحمد الشعراوى

58

ملخصات البحوث المنشورة بالعربية

الافتتاحية

يضم هذا العدد بين دفتيره بحوثاً مهمة تتناول قضايا ذات مساس بحياتنا الاجتماعية والسياسية وببعضها يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي الذي ما زال يحتل الصدارة بالنسبة لجميع الدول العربية التي قدمت مبادرة للسلام أقرتها في مؤتمر القمة الذي عقد في بيروت، هذه المبادرة التي جوبهت بتعنت إسرائيلي لم يكتف برفض تلك المبادرة، بل استمرت في سياستها الاستيطانية وفي قضم الأراضي العربية في فلسطين ضمن سياسة استيطانية لم يوقفها أو يحد منها الاعتراضات الدولية بما في ذلك الدول الحليفة لإسرائيل، وبجدار الفصل العنصري الذي يبتلع أجزاء أكثر فأكثر من الأراضي العربية في فلسطين، وقد يجد القاريء في بحث الدكتور غازي صالح نهار بني ملحم الموسوم (أثر مفهوم العنف واستخدام القوة في الفكر الصهيوني على الصراع العربي الإسرائيلي) بعض الإجابات عن السبب الكامن في رفض إسرائيل لهذه المبادرة، وذلك بسبب التربية الصهيونية القائمة على مفهوم العنف وسياسة بناء القوة، وإذا كان بعض المفكرين الأوائل للصهيونية حاولوا إضفاء العلمانية على دولتهم، حيث يقول هرتسل كما يورد البحث (سوف يقوم حاخامونا، الذين نتوجه إليهم بنداء خاص بتكريس جهودهم وطاقاتهم لخدمة فكرتنا، وسوف يغرسونها في نفوس الرعية اليهودية عن طريق الوعظ والإرشاد من فوق منابر الصلاة، ولن نسمع بظهور أية نزعات ثيوقراطية لدى سلطاتنا الروحية ، وسوف نعمل على إبقاء هذه السلطات داخل الكنيس والمعبد، فالمسلمون والدينيون إذا حاولوا التدخل في شؤون الدولة سوف يلقون مقاومة عتيدة من جانبنا).

إلا أن الأمر قد تغير بعد مرور (60) عاماً على قيام الدولة الصهيونية إذ غدت «إسرائيل» دولة لليهود بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان خطيرة على مستقبل السكان المسلمين والمسيحيين فيها من عرب فلسطين والذين تتجاوز نسبتهم 20%.

ويبين الباحث أهمية الدعم الأمريكي الاقتصادي والعسكري غير المحدود لإسرائيل في تعزيز قوتها وتفوقها بالعتاد والسلاح على الدول العربية مما يجعلها تتمادي في سياسة العدوان ورفض مشاريع السلام أيًّا كان مصدرها.

في المبحث الثاني في العدد يتناول موضوعاً معاصرًا عن دولة محورية في الخليج العربي.

الافتتاحية

يضم هذا العدد بين دفتيره بحوثاً مهمة تتناول قضايا ذات مساس بحياتنا الاجتماعية والسياسية وبعضاها يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي الذي ما زال يحتل الصدارة بالنسبة لجميع الدول العربية التي قدمت مبادرة للسلام أقرتها في مؤتمر القمة الذي عقد في بيروت، هذه المبادرة التي جوبهت بتعنت إسرائيلي لم يكتف برفض تلك المبادرة، بل استمرت في سياستها الاستيطانية وفي قضم الأراضي العربية في فلسطين ضمن سياسة استيطانية لم يوقفها أو يحد منها الاعتراضات الدولية بما في ذلك الدول الحليفة لإسرائيل، ويجدر الفصل العنصري الذي يبتلع أجزاء أكثر فأكثر من الأراضي العربية في فلسطين، وقد يجد القاريء في بحث الدكتور غازي صالح نهار بنى ملحم الموسوم (أثر مفهوم العنف واستخدام القوة في الفكر الصهيوني على الصراع العربي الإسرائيلي) بعض الإجابات عن السبب الكامن في رفض إسرائيل لهذه المبادرة، وذلك بسبب التربية الصهيونية القائمة على مفهوم العنف وسياسة بناء القوة، وإذا كان بعض المفكرين الأوائل للصهيونية حاولوا إضفاء العلمانية على دولتهم، حيث يقول هرتسيل كما يورد البحث (سوف يقوم حاخامونا، الذين نتوجه إليهم بنداء خاص بتكريس جهودهم وطاقاتهم لخدمة فكرتنا، وسوف يفسرونها في نفوس الرعية اليهودية عن طريق الوعظ والإرشاد من فوق منابر الصلاة، ولن نسمع بظهور أية نزعات ثيوقراطية لدى سلطاتنا الروحية ، وسوف نعمل على إبقاء هذه السلطات داخل الكنيس والمعبد، فالمسلمون الدينيون إذا حاولوا التدخل في شؤون الدولة سوف يلقون مقاومة عتيدة من جانبنا).

إلا أن الأمر قد تغير بعد مرور (60) عاماً على قيام الدولة الصهيونية إذ غدت «إسرائيل» دولة لليهود بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان خطيرة على مستقبل السكان المسلمين والمسيحيين فيها من عرب فلسطين والذين تجاوز نسبتهم 20%.

ويبين الباحث أهمية الدعم الأمريكي الاقتصادي والعسكري غير المحدود لإسرائيل في تعزيز قوتها وتفوقها بالعتاد والسلاح على الدول العربية مما يجعلها تتمادي في سياسة العدوان ورفض مشاريع السلام أيًّا كان مصدرها.

في المبحث الثاني في العدد يتناول موضوعاً معاصرًا عن دولة محورية في الخليج العربي

وهي الكويت صاحبة التاريخ العريق في البناء الديمقراطي والذي يرجع إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي أرسى قواعد ديمقراطية حيث كتب الدكتور عبد الرضا علي أسيري بحثاً عن (الحياة السياسية في الكويت: التنظيمات والتبارات السياسية المعاصرة) وقد تناول فيه الباحث الحركات السياسية في الكويت والمتمثلة في التبارات الدينية السنوية والشيعية منها، والحركات القومية واللبرالية والقبلية والتجارية ونشأتها وأهدافها وأفكارها، وعلاقتها بالحكم والدولة، ولعل من أهم استخلاصات الباحث أن تلك الحركات على اختلاف نزعاتها ومنابعها الفكرية وأغراضها تتفق على هدف واحد، وهو الولاء للكويت، ولنظامها الديمقراطي، والذي ظهر في أبيه صوره في فترة الفزو العراقي للكويت، وتتصدي جميع تلك القوى للاحتلال ورفضها التعامل معه.

ولأن العراق في وضعه الراهن بات يشكل هاجساً يؤرق الباحثين والمهتمين العرب بامة والخليجيين بخاصة لانعكاس آثار وضعه على المنطقة بأسرها، فقد تضمن العدد بحثين عن العراق، الأول: للدكتور خالد السعدون، الذي يتناول فيه وضع (المسيحيين واليهود في العراق العثماني مطلع العشرين 1908-1914)، ويكتسب هذا البحث أهميته من خلال ما نقرأه عن الصراع الطائفي الذي يتجسد في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي والذي يودي يومياً بعشرات بل مئات الضحايا والذي يبدو أن هناك جهات تقذى هذا الصراع وتؤججه خدمة لماربها وإضعاف نسيج الشعب العراقي القائم على التأخي والتعايش منذ قرون عدة، وهذا ما يظهره الباحث السعدون عن أقليتين دينيتين في العراق قبل قرن من الزمن والذي يظهر جلياً أن الشعب العراقي كان حريصاً أن يكون على وثام داخلي بين جميع الأديان والطوائف، والتي على الرغم من الحالات النادرة التي تعرض فيها اليهود أو المسيحيون لبعض الاعتداءات التي كانت فردية ولا تعدو كونها ردات فعل، أو طمعاً في مال، ومثل هذه الأمور تحدث حتى بين أبناء الطائفة الواحدة، كانت تتمتع بحالة من السلم والتعايش التي تعتز بها مجتمعاتنا، إن هذا البحث يظهر أيضاً أن ما من سبب جوهري كان يدعو اليهود في العراق والذين كانوا يتحكمون بالكثير من الثروات والمناصب الرفيعة إلى الهجرة إلى فلسطين لولا نشوء الحركة الصهيونية التي غذت لديهم حلم العودة إلى أرض الميعاد والتي بدأت تتشطط في العراق منذ مطلع القرن العشرين.

الباحث الثاني عن العراق للدكتور محمد بن هويدين وعنوانه (السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغمانية، الموقف من أزمة العراق أنموذجاً) والذي يبين فيه الباحث كيف أن مصالح الدول الكبرى هي التي تحكم سياساتها أكثر مما تحكمها أيديولوجياتها ومبادئها، وهذا ما يفسر سياسة الصين تجاه العراق، فلقد حظي العراق باهتمام الصين منذ قيام الثورة التي قادها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في سنة 1958 والتي تعززت على مر عقود النصف الثاني من القرن المنصرم، ولكن تلك العلاقة لم تمنع الصين من أن تفضي الطرف عن احتلال العراق، ولم تستخدم نفوذها في الأمم المتحدة ولا حق النقض التي تتمتع به للاعتراض على هذا الاحتلال، وجل ما قامت به امتناعها عن التصويت في بعض القرارات الخاصة بالعراق، وبخلاص الباحث إلى أن السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق أصبحت تحركها عوامل واقعية متعلقة بالصلحة الوطنية الصينية المرتبطة بالمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، أكثر من العوامل الأيديولوجية، وليس متوقعاً أن تتصادم الصين مع الولايات المتحدة في موضوع العراق في المستقبل المنظور طالما أن مصالحها مع واشنطن كبيرة.

وفي باب آراء وأفكار غلب الطابع الاجتماعي على المقالات، حيث كتب د. رضا عبد الحكيم إسماعيل رضوان، عن «حقوق المرأة في زمن متغير وذاتية الرؤية في مجتمعاتنا»، وكتب الدكتور طه ياسين النعمة عن «الشخصية المعتلة اجتماعياً»، أما الدكتور موسى لحرش فقد كتب عن «التحولات الاجتماعية في الجزر وظاهرة الانحراف: نحو مقاربة سوسولوجية تكاملية».

إن هذا العدد بما ضمه من بحوث ومقالات يقدم للقارئ قراءة لبعض القضايا المهمة لا سيما إذا أضفنا إلى ذلك البحوث المنشورة باللغة الإنجليزية، التي تستحوذ على اهتمام الكثير من الباحثين العالميين الذين يهمهم أن يعرفوا واقعنا المعاصر.

بحوث ودراسات

المسيحيون واليهود في العراق العثماني مطلع القرن العشرين 1908-1914

د. خالد السعدون*

مقدمة :

في هذه اللحظات الحالكة التي توحى للمرأقب بأن عراق اليوم بؤرة للتعصب الديني والمذهبي الذميم يغدو التمعن في صفحات أمسه القريب أمراً لا مندوحة عنه. فلعل ذلك يعين على تبيان جلية الأمر، ويكشف إن كان التعصب ظاهرة ذات جذور تضرب في أعماق الشخصية العراقية، أو أنها طارئ مفجعة في الواقع العراقي مفروض عليه فرضاً سبب أو آخر.

ويحسن التذكير بداية بأن العراق بموقعه المتميز وخيراته الوفيرة غداً منذ بدء الاستيطران البشري على ضفاف رافديه مستقراً لكثير من الأقوام وممراً لآخرين في هجراتهم وغزواتهم. فترك هؤلاء وأولئك شيئاً من إرثهم الفكري مغروساً في أديم أرضه. وساعد تنوع البيئة الجغرافية العراقية على توفير ملاجيء آمنة نسبياً لمن اختاروا أنفسهم عقيدة ما تختلف في كثير أو قليل ما تعتقد الفالبية من حولهم. وقد أنتج التفاعل المستمر بين تلك العناصر البيئية والبشرية خلال القرون المتعاقبة واقعاً دينياً محدداً جعل سكان البلاد في أكثرتهم الغالبة من المسلمين فضلاً عن أقليات صغيرة من أتباع الديانات الأخرى. ومن أبرز تلك الأقليات في الحقبة مدار البحث

* كلية الآداب والعلوم - جامعة الشارقة.

المسيحيون واليهود. وسيتبع البحث علاقة كل من هاتين الأقليةين بالسلطات الحاكمة حينئذ وعلاقتها مع أقرانها المواطنين من أبناء الأكثريّة المسلمة، ليتمس أي ظلم أو تحيز لحق بهما وأي عدوان وقع عليهما وكان منشأه تعصّب ديني خالص أو ملتبس بأمور أخرى سياسية واقتصادية.

أولاً، المسيحيون:

أعداد مسيحيي العراق مدة البحث

تضاربت التقديرات حول عدد مسيحيي العراق في مطلع القرن العشرين. إذ قدر (لوريمر) عدد من يقطنون منهم وسط العراق وجنوبه بأحد عشر ألف نسمة، يقطن منهم ثمانية آلاف نسمة في بغداد، وألفان وخمسمائة نسمة في البصرة، والبقية في الناصرية.⁽¹⁾ ولكن توزيعه في موضع آخر لمسيحيي بغداد حسب كنائسهم يظهر فرقاً طفيفاً عن الرقم الذي أورده لعددهم آنفاً. فقد ذكر أنهم:

أرمن غريغوريون	2000 نسمة
كلدان كاثوليك	2000 نسمة
سريان كاثوليك	1400 نسمة
روم كاثوليك (لاتين)	1200 نسمة
أرمن كاثوليك	1000 نسمة
بروتستانت	200 نسمة
روم آرثوذوكس	60 نسمة ⁽²⁾

وترد تقديرات مغايرة بعض الشيء للتقديرات أعلاه في تقرير أعده القنصل الأمريكي في بغداد في آخر سنة 1909 وذكر فيه أن عدد مسيحيي بغداد يبلغ سبعة آلاف نسمة فقط، ويتوزعون حسب ملتهم إلى:

أرمن غريغوريين	2200 نسمة
أرمن كاثوليك	1000 نسمة
بروتستانت	100 نسمة
كلدان كاثوليك	1600 نسمة

سريان كاثوليك	1200 نسمة
روم (٩)	50 نسمة
روم آرثوذوكس	50 نسمة
لاتين	800 نسمة. ^(٣)

وقدر مطران الكلدان الكاثوليك في بغداد ستيفن جبرى في نيسان/أبريل 1912 عدد رعيته في بغداد بألف بيت.^(٤) ومع ما في اعتماد معيار (البيت) من مطاطية كبيرة، إلا أن رغبة المطران في تضخيم عدد أتباعه تبدو ظاهرة في التقدير الذي أورده. ولكنه بالرغم من هذا يتسرّع مع الزيادة الكبيرة في عدد المسيحيين القاطنين في بغداد التي أظهرها تقرير للقنصل الأمريكي في بغداد كتب في تشرين الثاني/نوفمبر 1912 وقدر ذلك العدد بما يتراوح بين خمسة وعشرين وثلاثين ألف نسمة.^(٥) ولم يلتفت هذا القنصل إلى التفاوت الكبير بين تقديره هذا وتقدير سلفه قبل ثلاث سنوات فقط كما مر ذكره أعلاه. ولذلك لم يبين سر هذه الزيادة المفرطة في عدد مسيحيي بغداد إن كانت تلك الزيادة حقيقة. ومما يدفع للشكك في حقيقة تلك الزيادة عودة القنصل نفسه بعد شهرين لنقض تقديره السالف بالقول إن عدد مسيحيي بغداد يبلغ اثنى عشر ألف نسمة فقط من إجمالي عدد مسيحيي العراق البالغ مائة وأثنين وأربعين ألف نسمة. يقطن منهم في ولاية الموصل مائة وخمسة وعشرون ألف نسمة، وفي ولاية البصرة خمسة آلاف نسمة.^(٦) ويجدر التنوية هنا بالفارق الضخم بين هذا التقدير ومثله الذي أورده لوريمر آنفاً، وسيبه قصر لوريمر تقديره على مسيحيي وسط وجنوب العراق فقط دون أقرانهم في شمال العراق وهم كثيرون. ومع ذلك يتتصف تقدير القنصل الأمريكي بمبالغة واضحة إذا أخذ بنظر الاعتبار تقدير لاحق لرجل أكثر اهتماماً بواقع مسيحيي العراق وأوثق اتصالاً به، وهو المبشر الأمريكي الشهير (جون فانيس VanEss John) فقد كتب في أربعينيات القرن العشرين مقدراً عدد مسيحيي العراق كله بنحو ثمانين ألف نسمة فقط.^(٧)

علاقة المسيحيين بالسلطة الحاكمة والأكثرية المسلمة

ولم ينعكس ميل القنصل الأمريكي في بغداد لأبناء دينه على حرصه على تضخيم

عددهم فقط، بل تعداده إلى محاولة إضفاء مسحة مأساوية على وضعهم في بغداد. فقد كتب في كانون أول/يناير 1913 قائلاً: «تساوي كل الملل في تركيا أمام القانون نظرياً، ولكن ذلك غير متحقق عند التطبيق. ينظر المسلمين باحتقار للأعراق الأخرى، ليس بسبب سياسي ولكن بسبب الأفكار الدينية التي لقنوها... إن الأعمال المتسمة بالانحلال والكذب والجبن... إلخ، وهي السجایا التي تنسب عادة للنصارى المحليين في العراق تقاسماها بقية الأعراق بصورة متساوية».⁽⁸⁾ ولا بد من التحفظ على اعتبار التمايز أمام القانون قاعدة عامة حينئذ، فهو أمر لا يمكن إنكار حدوثه أحياناً لاستثناء ذوي الحظوة والنفوذ السياسي أو المالي بصرف النظر عن دينهم من أحكام القوانين والأنظمة، ليس في الدولة العثمانية فقط، بل في الدول المعاصرة واللاحقة لها. ولا ينكر أيضاً وجود نظرة دونية للمسيحيين حينئذ، تنتشر خاصة في البيئات الشعبية، وتجد تبريرها لا في الأفكار الدينية فقط، بل في الموروثات القبلية، وفي نزعة التفوق التي يشعر بها أبناء الأكثريّة تجاه الأقلية غالباً.

ولكن الإقرار بذلك الواقع لا يبيح تقبل الشطط في رواية لاحقة للفنصل الأميركي عن وضع مسيحيي العراق حين كتب في نيسان/أبريل 1913 قائلاً إن حياة أي من مسيحيي بغداد لم تكن آمنة قط إلى ما قبل عشر سنوات. وكان يمكن للمسلم طرد النصراني من الطريق العام دون أن يخاف عقاباً. ولم يكن المسلم يخشى قصاصاً إذا ما قتل مسيحياناً محلياً دون أي سبب موجب. واستدرك الفنصل قائلاً إن ذلك القتل لم يكن ظاهرة شائعة، بل يقع في حالات منفصلة.⁽⁹⁾ وتناقض هذه الرواية تناقضاً صارخاً مع ما سجله بعض الرحالة الأوروبيين الذين زاروا بغداد مطلع القرن التاسع عشر. فقد كتب أحدهم: «إن ولاية بغداد كانت من بين ولايات الإمبراطورية العثمانية الوحيدة التي لا يصاب فيها المسيحيون واليهود بأقل أذى». وذكر آخر: «إن سكان بغداد كانوا أكثر حلمًا في طباعهم من سائر المدن التركية، فتعصّبهم الديني لا يخلو من تسامح، ولم يؤدّ الحسد عندهم إلى ظلم كبير».⁽¹⁰⁾ ويعزز هاتين الشهادتين قول المبشر فانيس الذي عاش في ربوع العراق طويلاً، وخبر عن قرب حال نصاراه، إذ كتب: «ولم يتدخل العرب في أي مكان في شؤون المسيحيين وأفسحوا لهم المجال أن يظهروا كيانهم أمام القانون، وأتم العرب معاملاتهم مع الأفراد المسيحيين

بواسطة ممثليهم الدينيين. وأجازوا لهم فتح مدارسهم الملاية التي تعمل تحت إشراف الحكومة العام». (11)

وربما جادل مجادل ما بالقول إن الصورة التي رسمها فانيس تعود لحقبة الحكم العربي الذي أعقب انهيار الدولة العثمانية. وهو اعتراض وجيه في شكله لولا أن سكان العراق العرب هم أنفسهم قبل سقوط تلك الدولة وبعده. كما أن شهادات الرحالة المقتبسة سالفاً تعود لمطلع القرن التاسع عشر، أي قبل زوال الحكم العثماني بقرن كامل. وفضلاً عن ذلك لدينا شهادات معاصرة عن علاقة مسيحيي العراق بالسلطات العثمانية مطلع القرن العشرين، وخاصة بعد انقلاب سنة 1908. إذ روى القنصل الأمريكي في بغداد أن مسيحيي بغداد تحمسوا كثيراً بالإعلان الدستوري تلك السنة أملأ في أن يؤدي إلى تحسين أوضاعهم. وغدت تراود الكثيرين منهم فكرة أن الدولة العثمانية سوف ترتفق سريعاً من جراء ذلك الانقلاب حتى تصل لوضع مماثل لوضع اليابان. (12) ولا شك في صحة تلك الرواية فقد شاعت مثل تلك الآمال في نفوس كثيرين من متورى العثمانيين على اختلاف مللهم ونحلهم. ولذلك اندفع مسيحيو العراق للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، فانتخبوا ممثليهم في (مجلس المبعوثان). وانضم كثير منهم لفروع جمعية الاتحاد والترقي، حيث احتل بعضهم مراكز متقدمة في قيادة فرعها في بغداد. فقد هيمن المسيحيون على هيئة إدارة نادي الجمعية في بغداد في تشكيلته سنة 1910. إذ كان يعقوب باشا عيسائي نائباً لرئيسه، وسكرتيره هو يعقوب أفتدي، وأمين صندوقه أبييجيان، وأمين مكتبه اسكندر عزيز، وعضو مجلس إدارته ميخائيل ياقجي. (13) وكان المحامي يعقوب سويده عضواً لقيادة جمعية الاتحاد والترقي في بغداد في نيسان / أبريل 1913. (14) وفضلاً عن ذلك أشفل بعض النصارى مواقع مهمة في دوائر ولاية بغداد، فقد كان مدير الشؤون السياسية في الولاية ومدير الإدارة النهرية مسيحيين، وكان يعقوب باشا عيسائي عضواً في مجلس إدارة الولاية. (15) ولم يل حماس المسيحيين ذاك للحكومة الدستورية قد ذوى بعد حين، فقد حل حل القنصل الأمريكي في بغداد موقفهم السياسي في تقرير أعده في كانون ثان/يناير 1913، وجاء فيه: «يقول بعض الثقات إن المسيحيين المحليين غير مخلصين للحكومة التركية، ولذلك ينظر لهم المسلمون الذين يعدون مخلصين بازدراة ويسقطون

الظن بهم... تلك الأفكار عن إخلاص الأجناس المختلفة بقدر تعلقها بالعراق مضللة إن لم تكن خطأً محضاً. إن المسيحيين المحليين في ولائيتي بغداد والبصرة كمية تافهة تماماً (بسبب قلة عددهم)، وهم في ولاية الموصل ليس لهم نفوذ (على الرغم من كثرة عددهم نسبياً)... إنهم غير مبالغين بالسياسة لأقصى حد...».⁽¹⁶⁾

وكان للمسيحيين إسهاماً ملحوظاً في التجارة العراقية حينئذ، فاستأثروا بنصيب مهم منها.⁽¹⁷⁾ ويكتفي للتدليل على ذلك القول بأن قائمة لأبرز تجار ومستوردي بغداد خلال سنة 1909 تضم ستة عشر اسماء مسيحية.⁽¹⁸⁾ في حين تضم قائمة مماثلة لمستوردي ميناء البصرة سنة 1911 اثنى عشر اسماء مسيحية.⁽¹⁹⁾ ولو كان هؤلاء المسيحيون في بلد (غير مسلم) لأهلتهم ثرواتهم وأنشطتهم التجارية لنيل مركز بارز في الشؤون العامة على حد قول القنصل الأمريكي في بغداد.⁽²⁰⁾ وفضلاً عن الثراء والتجارة برع من بين صفوف مسيحيي العراق حينئذ عدد ممن تفوقوا في ممارسة المهن الرفيعة، فكان منهم عدد من المحامين المشهورين، يتقدمهم عبد الجبار باشا خياط. ومنهم صيادلة مثل اسكندر أغزار وأرطين عزه جي، وصحفيون مثل صاحب جريدة (صدى بابل) التي صدرت في بغداد سنة 1910. وقد مكنتهم من تبوء تلك المراكز فرص التعليم المتاحة لهم أكثر من مواطنיהם المسلمين، من خلال قدرة كثير منهم على تحمل كلفة تعليم أبنائهم التي كانت تعد باهظة حينئذ للأكثرية الفقيرة. وأسهم في إقبالهم على التعليم وجود كثير من المدارس التبشيرية التي كان كثير من المسلمين يتحفظون على فكرة إرسال أبنائهم للدراسة فيها. وتمتع مسيحيو العراق بخدمة أخرى من خدمات تلك الجمعيات التبشيرية وهي تلقي العلاج الطبي في مستشفيات تلك الجمعيات ومستوصفاتها.⁽²¹⁾

ويجب هنا توخي الحذر من الانسياق وراء الميل الغريزي إلى التعميم الذي يدفع للتوجه بأن حال مسيحيي العراق جميعهم في جميع مواطنهم وكل أوقاتهم كانت طيبة لا تذكرها منفصالات تنشأ بينهم وبين السلطة، أو بينهم وبين مواطنיהם المسلمين لسبب أو لآخر. ولا يحسن في هذا المجال استبعاد عامل الحسد الذي يرجع اعتماله في نقوص البعض من أبناء الأكثريّة المسلمة تجاه هذه الأقلية التي تتتفوق عليهم بمستوى معيشة أفضل نسبياً، وتتّال قسطاً أكبر من التعليم، وتمتّع بخدمات علاجية أكثر، ويصل عدد من أبنائها إلى مهن

رفيعة ووظائف حكومية عالية. ومما كان يزيد من حدة ذلك الحسد تمت أبناء الطوائف المسيحية بمزايا حكومية لا ينالها أبناء المسلمين. ففي حين كان الشبان المسلمون يلزمون بأداء الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش العثماني وي safقون خلالها إلى معسكرات نائية وأماكن قصبة كان أقرانهم المسيحيون يعفون من أداء تلك الخدمة مقابل بدل نقدي يدفعونه لخزينة الدولة.⁽²²⁾ والبدل النقدي ذاك هو المقابل العصري للجزية الشرعية المقررة على أهل الذمة. وكان مقدار تلك الجزية طفيفاً إلى حد كبير، إذ ذكر أحد الرحالة الفرنسيين سنة 1808 أن كل نصراني بالغ يدفع إلى خزينة بغداد سنوياً (110) بارات.⁽²³⁾ (الباراة كانت تعادل ربع قرش عثماني وهو يعادل 4,5 سنت أمريكي).

وقد سعت الحكومة الدستورية لإزالة ذلك التمايز بين مواطنيها حين شرعت قانون الخدمة العسكرية الجديد ونشرته في الصحف المحلية البدادية. وهو يحتم على كل عثماني بصرف النظر عن دينه أداء الخدمة العسكرية الإلزامية حين يبلغ الحادية والعشرين من عمره. ووضع ذلك القانون موضع التطبيق الفعلي.⁽²⁴⁾ وقد حرصت القيادة العسكرية العثمانية على إشراك المجندين الجدد مع أقرانهم المسلمين لأن ذلك يشكل خطوة عظيمة للأمام على حد قول رئيس أركان الفيلق الثالث عشر في بغداد.⁽²⁵⁾ ومع ما في تلك الخطوة من دلالة على التسوية بين المواطنين إلا أنها كانت تقابل بسخط من المجندين، خاصة حين يساقون إلى مناطق بعيدة عن ديارهم. فحينما حررت وحدة عسكرية تضم مجندين مسيحيين في كانون أول/ديسمبر 1911 إلى مناطق الحدود مع فارس في شمال العراق استاء أولئك المجندون استياء كبيراً لإرسالهم إلى مناطق لا يوجد فيها مسيحيون ولا قسس، وحيث كانوا يخشون أن يقتلوها هناك.⁽²⁶⁾ ولم يوضح القنصل البريطاني العام في بغداد وهو ينقل تلك المعلومة إن كانت تلك الخشية ناتجة عن خوف من عمليات حربية ضد القوات الفارسية أو من سكان تلك المناطق الجبلية النائية من المسلمين الذين كانوا أكثر حدة في معاملة المسيحيين كما سيمر. وعلى العموم أخذ كثير من المسيحيين الذين يدعون للخدمة الإلزامية يتهربون منها باللجوء إلى حيل قانونية مثل الزواج من يتيمات،⁽²⁷⁾ أو إلى وسائل غير قانونية مثل الفرار من وحداتهم العسكرية ودفع الرشى وتزوير السجلات.⁽²⁸⁾

أثر العامل الدولي على أوضاع مسيحيي العراق

واثمة أمر آخر كان يلقي بظلاله على علاقة المسيحيين العراقيين بمحيطهم الإسلامي هو الأزمات التي كانت تتشبّه بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية. لا سيما حين تتطور بعض تلك الأزمات إلى حروب تتجاذب خلالها السلطات العثمانية إلى استثارة المشاعر الدينية في نفوس مواطنيها المسلمين ضد المسيحيين الأوروبيين الذين يشنون العداون تلو العداون على دولة الخلافة. فتتمتد ذيول ما ينشأ من هياج ديني حتى تمس المسيحيين المحليين بعض الأحيان. ومن ذلك ما حدث حين نشبّت الحرب بين الدولة العثمانية والتحالف البلقاني في تشرين أول/أكتوبر 1912، إذ أخذت جريدة «الزهور» الناطقة باسم فرع جمعية الاتحاد والترقي في بغداد تنشر مقالات حماسية تدعى فيها المسلمين للاتحاد من أجل إفقاء المسيحيين. وكان المقصود بالمسيحيين طبعاً أهالي البلقان، ولكن التعميم أوجّد شيئاً من البلبلة والخشية بين صفوف مسيحيي بغداد. فدفع ذلك الوضع القنصل الفرنسي في بغداد الميسيلويت Wiet للتدخل لدى الوالي طالباً كف الجريدة عن نشر تلك المواد المهيجة للخواطر. واتخذ الوالي من جانبـه إجراءات لضمان سلامة المسيحيين، فأمر الشرطة بحراسة الأحياء التي يقطنونها في بغداد حراسة كافية خلال الليل. ولم تكن تلك الإجراءات دون مبرر إذ تجمع حشد من العامة يوم الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر 1912 في جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني وتعالت صيحاتهم طالبين السماح لهم بقتل المسيحيين واليهود. فزجرهم السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب أشراف بغداد زجراً قوياً وأمرهم بالتفريق فانصاعوا لأمره. ومع هذا استدعا الوالي بعدها السيد عبد الرحمن وابنه محمود وهددهما بصورة حازمة بإطلاق النار عليهما إذا حدثت مذبحة ضد المسيحيين في حي باب الشيخ. كما أمر الوالي بحبس عدة مسلمين سمعوا في السوق وهم يتحدثون عن ذبح المسيحيين. ومن جانب آخر بادر قسس الكنائس المسيحية في بغداد لإقامة صلوات دعوا فيها بالنصر للجيوش العثمانية. وقد وصف القنصل العام البريطاني في بغداد وهو يختتم روايته لكل تلك الأحداث حركة أولئك القسس بالدبلوماسية الهدافة لكسب قلوب المسلمين.⁽²⁹⁾

وأورد القنصل الأمريكي في بغداد رواية مغايرة بعض الشيء في تفاصيلها لما مر عن

بإقامة تلك الصلوات. إذ قال إن نوافيس الكنائس قرعت فجأة في بغداد يوم الرابع عشر من تشرين ثان/نوفمبر داعية المسيحيين للصلوة مما سبب شيئاً من الهياج في صفوف الشرطة المحلية التي أخذت بالأمر على حين غرة. وفسرت السلطات المحلية تلك المبادرة باعتبارها دليلاً على خوف المسيحيين من انقضاض المسلمين عليهم، وعدتها غير قانونية لأنها لم تحظ بجازة مسبقة من الولاية، وأسفرت فقط عن إثارة غير ضرورية. ونقل القنصل عن بعض مسيحيي بغداد خشيتهم من وجود شعور قوي ضدتهم بين المسلمين بسبب هزائم القوات العثمانية في ساحات القتال مع البلقانيين. ولكن القنصل سفه ذلك الرأي وتفى وجود أي مبرر للخشية لأن عرب بغداد في رأيه من طبقة خدم فقراء a poor servant class لا يبالون بما يجري في إسطنبول، وليس بينهم إلا قلة من المتعصبين. وأضاف أن السلطات الحكومية كانت حازمة في إثبات وجودها خلال الأيام العشرة الماضية قبل تاريخ كتابة تقريره في السادس عشر من الشهر نفسه. إذ كانت تسير قوات بضعة كبيرة عبر شوارع بغداد صباح كل يوم وبعد ظهيرته، فتتحدث تلك المسيرات أثراً زاجراً في نفس كل من يفكر بالشغب.⁽³⁰⁾

وقد أدى تجدد الحرب بين الدولة العثمانية والتحالف البلقاني في آخر كانون ثان/يناير 1913 إلى عودة أجواء التوتر في أوساط مسيحيي بغداد. وحاول رؤساؤهم الروحانيون تبديد بعض ذلك التوتر بتلبية دعوة الوالي للحضور إلى السراي يوم الثالث⁽³¹⁾ من شباط/فبراير 1913 للمشاركة في رفع الدعاء للقوات العثمانية بالنصر. ولم تعد تلك المحاولة بمردود كبير، إذ تصادف أن حلت في ذلك الوقت ذكرى المولد النبوى، فانتشرت أثناء الاحتفالات بتلك الذكرى إشاعة تقيد بقرب ذبح غير المسلمين كافة. فبادر القنصل الفرنسي إلى لفت نظر الوالي للأمر. أما القنصل العام البريطاني فاعتبر تلك الإشاعة غير ذات أساس فالهدوء التام يسود مدينة بغداد التي لا يبالي سكانها بانتصار القوات العثمانية أو هزيمتها في ميدان القتال.⁽³²⁾ ولكن رؤية القنصل الأمريكي للوضع في المدينة كانت أكثر فتامة حيث ذكر انتشار قلق كبير فيها إثر تجدد الحرب وتهبيج مشاعر المسلمين ضد الأجانب. ومع أن ذلك لم يسفر عن حدوث أي عنف ديني، إلا أن أسواق بغداد أغلقت كلها تقريباً لمدة يوم ونصف يوم لأن أصحاب المتاجر

المسيحيين واليهود كانوا يخشون مغادرة منازلهم. وأضاف أن المدينة تعرضت لحالات كثيرة من السرقات والسطو المسلح مما جعل بعض القنابل يقدمون شكاوى فردية للولاية.⁽³³⁾ ولم يكن مروجو إشاعات ذبح غير المسلمين من غلاة المسلمين فقط، بل شاركهم بعض المسيحيين أيضاً. فقد اعتقلت السلطات في بغداد في آذار/مارس 1913 مسيحيين كلدانين يبشان إشاعات كاذبة عن قرب حدوث مذبحة للسكان غير المسلمين.⁽³⁴⁾

وقد حظي وضع المسيحيين في بغداد خلال ذلك كله بمتابعة واهتمام قناصل الدول الكبرى. ولم يكن ذلك وليد عاطفة دينية وإنسانية مجردة، ولكنها مختلطة برغبات تلك الدول في استقلال الوضع من أجل تحقيق مكاسب في الساحة العراقية على حساب الدولة العثمانية المتهاوية. وبقدر ما كان ذلك التدخل الأجنبي يخدم المسيحيين المحليين أحياناً إلا أنه يثير حساسية بعض المسلمين ويلقى ظلالاً من الشك في نفوسهم حيال سلامه الموقف الوطني لواطنיהם المسيحيين. وقد دفع ذلك الواقع أحد الباحثين لإطلاق حكم تعيمي يفهم أهل الذمة في العراق حينئذ بالولاء للأجنبي «على الأكثر».⁽³⁵⁾ ومن تلك التدخلات ما أقدم عليه القنصل العام الروسي في بغداد (أورلوف Orloff) في السادس من نيسان/أبريل 1913، إذ سمع أن فتاوى استحصلت من بعض العلماء لحث المسلمين على دعم الحكومة العثمانية من خلال شراء سندات القرض الحكومي، وطبعت في مطبعة الولاية، وتوشك أن توزع على شكل منشورات بعد أن أضيفت لها مقدمة تصف المسيحيين بأنهم (كلاب وكفار). فبادر أورلوف للاتصال بالقنصل الفرنسي وتوجهاً معاً لل المجتمع ليلاً بزميلهما البريطاني حاملين نسخة من ذلك المنشور. واتفق الثلاثة على إيفاد ترجمان القنصلية البريطانية العامة للقاء الوالي في منزله لإطلاعه على جملة الأمر. وعاد الترجمان وبعد من الوالي بمنع توزيع المنشور إذا كان متضمناً لتلك العبارات غير المقبولة. ولكن المنشور بدأ توزيعه في وقت مبكر من اليوم التالي مما جعل القنابل يرسلون رسالة عاجلة للوالى الذي أمر بوقف توزيع المنشور على الفور وجمع النسخ الموزعة قدر الإمكان. وقد أثار توزيع المنشور وسحبه قلق المسيحيين، إذ أدى إلى انتشار شائعات بقرب وقوع مذبحة للمسيحيين، مما أثار الذعر في سوق بغداد صباح يوم العاشر من الشهر المذكور.

وظل القنصلان البريطاني والفرنسي يتبعان الوضع ويتشاوران فيما يجب عمله. ولم يضطرا للقيام بخطوة عملية أخرى لأن الإثارة ذوت وما تخل يومين، وان تجددت بشكل طفيف قبيل نهاية ذلك الشهر.⁽³⁶⁾

وأضاف تقرير لقنصل الأمريكي في بغداد مؤرخ في الخامس عشر من نيسان/أبريل تفصيلات أخرى لرواية القنصل البريطاني السالفة. إذ أفاد بحدوث هياج عام في مدينة بغداد خلال الأسبوع السابق لكتابته نتيجة تداول إشاعات عن قرب وقوع مذبحة للمسيحيين واليهود. بل إن الإشاعات بلغت درجة تحديد مواعيد مقررة لتنفيذ تلك المذبحة. فدفع الذعر خمس عشرة عائلة مسيحية للهرب من بغداد إلى البصرة. واستغل بعض الرعاع الوضع فهجموا على أحد متاجر لنبه، ولكن الشرطة داهمتهم وتبادلوا معهم إطلاق النار وألقت القبض على بعض منهم. وحين انتشر خبر هذه الواقعية أغلقت كل متاجر السوق تقريباً أبوابها على الفور. ونوه القنصل بدور جريدة الزهور في تأزيم الموقف حيث استفتت نقيب أشراف بغداد ومفتياها وبعض مجتهدي النجف وكربلاء حول واجب المسلمين في الحرب الحاضرة. فأفتوا بأن واجب المسلم الحق هو الشخصون إلى ميادين القتال للدفاع عن دينه المهدى، فإن لم يستطع عليه التبرع بالمال بسخاء. ولم تكتف الجريدة بنشر الفتوى فقط، بل قدمت لها عبارات عنيفة ضد مسيحيي البلقان الذين يستبيحون نساء المسلمين. وقد خشي المسيحيون المحليون أن يستفز ذلك مشاعر المسلمين ويدفعهم للاعتداء عليهم. وتتدخل قنصلات بريطانيا وروسيا وفرنسا في الأمر، فأرسلوا ممثليهم عنهم يحملون شكوى رسمية إلى الوالي. وانتقدت جريدة الزهور في عددها التالي تدخل القنصل الذي قد يؤدي إلى سوء التفاهم بين المواطنين المسلمين والمسيحيين واليهود بدلاً من علاقات المحبة والاعتزاز القائمة بينهم حاليا.⁽³⁷⁾

واندلع القنصل بعدها للحديث عن موقف مسيحيي بغداد من الحكومة العثمانية الحاضرة، فقال إنهم كثيرون من سكان بغداد لديهم شكاوى من الحكم التركي. ولكنهم مع ذلك يرتابون بمواطنيهم المسلمين لدرجة تتفى احتمال توحد الجميع في إطار حركة جماعية ساعية لتحقيق استقلال العراق أو حصوله على حكم ذاتي على الأقل. وعوا ذلك إلى ما كان النصارى يعانونه من اضطهاد على أيدي المسلمين، وهي حالة استمرت قائمة

إلى أن أصبح حسين ناظم باشا واليًا لبغداد سنة 1909 فوضع حداً لها.⁽³⁸⁾ ولابد من التوقف هنا لتصحيح هذه المعلومة الأخيرة التي أوردها القنصل، فولاية حسين ناظم باشا بدأت أيار/مايو 1910 وانتهت في آذار/مارس 1911.⁽³⁹⁾ ومع أن ذلك الوالي قرب عدداً من المسيحيين إليه وجعلهم من خاصته وعين بعضهم في وظائف كبيرة في الولاية، إلا أن ذلك لا يعني وجود «اضطهاد» للمسيحيين قبل ولادته. فمعلومات الوثائق القنصلية وروايات الشهود المعاصرین التي استعرضت في الصفحات الماضية لا تثبت وقوع مثل ذلك الاضطهاد. أما حديثه عن نأي المسيحيين بأنفسهم عن الحركة الاستقلالية عن الدولة العثمانية، فلا يبعد عن الحقيقة كثيراً. إذ تخلو سجلات الحركة القومية العربية في العراق خلال صراعها مع الاتحاديين من أسماء مسيحيين بين قياداتها المعروفة.

وواصل القنصل الحديث في تقريره الأنف الذكر عن مأخذ المسيحيين على الحكومة، فذكر أنهم غير راضين عن انعدام تحقق تقدم في بلدتهم، ويحملون الحكم التركي مسؤولية ذلك، مع أن أكثرهم لا يعرفون ما هو مطلوب تماماً في هذا المجال. كما كان المسيحيون يشكرون من أن الحكومة الحاضرة لم توفر لهم المساواة الكاملة مع مواطنיהם المسلمين، ولم توفر لهم حماية كافية تجاه تجاوزاتهم عليهم. وختم القنصل تقريره بقوله: إن المسيحيين «أناس جبناء جداً وخائفون من التعبير عن شكاوهم تلك».⁽⁴⁰⁾ ولا بد من الإقرار بوجاهة الشكوى من «البطء الشديد» لتطوير العراق تحت ظل الحكم العثماني المتأخر، وهي شكوى كان يرفعها المتذمرون العراقيون جميعاً. وعلى العكس من ذلك تبدو الشكوى الأخرى غير مبررة، إذ حرصت الحكومة العثمانية منذ (خط شريف همايون) سنة 1856 على تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين. كما كانت سلطات ولاية بغداد تهتم على الفور للتدخل كلما لاحت في الأفق نذر توتر ديني قد تؤثر على سلامة المسيحيين. أما وصف القنصل للمسيحيين بالجبن فيبدو حكماً تعميمياً غير مستند إلى مبررات كافية. ولعل التوصيف الأقرب للصحة لحال المسيحيين هو القول بأنهم كانوا أكثر حذراً في الجهر بأرائهم السياسية المعارضة للحكومة. ولعل ذلك أمر طبيعي لأية أقلية تعيش تحت ظل ظروف مماثلة. ولا يعني ذلك كله عدم إدراك القيادات المسيحية لأهمية التنظيم الجماعي بين صفوف طائفتهم، ولو تحت ستار ثقافية. فحصلوا في أواخر سنة 1913 على إجازة حكومية

لتأسيس جمعية تحت اسم «نادي الإخاء» الذي يسعى لترقية الثقافة في الوسط المسيحي.⁽⁴¹⁾

وإذا كان ما مر يركز على أوضاع مسيحيي بغداد، فإنه يؤشر ما كانت عليه أوضاع أقرانهم في ولاية البصرة. إذ كانوا يحيون غالباً تحت هاجس التخوف من هيجان الرعاع ضدتهم، خاصة في أوقات الاضطراب العام. ومن أمثلة ذلك ما حدث في مدينة البصرة خلال احتدام الصراع بين السيد طالب النقيب وعمجي السعدون في تشرين ثان/ نوفمبر 1912. فقد سرت إشاعة تفيد بأن قوات عجمي توشك على اقتحام المدينة فانتشر الذعر بين سكانها يومي الخامس والعشرين والسادس والعشرين من ذلك الشهر، وأغلقت الأسواق والمكاتب والبنوك. وهرب المسيحيون بعائلاتهم من بلدة البصرة إلى ضاحية العشار، واحتُمَّ الموظفون المسيحيون العاملون في الشركات الأجنبية بمكاتب تلك الشركات مع عائلاتهم. ولجا بعضهم الآخر إلى قنصليتي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية الواقعتين على الطريق المؤدية من البصرة إلى العشار. ولم تهدأ مخاوف المسيحيين إلا بعد وصول السفينة الحربية البريطانية (سفنكس Sphinx) ومرابطتها في شط العرب، فعادوا إلى مساكنهم. وأسهمت في طمأنتهم أيضاً تأكيدات شخصية بعدم حدوث شيء يمسهم قطعها لهم السيد طالب النقيب.⁽⁴²⁾

وكان وضع مسيحيي ولاية الموصل يتميز على مثيله في ولاية بغداد والبصرة بمميزتين بارزتين هما كثرة عدد المسيحيين نسبياً في هذه الولاية وسكنى أغلبهم في الأرياف لا في الحواضر. ويبعد أن وضعهم في تلك الحواضر وخاصة الموصل كان يتصف بقدر كبير من اليسر مقارنة بما مر عن مثيله في بغداد. فحين كان المسيحيون في المدينة الأخيرة يعانون من القلق من انعكاسات الحرب العثمانية - البلقانية خلال شهر نوفمبر 1912 ذكر نائب القنصل البريطاني في الموصل أن التحرير ضد المسيحيين هناك كان مصطنعاً جداً، ولا تبقيه حياً إلا جهود بعض علماء الدين المسلمين.⁽⁴³⁾ ولعل ذلك ناشئ من كثرة المسيحيين نسبياً في المدينة وطول عشرتهم لبقية سكانها من المسلمين. ولا يعني ذلك خلو تلك المدينة تماماً من حوادث توتر ديني تقع أحياناً. ففي الرابع والعشرين من نيسان/أبريل 1912 راجت شائعات في الموصل عن تعرض مسيحيي ولاية ديار بكر المحاذية (وخاصة الأرمن)

لاغتداءات من قبل المسلمين، مما أدى إلى توتر بين سكان المدينة. وأسفر ذلك التوتر عن إساءة معاملة واحد أو اثنين من المسيحيين.⁽⁴⁴⁾

أما وضع المسيحيين القاطنين في أرياف ولاية الموصل فكان أكثر سوءاً، لأن سلطة الدولة في الأرياف ضعيفة عادة فهي أعجز من أن توفر الحماية لرعاياها المسيحيين كلما احتاجوها على وجه السرعة. كما أن وعي أغلبية سكان الأرياف أكثر تدنياً عادة مما يجعلهم فريسة سهلة لنوازع التعصب الديني والعرقي والقبلي. وقد قدم نائب القنصل البريطاني في الموصل صورة مفزعة لحال المسيحيين في أرياف الولاية في أيلول/سبتمبر 1912، فقال: إن حال المسيحيين في كردستان مخيفة يجعلها العالم الخارجي لعدم وجود قناصل أجانب مقيمين هناك ولقلة الرحالة الذين يمرون بها وينقلون أخبارها إلى العالم الخارجي. وأضاف أن العالم الخارجي لو اطلع على تفاصيل كل الجرائم المرتكبة بحق المسيحيين في هذه المنطقة لاكتشف أنها مماثلة في نوعها وعددها لمثلثها المرتكبة في مقدونيا والتي كان العالم كله يتبعها حينئذ.⁽⁴⁵⁾ فكل آغا كردي يملك قرية أو قرى مسيحية يبيت المال من سكانها ويفرض عليهم السخرة كما يحب. وعندما يتشارج الأغوات فيما بينهم، وهو أمر كثير الحدوث، فإن أول ما يفعله أحدهم هو أن يصب جام غضبه على القرية المسيحية العائدية إلى خصمه.⁽⁴⁶⁾ ولم يكن الأغوات الذين يقيمون في قصورهم الصغيرة وسط القرى المسيحية يكتفون بالابتزاز والسخرة فقط، بل كثيراً ما كانوا يطردون سكان القرية المسيحيين من مزارعهم ويحلون محلهم أكراداً لا يزرعون الأرض بأيديهم. فحرمت بذلك عشرات القرى المسيحية من سكانها المنتجين.⁽⁴⁷⁾ ولم تقتصر مظالم المسيحيين على سوء معاملة الأغوات فقط، بل كانت قراهم مطمعاً للنهايين من العرب والكرد معاً.⁽⁴⁸⁾ وكثرت الفارات على القرى المسيحية خلال شهر تشرين أول/أكتوبر 1913. وأدت تلك الهجمات إلى انتشار الذعر بين القرويين المسيحيين، وهرب عدد منهم بعائالتهم إلى مدينة الموصل طلباً للأمن. فتدخل على إثر ذلك ترجمان القنصلية البريطانية في الموصل وهو مسيحي محلي لدى ولاية الموصل شاكياً من تلك الأوضاع. وكذلك فعل رئيس الإرسالية التبشيرية لكنيسة كنتيريري the Archbishop of Canterbury's Mission وأفلحت تلك التدخلات في حث

السلطات على التحرك حيث أرسلت تعزيزات عسكرية لحفظ النظام في المنطقة المضطربة.⁽⁴⁹⁾

ولم يكن تدخل القنصليات الأجنبية فاقداً على محاولة حماية المسيحيين المحليين من تعذيب مجاوريهم فقط، بل كانت تبيح لنفسها التدخل في علاقات أولئك المسيحيين مع السلطات الحكومية العثمانية بحجج أنها حامية لهم. ومن أمثل ذلك أن بعض القرويين الكاثوليك ادعوا بأن قوات حكومية صادرت أغذiamهم دون وجه حق في ربيع سنة 1910. فتدخل نائب قنصل فرنسا (حامية الكاثوليك) وببحث الأمر مع دفتردار ولاية الموصل الذي رفض بحزم تدخله في الأمر. ولعل ذلك التدخل الفاشل هو الذي دعا الحكومة الفرنسية لسحب نائب القنصل ذلك واستبداله بأخر. وقد رحب القنصل البريطاني العام في بغداد بموقف الدفتردار الحازم،⁽⁵⁰⁾ انطلاقاً من التنافس القائم بين الدولتين على استقطاب ولاء المسيحيي الموصل. وكان بعض المسيحيين المحليين يطلبون بالمقابل الدعم الأجنبي لطموحاتهم الشخصية، فقد كان داود اليوسفاني يسعى لضممان إعادة انتخابه نائباً في البرلمان العثماني ربيع سنة 1912. ودعمه بطريرك الكلدان الكاثوليك في مسعاه، فتوسط له لدى جمعية الاتحاد والترقي في إسطنبول. وحين رفضت تلك الجمعية وضعه على قائمة مرشحيها لكونه من معارضيها السابقين، قابل الرجالان نائب القنصل الفرنسي في الموصل كي يفاجئ سفارته ل يجعل تلك الجمعية تتراجع عن قرارها ذاك. وأكدا له ضرورة وجود نائب من الكاثوليك في مجلس المبعوثان خدمة للمصالح الفرنسية.⁽⁵¹⁾

وكانت اتصالات المسيحيي الموصل تلك مع ممثلي الدول الأجنبية تداخل مع خلافاتهم المذهبية الكثيرة. ومن ذلك الخلاف الذي ثار بين الكلدان الكاثوليك والآشوريين النساطرة سنة 1910 حول فصل سجلات من يتحولون إلى النسطورية من الكلدان الكاثوليك عن سجلات طائفتهم القديمة، وهو أمر كانت تمنع سلطات ولاية الموصل عن تبنته على رغم تكرر طلبات النساطرة. فلجأ هؤلاء إلى طلب عون القنصلية العامة البريطانية.⁽⁵²⁾ ولكن القنصل العام البريطاني (بعد التشاور مع السفير البريطاني في إسطنبول) فضل التزام جانب الحياد التام في تلك القضية.⁽⁵³⁾ ولم يتبن ذلك همة النساطرة الذين كانوا يلحون دائماً على طلب العون البريطاني.⁽⁵⁴⁾ ولعل التمنع البريطاني

عن إظهار الدعم العلني للنساطرة ناشئٌ من تخوف المسؤولين البريطانيين من النزعة العدوانية لأبناء تلك الطائفة على حد قول القنصل العام البريطاني في بغداد.⁽⁵⁵⁾ فضلاً عن الرغبة في تجنب الارتماء في آتون النزاعات المحلية، وهو ما عبر عنه القنصل العام البريطاني في بغداد في شباط/فبراير 1912. فحين بلغه أن الحكومة الفرنسية أمرت ممثليها في الموصل بتجنب الارتباط الوثيق مع بطريرك الكلدان الكاثوليك في المدينة كتب القنصل العام البريطاني قائلاً: «إذا روعي هذا الأمر فسيكون بإمكان الممثل البريطاني في المستقبل التخلص من دور نصير النساطرة، وهو دور كان مفروضاً عليه لحياته بصورة رئيسة لحد ما، بموجب تقليد قديم. يبدوا لي من غير المرغوب فيه للغاية دعم ممثلي الدول الأجنبية للطوائف المسيحية المتخاصمة في الموصل حتى لو كان ذلك بصورة غير رسمية. إن مجيء سكة الحديد إلى الموصل قريباً سيحدث على الأرجح تغييراً كبيراً في ذلك المكان ويفقد من أهمية النزاعات الطائفية بإحلال منافسات تجارية ومنافسات أخرى محلها».⁽⁵⁶⁾

وظهر لاحقاً أن القنصل العام البريطاني كان في توقعاته تلك مفرط التفاؤل. فقد روى هو نفسه بعد حوالي شهر أن الحكومة الفرنسية منحت بطريرك الكلدان الكاثوليك وسام جوقة الشرف. فاعتبر ذلك دليلاً على أن تلك الحكومة لم تتدخل بعد عن سياستها التقليدية القائمة على استخدام الكلدان الكاثوليك أداة لنفوذها السياسي في ولاية الموصل. ووصف تلك السياسة بأنها يصعب فهم غرضها، فهي كثيراً ما تصعب مرحلة للفرنسيين أنفسهم، في حين أنها لا تخدم أية مصالح عملية لهم. وعاد القنصل العام للحديث عن آثار سكة الحديد المنتظرة فقال: «إن الوقت الذي ستصل فيه السكة إلى الموصل ليس بعيداً جداً فترتبط الموصل عبرها مع العالم الخارجي، وستحل عندئذ الروح التجارية *commercialism* التي ستزيح روح الارتماء للكنيسة».⁽⁵⁷⁾

وقد أثار ذلك الدعم الفرنسي للكلدان الكاثوليك غيرة النساطرة ودفعهم للإلحاح على البريطانيين لدعمهم بشكل مماثل. وبلغ ذلك الإلحاح حد التهديد بتحويل ولائهم إلى دولة أخرى غير بريطانيا. فقد أرسل المارشمعون بطريرك النساطرة ومعه مطارنته رسالة إلى القنصل العام البريطاني في بغداد في تشرين أول/أكتوبر 1912، طالبوا فيها

بريطانيا بالاهتمام بأمرهم ومنهم حماية رسمية مماثلة للحماية الفرنسية للكلدان. وأضافوا أن الروس متلهفون لنحthem مثل تلك الحماية، ويجرؤون مفاوضات بالفعل مع بعض النساطرة حول هذا الأمر. وزاد نائب القنصل البريطاني في الموصل مطالب النساطرة توضيحاً حين كتب قائلاً: إنهم يريدون من بريطانيا فضلاً عن الحماية الرسمية مالاً كافياً لشراء ذمم بعض الموظفين العثمانيين المحليين حتى يحابوهم، وهو يهددون باللجوء إلى الروس إن لم يلب البريطانيون مطلبيهم. وقد أفلقت تهديدات النساطرة باللجوء إلى الروس مسؤول إرسالية رئيس أساقفة كنتربري العاملة في ولاية الموصل، فقرر الاستعانة بالسفير البريطاني في اسطنبول لطرح مظالم النساطرة من الإدارة المحلية على وزير الداخلية العثماني.⁽⁵⁸⁾ أما القنصل العام البريطاني في بغداد فقد نقل رأي نائب القنصل البريطاني في الموصل عن محاولة النساطرة لتحرير البريطانيين والروس ضد بعضهم بعضاً من أجل استدرار أكبر الفنائيم لأنفسهم. وشفع ذلك بتكرار رأيه الشخصي الذي سبق له أن أبداه عنهم وهو أنهم (زبائن غير مرغوب بهم undesirable clients).⁽⁵⁹⁾

ثانياً، اليهود:

أعداد يهود العراق مدة الدراسة

كانت تعيش في العراق منذ عهد طويل طائفة يهودية كبيرة نسبياً اختلفت التقديرات حول عددها. إذ قدر لوريمر عدد اليهود الإجمالي في أنحاء العراق بواحد وستين ألف نسمة.⁽⁶⁰⁾ وقريب من هذا التقدير ما أورده القنصل الأمريكي في بغداد في مطلع سنة 1913 حين قال إن عددهم في العراق لا يتجاوز خمسة وستين ألف نسمة.⁽⁶¹⁾ ولكن أحد الباحثين نقل عن مصادره ما يفيد بأن ذلك العدد يتجاوز سبعة وثمانين ألف نسمة.⁽⁶²⁾ وهو تقدير تعزّزه رواية أخرى تفيد بأن عدد يهود العراق سنة 1917 بلغ قرابة سبعة وثمانين ألف نسمة.⁽⁶³⁾ وتتفاوت أيضاً الروايات المختلفة حول توزيع أولئك اليهود على مناطق العراق المختلفة، وإن كانت تجمع على أن أغلبيتهم كانت تقطن في مدينة بغداد. ولكنها تختلف بعد ذلك حول التفاصيل، فلوريمر يقول إن عدد يهود بغداد كان خمسة وخمسين ألف نسمة.⁽⁶⁴⁾ وقدرت القنصلية الأمريكية في بغداد عددهم سنة 1909 بقرابة

اثنين وخمسين ألف نسمة.⁽⁶⁵⁾ وقدر حاخام اليهود الأكبر في بغداد عدد أبناء طائفته هناك سنة 1910 بستين ألف نسمة يسكنون اثني عشر ألف منزل، وبذلك تعد بغداد المدينة الثالثة بين مدن الدولة العثمانية بعد سلانيك واسطنبول من حيث عدد سكانها اليهود. ولكن القنصل العام البريطاني في بغداد علق على ذلك التقدير مرجحاً أن يكون عدد يهود بغداد في حدود سبعين ألف نسمة.⁽⁶⁶⁾ ويبعد هذا الترجيح كثيراً عن تقدير آخر للقنصلية الأمريكية سنة 1912 جعل عدد اليهود في المدينة لا يزيد عن خمسين ألف نسمة فقط.⁽⁶⁷⁾ ولكن القنصلية ذاتها تراجعت في السنة التالية عن نبرة اليقين السابقة وتحدّثت عن عدد يتراوح بين خمسين وخمسة وخمسين ألف نسمة.⁽⁶⁸⁾ ويعزز التقدير الأخير الإحصاء الأول الذي أجري للسكان في العراق سنة 1920، وأظهر أن عدد يهود بغداد أكثر قليلاً من خمسين ألف نسمة، وأن عدد يهود البصرة سبعة آلاف نسمة.⁽⁶⁹⁾ في حين كان تقدير عدد يهود البصرة في مطلع القرن ألفي نسمة فقط، فضلاً عن ألف آخر في مدينة العمارة.⁽⁷⁰⁾ وذكرت الروايات وجود ثمانمائة يهودي في لواء كربلاء وخمسمائة في لواء الحلة.⁽⁷¹⁾ فضلاً عن قرابة ستة آلاف يهودي مقيمين في أنحاء ولاية الموصل سنة 1913.⁽⁷²⁾ ولعل الرقم الأخير يتسم بشيء من المبالغة إذا علم أن يهود ولاية الموصل سنة 1906 كانوا قرابة ثلاثة آلاف نسمة فقط.⁽⁷³⁾

علاقتهم مع السلطة الحاكمة والأكثريية المسلمة :

ولا تقتصر أهمية الطائفة اليهودية في العراق حينئذ على كبر عددها نسبياً فقط، بل من جراء هيمنتها على الجزء الأعظم من النشاط الاقتصادي في البلد.⁽⁷⁴⁾ فقد اشتغل اليهود في التجارة والصرافة والإنتاج الصناعي فضلاً عن المهن اليدوية المختلفة.⁽⁷⁵⁾ ويعكس تركيب غرفة تجارة بغداد عند تأسيسها سنة 1910 تلك الهيمنة، إذ كان ستة من أصحابها التسعة من اليهود.⁽⁷⁶⁾ كما نال اليهود حقوقهم الدستورية بعد انقلاب سنة 1908، فأخذوا ينتخبون من يمثلهم في مجلس المبعوثان. وعملت الحكومة الدستورية سنة 1909 على إخضاع شبانهم للخدمة العسكرية أسوة بالمسيحيين كما مر. وحرست السلطات المعنية على تيسير أدائهم لتلك الخدمة بما لا يتعارض مع شعائرهم الدينية.⁽⁷⁷⁾

ولعل ذلك من العوامل التي جعلت مجندיהם يقبلون على التدريب والدراسة العسكرية حين لا يمكنهم شراء الإعفاء من الخدمة العسكرية بالمال.⁽⁷⁸⁾ وكان اليهود يحظون برعاية خاصة من لدن بعض ولاة بغداد. ومن أولئك الولاة حسين ناظم باشا الذي أمر بإعادة ضريح النبي يوشع لليهود بعد أن كانت سلطنته قد سحبت منهم وأعطيت للمسلمين بأمر من ولاية بغداد قبل أكثر من عشرين سنة.⁽⁷⁹⁾ وقد اعتز اليهود العراق بذلك الوالي لدرجة أنهم حين أُغفِي من منصبه في آذار/مارس 1911 أظهروا الحزن والتمسوا من الباب العالي إعادة النظر في قرار عزله.⁽⁸⁰⁾

ولا يعني ذلك كله أن حياة يهود العراق كانت حينئذ خالية من منفصالات تنشأ من حين إلى آخر. فقد سخط بعض المتردمين المسلمين على تطبيق الحكومة الدستورية مبدأ المساواة بين أتباع الأديان المختلفة. كما أخذت الاتهامات تطال لليهود بالإساءة للإسلام.⁽⁸¹⁾ وكان ذلك يتزامن عادة مع حدوث توتر سياسي ما. فحين هاجت مشاعر مسلمي بغداد ضد الدول البلقانية المحاربة للدولة العثمانية، وتجمع حشد غاضب منهم أمام مسجد الشيخ عبد القادر الكيلاني في تشرين ثان/نوفمبر 1912، لم تقتصر هتافاتهم على المسيحيين فقط بل شملت اليهود أيضاً. فشددت السلطات الحكومية الحراسة على أحياط اليهود. وقد بادر اليهود لتملق مشاعر المسلمين بإقامة الصلوات في كنفهم لرفع أكف الدعاء بنصر الجيوش العثمانية على أعدائها.⁽⁸²⁾ كما اشترك أحبارهم مع علماء المسلمين ومؤسس المسيحيين في الدعاء العام الذي عقد في سراي الولاية بدعوة من الوالي في شباط/فبراير 1913. ودعا أولئك الأحبار بعدها أبناء طائفتهم إلى صلاة عامة حاشدة في الكنيس اليهودي الأكبر في الثالث عشر من الشهر نفسه. وحضر تلك الصلاة والتي بعدها وکبار موظفي الولاية، وختمت بعد الأدعية بدعوة الحاضرين للتبرع بالأموال للمجهود الحربي العثماني.⁽⁸³⁾

ولعل هياج بعض العامة من المسلمين على اليهود في مثل تلك المناسبات لم يكن ناشئاً من مشاعر دينية صافية، بل كان يغالطها شيء من الحسد لأبناء هذه الطائفة الضعيفة التي تتمتع بثروات طائلة، مما يدفع بعض ذوي النفوس المريضة للطمع بما في أيديهم. ويفسر ذلك الطمع كثرة حوادث السرقة والسطو المسلح التي كانت تقع في أحياط اليهود في

بغداد. ولكن السلطات المحلية لم تكن تتهاون مع تلك الأحداث وتحاول قمعها بقوة.⁽⁸⁴⁾ ولم يكن ذلك الطمع يقتصر على بعض الرعاع فقط، بل شاركهم فيه بعض كبار الموظفين الذين كانوا يستغلون الظروف الاستثنائية لابتزاز أموال اليهود مستعينين بقوة السلطة التي يتمتعون بها. ومن ذلك ما حدث في أخريات أشهر الحرب العالمية الأولى حين أخذ معاون الوالي ومدير الشرطة يضيقان الخناق على التجار اليهود ويكللان التهم لهم لابتزازهم. وظل اليهود يعانون من ذلك الوضع السيء حتى دخول البريطانيين بغداد.⁽⁸⁵⁾ كما كان قاطنو الأرياف من يهود ولاية الموصل عرضة للاضطهاد والاستغلال على أيدي بعض أغوات العشائر الكردية المجاورة أسوة بالنصاري.⁽⁸⁶⁾

ولا يكتمل الحديث عن أوضاع يهود العراق خلال المدة مدار البحث دون محاولة التعرف على صلتهم بالمشروع الصهيوني الذي كان الشغل الشاغل لناسطي اليهود في العالم كله حينئذ. وتظهر الوثائق المتاحة وجود بعض الترويج لذلك المشروع في أواسط يهود العراق. فقد أعد مبشر أمريكي كان يعمل في العراق ويدعى بلاكتون Blackston كراسة مكتوبة باللغة العبرية من أجل توزيعها على يهود بغداد. ولكنه كان حذرا بما فيه الكفاية ليغادر بغداد قبل بدء التوزيع الذي تم بالفعل في شهر شباط/فبراير 1913. وتطرفت الکراسة أولا إلى المعاملة السيئة التي تلقاها اليهود على أيدي دول العالم المختلفة، ولذلك دعّتهم إلى عدم إظهار أي قدر من الرحمة تجاه الآخرين الذين لم يرحموهم فقط. وانتقلت الکراسة بعدها لمحاجمة الحكومة العثمانية فوصفتها بالفساد والعقم، مما سيترتب عليه انحلال وشيك للإمبراطورية العثمانية. وحثت اليهود على الاندفاع نحو فلسطين باعتبار أن ذلك الوقت هو الوقت الملائم لتلك الخطوة. ولاحظ القنصل العام البريطاني وهو ينقل تلك التفاصيل إعراب يهود بغداد سراً عن سعادتهم بما ورد فيها. ولكنه أعرب عن شكه في تقديمهم للحركة الصهيونية أي دعم عملي.⁽⁸⁷⁾

وبقي تساؤل آخر يتadar للذهن عما إذا كان يهود العراق قد حظوا برعاية دولة أجنبية ما على غرار ما تمت به بعض الطوائف المسيحية بالشكل الذي مر بيانيه. ولا تظهر الوثائق القنصلية المتاحة ما يؤكّد وجود مثل تلك الرعاية. ولكن بعض وثائق القنصلية الأمريكية في بغداد تظهر اهتماماً أمريكياً بيهود العراق في بعض المناسبات. ومن ذلك ما

حدث عند فيضان نهر دجلة في بغداد في كانون أول/ديسمبر 1914، حيث اجتاحت المياه بعض أحياها وهدمت قرابة ألفي وخمسمائة منزل من منازلها.⁽⁸⁸⁾ فأبرق الحاخام الأكبر في بغداد للسفير الأمريكي في إسطنبول طالباً العون لأنباء طائفته الذين تضرروا من الفيضان. فأبرق السفير إلى القنصل الأمريكي في بغداد فائلاً إن المساعدة التي طلبها الحاخام هائلة مما أضطره لتحويل الطلب إلى واشنطن لعلها تقدم المساعدة المطلوبة. وسأل السفير القنصل عن عدد يهود بغداد الذين غدوا دون مأوى من جراء ذلك الفيضان.⁽⁸⁹⁾ فرد القنصل بأن عدد اليهود المتضررين يبلغ ستة آلاف ومائتي شخص طبقاً للمعلومات التي استقاها من الحاخام نفسه.⁽⁹⁰⁾

الخاتمة

يتبين من العرض السابق أن الوضع القانوني للمسيحيين واليهود في العراق تحت ظل الدولة العثمانية في حقبتها الأخيرة لا غبار عليه. فلم يكن هناك تمييز في أحكام القوانين والنظم المعمول بها بينهم وبين الأغلبية المسلمة. كما كانت رغبة السلطات الحاكمة بعد إعادة العمل بالدستور واضحة في دمج هاتين الأقليتين بنسيج المجتمع العثماني المتنوع. وكانت تلك السلطات تسارع للتدخل لحماية المسيحيين واليهود من أية تعديات تقع عليهم من مجاؤريهم. ولا يعني ذلك نفي وجود بعض المسؤولين الفاسدين في هذه الدائرة أو تلك من دوائر الحكومة ومن يحاولون ابتزاز بعض أثرياء هاتين الطائفتين. وهو أمر كان يحدث لأي ثري مستضعف مهما كان دينه، إذ تغري ثروته بعض ذوي السلطان بالتجاوز عليه.

أما على الصعيد الشعبي فقد كان وضع المسيحيين واليهود في الحاضر حيث تسود سلطة الدولة مطمساً في الأعم الأغلب. ولكن أوقات التأزم السياسي خاصة عند حروب الدولة مع الأوروبيين كانت تشهد في أحيان قليلة هياجاً في المشاعر الدينية لدى بعض المسلمين الذين يصبون حام غضبهم على المسيحيين المحليين. وكانت حدة تلك المشاعر تظهر واضحة في البيئات الشعبية حيث يتدنى مستوى الوعي. وكان يؤجج تلك المشاعر بعض ذوي الأطماع الذين يستغلون أمثال تلك المناسبات للسلب والنهب، بدليل أنهم

يوسعون نطاق تحريضهم ليشمل اليهود أيضا لا لسبب سوى الرغبة في نهب ممتلكات أثريائهم. وكان وضع مسيحيي ويهود أرياف ولاية الموصل سيئا مقارنة بأقرانهم الذين يعيشون في الحواضر. فقد كانوا عرضة للظلم والتعدى من قبل بعض مجاوريهم من المسلمين الكرد. ولم يكن مرد ذلك مجرد تعصب ديني تغذيه بيئة بدائية، ولكنه كان أيضا وليد جشع مادى دفع بعض الأغوات لاستغلال أولئك المستضعفين. وكان يشجعهم على ذلك الغياب المعهود لسلطة الدولة في الأرياف.

وكانت بعض الأطراف الأجنبية مثل قنصليات الدول الكبرى والإرساليات التبشيرية تراقب أوضاع تلك الأقليات وتتدخل بين آونة وأخرى في بعض قضایاهم. ولم يكن ذلك التدخل نابعا من مشاعر إنسانية صافية، بل من رغبة في خدمة مصالح تلك الأطراف على حساب الدولة العثمانية المتداعية. وإذا كانت بعض تلك التدخلات قد أفادت المسيحيين واليهود في بعض الأحيان فإنها كانت في أحيان أخرى تضيف تعقيدات لوضعهم، إذ تثير ريبة السلطات المحلية وأبناء الأغلبية المسلمة في ولائهم الوطني.

الهوامش

- (1) لوريمير، ج. ج.، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة ونشر ديوان أمير قطر، (الدوحة: د. ت)، ج 6، ص 3414.
- (2) لوريمير، المصدر نفسه، القسم الجغرافي، ج 1، ص 251.
- (3) National Archives and Records Administration (NARA), Washington D.C., RG 84, "Population of Vilayet of Bagdad", by Am. Con., Bag., dated 3/12/1909.
- (4) India Office Records (IOR), London, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq for the months of March and April 1912.
- (5) NARA, RG 84, File No. 810, No. M-336, Am. Con., Bag., to Am. Amb., Const., dated 16/11/1912.
- (6) NARA, RG 84, File No.850, "Report on Political Conditions in Mesopotamia with Special Reference to the Bagdad Railroad," by Am. Con., Bag., dated 17/1/1913.
- (7) هانيس، جون، أقدم أصدقائي العرب، ترجمة جليل عمسو، (بغداد: 1949). ص 244.
- (8) NARA, RG 84, File No. 850, "Report ...," 17/1/1913.
- (9) NARA, RG 84, File No. 810, Am. Con., Bag., to Am. Amb., Const., dated 15/4/1913.

المسيحيون واليهود في العراق العثماني مطلع القرن العشرين 1908-1914

- (10) سعاد هادي العمري (معد ومترجم)، بغداد في القرن التاسع عشر كما وصفها الرحالة الأجانب، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2002)، ص 67 و ص 49 - 50.
- (11) فانيس، المصدر نفسه، ص 243.
- (12) خالد السعدون، جمعية الاتحاد والترقي: تنظيمها وأنشطتها في العراق 1908-1913، في (المجلة التاريخية المغاربية، السنة 26، العدد 93-94، أيار 1999)، ص 74.
- (13) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq for the month of April 1913.
- (14) NARA, RG 84, File No. 810, Am. ..., 15/4/1913.
- (15) IOR, L/P&S/10/188, Summary of events in Turkish Iraq during the month of June 1910.
- (16) NARA, RG 84, File No. 850, "Report ...," 17/1/1913.
- (17) لونفريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ترجمة سليم طه التكريتي، (بغداد: الفجر للنشر والتوزيع، 1988)، ج 1، ص 32.
- (18) NARA, RG 84, "List of foreign merchants and importers," by Am. Vice Con. In Charge, Bag., dated 16/9/1909.
- (19) NARA, RG 84, No. 370, Am. Con. Agent, Bas., to Am. Vice Con., Bag., 8/9/1911.
- (20) NARA, RG 84, File No. 850, "Report ...," 17/1/1913.
- (21) أعددت عن الخدمات الصحية والتعليمية التي كان يقدمها المبشرون بحثاً عنوانه «المبشرون الأجانب وأنشطتهم في العراق 1908-1914»، وهو قيد النشر في مجلة «الخليج العربي - جامعة البصرة».
- (22) لونفريك، المرجع نفسه، ج 1، ص 89.
- (23) العمري، المرجع نفسه، ص 67 - 68.
- (24) IOR, L/P&S/10/188, Summary of events in Turkish Iraq during the month of July 1910.
- (25) NARA, RG 84, M.C.No.172, Am. Con., Bag., to Am. Amb., Const., dated 8/9/1910.
- (26) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq during August 1913.
- (27) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq during August 1913.
- (28) لونفريك، المرجع نفسه، ج 1، ص 95.
- (29) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq for November 1912.
- (30) NARA, RG 84, File No. 810, No.M 336, Am. Con., Bag., to Am. Amb., Const., dated 16/11/1912.
- (31) ذكر القنصل الأمريكي أن الدعاء تم في الرابع من شباط/فبراير.
- (32) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq for the month of February 1913.

- (33) NARA, RG 84, File No.810, Am. Con., Bag., to Am. Amb., Const., dated 10/2/1913.
- (34) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq for the month of March 1913.
- (35) فيصل الارحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين 1908-1914، (الموصل: 1975)، ص 115.
- (36) IOR, L/P&S/10/212, Summary ... April 1913.
- (37) NARA, RG 84, File No. 810, Am. Con., Bag., to Am. Amb., Const., dated 15.4.1913.
- (38) Ibid.
- (39) خالد السعدون، الولاة العثمانيون في العراق 1908-1914، في مجلة (دراسات تاريخية، جامعة دمشق، السنة 25، العدد 91 و 92، أيلول/كانون أول 2005)، ص ص 143-144.
- (40) op. cit.
- (41) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq during November & December 1913 and January 1914.
- (42) خالد السعدون، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006)، ص ص 212-213.
- (43) IOR, L/P&S/10/212, Sum. ... November 1912.
- (44) IOR, L/P&S/10/212, Sum. ... March & April 1912.
- (45) جرائم نسبها البلقانيون للإدارة العثمانية في ولاية مقدونيا واتخذوها حجة لإعلان الحرب على الدولة العثمانية في تشرين أول/أكتوبر 1912. | 32
- (46) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq during the month of September 1912.
- (47) IOR, L/P&S/10/212, Sum. ... March & April 1912.
- (48) IOR, L/P&S/10/188, Sum. ... July 1910.
- (49) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq during October 1913.
- (50) IOR, L/P&S/10/188, Sum. ... June 1910.
- (51) IOR, L/P&S/10/212, Sum. ... March & April 1912.
- (52) IOR, L/P&S/10/188, Sum. ... June 1910.
- (53) IOR, L/P&S/10/188, Summary of events in Turkish Iraq during the months of April and May 1910.
- (54) لونفريك، المرجع نفسه، ج 1، ص 96.
- (55) IOR, L/P&S/10/188, Sum. ... July 1910.
- (56) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq for the month of February 1912.
- (57) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq for the months of March & April 1912.

المسيحيون واليهود في العراق العثماني مطلع القرن العشرين 1908-1914

(58) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq for October 1912.

(59) IOR, L/P&S/10/212, Sum. ... April 1913.

(60) لوريمير، المصدر نفسه، القسم التاريخي، ج 6، ص 3413.

(61) NARA, RG 84, File No. 850, "Report ...," 17/1/1913.

(62) الارحيم، المرجع نفسه، ص 116.

(63) أتينجر، صموئيل، (محرر)، اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950)، ترجمة جمال أحمد الرفاعي، (الكويت : سلسلة عالم المعرفة، 1995)، ص 26.

(64) لوريمير، المصدر نفسه، القسم الجغرافي، ج 1، ص 250.

(65) NARA, RG 84, "Population ...," 3/12/1909.

(66) IOR, L/P&S/10/188, Sum. ...July 1910.

(67) NARA, RG 84, File No. 810, No. M 336,...16/11/1912.

(68) NARA, RG 84, File No. 850, "Report ...," 17/1/1913.

(69) أتينجر، المرجع نفسه، ص 27.

(70) لوريمير، المصدر نفسه، القسم التاريخي، ج 6، ص 3413.

(71) NARA, RG 84, "Population ...," 3/12/1909.

(72) NARA, RG 84, File No. 850, "Report ...," 17/1/1913.

(73) أتينجر، المرجع نفسه، ص 28.

(74) خالد السعدون، ملامح الاقتصاد العراقي في العهد العثماني الأخير 1905-1914، (الشارقة: منشورات جامعة الشارقة، 2004)، ص من 207-208 و ص 214.

(75) أتينجر، المرجع نفسه، ص 34.

(76) يعقوب يوسف كوريه، يهود العراق : تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم، (عمان : الأهلية للنشر، 1998)، ص من 37-38.

(77) IOR, L/P&S/10/188, Sum. ... Apr. & May 1910.

(78) لونفريك، المرجع نفسه، ج 1، ص 95.

(79) IOR, L/P&S/10/188, Sum. ...June 1910.

(80) كوريه، المرجع نفسه، ص 12.

(81) أتينجر، المرجع نفسه، ص من 56-57.

(82) IOR, L/P&S/10/212, Sum. ...November 1912.

(83) IOR, L/P&S/10/212, Sum. ... February 1913.

(84) IOR, L/P&S/10/212, Sum. ...November and December 1913 and January 1914.

(85) كوريه، المرجع نفسه، ص 13.

(87) IOR, L/P&S/10/212, Sum. ... February 1913.

(86) أتينجر، المرجع نفسه، ص 57.

(88) NARA, RG 84, File No. 848, No. E 60, Am. Con., Bag., to Am. Amb., Const., dated 3/12/1914.

(89) NARA, RG 84, File No. 848, Am. Amb., Const., to Am. Con., Bag., dated 17/12/1914.

(90) NARA, RG 84, File No. 848, Am. Con., Bag., to Am. Amb., Const., dated 18/12/1914.

الوثائق غير المنشورة:

- IOR, L/P&S/10/188 & L/P&S/10/212.
- NARA, RG 84.

بحوث ودراسات

الحياة السياسية في الكويت: التنظيمات والتيارات السياسية المعاصرة

د. عبد الرضا علي أسيري *

مقدمة :

35

تميزت الكويت منذ نشأتها الأولى بوجود تيارات اجتماعية وسياسية متنوعة تستمد تقاليدها وفكرها من المجتمعات الأم التي وفت منها. وأدى هذا التنوع إلى التعايش ضمن إطار التسامح بين مكونات الطيف الكويتي من ناحية، وبينها وبين نظام الحكم من ناحية أخرى. وعزز العلاقات الخاصة بين الحاكم والمحكوم البنية على عنصري التشاور وإقامة العدل، كما أن الأحداث التي مرت بها الكويت وبخاصة تلك المرتبطة بالأطماع العراقية - الدولة المجاورة -، أدت إلى تلاحم الشعب مع الأسرة الحاكمة. وتبلور أسلوب المشاركة في إدارة الحكم بصورة جلية في انتهاج الحاكم الشيخ عبدالله السالم الصباح منهج التوسيع في تشكيل اللجان المختلفة التي أنيطت بها إدارة مرافق البلاد، علاوة على استعداده لنظام لتوزيع الدخل الوطني من عوائد النفط. ونظرًا للعلاقة الوثيقة التي ربطت الشيخ عبدالله السالم بالحركات السياسية القومية ومعايشه عن كثب لأحداث قيام وسقوط المجلس التشريعي الأول عام 1938 وظروف ومعطيات التهديدات العراقية للكويت حينذاك، فقد أقدم بُعيد الاستقلال مباشرةً على خطوة تميزت بالجرأة المتناهية من خلال الدعوة إلى قيام

* رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت.

مجلس تأسيسي عام 1961، ومن ثم إقرار دستور دائم للبلاد يرسم أسس العلاقة بين النظام والشعب ويمهد لقيام مؤسسات دستورية تتاطر بها مسؤوليات إدارة البلاد⁽¹⁾. وأقام الدستور الذي صدر في الحادي عشر من نوفمبر عام 1962 نظاماً ودولة مؤسسات قانونية، تأخذ بأسلوب المشاركة الشعبية عبر الانتخابات العامة والتمثيل الشعبي في معظم مؤسسات الدولة سواء على صعيد السلطة التشريعية (مجلس الأمة) أم على صعيد الشؤون المحلية (المجلس البلدي). وفي الوقت نفسه وفر الدستور للنظام الاجتماعي العام مساحات واسعة من حرية التعبير والرأي سواء عبر صحافة حرة مستقلة أم من خلال جمعيات النفع العام (مؤسسات المجتمع المدني) والديوانيات (تعتبر الديوانية تجربة وخصوصية كويتية فريدة، يعبر فيها المواطن عن رأيه في جميع القضايا بكل حرية واستقلال)⁽²⁾. ومثلت رجاحة فكر الشيخ عبدالله السالم ونظرته الثاقبة في أفق المستقبل ركيزة عززت التلاحم بين الشعب ونظام الحكم، فعلى الرغم من مرور العلاقة بين الطرفين بفتراتٍ عصيبة وأزمات عديدة، بيد أن الاحتكام العام إلى الدستور ومبادئه مثل صمام الأمان للمجتمع وكان كفياً في كل مرة بذلة العقبات والعودة إلى جادة التعاون بين الطرفين⁽³⁾.

وتعتبر منظمات المجتمع المدني الركيزة الأولى لبلورة الأفكار والأطروحات والرؤى السياسية والتي لها دور بارز في قيام تنظيمات فكرية وسياسية ودينية في البلاد، وتوجد في الكويت العشرات من جمعيات النفع العام ذات الاهتمامات المختلفة⁽⁴⁾. ويدلل وجود هذه التنظيمات على أسبقية الكويت في إرساء تجربة ديمقراطية راسخة ذات سمات خاصة تختلف عن مثيلاتها من الدول الواقعة في الإقليم الجغرافي نفسه، كانت بداياتها في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي من خلال أندية أدبية وثقافية وتعليمية أثرت في حياة الناس وفي العمل التطوعي والنضج السياسي. وكان لهذه الأندية والجمعيات نصيب الأسد في نشأة مؤسسات المجتمع المدني التي غدت لتصبح اللبنة الأولى للتطور الفكري والسياسي في البلاد، والتي أثرت بدورها على قيام التنظيمات والتيارات السياسية لاحقاً⁽⁵⁾. وانعكس هذا على مجلل الأوضاع السياسية في الكويت، حيث قادت هذه المسحة الديمقراطية إلى ظهور -على الدوام- تيارات سياسية وأفكار شتى، تسم أحياناً بسمة

المصالح الفئوية الخاصة وأحياناً بسمة الطائفية. إلا أن الاتفاق -كان دائماً- على سمو أمّن الكويت والحفاظ عليها كوطن مستقل، في وسط كيانات كبيرة، يملك ذاتية وتجربة خاصة من الديمقراطية والمشاركة السياسية⁽⁶⁾.

ويمكن القول بأن النشاط السياسي في الكويت ليس وليد الساعة، وإنما بدأ في الخمسينات من القرن الماضي مع الطفرة النفطية وموجة الاستقلال والحكم الوطني، وتمحور بداية في الأنشطة السياسية ذات الأفكار القومية والعربية، وكان قوامها المتعلمون والمثقفون والنخبة الاقتصادية الكويتية إضافة إلى الوافدين العرب.⁽⁷⁾ وكانت المطالب الرئيسية لهذه التجمعات في البداية تهدف إلى إنهاء الوجود البريطاني غير المباشر، وتحرير الثروة النفطية من الارتباط بالرأسمالية العالمية، وتقليل دور ونفوذ الأسرة الحاكمة.⁽⁸⁾ وقد شهدت البلاد قيام التيارات والتنظيمات السياسية في فترة السبعينات والثمانينات وأخذ بعضها الطابع الديني (الإخوان المسلمون أو السلف) في حين مثل بعضها الآخر الطابع القومي (القوميون العرب والبعث العربي).

37

بيد أن أحداث عام 1990 والغزو العراقي للكويت أحدثت هزة عنيفة وأثرت تأثيراً كبيراً على نفسية الكويتيين شعراً وحكاماً، حيث زاد التلامم وزاد الاهتمام بأمن الكويت واستقلالها والحفاظ عليها.. وتبدل السياسات -بعض الشيء- إزاء الجيران الأقوياء، حيث تبدل مكمن الخطر ومصادره على الأمن الوطني الكويتي. دون ريب أدى الغزو العراقي للكويت إلى حدوث نقلة نوعية في طبيعة وتوجهات التجمعات السياسية الكويتية، وقامت التجمعات بالعمل بدينامية أقوى مع التوسيع من نطاق هذه التجمعات والتغيير في بعض توجهاتها السياسية وارتباطاتها الأيديولوجية بما يتاسب مع آثار الغزو.

وتعتبر التنظيمات السياسية إحدى الأدوات المهمة لتفعيل الديمقراطية وتنظيم المشاركة السياسية في الحياة العامة، إذ تؤدي هذه المؤسسات شبه الرسمية دوراً مكملاً لدور مؤسسات الدولة وتمثل إحدى المؤسسات الرئيسية في المجتمع المدني المعاصر، كما أنها تعبر عن الرأي الشعبي وتعنى الجماهير للأنشطة السياسية المختلفة.

وجدير بالتنبيه أن دستور البلاد يؤكد في مادته (43) على «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أساس وطني وبوسائل سلمية مكفولة للشروط والأوضاع التي يبينها القانون،

ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة.⁽⁹⁾ «ولا تتخذ المذكورة القسرية للدستور موقفاً قاطعاً إزاء المنع أو السماح بقيام الأحزاب السياسية، وإنما ترك القضية للشرع لاتخاذ الرأي بشأنها. وقد نشأت خلال مسيرة الكويت السياسية تيارات وكلت عدة بعضها ذو طابع ديني وأخرى ذات طابع اقتصادي أو سياسي أو مذهب أو قبلي. ويعكس وجود التنظيمات السياسية الحيوية السياسية التي يمتع بها الكويتيون.⁽¹⁰⁾ واجمالاً يمكن القول بأن لدى الكويتيين حساسية مفرطة من الأحزاب السياسية خاصة لدورها السلبي في المجتمعات العربية والإسلامية بعامة.

وبعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في عام 1991، ظهرت مجموعة متنوعة من التنظيمات والتجمعات السياسية بصورة علنية حيث مثل ذلك نقلة نوعية لعمل وأساليب التيارات السياسية في التعامل مع القضايا المجتمعية.⁽¹¹⁾ واستفادت هذه التجمعات من هامش الحرية السياسية في الكويت وسماح الحكومة لأنشطة هذه التنظيمات بالعمل في الحياة السياسية.⁽¹²⁾ ونعالج هذا الموضوع في ثلاثة مباحث، تستعرض في الأول التيارات والتنظيمات الدينية وفي الثاني التيارات والتنظيمات القومية والبراجماتيكية، وفي الثالث التكتلات النيابية داخل مجلس الأمة.

| 38

أهمية البحث:

تبغ أهمية البحث في رصد وتفسير التيارات والأفكار السياسية الجديدة التي فجرت على سطح الحياة السياسية في الكويت بعد دحر الفزو العراقي للكويت ورجوعها وطنأً لشعب الكويت. حيث يرى الباحث أن هذه التيارات نتاج حي للأحداث الأليمية التي مرت بها الكويت وبالتالي تبرز أهمية معرفتها ورصدها حتى يسهل بعد ذلك رصد هذه التيارات ومقارنتها بالتغيرات التي كانت سائدة قبل الفزو ومدى ارتباط كل تيار من هذه التيارات بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت من خلالها. حيث إن التنظيمات تشكل ميداناً رحباً لدراسة ديناميات الجماعات شبه الرسمية.

مشكلة البحث:

تدور المشكلة البحثية حول تحديد التيارات السياسية المعاصرة في الكويت ورؤى هذه

التىارات واختلاف توجهاتها، ومساحات الاتقاء والاختلاف بعد تجربة الفزو العراقي 1990، وإلى أي مدى أثرت هذه القوى في النظام السياسي العام. وتتمكن الصعوبة في أن هذه التىارات مازالت تتبع مواقفها من الثبات إلى التغير إزاء الأحداث السياسية الراهنة. وبالتالي فهي في طور الاتكمال والتحديد الواضح لسماتها.

منهج البحث:

يستند منهج البحث إلى التأليف بين المناهج: الوصفي، والتحليلي، والمقارن التاريخي، حيث يرصد نشأة التجمعات السياسية في الكويت وتياراتها التنظيمية وتوجهاتها الفكرية وبرامجها العملية وأولويتها في محاولة للتعرف على العوامل التي تؤثر على ديناميات تلك التجمعات وعلى اتجاهاتها المستقبلية والمقارنة بين توجهاتها الفكرية ومبادئها وموافقها النظرية والعملية. ويمكن تصنيف التجمعات السياسية وفق المعيار الأيديولوجي وبالتالي نجد تنظيمات دينية وقومية. وسنعرض لوصف وتحليل لأهم هذه التجمعات سواء منها التنظيمات الدينية، أم التنظيمات القومية أم تلك التي لا ترتبط بتيارات معينة.

39

فروض البحث

- تهتم التىارات السياسية الراهنة بالأحداث السياسية اليومية وتكون رؤية فيها واتخاذ مواقف منها أكثر من الاهتمام بتكون برامج فكرية وأيديولوجية بعيدة المدى.
- تشتراك جل التىارات السياسية في الكويت وعلى اختلاف توجهاتها وتصنيفاتها الأساسية في الاهتمام بالشأن الكويتي وأمن الكويت وحمايتها من أية أطماع إقليمية أو دولية، وذلك بعد تجربة الفزو العراقي.
- لم تعد تبالغ التىارات السياسية الإسلامية والقومية في برامجها الفكرية ورؤيتها السياسية في أن تؤدي الكويت أدواراً دولية وإقليمية حاسمة وحيوية بقدر الاهتمام بشؤون الكويت أولاً، والخليج ثانياً.
- بعد تجربة الفزو العراقي، قللت التىارات السياسية القومية والدينية من ارتباطاتها بتنظيماتها الأم في المنطقة العربية والإسلامية.

- 5 - تتملك بعض التيارات الإسلامية الشيعية بعض المخاوف من الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وجعلها المصدر الرئيسي للتشريع.
- 6 - تؤدي تجربة العمل السياسي داخل البرلمان -بعد التحرير- إلى إمكانية قيام نواة لتشكيل أحزاب سياسية مستقبلًا.

خطوات البحث

يعرض الباحث هذا البحث في ثلاثة مباحث، الأول يبين واقع التنظيمات الدينية في المجتمع وأنواعها ورؤيتها، ويخصص المبحث الثاني، لعرض مختلف أنواع التنظيمات القومية والليبرالية، ويكرس المبحث الثالث لشرح التكتلات النياية داخل مجلس الأمة. ثم رؤية كلية على واقع هذه التنظيمات ثم الخاتمة والنتائج.

المبحث الأول، التنظيمات الدينية :

يعرض الباحث في هذا المبحث تسعة تنظيمات سياسية ذات توجهات دينية وهي: الحركة الدستورية الإسلامية، والتجمع الإسلامي الشعبي، والتحالف الإسلامي الوطني، وتجمع العدالة والسلام، وتجمع الميثاق الوطني، وحركة التوافق الوطني الإسلامية، وتجمع علماء المسلمين الشيعة في الكويت، والحركة السلفية العلمية وحزب الأمة.

40

1 - الحركة الدستورية الإسلامية :

تشكلت الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) عام 1991، وهي تمثل الجانب السياسي لفكر الإخوان المسلمين في الكويت، وتمثلها جمعية الإصلاح الاجتماعي.⁽¹³⁾ وتعتبر حركة الإخوان المسلمين من أقدم الحركات السياسية والاجتماعية في الكويت.⁽¹⁴⁾ فقد بدأت أفكارها تصل إلى الكويت في الأربعينات من القرن الماضي.⁽¹⁵⁾ وفي عام 1952 تم تأسيس أول مركز رسمي للإخوان المسلمين في الكويت (جمعية الإرشاد الإسلامي).⁽¹⁶⁾ وفي عام 1962 تم تغيير الاسم إلى (جمعية الإصلاح الاجتماعي).⁽¹⁷⁾ وبرزت خلالها التنظيمات بداية من خلال الأندية الرياضية والثقافية والمدارس التعليمية. وفي بداية

الثمانينيات ظهرت جماعة الإخوان المسلمين كقوة سياسية بوجود تمثيل لها في مجلس الأمة. وتعبر مجلة (المجتمع) عن فكر حركة «الإخوان المسلمون» في الكويت.⁽¹⁸⁾ ومما يجدر ذكره بأن الانشقاق عن حركة الإخوان المسلمين الأم بدأ مع الغزو العراقي للكويت والتدخل الأجنبي لتحرير الكويت نظراً لاتخاذ الحركة الأم موقفاً مناوئاً للمطالب الوطنية للكويتيين.⁽¹⁹⁾ وتشير أدبيات الحركة إلى أنها تهدف إلى إعادة بناء الإنسان الكويتي وفقاً لهويته الإسلامية المتميزة وذلك من خلال بث روح التدين ونشر الثقافة الإسلامية، والتأكيد على سيادة الشعب الكويتي على كامل أراضيه، وإصلاح النظام الاقتصادي في الكويت والسعى للوحدة بين دول الخليج.⁽²⁰⁾

وأثناء الاحتلال العراقي للكويت، انخرط أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في الداخل في المقاومة المدنية، وحثوا المواطنين على الصمود، وتعاونوا مع القوى السياسية الأخرى على تأمين المواد التموينية للمواطنين. وشكل التنظيم لجان التكافل الاجتماعي، وكان من مهمتها تسخير الخدمات الأساسية للمواطنين، وفي الوقت نفسه وقفت الجماعة خلف السلطة السياسية التي كانت في الخارج وأيدت النظام الشرعي للكويت وحكم أسرة «آل الصباح». واستطاعت الحركة أن تحقق أهدافاً أساسية في المؤتمر الشعبي الذي عقد في «جدة» في الثالث عشر من أكتوبر عام 1990، أي أثناء الاحتلال العراقي للكويت، لعل أهمها تضمين الوثيقة الصادرة عن المؤتمر، التأكيد على أن الكويت المستقبل تقوم على أساسين رئيسين هما : سلامه العقيدة والتركيز على إسلامية التربية ثم الانتفاء للعروبة، كذلك إدخال مصطلح «الشوري» إلى جانب مصطلح الديموقراطية، والتي تؤكد المادة السادسة من الدستور على أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي⁽²¹⁾.

وبعد تحرير الكويت، قامت الجماعة بتغيير اسمها إلى «الحركة الدستورية الإسلامية» وذلك في الثلاثين من مارس عام 1991. ويفسر بعض الباحثين أسباب هذا التغيير إلى موقف التنظيم الدولي للإخوان من الاحتلال، حيث وقف موقفاً مؤيداً للنظام العراقي مما جعل مدلول «الإخوان المسلمون» يرتبط في ذهن الكويتيين بتأييد الحركة الأم للعدوان العراقي، علاوة على «جماعة الإخوان» سعت إلى غزو الكويت واحتلاله عام 1920 في معركة الجهراء الشهيرة. ويبدو من الصعوبة أن تقطع الحركة علاقاتها تماماً مع التنظيم

الدولي للأخوان، وأن كان الشيخ «جاسم مهلهل الياسين» يرى بأن التسمية الجديدة التي اتخذها «الإخوان» جاءت للدعوة إلى إيجاد كيان تنظيمي سياسي شعبي جديد وبرنامج جديد نحو استراتيجية دستورية إسلامية لإعادة بناء الكويت⁽²²⁾.

ومن الواضح أن التغيرات الإقليمية والدولية شكلت منعطافاً مفصلياً في فكر وأساليب عمل التنظيم الدولي لحركة «الإخوان المسلمين» وفروعه المحلية، بما في ذلك فرعه المتمثل في الحركة الدستورية الإسلامية. فقد تبنت الحركة منذ التحرير خط الماهنة مع السلطة مبررة ذلك بأن الأوضاع الداخلية والإقليمية لا تحتمل الخلاف مع السلطة وفي الوقت نفسه، أثارت الحركة بعض القضايا الهامشية لصرف النظر عن القضايا الهمامة. وبينما أن التوجه المراحل في الحركة الإسلامية الدستورية يتمثل في إثارة القضايا التي تصب في مجال الأخلاق والقيم، دون التعرض للقضايا الأساسية ذات الصبغة الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، مثل ذلك موضوع ارتداء النقاب في الجامعة، وقضية عدم الاختلاط في التعليم الجامعي، وموضوع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. حيث يمثل ذلك للحركة قمة محاربة الفساد.

وللحركة تأثيرات كبيرة على الشارع الكويتي عن طريق الأنشطة التي تقوم بها، مثل ذلك المخيمات الربيعية، دورات كرة القدم، وتنظيم الندوات والدورات، وخوض الانتخابات النيابية، وانتخابات النقابات والجمعيات التعاونية.⁽²³⁾ أما على الصعيد الديني، فإنها تقوم بتكوين حلقات حفظ القرآن والسيطرة على منابر المساجد. ومن الصعوبة بمكان، أن يستقل تنظيم الإخوان في الكويت عن التنظيم الأم، وهو يلتزم بالفكر العام الذي تؤمن به الجماعة، وكل تنظيم في كيان معين يطبق هذه الخطوط وفقاً لظروف وأحوال البلد الذي يعمل فيه، وإذا كان الإخوان منذ السبعينيات من القرن العشرين، نبذوا العنف والتزموا بمنهج العمل السلمي والتعددي، واستقروا على خيار العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالأساليب الدستورية القانونية المتاحة وليس خروجاً عليها⁽²⁴⁾، وفي التكتيكات النضالية المبتكرة التي لجأت إليها الجماعة هو موضوع التحالف مع أحزاب وتيارات قانونية قائمة، كذلك نجح الإخوان في تكوين قاعدة اقتصادية كبيرة من خلال شبكات من المؤسسات المالية وشبكة أخرى من المؤسسات الخدمية والإعلامية. وتقدم هذه

المؤسسات خدمات متنوعة وفرص عمل متزايدة لأعضاء الجماعة فقط ولكن لشرايع عريضة من الطبقات الوسطى والدنيا. وتركز على العمل السياسي الشرعي كالبرلمان والنواب، ولذا اتسمت حركة الاخوان بالجناح المتبدل الذي يحرص على تحقيق الحد الأدنى من التوافق مع النظام مقارنة بالتنظيمات السياسية الإسلامية الأخرى.. وشجعهم هذا على إقامة نظام مؤسسي مواز لنظام الدولة الحالي وبنجاحهم في إقامة بنية أساسيةمدنية واقتصادية بالتدريج: مدارس -عيادات طبية- شركات استثمار.. وهذه الخطوط الفكرية العامة لتنظيم الاخوان الأم، تحاول أن تطبقها الحركة في الكويت. وبدأ التمثيل الفعلي لممثلي الاخوان في مجلس الأمة عام 1981، مع وصول إثنين من الممثلين (حمود الرومي، وعيسي ماجد الشاهين) إضافة إلى بعض النواب المناصرين للحركة.⁽²⁵⁾ وقد نجح ستة من أعضاء الحركة في انتخابات عام 2006 (دعيع الشمري، جمال الكندي، ناصر الصانع، خضير العنزي، محمد البصيري، جمعان الحربش).⁽²⁶⁾ وعلى الرغم من معارضته الشديدة لحقوق المرأة السياسية وتصوتها ككتلة ضد مشروع القانون، فإنها، مثلها مثل بقية الحركات الدينية، استفادت من صوت المرأة لإيصال مرشحيها إلى مجلس الأمة. وكان لصوت المرأة الدور الحاسم في إيصال بعضهم إلى مراكز الصدارة.⁽²⁷⁾

وتدخل الحركة في علاقة تنافسية بينها وبين «السلف» فيما يتعلق ببسط النفوذ والسمعي لجذب أكبر عدد من المواطنين إلى صفوفها، بالرغم من وحول حالة الحوار والتيسير بين الحركتين منذ مدة طويلة.

ويؤكد أحد قادة الحركة بأن طابع الحركة وهدفها هو بناء الانسان المسلم على أسس الحضارة الإسلامية وليس من مهمتها دعم الأنظمة السياسية.

والحركة موقف واضح من التطبيع مع إسرائيل واقامة علاقة معها، وتدين بشدة أية اسقاطات أو حجج لأية جماعة تدعو إلى الصلح مع إسرائيل مستخدمة اسقاط النصوص المتعلقة بالمعاهدات بين الرسول وأية جماعة من الكفار على الواقع الحالي اليوم لتبرير التطبيع مع إسرائيل.⁽²⁸⁾

ويرى أحد قادة الحركة فيما يتعلق بتطورها إلى «حزب سياسي»، بأن الحزبية قد لا

تناسب أوضاع البلد بالرغم من كونها إحدى مستلزمات البناء الديمقراطي، وذلك نظراً لأن الكويت -البلد الصغير- تقوم على العلاقات الاجتماعية الوثيقة بين سكانها لا التنافس والتجاذب.

وتقوم الحركة ببذل الجهد الكبير في مجال الأعمال الخيرية من خلال المساجد أو أية تجمعات مدنية وهذا سبب لها بعض الاحراجات مع السلطة السياسية. كما تقوم بالكثير في ميدان العمل الاجتماعي كمحاربة الطلاق وتنمية ثقافة المجتمع الإسلامية.

وتقديم الحركة رؤية متكاملة إزاء الصراع بين المسلمين وبين الغرب واليهود، حيث ترى أن الصراع الحضاري لا يتوقف عند حدود فلسطين أو الجولان وإنما هو صراع قديم منذ أن ظهر الرسول «عليه السلام» في أرض العرب في حين كان يطمح اليهود أن يظهر من بينهم وفق ما تدل عليه السير القديمة للنبوة. ومنذ ذلك الوقت وهم يصيرون جام غضبهم على الحضارة الإسلامية، متحالفين في ذلك مع الغرب. خاصة الولايات المتحدة التي تهيمن على العالم اليوم.

وتتبّلور خطوط الحركة الفكرية بعد اندحار الغزو العراقي في النقاط التالية:

- 1 - تطوير النظام السياسي نحو المزيد من المشاركة الشعبية وتعديل الدستور تضمينه مبادئ إسلامية أكثر.
- 2 - توطيد أركان العدل والمحافظة على مبدأ الشورى في الدولة وفق المفاهيم الإسلامية.
- 3 - إعادة بناء الإنسان الكويتي وفق هوية إسلامية متميزة.
- 4 - التأكيد على سيادة الشعب الكويتي على كامل أراضيه وتأمين وسائل الدفاع عنها في إطار الوحدة الوطنية القائمة على قول الله تعالى «واعتصموا بحبل الله جمِعاً ولا تفرقوا».
- 5 - إصلاح النظام الاقتصادي للدولة تحقيقاً لمبدأ التوزيع العادل للثروات وصولاً إلى نظام يعتمد تعدد مصادر الدخل الوطني.
- 6 - تأهيل النظم الاجتماعية والتربوية والإعلامية في البلاد على أسس تجمع بين متانة الفكر الإسلامي ومواكبة مراحل إعادة البناء.

7 - السعي إلى الوحدة بين دول الخليج العربية لتحقيق تكامل سياسي واقتصادي وعسكري شامل يمهد لتحقيق الوحدة العربية والإسلامية في المستقبل.⁽²⁹⁾

وتمثلت الحركة رؤية واضحة إزاء محاربة التطرف تمثل في العمل على إشاعة ثقافة الاعتدال والوسطية والتركيز على مفهوم التسامح وال الحوار في أوساط الشباب وتخفيف حدة الصراع في مجالات الأنشطة الاجتماعية والتأكيد على أهمية تكرار اللقاءات الحوارية مع القوى والتيرات السياسية في البلد وإقامة سلسلة من النقاوشات والحوارات حول مختلف القضايا بهدف تصحيح أفكار الشباب المفرر بهم، والعمل على بقاء الموقف الرسمي الكويتي من تطورات الأوضاع في العراق في إطار تأييد حق الشعب العراقي في السيادة والحرية واحترام المواثيق والقوانين الدولية في إنهاء الاحتلال سلمياً وتدرجياً.⁽³⁰⁾

كما تسعى الحركة إلى جعل الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات.

45

وتعتبر الحركة امتداداً للتنظيم الدولي للأخوان المسلمين، وتحمل المبادئ والتوجهات التي يحملها التنظيم الدولي للأخوان، غير أن غزو الكويت من قبل العراق في 1990 و موقف التنظيم الدولي من جراء هذا الغزو الذي لم يكن إيجابياً في حق الكويت، أثر تماماً في موقف الحركة التي قلصت ارتباطاتها بعد ذلك مع التنظيم الدولي واتخذت موقفاً إيجابياً إزاء الوطن بدعوى أن الوطن أولاً وضرورة تنظيم الكفاح والمقاومة ضد الغزو وضرورة تحرير الوطن والحفاظ على استقلاله.

وبالنسبة للعمل الدستوري الداخلي، لم تنظر الحركة بعين الارتياب إلى تلك الصعوبات والمشاكل التي تكتف العمل السياسي بين السلطة الشعبية الرسمية (مجلس الأمة) وبين السلطة التنفيذية.

ولذلك يجب أن تكون هناك قواعد حاكمة لهذا التعاون مستفادة من روح الشريعة الإسلامية تبلور في القواعد التالية :

1 - الاهتداء بالشريعة الإسلامية في تطبيق معايير واضحة لهذا التعاون ألا وهي البر والقوى التي أمرنا الله تعالى بالتعاون على تحقيقها.

2 - تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وهذه المصلحة تعلو على المصالح الفئوية والخاصة، وتحقق هذه المصلحة العامة من خلال التمسك بالحقوق الدستورية والمكتسبات الشعبية وعدم المساس بها والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره وتماسكه على الصعيد الداخلي والخارجي والحفاظ على المال العام والعدالة في الحقوق الاجتماعية والسياسية وتوفير الحقوق الأساسية للمواطن من تعليم وإسكان وصحة وعمل.

3 - احترام اختصاص كل سلطة للأخرى، ولا يجوز أن تتنازل أية سلطة عن اختصاصاتها للسلطة الأخرى، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أن تعتبر أن مراقبة ومحاسبة المجلس لها إثارة للفتنة وإنما هو من أخص واجبات وظيفته، كما على السلطة التشريعية أن تقر اختصاصات السلطة التنفيذية فلا تتدخل في أمور هي من اختصاصاتها ومسؤولياتها.

4 - العدالة ومحاسبة المقصرين وتقدير الدور الرقابي للمجلس ومؤسساته.

5 - التخلص عن الندية والمنافسة بين السلطتين إلى الشعور ب المسؤولية الجماعية والمارسة الإيجابية لها.⁽³¹⁾

و واضح أن هذه القواعد التي حددتها الحركة لعدم تفاقم الخلافات بين السلطتين أهداف عامة تدخل في باب حسن النية ولكنها لا تحدد قواعد دستورية واضحة وفتية لضبط ميكانيكية العلاقة بين السلطتين.

على صعيد البرامج السياسية للحركة فهي تدعو إلى أسلمة القوانين والحفاظ على هوية المجتمع الكويتية النابعة من إسلامية الدين الانتماء للوطن والافتتاح على الغير خاصة الدول العربية والدول المعتدلة في مواقفها وتعاملاتها.. ودعم العمل الشعبي الداخلي للحفاظ على المشاركة الشعبية من خلال تدعيم مؤسسات المجتمع المدني وتخفيض سن الناخب إلى 18 سنة والمطالبة باشتراك رجال الجيش والشرطة في العملية الانتخابية، وتقييم ودراسة حقوق المرأة السياسية.⁽³²⁾

وترى مجلة «نيوزويك» أن التصويت على حق المرأة السياسي في الانتخاب والترشيح أخيراً جاء عن طريق تحالف القوى الليبرالية والإسلامية في البرلمان.⁽³³⁾

ويفي بحث صادر عن معهد «كارينغي» لمدير برنامج دراسات الشرق الأوسط - جامعة «جورج واشنطن»- يرى أن الحركة الدستورية تساهم في إبراز الاختلافات بينها وبين السياسات الليبرالية، وتتبني موقفاً معتدلاً تجاه الولايات المتحدة، ولا تبالغ في الحد من تلك العلاقات الأمنية بين الكويت والولايات المتحدة.

ولا يخشى قادة الحركة من الكشف عن طموحهم في إنشاء حكم ملكي دستوري على غرار النموذج البريطاني.⁽³⁴⁾

وكانت الحركة تتسم في مواقفها بالتشدد بالنسبة لمشاركة المرأة في القضايا السياسية وفي ما يسمى «بحقوقها» بشكل عام، حيث كانت ترفض حق المرأة السياسي في الاشتراك في الانتخابات والترشح للمجالس النيابية وترفض أن تلي المرأة الوظائف الرئاسية والقيادية، غير أنه بعد تجربة الفزو واندحارها، غيرت الحركة موقفها بالنسبة دور المرأة في الحياة العامة والسياسية، بعد أن اتضحت لها مشاركة المرأة وقيامها بدور إيجابي في مقاومة الاحتلال وفي دعم صمود أبناء الكويت تجاه هذا الاحتلال، وأيدت حق المرأة السياسي في الاشتراك في الانتخابات ثم الترشح للمجالس الدستورية والبلدية، بشرط أن يأتي ذلك بالتدرج بمعنى أن يقر لها حق الانتخاب أولأ ثم المرحلة التي تليها يعطي لها حق الترشح، وتؤكد الحركة بأن ممارسة هذه الحقوق للمرأة تأتي في إطار الضوابط الشرعية والأعراف القبلية والتقاليد السائدة، مثل الفصل في مقررات الانتخابات والالتزام بالزك الشعري الإسلامي.

2 - التجمع الإسلامي الشعبي:

يعتبر التجمع الإسلامي الشعبي الواجهة السياسية الرسمية للجماعة السلفية في الكويت والتي تمثلها جمعية إحياء التراث الإسلامي.⁽³⁵⁾ وتم تأسيس التجمع الإسلامي الشعبي عام 1991.⁽³⁶⁾ وفي حقيقة الأمر فقد تم تأسيس جمعية إحياء التراث الإسلامي في ديسمبر 1981، بالرغم من أن أنشطتها ومشاريئها بدأت منذ منتصف السبعينات.⁽³⁷⁾ وكانت الحركة جزءاً من تيار إسلامي واحد، لكنه اختلف مع الإخوان المسلمين وقام بتشكيل حركته الخاصة وتعتبر أيديولوجيته أكثر تطرفاً وأقل تسامحاً وترفض أي مسلك

لا يتفق مع المثال الإسلامي الصارم.⁽³⁸⁾ ويصر دعاة وأنصار هذه الأيديولوجية على التفسير الحرفي للقرآن وإقامة الدولة الإسلامية وفقاً لسياسة الشرعية، وهي امتداد للحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية.⁽³⁹⁾ وللجمعيّة أنشطة مختلفة في الجوانب العلمية والثقافية والدعوية، إضافة إلى أعمالها الخيرية خارج الكويت والتي تشمل معظم قارات العالم. وكان للتجمع علاقة «عمل سياسي» مع الحركة الدستورية والمجموعات السياسية الأخرى. وتتسم طبيعة وتنظيم الجماعة بالسرية التامة ولا ترتبط بتنظيمات خارجية، وتعتبر «مجلة الفرقان» الشهرية لسان حال الجماعة السلفية.⁽⁴⁰⁾

أما برنامج التجمع الإسلامي الشعبي فإنه يتوافق مع برنامج الدعوة السلفية بعامة والتي تشدد إقامة الدولة الإسلامية وفقاً لرؤاها في الفقه السياسي الإسلامي. ويركز برنامج التجمع على أنه لا يمكن إصلاح الأمة إلا بإصلاح الفرد أولًا ليصلح بذلك المجتمع ككل. لكن، وبعيداً عن هذا الإطار لا يبدو أن للتجمع برامج مرحلية واضحة للوصول إلى هدفه النهائي. ونظراً لعدم ارتباط التجمع و(الجماعات السلفية بعامة) بتنظيمات إقليمية أو دولية، على المستوى السياسي، يولي التجمع القضايا المحلية جل اهتمامه، ساعياً لوضع حلولٍ تتفق ومع ما يسميه بـ«الخصوصية الكويتية». من ناحية أخرى، يحجم التجمع عن التعاون مع الكتل السياسية والبرلمانية، معتبراً إياها كتلاً صورية من المبالغة إطلاق مسمى تجمع سياسي عليها. ومن المبادئ الرئيسية للتجمع رفض استخدام العنف في مواجهة السلطة السياسية، مستهدياً بأقوال بعض السلف بعدم الجواز الخروج على سلطةولي الأمر دفعاً للفتنة. أما في الشأن المحلي فإن التجمع لا يؤيد فتح باب التجنيس بشكل مطلق، مستنداً في رؤيته إلى قصور الخدمات العامة في الدولة عن تلبية حاجات مواطنيها، وبالتالي فإن فتح باب التجنيس سيقلل من كفاءة هذه الخدمات. ومما يميز التجمع الإسلامي الشعبي هو أن العضوية فيه والانتساب إلى كوادره وتنظيماته تأخذ صبغة انتقامية، حيث يتم اختيار الأفراد أو انتقاهم من خلال مراقبتهم الدائمة لمن يحضر منتدياتهم ومحاضراتهم ومخيماتهم ثم يختارون من يعتقدون بصلاحية معتقده العقائدي وسلامته، بحسب رؤى السلف ومدرستهم.

وعلى مستوى المنظور السياسي تشمل مواقف التجمع الإسلامي الشعبي مواقف تبدو

بعضها متناقضة أو متنافرة على مستوى المبادئ، في بعض الأحيان. فالجمع يرفض السماح للأحزاب السياسية، في الوقت الذي يعمل هو نفسه في إطارٍ حزبي. كما أن التجمع أيد الفصل بين ولية العهد ورئاسة مجلس الوزراء، لكنه على المستوى نفسه لا يقرُّ أسلوب التيارات الأخرى في المناولة بالفكرة. أما فيما يتعلق بالحقوق السياسية للمرأة، يضع التجمع المحاذير الشرعية والاجتماعية والانتخابية كأساسٍ لرؤاه، وبخاصة حق الترشيح باعتباره ولادة عامة لا يحق للنساء توليها.⁽⁴¹⁾ أما بالنسبة لحق الانتخاب فأنه يحتاج إلى رؤية وتبصر وتأنٍ والتمسك بالضوابط الشرعية والاجتماعية. وينادي التجمع بتعديل المادة الثانية من الدستور، بحيث تصبح الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، كما يطالب بتعديل جميع التشريعات القائمة التي تخالف الشريعة الإسلامية.

ومع بداية الثمانينيات طرحت التجمعات السياسية مرشحاتها للانتخابات النيابية العامة (انظر الجدول المرفق)، ومن بينها الحركة السلفية، والتي نجح اثنان من رموزها في الوصول إلى المجلس عام 1981 (جاسم العون، وخالد السلطان).⁽⁴²⁾ أما في الانتخابات النيابية لعام 2006، فقد نجح اثنان أيضاً في تمثيل الحركة في المجلس (أحمد باقر، وعلي العمير). ومن المفارقات أن معارضته التجمع الإسلامي الشعبي، وغيره من التجمعات ذات الصبغة الدينية، لحق المرأة في الانتخاب والترشح، إلا أن هذا لم يمنعه من تجنيد كوادره النسائية في الحملة الانتخابية الأخيرة، بل تشير إحصائيات التصويت إلى أن التيارات الدينية بعامة: كانت أكثر التيارات استفادة من تعديل قانون الانتخاب ونيل المرأة حقوقها السياسية.⁽⁴³⁾

3 - التحالف الإسلامي الوطني:

تأسس التحالف الإسلامي الوطني في إبريل 1991، ويضم كوادر من الاتجاهات الإسلامية الشيعية. وكان التحالف أساساً عبارة عن الإنقلاب الإسلامي الوطني حين إنشائه ولكنه انفرط بعد ذلك إلى تنظيمين هما: التحالف الإسلامي الوطني والذي يتزعمه دعاة الجمعية الثقافية الاجتماعية، وتجمع الميثاق الوطني وهو من كوادر دار الزهراء. وضمت الحركة بداية (89) شخصية كويتية صامدة في الداخل أثناء الاحتلال

العربي للكويت. ويعكس التنظيم إئتلافاً لثلاثة تجمعات تلتقي في تقارب الفكر والأهداف والغايات وهي أساساً الجمعية الثقافية الاجتماعية التي تم حلها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عام 1989، وشباب مسجد النقي، وأعضاء مستقلون من التكنوقراطيين والمثقفين والليبراليين. ويمثل التحالف واجهة المعارضة الشيعية الرئيسية في البلاد. (44)

ويتبني التحالف رؤية إسلامية للعمل الوطني مؤكداً في الوقت نفسه على التمسك الكامل بدستور البلاد، والتأكيد على الاستقلال التام للسلطة القضائية، والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة. ويتميز التحالف عن بقية التيارات الإسلامية بتأييده للحقوق السياسية للمرأة، ويعيد التحالف حق المرأة السياسي في الانتخاب والترشح للمجالس النيبانية وفقاً للضوابط الأخلاقية الشرعية مثل اللباس الشرعي والعزل في المقرات الانتخابية بينها وبين الرجال. علاوة على عدم تأييده تعديل المادة الثانية من الدستور يجعل الإسلام المصدر الرئيسي والوحيد للتشريع على خلفية رؤيتها بضرورة تعدد مدارس الفقه الإسلامي، وبخاصة في قضايا الفقه السياسي. ويركز التحالف على أهمية إيجاد البيئة المناسبة لتوفير تكافؤ الفرص بين المواطنين ومساواتهم في الحقوق أو الواجبات. وبشكلٍ عام يمكن القول إن الخط السياسي للتحالف الإسلامي الوطني يتواافق مع خط الأمام روح الله الخميني وإيمانه بولاية الفقيه، ويتمسك التحالف في خطابه السياسي بموقف متشدد في قضايا العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي الصراع العربي - الإسرائيلي. وعلى مستوى الهيكل التنظيمي يتشكل التحالف من «ديوان» يعتبر بمثابة الجمعية العمومية له، والذي يختار بدوره «لجنة عامة» تشبه الهيئة التنفيذية العامة للائتلاف. (45).

وقد نجح ثلاثة من المعارضة الشيعية للوصول إلى المجلس عام 1981 هم: (عدنان عبد الصمد وعبد المحسن جمال وناصر صرخوه). (46) أما في انتخابات 2006 فقد نجح اثنان من التحالف (أحمد لاري، وعدنان عبد الصمد). (47)

4 - تجمع العدالة والسلام:

يعتبر تجمع العدالة والسلام أحد التجمعات الشيعية وقد برز إلى الوجود في ديسمبر

عام 2004. ويضم عدداً من الوجوه السياسية الشيعية، ويتبع مرجعية آية الله السيد محمد الشيرازي، وهو ذو توجهات إسلامية وطنية. وانعقدت الجمعية الوطنية بحضور (110) شخص من بينهم (30) وجهاء نسائية. ويهدف إلى بناء الإنسان الكويتي المسؤول وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين مختلف شرائح المجتمع الكويتي ويؤمن بالتجددية السياسية وتكريس حالة التعايش السلمي.⁽⁴⁸⁾ كما يهدف التجمع إلى تعزيز الحريات العامة ومكافحة كل أشكال الاستبداد والظلم، وبناء مجتمع قائم على اللامعنف ومعالجة جذور التطرف والعنف ومقاومة الثقافة التكفيرية، ونزع فتيل التشرذم والتمزق والتصدي لكل محاولات التفريق الطائفي وترسيخ فكرة المواطنة وحقوقها. وترى في الديمقراطية سياج المجتمع وسوره الواقي وفي الدستور مظلة العمل السياسي. بالنسبة لحق المرأة السياسي، فإن التجمع يؤيد هذا الحق تماماً في الانتخاب والترشح. ويرفض مبدأ تعديل المادة الثانية من الدستور، وذلك خشية من هيمنة المذهب السنوي على جميع التشريعات والقوانين الوضعية مما يؤثر على خصوصية المذهب الجعفري. وبهذا يشير إلى تجارب بعض الدول الإسلامية ذات التعدد المذهبي حيث يطبق مذهب كل طائفية على أحوالها الشخصية، مصر ولبنان.

ويمارس التجمع نشاطاته عن طريق الوحدات التنظيمية وهي : المؤتمر العام والهيئة التنفيذية والمكاتب المتخصصة، وينعقد المؤتمر مرة كل سنة على الأقل، أما الهيئة التنفيذية فهي تدير شؤون التجمع وتكون من أحد عشر عضوا، يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع السري في المؤتمر العام العادي وينتخب المؤتمر أيضا، الأمين العام للتجمع الذي يعتبر رئيساً له ويمثل التجمع ويتحدث باسمه. وقد استطاع ممثل واحد عن التجمع دخول مجلس الأمة ابتداء من عام 2003 ومثله (صالح عاشور) الذي أعيد انتخابه عام (49). 2006

5 - تجمع الميثاق الوطني:

أعلن عن تشكيل تجمع الميثاق الوطني في صيف 2005 من مجموعة من الناشطين في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والخيرية المختلفة تمثل تيار دار

الزهراء إثر انشقاقه على التحالف الإسلامي الوطني عام 1995. وتبني التجمع التصورات الفكرية للسيد محمد حسن فضل الله. ويدعو إلى التعاون مع جميع القوى الوطنية في البلاد. ويؤمن التجمع بقيم ثوابت الإسلام والمحافظة على السيادة الوطنية للكويت والدفاع عنها ضد قوى التدخل الأجنبي. ويدعو التجمع إلى التمسك بتطبيق دستور 1962 ويدين الممارسات العصبية والطائفية ويؤمن بالوحدة الوطنية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ويؤمن بالإسلام الوسطى والمعتدل وتقبل الرأي الآخر. كما يؤيد المشاركة الشعبية في صنع القرارات في المجالات المختلفة ودور المرأة الإيجابي في بناء المجتمع. وبناء عليه، فإنه يؤيد حقها في المشاركة السياسية وحصولها على حقوقها السياسية كاملة سواء الأنتخاب أو الترشيح مع اقرار الضوابط الشرعية لهذه الممارسة. ويرفض تعديل المادة الثانية من الدستور التي تبين أن الإسلام هو إحدى مصادر التشريع، بمقولة أنه في حالة تغييرها يمكن أن يؤدي هذا إلى هيمنة المذهب السنّي حيث يعتبر المعين الوحيد الذي تستقي منه كافة القوانين. وقد شكل المجلس مكتباً سياسياً يتكون من (7) أعضاء ونجح التجمع في إيصال ممثل له إلى مجلس الأمة في انتخابات عام 2003 (يوسف الزلزلة)⁽⁵⁰⁾.

6 - حركة التوافق الوطني الإسلامية :

تعتبر حركة التوافق الوطني الإسلامية إحدى أحدث التنظيمات السياسية نشأة، فقد أعلن عن قيامها في يناير 2003 على إثر انشقاق مع تيار الجمعية الثقافية الاجتماعية والتحالف الإسلامي الوطني. وتبني نظرية ولاية الفقيه وتنطلق رسالة الحركة على العمل التوافقي مع مختلف التجمعات في المجتمع الكويتي.⁽⁵¹⁾ وتهدف الحركة إلى تبني مجموعة من القضايا ذات الصبغة الوطنية أو الإسلامية، منها تعزيز العمل المشترك الوطني بين القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع الكويتي، ومساندة وتعزيز دور المرأة في تحمل المسؤولية تجاه المجتمع ويعني هذا حقها في الانتخاب والترشح مع التمسك بالضوابط الشرعية، ويفهم دعوة الحركة واعترافها بحقوق المرأة السياسية كاملة، إن مجلس شوري الحركة يضم في عضويته خمس نساء من الناشطات السياسيات. وتصر

الحركة على التعددية السياسية من خلال إشهار الأحزاب السياسية. وتسعى الحركة إلى تطوير علاقات التوافق مع القوى الإسلامية السنوية والقوى الوطنية، بهدف تفعيل السمات والخصائص المشتركة بينهم وبين هذه القوى..

ومن أهدافها العامة : تعزيز الهوية الإسلامية لدى المجتمع وتنمية الفكر ومشاركة الناس في عقولهم وتنمية محافظ استثمارية متعددة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوسيعة الدوائر المشتركة من خلال الخطاب السياسي المتوازن واستخدام آليات ولغة العصر وتقنياته.. وقد طرحت الحركة مرشحاً لانتخابات مجلس الأمة عام 2006، لكن الحظ لم يحالفه.

7 - تجمع علماء المسلمين الشيعة في الكويت :

تشكل هذا التجمع في يوليو عام 2002 من عدد من علماء المذهب الجعفري ممن يتمتعون بالكفاءة العلمية والاستقلالية وحسن السمعة. ويسعى التجمع إلى جمع علماء الشيعة في الكويت داخل إطار شرعي وقانوني مناسب ويعتبر نفسه ليس تنظيماً سياسياً بل هو تشكيل لمجمع الطاقات والكافئات ومحاولة جادة للاجتماع على كلمة سواء تزدهر بها حياة المسلمين، ويعرف بقيادة المرجعيات الدينية الحقة ولا يقصد بها الأشخاص بل يقصد النظام المرجعي بشكل عام أيًا كان هذا المرجع. وإذا كان التجمع يؤكد على دور علماء المسلمين فهو يسعى لسد الفجوة بين العلماء وأبناء الأمة وحفظاً على إدارة المجتمع المسلم عقائدياً واجتماعياً وسياسياً فكريأً وثقافياً بما يرضي الله سبحانه وتعالى وسعياً نحو النهوض بهذه الأمة واحياءها بعيداً عن مزالق الحزبية البغيضة والتيارات البعيدة عن الإسلام الأصيل.. ومن أهداف هذا التجمع هو توحيد الصنوف والحفاظ على المواطننة بجميع مظاهرها وأالياتها والتعاون مع جميع العاملين في مجال الدعوة. ويدعو التجمع الناس إلى الالتفاف حول العلماء حيث إن العلماء ورثة الأنبياء وإنهم قادة الأمم إلى الخير والنور ولذا فإن وجوب الرجوع إليهم والعمل بتوجيهاتهم أوضح من الشمس في رائعة النهار (52). ويؤكد التجمع أنه لا يقبل بالممارسة الطائفية التي تقوم بها بعض الجماعات المتطرفة، ويرى ضرورة تفعيل الإعلام الكويتي الحكومي أو الخاص في توضيح حقائق الإسلام بعيداً

عن الآراء المتطرفة. ويضع التجمع من ضمن أولوياته النهوض بالحياة السياسية والاجتماعية في الكويت في إطار الشريعة الإسلامية والالتزام بالدستور والقوانين المعمول بها بما يحفظ النظام العام في البلاد. وبالنسبة لمواقف هذا التنظيم تجاه المرأة، فهو يؤيد بالكامل حقوق المرأة السياسية سواء على صعيد الانتخاب والترشيح، حيث يعتبر أن الاعتراف بحقوق المرأة السياسية نقلة نوعية في تقدم المجتمع الكويتي وأخذها بأسباب الحضارة الإنسانية والمدنية. ويرفض التجمع أسلمة القوانين وفقاً للمصادر السنوية، وبالتالي يرفض أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع على أساس أن هذا يمكن أن يؤدي إلى الاقتصرار على المصادر السنوية للتشريع. ويسعى إلى تعزيز موقع المذهب الجعفري في مؤسسات الدولة المختلفة، مثل الدعوة إلى إنشاء هيئة الأوقاف الجعفرية وتعديل مناهج التربية الإسلامية في المدارس بحيث تضم أدبيات المذهب الجعفري. ويقود التجمع أمين عام ينتخب من قبل الأعضاء على أن يكون أكثرهم دراية بشؤون المجتمع ومن ذوي الخبرة الواسعة في الشؤون العلمية والدينية والثقافية والسياسية. (53)

إلى جانب الأمين العام هناك هيئات رئاسية أخرى حيث يختار الأمين العام نائباً ينوب عنه في حال مرضه أو سفره والاختصاصات التي يعهد بها إليه الأمين العام. كما يتم تشكيل هيئة تنفيذية برئاسة الأمين العام وعضوية ثلاثة من الأعضاء، من بينهم المتحدث الرسمي. وال المتحدث الرسمي ينتخب من أعضاء التجمع بشرط أن يكون ذا ثقافة عالية المستوى في الشؤون الدينية والسياسية والاجتماعية، ويشكل مكتب للشؤون الإعلامية وأخر للعلاقات العامة.

ويبدو أن هذا التجمع ليس مفتوحاً على أفراد الطائفية الشيعية بقدر ما يقتصر عضويته على علماء المذهب الجعفري.

وأقامت الحركات الشيعية الرئيسية : وهي حركة التوافق الوطني الإسلامية، تجمع العدالة والسلام، وتجمع الميثاق الوطني، وتجمع علماء المسلمين الشيعة في الكويت وشكلت هذه الحركات إئتلافاً حاضناً لها سمي بائتلاف التجمعات الوطنية في أكتوبر 2005. وشكل الائتلاف هيئة «جلسات الشورى» وتتكون من عضوين من كل تجمع، ويختار أمين

عام لائتلاف ويعتبر أعلى جهة تنظيمية. وإلى جانب ذلك، هناك «مجلس الأعيان الاستشاري»، ويتألف من وجهاء المجتمع الناشطين. ويجتمع هذا المجلس أربع مرات سنوياً على الأقل، أو بناء على دعوة مجلس الشورى، وعمل المجلس يتركز في أنه يقدم الدراسات والمقترنات والمشورة لمجلس الشورى في شتى المجالات⁽⁵⁴⁾.

8 - الحركة السلفية العلمية :

تعتبر الحركة السلفية امتداداً للحركة الوهابية التي ظهرت في شبه الجزيرة العربية، وقد كان أول ظهور لهذه الجماعة في الكويت في منتصف الستينات من القرن الماضي على شكل خلايا في مساجد الفيحاء والقادسية وكيفان.⁽⁵⁵⁾ ويكون السبب الرئيسي وراء ظهور هذه الجماعة في الكويت إلى التناقض مع الجماعات الدينية القائمة في البلاد منذ الأربعينيات وخاصة الإخوان المسلمين أو جماعة التبليغ. والسلفية العلمية مبنية على رابطة علمية فكرية تدعو للعمل بكتاب الله وسنة رسوله والدعوة إلى التمسك بالقواعد والأصول والاتفاق حول الأمة مع بيان الحلال والحرام والبدعة والضلال.⁽⁵⁶⁾ وتركز الجماعة على أن هدفها هو الدعوة إلى توحيد الله عز وجل، وتقديم حكم الله ورسوله وطاعة الله ورسوله على طاعة أولي الأمر وحكم السلف. ويكون الهيكل التنظيمي للحركة من مجلس الشورى التأسيسي ومكتب الأمانة العامة، والمؤتمر العام. وتعارض الحركة تماماً اشتراك المرأة في الحياة السياسية، بل في الحياة العامة، حيث ترى أن دورها يقتصر على عملها داخل المنزل، ورعاية شؤون بيتها وأسرتها، وتدعوا الحركة إلى منع الاختلاط في أماكن العمل، وتشدد الحركة في الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة وتميل الحركة إلى تفسيرات الشريعة تفسيرات صارمة ومتشددة.

وقد شارك ممثلون عن الجماعة السلفية العلمية في التحركات السياسية التي شهدتها الكويت بعد تحرير البلاد من الاحتلال العراقي وتحولت حول الدعوة إلى العمل بدستور 1962، وإجراء انتخابات لمجلس الأمة المنحل عام 1986. وتسعى الحركة إلى استقلال السلطة القضائية وإصلاح الإدارة التنفيذية، والإعداد التربوي والتعليمي والثقافي وفق المبادئ الإسلامية.⁽⁵⁷⁾

ويعود أصول هذه الحركة إلى انشقاق التجمع الإسلامي الشعبي في نوفمبر 1997. وكان السبب المباشر للانشقاق قيام عضو الحركة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل آنذاك (جاسم العون) بالانحراف عن النهج السلفي، من خلال قيامه بمصافحة بعض الفنانات. ويتمثل السبب الآخر في فتوى أحد مشايخ الحركة (الشيخ عبد الرحمن عبدالخالق) طرح أصل رابع لأصول الحركة. وكان لهذا الانشقاق تأثيره في وصول أحد أعضائها إلى مجلس الأمة عام 1996. وتحتفظ هذه الحركة عن التجمع السلفي، بأنها حركة سياسية ولها هيكلية حزبية. وقد تغير اسم هذه الحركة لتصبح الحركة السلفية.⁽⁵⁸⁾ وقد نجح اثنان من أعضائها في انتخابات عام 2006 (وليد الطبطبائي وعبد الله عكاش).⁽⁵⁹⁾ وعلى الرغم من موقف النائب وليد الطبطبائي المتطرف ضد حق المرأة السياسي، إلا أنه سعى إلى كسب ود المرأة وصوتها الانتخابي أثناء الحملة الانتخابية.⁽⁶⁰⁾

9 - حزب الأمة:

يعتبر حزب الأمة أحد التنظيمات السياسية على الساحة المحلية حيث أعلن عن تشكيله في يناير 2005، وللحزب طابع إسلامي، إذ يتخذ من الشورى مبدأً وعقيدة سياسية. ويعتبر الإسلام ديناً ودولة. ويتبنى الحزب مبدأً الربط بين الدين والدولة وأن الشريعة هي مصدر التشريع.⁽⁶¹⁾ ويعمل نحو تفعيل دور المؤسسات العامة وعلى رأسها السلطة التشريعية ويدعو إلى الحوار الوطني بين جميع الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية.⁽⁶²⁾ ويعتبر الحزب أول حزب سياسي في الكويت ومنطقة الخليج ويضم جبهة عريضة من التيار الإسلامي المحافظ الذي يؤمن بالتعديدية السياسية.

ويتألف الهيكل التنظيمي للحزب من المؤتمر العام والذي يعد بمثابة السلطة العليا الذي يرسم الإطار العام ويحدد استراتيجية الحزب، ومجلس الشورى الذي يتولى مهمة التخطيط لسياسات الحزب وقراراته، والأمانة العامة وهي أعلى سلطة تنفيذية ومهتمها بالإشراف على تنفيذ الخطط والبرامج والقرارات. ويتبع الحزب مجموعة من المكاتب التخصصية مثل المكتب السياسي، والمكتب الثقافي، والمكتب الإعلامي ومكتب البحوث

والدراسات. ويؤيد الحزب التعددية الحزبية والإصلاحات السياسية في الكويت كما أنه من المؤيدين لحقوق المرأة السياسية، استناداً إلى النصوص العامة للشريعة الإسلامية وفتاوي العلماء مع الالتزام بالضوابط الشرعية والأعراف المرعية، ويعتبر أن حرمان المرأة من حقوقها يعد افتئاناً على حقها الطبيعي ويمثل الظلم الصارخ للمرأة. وأعترافه ودعوته إلى منح المرأة حقوقها السياسية، ترتب عليه أن أوقع الحركة الدستورية وبعض الحركات السلفية في دائرة الأحراج. وعلى الرغم من أن الحزب يعتبر حزباً محافظاً يدعو إلى التمسك بروح الشريعة الإسلامية والدستور إلا أنه لا يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مرافق الحياة. ومن مؤسسي الحزب بعض الأعضاء المؤسسين للحركة السلفية العلمية التي انشقت عن التيار السلفي. وحدث انشقاق فكري وسياسي داخل الحزب حيث قرر بعض مؤسسي الحزب خوض انتخابات مجلس الأمة لعام 2006، في حين قرر الحزب مقاطعة الانتخابات، مما أدى إلى تصدع داخل الحزب.⁽⁶³⁾

المبحث الثاني: التنظيمات القومية والليبرالية:

نستعرض هنا أربعة تنظيمات أساسية هي المنبر الديمقراطي والتجمع الوطني الديمقراطي والتحالف الدستوري والتجمع الوطني الديمقراطي.

1 - المنبر الديمقراطي الكويتي:

تأسس المنبر الديمقراطي الكويتي بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في ديسمبر 1991، كخطوة تهدف إلى تجميع صفوف الحركات الوطنية والديمقراطية والقومية واليسارية والثقافية وتنظيم كوادرها. وقد ساعد على انبثاق التنظيم تأييد معظم الأحزاب القومية واليسارية في العالم العربي للنظام العراقي في غزوه للكويت، وانعكاس ذلك على قيادات وقواعد التنظيمات القومية المختلفة في الكويت⁽⁶⁴⁾، كما ساهم التطور في النظام الاشتراكي إلى التخلص من الأفكار والإطروحات اليسارية. ومن ناحية أخرى عبر بروز المنبر عن المخاوف من تجذر التيار الديني في المجتمع الكويتي.⁽⁶⁵⁾

ويستمد المنبر أطروحاته الأيديولوجية من المبادئ الديمقراطية المبنية على السيادة

الوطنية وتكافؤ الفرص والبعد القومي العربي والانتماء إلى الحضارة العربية/ الإسلامية، والبعد الإنساني العام وتوسيع القاعدة الانتخابية.. ويعتقد منظرو المنبر أن التنظيم يضم طبقات اجتماعية متعددة تؤدي دوراً رياضياً وتشكل كتلة اجتماعية وطنية.⁽⁶⁶⁾ ويهدف التنظيم إلى تحقيق التقدم الاجتماعي وحصول المرأة على حقوقها السياسية والتعددية السياسية ويدعم أشهار الأحزاب. ويرفض تعديل المادة الثانية من دستور البلد. ويعتبر المنبر أكثر التنظيمات التي تدعوا إلى منح المرأة حقوقها السياسية كاملة واشراكها في كل الشؤون العامة، ويعتقد أن هناك تمييزاً واضحاً ضد المرأة في معظم مجالات الحياة، حيث لا تتساوى مع الرجل في العمل من ناحية المرتب والعلاوة الاجتماعية والخدمات، علاوة على بعض المشاكل الاجتماعية التي تعانيها المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي. ولذا يشدد المنبر على ضرورة أن تتساوى المرأة في المركز القانوني مع الرجل في كل الحقوق. ولا يتحمس المنبر كثيراً لتطبيق الشريعة الإسلامية وإنما يدعو إلى إقامة مجتمع مدني تطبق فيه قوانين وضعية مدنية حيث إن الكويت دولة مدنية وليس دينية.

أما التنظيم الداخلي، فتضمن الحركة مجموعة من التنظيمات واللجان، بدءاً من المؤتمر العام الذي يعتبر أعلى سلطة في المنبر، ويجتمع كل سنتين، وينتخب الأمين العام، وأعضاء الهيئة التنفيذية. ويحدد المؤتمر العام السياسة العامة للمنبر. وتشكل الهيئة التنفيذية مجموعة من المكاتب التنظيمية منها المكتب المالي، والمكتب الإعلامي، ومكتب العلاقات الخارجية، ومكتب النشاط الجماهيري، ويشكل كذلك لجنة خاصة بالمرأة، وتعد مجلة «الطليعة» الأسبوعية، الناطق الرسمي باسم المنبر.⁽⁶⁷⁾

ويعزى سبب تسمية المنبر بدلأً من حزب، لأن هذه التسمية تعبّر عن واقع الحال، حيث إنه تجمع لعدة قوى ذات توجهات سياسية مختلفة، تشتهر في سمات عامة محددة. ويتفق المنبر مع القوى السياسية الأخرى على الأهداف الديمقراطية والوطنية العامة، ولكن يوجد اختلاف فكري حول عدد من القضايا العامة، بينه وبين القوى الدينية، خاصة فيما يتعلق بحصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية.

ويمثل الفزو العراقي للكويت، محطة للتحوّلات الكبيرة في فكر التنظيمات القومية واللبرالية حيث اهتزت الكثير من أفكار وتوجهات هذه التنظيمات، التي كانت تسم

بالقومية العربية والتقديمية، وانتقلت الاهتمامات إلى تعزيز السيادة الوطنية والحفاظ على الهوية الوطنية والمساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص مع عدم التركيز على البعد العربي والقضايا العربية. ويشعر المنبر بالمرارة والأسى من موقف القوى والتبارات القومية واليسارية إزاء غزو العراق للكويت، إذ إن معظمها لم يقم بدين هذا الفزو⁽⁶⁸⁾.

ويتحمّل برنامج المنبر حول عدة أهداف تسعى إلى وضع سياسات تصنون استقلال البلاد عن طريق تعزيز الديمقراطية والاشتراك في السلطة، وعدم احتكار صنع القرار السياسي، وفصل رئاسة الوزارة عن ولاية العهد، وتعزيز دور رئاسة الوزارة. ويركز المنبر في برنامجه الداخلي على إصلاح التشريعات وسيادة القانون ومحاربة الفساد، وتفصيل ذلك عن طريق تطوير قوانين المحكمة الدستورية والمحكمة الإدارية والانتخابات والمجتمعات العامة، وتخفيض سن الناخب إلى 18 سنة، ومكافحة قوى الفساد ومنع استغلال النفوذ والاختلاسات والرشاوي. وتأكيد دور القطاع العام على أساس إعادة تنظيم مؤسساته وتنشيط فعاليتها. واصلاح التعليم من ناحية تطوير المناهج وربطه بمتطلبات سوق العمل وضمان استقلالية التعليم الجامعي وحرية البحث العلمي.

والجدير باللحظة أن التوجهات الاشتراكية التي ميزت غالبية مكونات المنبر الديمقراطي خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حلّت محلها التوجهات الليبرالية، والبراجماتيكية وبخاصة في المجال الاقتصادي. فيعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتغلص الفكر الاشتراكي عالمياً، كان طبيعياً أن تأخذ التنظيمات الاشتراكية في العالم العربي والكويت هذه التحولات بعين الاعتبار. ومن هذا المنظور، اتّخذ المنبر الديمقراطي شعار تعزيز دور القطاع الخاص للقيام بالدور الرئيسي في مجال التنمية.⁽⁶⁹⁾ وفاز اثنان من مرشحي المنبر في انتخابات مجلس الأمة لعام 2006 (علي الرashed، وفيصل الشايع).

2 - التجمع الوطني الديمقراطي:

تأسس التجمع الوطني الديمقراطي في مايو 1997 من (75) شخصية أكademie وسياسية ورجال الأعمال، من بينها (7) نساء، تمثل النخبة في شتى المجالات والخبرات في الكويت وممثل بعض جمعيات النفع العام وبعض رواد التجمع الدستوري. وتعتبر هذه

الشخصيات من التيارات الليبرالية الانفتاحية التي تدعو إلى الوسطية والاعتدال والابتعاد عن التعصب والتطرف.⁽⁷⁰⁾ ويرفض تعديل المادة الثانية من دستور البلاد، بمقولة إن الكويت دولة مدنية وليس دينية، ويؤيد منح المرأة كامل حقوقها السياسية نظراً لدورها المحوري في بناء المجتمع.

يشكل التحالف من المؤتمر العام والذي يقوم بدوره بانتخاب مكتب تنفيذي لصياغة المواقف الموحدة تجاه القضايا الوطنية. ويكون المكتب من أربعة عشر عضواً. وبهدف التجمع إلى حماية المكتسبات الدستورية والدفاع عنها وتفعيل أدواتها، والدفاع عن الحريات العامة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع، ودعم الجهود الإصلاحية والبرامج التنموية ويتبنى إشهار الأحزاب السياسية. ويسعى التنظيم إلى تحقيق أهدافه بالوسائل السلمية والعلنية من خلال التعاون والتنسيق مع نواب مجلس الأمة، وبناء علاقات عمل مع القوى والتشكيلات السياسية والاجتماعية، والقيام بأنشطة إعلامية وتثوية وتعبوية عامة، وتشكيل تحالفات واسعة وقوائم انتخابية مشتركة، وتكوين فرق عمل أو لجان متخصصة ومستقلة في مجالات العمل الوطني، وبناء شبكة من العلاقات مع الأعضاء المؤيدین في مجالات عمل التجمع.⁽⁷¹⁾

ومما يجدر ذكره بأن الأفكار العامة لهذا التجمع قد ظهرت في بداية السبعينيات من القرن الماضي بعد انفصال بعض مؤسسيها عن حركة القوميين العرب. ويعترف التجمع بدور التجار وغرفة التجارة والصناعة في تطوير المجتمع اقتصادياً وسياسياً ويؤمن بالنظام الاقتصادي الحر.⁽⁷²⁾ وقد نجح اثنان من مرشحي التحالف الوطني الديمقراطي في انتخابات مجلس الأمة لعام 2006 (محمد الصقر، ومشاري العنجري).

3 - التجمع الدستوري:

ظهر التجمع الدستوري بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام 1991، مع ملاحظة أن جذور هذا التنظيم تمتد إلى الثلاثينيات من القرن السابق بظهور أول حركة إصلاحية في المجتمع الكويتي. وتزعمت «الكتلة الوطنية» هذه الحركة، وتعد حزب التجار «البرجوازية» المحلية في الكويت.⁽⁷³⁾ وقد تمخض عن هذه الحركة ظهور أول مجلس

نبأ في تاريخ الكويت (المجلس التشريعي الأول)، الذي وضع بدوره أول دستور للكويت عام 1938 سمي بالقانون الأساسي.⁽⁷⁴⁾ وتضم الحركة بعض التجار الكويتيين الذين يعتبرون أفراد الصفة في المجال الاقتصادي. ويهدف التجمع الدستوري إلى التمسك التام بقضايا الدستور والديمقراطية، واستقلال السلطة القضائية، وإصلاح الإدارة التنفيذية، واحترام القوانين ومبادئ العدالة والمساواة. ويؤكد التجمع الدستوري ضرورة حصول المرأة على حقوقها السياسية الكاملة.⁽⁷⁵⁾

وتمثل التسمية الجديدة فرزاً فكريأً لأعضاء غرفة التجارة والصناعة، فمجموعه التجمع الدستوري تميز عن بقية أعضاء الغرفة الذين لا ينتمون إلى مجموعة عبد العزيز الصقر (رئيس الغرفة الأسبق وأبرز رموز هذا التجمع). وكان للسيد عبد العزيز الصقر دور بارز في عقد مؤتمر جدة الشعبي الذي عقد أثناء فترة الاحتلال في أكتوبر 1990. ولا يمانع التجمع من وجود أحزاب سياسية في الكويت حيث يتمشى هذا مع التطور الديمقراطي في الكويت، وينبذ العنف السياسي كأسلوب معارضه، كما ويؤيد فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزارة ويؤيد الحكومة الشعبية وحصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية كاملة. ويوضح أن وجود هذا التجمع في الساحة السياسية محدود جداً وقد انخرط أعضاؤه في التحالف الوطني الديمقراطي.

4 - التحالف الوطني الديمقراطي :

يعتبر التحالف الوطني الديمقراطي أحد التنظيمات السياسية في الكويت حيث اعتمدت وثيقته الأساسية في المؤتمر العام للتحالف في ديسمبر عام 2002. والتحالف هو مظلة تنظيمية وتنسقية تضم جميع القوى والهيئات والأشخاص المؤمنين بالخط الوطني الديمقراطي ضمن ما ورد في الوثيقة الأساسية له. ويضم التحالف في عضويته أعضاء عاملين وأعضاء مؤازرين. ويقصد بالأعضاء العاملين:

1 - التجمعات والقوى السياسية الموجودة في الساحة (والأشاره هنا أساساً إلى المنبر الديمقراطي والتجمع الوطني الديمقراطي) التي تؤمن بالخط السياسي الوطني الديمقراطي.

2 - الأفراد المستقلون والمهتمون بالشأن العام ممن يؤمنون بالأهداف والقضايا التي يؤمن بها التحالف.

أما الأعضاء المؤازرون منهم الأفراد والجمعيات والجمعيات التي تؤمن بالخط الوطني الديمقراطي وتؤازر التحالف وتدعم قضاياه مثل النقابات والاتحادات العمالية، واتحاد أصحاب الأعمال، وجمعيات النفع العام، والجمعيات التعاونية وغيرها⁽⁷⁶⁾. ويتشكل التنظيم الهيكلية للتحالف من الجمعية العمومية وهو المؤتمر السنوي لجميع العاملين والأعضاء، والمكتب التنفيذي ويكون من (14) عضوا يتم انتخابهم من الجمعية العمومية لمدة عامين، والأمين العام والذي يتم انتخابه من قبل الجمعية العمومية للتحالف لمدة عامين. ويعتبر التحالف بوتقة تلتقي فيها جميع التيارات الليبرالية، سياسياً واقتصادياً وفكرياً باعتبارها تيارات مستقلة.

المبحث الثالث: التكتلات النيابية داخل مجلس الأمة:

يتبع النظام الدستوري في الكويت تشكيل مجموعاتٍ داخل البرلمان تحت مظلة قضية محددة تسعى المجموعة إلى تحقيق أهدافها من خلالها. وتزايد أهمية هذه التكتلات البرلمانية في ظل عدم سماح القانون بتشكيل أحزاب رسمية، وبخاصة أن الحكومة تشكل فريقاً برلمانياً على رغم عدم انتخاب أعضائها. وتشمل هذه التكتلات قوى سياسية ومستقلين من جميع التوجهات يتغيرون بحسب طبيعة القضية التي تجمعهم، وتكون مجتمعة الصفة في القضية الواحدة حتى تحقيقها وبذلك لا تمتلك هذه التكتلات نظاماً مؤسساً أو تنظيماً داخلياً معيناً أو مؤيداً من دائرين من الجماهير. وعلى الرغم من ذلك تعتبر التكتلات النيابية من أهم «قوى السياسية» فعالية على الساحة البرلمانية وأكثرها تأثيراً على الساحة السياسية بعامة، مما يجعل التكتل الحكومي في مواجهة مستمرة مع هذه التكتلات المتغيرة وجبراها على لعب دور إدارة الأزمات في كثير من الأحيان. وتعتبر هذه التكتلات امتداداً لتنظيمات وتيارات سياسية مختلفة. وليس من المستبعد أن تشكل هذه التكتلات نواة لتنظيمات أو تيارات سياسية قادمة. ويمكننا تصنيف التكتلات الفاعلة داخل مجلس الأمة إلى: كتلة العمل الشعبي، وكتلة العمل الوطني، والكتلة الإسلامية، وتكتل المستقلين.

١ - كتلة العمل الشعبي^٤

بعد التحرير - اندمجت مجموعة الـ(45) والتي كانت ظهرت في منتصف الثمانينات كرد فعل على حل مجلس الأمة عام 1986 وكانت تضم شخصيات متنوعة: يسارية وقومية وإسلامية ومستقلة تطالب بإعادة الحياة النيابية في نهاية الثمانينات، في إطار تكتل أوسع عرف بالكتل الشعبي ضمن عناصر قومية ويسارية وإسلامية ومستقلة. وعمل هذا التكتل أساساً على الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة وعودة الحياة النيابية مع اتفاق عام على مبدأ الحاجة إلى إزالة التمييز بين الكويتيين على صعيد الجنسية إلى فئتين بالتأسيس والتجنس. فصمود الكويتيين ومشاركتهم في مقاومة الاحتلال عسكرياً ومدنياً يجب أن يمثلأ معيار المواطنة الحقة. كما أن التجمع يدعم حقوق المرأة السياسية ومحاربة الفساد المالي والحفاظ على المال العام. ولا يوجد للتكتل هيكل تنظيمي أو برنامج محدد. ويرز هذا التكتل كمعارضة نياية في معظم القضايا الشعبية في بداية عام 2001. ويعتبر أول التكتلات تنظيماً وبروزاً في مجلس الأمة.

قام التكتل الشعبي في إطار ما يعرف بتكتل الـ(29) بأداء دور رئيسي في تعبئة الجماهير حول قضية إعادة رسم الدوائر الانتخابية وتقليلها إلى خمس دوائر. فبعد إصرار الحكومة على خطتها بتعديل الدوائر الانتخابية إلى عشر دوائر نجحت المجموعة في تنظيم حركة الشباب في الشارع الكويتي وتوجيهها للتظاهرات أمام مجلس الأمة، فيما أصطلح على تسميتها بساحة الإرادة، لطالبة المجلس باقرار مشروع الدوائر الخمس. وكان لافتاً للانتباه اتخاذ المتظاهرين اللون البرتقالي شعاراً لهم تيمناً، كما يبدو، بالثورة البرتقالية في أوكرانيا. ومع ارتفاع وتيرة الاحتجاجات والمظاهرات والدعوة إلى استجواب رئيس الوزراء الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح رفع رئيس مجلس الوزراء الأمر إلى أمير البلاد، الذي أصدر مرسوماً بحل مجلس الأمة والدعوة إلى انتخابات عامة جديدة في يونيو 2006.⁽⁷⁷⁾

شهدت انتخابات 2006 استقطاباً كبيراً في المجتمع الكويتي بين مؤيدي الدوائر الخمس وغيرهم بحيث أصبح شعار الإصلاح السياسي وارتباطه بقضية تعديل الدوائر السمة الرئيسية للحملة الانتخابية برمتها وليطغى الشعار البرتقالي على مجلل القضايا

الأخرى، باعتبار أن بداية الإصلاح يكمن في تعديل الدوائر الانتخابية. وكان لاقتًا للانتباه انسياق بقية المرشحين وراء أطروحتات مجموعة الـ(29)، تأييداً أو معارضة، مما أدى إلى غياب واضح لأي طرح يتعلق بأولويات المجتمع في برامج المرشحين الانتخابية. ونجح التيار في إنجاح غالبية أعضائه من النواب السابقين إلى مجلس الأمة مجدداً، علاوة على نجاح مرشحين جدد مؤيدین لمواصف المجموعة. وفي ظل هذه النتائج لم تجد الحكومة من مخرج إلا تبني مشروع الدوائر الخمس وتمرير مشاريع قوانين أخرى كانت تعترض عليها سابقاً لعل من أهمها إسقاط الفوائد عن استبدال معاشات التقاعدية. وتضم الكتلة 7 نواب في المجلس من أبرزهم: أحمد السعدون، ومسلم البراك، وحسن جوهر، وعدنان عبدالصمد. ولا شك أن هذا التكتل شكل بداية حراك سياسي جديد في الكويت على المستوى النيابي.

2 - كتلة العمل الوطني:

تأسست كتلة العمل الوطني في نهاية عام 2006 من 8 أعضاء من المجلس أغلبهم ينتمون إلى الكتل الليبرالية والتجمع الدستوري، وبعض النواب الذين يتخدون مواقف معتدلة في القضايا العامة. وتجمع هذه الكتلة على التمسك بأحكام الدستور ومكافحة الفساد الأخلاقي والسياسي. ودراسة التشريعات اللازمة لضمان انتقال الكويت إلى مستوى الدول الرائدة في العالم تموياً وحضارياً. والمساهمة في دعم قطاعات المجتمع المدني والاقتصادي. وتضم الكتلة (6) ستة نواب. ومن أبرز أعضاء هذا التكتل : محمد الصقر، فيصل الشايع، على الراشد، ومشاري العجربي.

| 84

3 - الكتلة الإسلامية :

تسعى الكتلة إلى التركيز على الجوانب الإسلامية والأخلاقية من الدستور والشريعة الإسلامية وأسلامة القوانين وتعديل المادة الثانية من الدستور. وتسعى إلى السيطرة على اللجان الحساسة داخل المجلس وبالتالي التأثير على قرارات المجلس. وتضم أعضاء في التيارات والتنظيمات الإسلامية أو متعاطفين معها، وتضم (17) عضواً، من تيارات

إسلامية شتى وتعتبر من أكبر التكتلات عدداً وحضوراً. وتضم هذه الكتلة معظم النواب المحسوبين على التنظيمات السنوية المحافظة وعلى بعض نواب القبائل.. وظهرت في الأونة الأخيرة بعض الانقسامات في صفوف هذه الكتلة بين نواب المناطق الحضرية والمناطق الخارجية وتجلّ ذلك واضحاً في استجواب وزير الصحة السابق الشيخ أحمد العبدالله في مارس.2007. وتضم الكتلة المنشقة (6) نواب من المناطق الخارجية.

4 - المستقلون:

مجموعة المستقلين غالبيتها لا تؤيد إشهار الأحزاب السياسية وقيامتها تحت مبرر أن أضرارها تفوق نفعها في الوقت الحالي. وبينما أن هذا الموقف يستند جانب منه إلى إمكانية تخلص فرص المستقلين من النجاح في الانتخابات في ظل وجود أحزاب سياسية، علاوة على أن تجارب دول العالم الثالث في مجال التنظيمات الحزبية تجرب مرأة. ويدعو المستقلون إلى أن عملية الإصلاح السياسي عملية دينامية مستمرة وأن الأمر يعتمد على مدى وطبيعة الإصلاحات المطلوبة. كما يشدد المستقلون على أن آية نزاعات مع النظام يمكن حلها بالوسائل السلمية من خلال اللقاءات الودية مع السلطة وموافقت هذه المجموعة داخل المجلس تتراوح بين محاباة الحكومة ودعم المعارضة. وقد وصل عددها إلى (13) نائباً يمثلون هذه المجموعة في مجلس الأمة نتيجة انتخابات عام 2006، من بينهم: (مرزوق الفانم، ومحمد المطير، وجاسم الخرايف).

الرأي والتعليق في عمل هذه الكتل:

إذا كان عالم السياسة الفرنسي «موريس ديفرجيه» يرى أن اللبنة الأساسية في نشأة الأحزاب السياسية هو تجمع التيارات السياسية داخل البرلمان، بمعنى أن اتفاق كل مجموعة أو كتلة داخل البرلمان على مسائل محددة وتقرب وجهات نظرها حول أمور معينة ووحدتها الفكرية تجاه مسائل سياسية واقتصادية.. كان السبب الأساسي إلى تطور هذه الكتل وتأسيس أحزاباً سياسية في الخارج.

ويطلق على هذه النظرية في دراسة الحكومات المقارنة بالأحزاب السياسية «نظرية

المؤسسات في نشأة الأحزاب السياسية»، أي نشأتها داخل البرلمان، وواضح هنا أن هذه الكتل في «الجمعية الوطنية» الفرنسية استطاعت أن تبلور لها برنامج فكري محدد يتناول المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية.. أي يملك له رؤية واضحة ومحددة تجاه مسائل الحياة المعيشية ومسائل الوطن، الأمر الذي يصلح معه لتكوين حزب سياسي يملك برنامجاً واضحاً ومحدداً.

وإذا طبقنا هذا على ما يجري داخل البرلمان بالنسبة للكتل البرلمانية التي ظهرت مؤخراً داخل مجلس الأمة في الكويت، فإن الباحث لا يعتقد أنها ترقى إلى تأسيس برنامج فكري واضح ومحدد، يمكن أن يصبح نواة بعد ذلك لبرنامج حزبي.. حيث يلاحظ على هذه الكتل أنها تتفق على موضوعات محددة تطرح على البرلمان من أجل اقرارها وتوفير الأغلبية اللازمة لها دون أن يربطها خط فكري واضح فيما بين أعضائها، وإنما الأمر يتوقف على كل موضوع على حدة، ويقود هذا - بطبيعة الحال - أن يصوت عضو التكتل على موضوع بالموافقة وموضوع آخر بالرفض وفقاً لوجهة نظره هو في الموضوع، وليس وجهة نظر التكتل، ويمكن أن يحدث أن تتفق وجهة معظم أعضاء التكتل بالموافقة على موضوع معين ولكنها تختلف حول موضوع آخر.. ولذا يمكن أن يطلق على هذه التكتلات أنها «تكتلات الموضوعات الصدفة». أي صدفة يكون الالتقاء على موضوع معين تتوحد فيه كل وجهات النظر وصدفة لا يحدث الاتفاق على موضوع آخر، وذلك بحسب توجهات كل نائب في التكتل ورؤيته الذاتية حول الموضوع، وإذا كان هناك تكتل أو اثنين تتوحد وجهة نظر أعضائهما على الدوام، فإن هذا يعود إلى وحدتهم الفكرية السابقة على دخولهم المجلس وتنظيمهم المعروف سلفاً، والذي خاض أعضاء التكتل الانتخابات التشريعية بدعمه لهم، ووفق برنامجه الفكري مثل «حدس».

ولعل الذي يؤيد وجهة نظر الباحث السالفة، ما أكدته النائبة «دعيج الشمري» في مقابلة في جريدة القبس الصادرة في 30/3/2007 بقوله إن أداء بعض الكتل جيد ومتماضك ومحدد الأولويات ويعرف نوابها ماذا يريدون، أما بعضها الآخر فلا يزال يعاني من عدم وضوح الرؤى والاختلاف على بعض الأولويات بدليل تباين نواب الكتلة الواحدة في التصويت على بعض المشاريع.. وكانت هناك محاولة في بداية الفصل التشريعي الحالي

تحديد شكل وأوجه التعاون والتوافق والاتفاق على أجنددة أولويات رئيسية وهذه المحاولة نتج عنها ما يسمى «بتكتل الكتل».. ألا أن الاختلاف الذي طرأ على هذا الاتفاق سبب بعض القضايا الشائكة أدى إلى تشر وتعطل آلية التنسيق بين الكتل في الأسابيع الماضية.. وينذهب إلى هذا المعنى النائب خالد العدوة الذي ييرز الجانب السلبي في عمل أداء هذه الكتل بقوله: في حالة عدم التوافق الذي يطرأ بين الكتل على بعض الأولويات فيؤدي إلى تعطيل المشاريع والتناحر بين النواب ويسبب باهدار وقت المجلس فتضيع على إثراها مصلحة البلد، وقد تعارض مصالح الكتل البرلمانية فيؤدي ذلك إلى عرقلة التنمية وتصيب البلد بالشلل.⁽⁷⁸⁾ وفي الاتجاه نفسه يذهب النائب «محمد المطير» حيث أضاف إن وجود هذه الكتل سهل على الحكومة اختراق الكتل، بدليل التصويت على مشاريع القوانين، وقال ستجد أن الكتلة الواحدة فيها تباين بين نوابها.. وأن المشاريع بقوانين التي أنجزها المجلس لا يرجع إلى عمل هذه الكتل، بل يرجع سببه إلى وجود النواب الإصلاحيين العقلاء سواء في هذا المجلس أو في المجلس السابق..

57

ولعل الكاتب «أحمد الدين» يتفق مع الباحث في الرأي بأن هذه الكتل لا تمتلك إلى حد ما برامج سياسية واضحة ومحددة المعالم، ولا ترتقي بعد إلى مستوى خوض الانتخابات النيابية في قوائم مشتركة لمرشعيها، إلا أن وجود هذه الكتل يمثل نواة محتملة لإنشاء أحزاب برلمانية سياسية وذلك سينعكس جلياً عندما تقام الانتخابات على أساس نظام الدوائر الخمس.⁽⁷⁹⁾ في حين يرى النائب «محمد البصيري» أنه من الصعب على أي نائب المشاركة في الانتخابات بعيداً عن دعم الكتل السياسية..

ويعزز هذا رأي الباحث في أن التيارات السياسية المنظمة في الخارج مثل «الحركة الدستورية» هي التي تدعم مرشحها في الانتخابات، ويتسق مواقف نوابها في البرلمان مع بعضهم بعضاً، أما تلك الكتل التي لا يسند لها تيار فكري واضح مسبقاً، فهي تكتلات داخل البرلمان على مواضيع -بالصدفة- راقت للكثير من أعضائها في حين لا تروق موضوعات أخرى.. ومن هنا يعتقد الباحث أنه من الصعوبة أن تكون هذه الكتل نواة لأحزاب سياسية مستقبلاً، وإن كان «أحمد الدين» يتوقع ذلك في ظل نظام انتخابي مستقبلي يجري على نظام الدوائر الخمس.⁽⁸⁰⁾

رؤيه كليه :

أحدث الغزو العراقي للكويت عام 1990 تحولات جذرية في فكر وبنية التنظيمات والتيارات السياسية في الكويت، حيث تتفق هذه التيارات على اختلاف توجهاتها على تناول الأمور بواقعية وهدوء والبعد عن الشعارات الرنانة والحفاظ على الكويت وطنناً وشعباً وحكومةً والالتحام مع النظام الحاكم والتقليل من الانفتاح العربي واليساري. وكان من نتائج هذه التحولات صعود تيارات دينية مختلفة، وزيادة ملحوظة في تمثيل هذه التيارات داخل مجلس الأمة، وأدى هذا إلى الارتفاع بالعمل السياسي إلى مستوى ناضج.

من ناحية أخرى انعكس توسيع هامش الحرية السياسية والعدمية الفكرية والفنونية والعرقية في إحداث متغيرات جذرية داخل المجتمع الكويتي. فقد أصبح المجتمع لا يقبل بالوضع السائد دون إحداث إصلاحات وتغيرات أساسية تحافظ على بنية النظام، ولكنه مع تغير في آليات وهيكلية النظام السياسي. وتمثل التنظيمات السياسية في الكويت البنية الأولى على طريق إشهار الأحزاب السياسية، كبداية لإصلاحات سياسية منشودة في النظام الداخلي والإقليمي والدولي. ويتبين بأن التنظيمات السياسية آخذة في التوسع والتعدد والتعقيد في بنيتها الهيكلية، وتعبر عن نضج سياسي، إذ إنها تغطي الأفكار والرؤى والجماعات السياسية والفكرية والعرقية المختلفة داخل المجتمع الكويتي. وإذا كانت الكويت سباقة في كثير من مؤشرات التنمية السياسية منذ عقود عدة، فليس مستبعداً أن يأتي الوقت الذي يسمح فيه بتشكيل وتشييط وإشهار الأحزاب السياسية فيها. وقد أدى منح المرأة حقوقها السياسية كاملة إلى تغيير نوعي في سعي التنظيمات والتيارات السياسية إلى استعماله المرأة ودمجها في العمل السياسي كناخبة، لكن لا يتوقع أن يكون للمرأة كمرشحة دور ملموس في المستقبل المنظور على التجمعات نظراً لعوامل الخبرة وتجذر التيار الإسلامي والقيود الاجتماعية المحافظة.⁽⁸¹⁾

ويمكن إيجاز السمات الأساسية للتيارات السياسية في الكويت بعد الغزو بالتالي:

1 - الزيادة الملحوظة في أعداد التجمعات والتيارات السياسية في السنوات الأخيرة،

مع التنوع في انتماءاتها وتعقد هياكلها التنظيمية.

2 - التركيز والاهتمام بالشؤون المحلية والأمن القومي الكويتي والخليجي.

- 3 - إزالة أية توترات أو بوادر خلافات أساسية مع السلطة والعمل ضمن إطار القوانين المعمولة.
- 4 - المطالبة باحترام الدستور والتمسك بإصلاح الإدارة وتطوير البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الكويت.
- 5 - تقلص مساحة التوترات بين الكويت والدول الأخرى سواء منها الإقليمية أم الدولية، وينعكس هذا في تسامي اهتمام الصحافة والإعلام بالشؤون الكويتية الصرفة على حساب اهتماماتها بالقضايا الإقليمية والعربية.
- 6 - انحسار التوجهات القومية واليسارية بشكلٍ حاد وتضاؤل دورها على مجلـم الحياة السياسية في الكويت وبخاصة بعد تحرير الكويت 1991.
- 7 - بروز تحالفات مستقلة، لا تتبع إلى تيارات سياسية، وترتبط ارتباطاً موسمياً ومصلحياً في بعض القضايا، وتفترق في قضايا أخرى.
- 8 - ارتفاع نسبة تمثيل التيارات السياسية الإسلامية في مجلس الأمة مما يعني تعزيز دور الفكر المحافظ في المجتمع وهيمنته على رؤى التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء..
- 9 - عقدة الخوف من الأحزاب السياسية لدى المواطن زادت من حضور وفاعلية التيارات السياسية.

وفي ظل تسامي دور الكتل والتيارات السياسية ليس من المستبعد أن يؤدي ارتفاع وتيرة الدعوات إلى الإصلاح السياسي إلى إقرار قانون يسمح بإشهار الأحزاب والنقابات السياسية وينظم آليات تكوينها. ومن الملاحظ أن نتائج الانتخابات الأخيرة شكلت انتصاراً واضحاً للقوى والتيارات المحافظة بعامة، مما دفع الحكومة إلى التخلّي عن معارضتها لإقرار الدوائر الخمس، وكذلك مبادرتها بإلغاء فوائد استبدال معاشات التقاعدين.

وأجمالاً يمكننا القول بأن التيارات والتنظيمات الدينية هي الأكثر تنظيماً وتأثيراً على الساحة السياسية بالمقارنة مع التيارات الأخرى. لكن، وعلى الصعيد نفسه لا يمكن اعتبار التيارات الدينية تياراً موحداً سياسياً، بل قد يعتمد التناقض فيما بينها ليصل في بعض

القضايا إلى درجة الخلاف، مما قد يوفر فرصة للتيارات الأخرى وللمستقلين. بل إن الأمر قد يمتد ليظهر في صورة انشقاقات داخل التيار الديني الواحد، وبخاصة أن الفكر الأيديولوجي لها ينطلق من اتجهادات فقهية ضمن قراءات مختلفة للدين الإسلامي.

ومجمل القول إن التيارات السياسية المختلفة، وبخاصة الدينية منها، اندمجت في الحياة السياسية وقبلت العمل طبقاً لقواعد العملية الديمقراطية، ويدلل هذا الاندماج على أن الجدلية القائمة حول العلاقة بين الإسلام والديمقراطية هي مناظرة فكرية في أحسن أحوالها ولا تمت إلى واقع العمل السياسي بأي شكل من الأشكال. ويكتفي تدليلاً على صحة هذا الرأي أن التيارات الكويتية بمختلف توجهاتها وأطر فكرها قبلت الدخول في اللعبة السياسية، حتى ولو كسياسة تكتيكية مرحلية. وتشكل هذه التنظيمات جماعات الضغط في عملية صنع القرار على المستويين التنفيذي والتشريعي، وبخاصة أن الدستور الكويتي أسس نظام الحكم على المزج بين النظمتين البرلمانية والرئاسية.

يمكن أن تجمل خلاصة البحث ونتائجها في النقاط التالية:

70

- 1 - تعدد التيارات السياسية في الكويت من أقصى اليمين إلى اليسار، منذ فترة طويلة، ولكنها تبلورت بعد وضع دستور للبلاد في أوائل السبعينيات من القرن الفائت، وربما كان أبرزها التيارات القومية واللبرالية واليسارية، والتي توهجت في فترة المد القومي في أواخر الخمسينيات وبداية السبعينيات بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر في مصر، ولكن بدأت في الانحسار بعد هزيمة يونيو 1967 وأصابها الضمور بعد محنـة الغزو العراقي للكويت في أواسط 1990. وازدادت شوكة التيارات الإسلامية بعد 1967 حيث اتـهمـتـ التـيـارـاتـ الـقـومـيـةـ بـأنـهـاـ السـبـبـ فيـ اـنتـصـارـ إـسـرـائـيلـ وـفـيـ نـكـسـةـ الـعـرـبـ. وـانـعـكـسـ هـذـاـ عـلـىـ أـوضـاعـ التـيـارـاتـ السـيـاسـيـةـ فيـ الـكـوـيـتـ وـالتـراـوـحـ بـيـنـ الـضـعـفـ وـالـقـوـةـ، حيثـ كـانـتـ الـأـحـادـثـ السـيـاسـيـةـ فيـ الـمـنـطـقـةـ خـاصـةـ فيـ مـصـرـ وـشـامـ وـبـلـادـ الرـافـدـيـنـ تـؤـثـرـ عـلـىـ مـدىـ تـفـلـغـلـهـاـ وـاـنـتـشـارـهـاـ بـيـنـ النـاسـ فيـ الـكـوـيـتـ وـكـانـتـ مـعـظـمـ هـذـهـ التـيـارـاتـ تـرـتـبـطـ بالـتـنـظـيمـاتـ «ـالأـمـ»ـ فيـ مـصـرـ وـشـامـ، خـاصـةـ التـنـظـيمـاتـ الـقـومـيـةـ وـالـإـسـلـامـيـةـ. وـيـدـلـ هـذـاـ عـلـىـ وـحدـةـ الـمـنـطـقـةـ وـتـرـابـطـهـاـ.
- 2 - كانت هذه التنظيمات تباين في مواقفها تماماً، قبل الغزو العراقي للكويت، فالتيارات

القومية تدعو إلى إقامة دولة مدنية يتساوى فيها المواطنون بصرف النظر عن الدين أو أية انتمامات قبلية أو طبقية، في حين تدعو التيارات الإسلامية إلى قيام دولة إسلامية تطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية.

3 - تقارب توجهات التيارات السياسية وموافقتها كثيراً بعد اندحار الفزو العراقي حيث أثر هذا الفزو في مواقف هذه التيارات واتجاهاتها سواء على الصعيد الداخلي أم

الخارجي، وكان من أبرز نتائج هذا الفزو أن انكفاء الكويت على نفسها وعلى مشاكلها الداخلية وصار الهم الكويتي الداخلي يتأثر بمجمل اهتمامات هذه التيارات السياسية التي راجعت مواقفها وقللت من ارتباطاتها بأية تنظيمات أقلية أو دولية.

4 - انصبت اهتمامات معظم هذه التيارات على الاعتناء بمشاكل الكويت، وكيفية التوصل إلى حلول لها، وصيانة الأمن الوطني الكويتي والمحافظة على الوحدة الوطنية والعمل على تقدم الكويت وازدهارها.

5 - لعل الخلافات تمكن في الرؤية تجاه المرأة وفي ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، حيث تشددت التيارات الإسلامية من مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي حصولها على حقوقها في الانتخاب والترشح للمجالس النيابية في حين دعمت -بلا حدود- التيارات الليبرالية منح المرأة حقوقها في المشاركة سواء السياسية أو غير السياسية، في حين وقفت بعض الحركات الإسلامية موقفاً يتسم بالوسطية، إذ أيدت حقوقها في الانتخابات ومنعها من حقها في الترشح. وبعد أن نالت المرأة هذه الحقوق السياسية في 2006، حاولت التيارات الإسلامية أن تستفيد من صوتها في الانتخابات عن طريق تنظيم مقرات انتخابية خاصة للنساء.

6 - تشير أدبيات النظم السياسية في مسألة الانتخابات بأن القوى اليسارية والليبرالية هي -تاريخياً- المطالبة بحقوق المرأة وبمساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية، ولكن عند ممارسة المرأة لحقها في التصويت والانتخابات كانت تعطي صوتها -على الدوام- لقوى اليمين المحافظ التي كانت تمنع وتحارب الحصول على حقوقها السياسي، ويفسر هذا -عادةً- بأن المرأة تميل إلى الأفكار المحافظة الثابتة التي تدعو إلى بقاء الأوضاع على ما هي عليه دون تغيير، وحدث هذا

في فرنسا بعد 1944، أي بعد نيل حقوقها حيث كانت أصوات النساء تذهب إلى تيارات اليمين المحافظ، كذلك حدث في بريطانيا بعد نيل حقوقها سنة 1928، ويعتقد الباحث أن هذا حدث في الانتخابات التشريعية الأخيرة في الكويت 2006.

7 - تظهر الخلافات بين هذه التيارات السياسية في مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية، حيث تطالب التيارات الإسلامية السنة بتكوين دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية على أساس كونها المصدر الوحيد للتشريع، وتعارض هذه التيارات الإسلامية الشيعية التي تطالب بتطبيق الشريعة ولكن على أساس أنها لا تكون المصدر الوحيد للتشريع وذلك خشية الإنفصال من حقوق الطائفة الشيعية وعدم الاعتراف بتطبيق مذهبهم على معاملاتهم أو أحوالهم الشخصية. في الوقت نفسه تعارض التيارات الليبرالية واليسارية - تماماً - تطبيق الشريعة الإسلامية وتدعوا إلى قيام دولة مدنية تكون المواطننة فيها هي الأساس والمعيار لتحمل المواطن الالتزامات والتمتع بالحقوق بغض النظر عن ارتباطاته وانتماءاته القبلية أو الطائفية.

8 - تقوم التنظيمات الإسلامية السنوية على المسلمين السنة فقط حيث يكون المصدر الذي تستمد منه كوادرها هو المسلمين السنة دون آية فئات أخرى، وعلى نفس المنوال في التنظيمات الشيعية حيث يكون المعين الذي تستقي منه كوادرها الطائفة الشيعية في الكويت أي الفرز واضح في هذه التنظيمات فالسنوي سني والشعبي شيعي وكل طائفة لها تنظيمها الخاص بها.

و يعد هذا من الأمور الطبيعية في أدبيات العلوم السياسية في تكوين الأحزاب الطائفية، بحيث إن الحزب ينغلق على الطائفة التي يمثلها دون آية طوائف أخرى في صفوفه، بمعنى أن كل طائفة لها حزبها وكل حزب له طائفته. ولا شك أن هذا يعبر عن أزمة التكامل في المجتمع *Integration* فكلما زادت أزمة التكامل والانقسام السكاني في المجتمع من ناحية الطوائف المتعددة التي يتكون منها المجتمع كلما زادت أزمة التكامل وعدم الانسجام بين بنية وبين سكانه، في حين تمثل الأحزاب القومية واليسارية إلى التعبير عن أزمة أخرى ربما تكون ملتبسة أو نخبوية، إذا اعتمدت هذه الأحزاب في قيامها وحركتها على كتل بشرية وكوادر على أساس الفرز الطيفي أي

ملكية الثروة بين من يملك ومن لا يملك، أو أحزاب تعتمد على النخبة في المجتمع سواء تلك الاقتصادية منها أم الفكرية، دون الجماهير العادلة. وتبدو في الكويت ملامع تعاظم هذه التكتلات، حيث يميل أغنياء التجار إلى تكوين توجه فكري خاص بهم يحافظ على مصالحهم.

وفي الوقت نفسه مازالت القبلية والارتباط بها يؤدي دوراً حاسماً في فرز المواطنين واتخاذ المواقف في مجلس الأمة بناء على الارتباط القبلي والمصالح القبلية.

9 - تلتقي التنظيمات الإسلامية (الإخوان المسلمون والسلف) حول وحدة الكويت والمحافظة عليها وصون استقلال الوطن والمحافظة على الدستور وتطوير النظام السياسي، في الوقت نفسه تلتقي معهم حول هذه الأهداف التنظيمات الشيعية.. على الرغم من اختلاف توجهاتهم المذهبية.. ويعتبر هذا النهج من آثار الفزو العراقي للكويت، حيث توحدت القوى السياسية حول مطالب وحدة الكويت والمحافظة على استقلاله وضمان أمنه.

73

10 - الرأصد لحركة هذه التيارات، يلاحظ أن أكثر هذه التنظيمات قوة ونفوذاً في الحياة السياسية هي تلك التنظيمات والتيارات الإسلامية السنوية، خاصة الحركة الدستورية الإسلامية (حدس)، كذلك التجمع الإسلامي السلفي، والتحالف الإسلامي الوطني. ويعزي هذا إلى استحواذ هذه الحركات على الكثير من الامكانيات المادية والكواردر البشرية لطول خبرتهم في العمل السياسي وتملكهم مصادر تمويل واضحة، وتنظيم سياسي متدرس.

11 - يلاحظ على التكتلات داخل مجلس الأمة، أن التكتل الإسلامي يقتصر على الأعضاء المسلمين السنة الذين ينتسبون للحركة الدستورية أو الحركة السلفية أو التجمع الإسلامي السلفي، في حين تضم كتلة العمل الشعبي خليطاً من التيارات السياسية والدينية والمذهبية (شيعة وسنة)، ويضم المستقلون تيارات متعددة متتنوعي المصدر سواء أتوا من قبائل معينة أم من الطائفة الشيعية، ولكنهم مستقلون في توجهاتهم عن هذه التكتونيات، وتضم كتلة العمل الوطني كل التيارات السياسية التي تدعوا إلى إقامة مجتمع مدني يضم كل المواطنين على أساس المساواة بينهم.

- 12 - تضم التنظيمات الليبرالية والقومية خلائق شتى من الكوادر بغض النظر عن الطائفة والملة، فقط تعتمد على وحدة المواطنين وعدم التفرقة بينهم وفقاً لأي معيار طائفي أو قبلي.
- 13 - أثر الغزو العراقي كثيراً على توجهات وموافق التيارات السياسية حيث زادت وحدة هذه التيارات وتلاحمها والتلاحم حول أهداف محددة؛ تتعلق بسلامة الوطن والسير المنتظم لمراقبة وبنائه، وتقليل اهتمامها بالقضايا الإقليمية العربية، وتزايد اهتمامها بمنطقة الخليج وبما يجري فيها من أحداث مؤثرة على سلامتها وأمنها ووجودها القومي.
- ويتفق هذا مع مبادئ العلوم السياسية وأديانها التي تشير إلى أن الخطر ويوحد السكان في الدولة، على رغم مشاحناتهم وتعدد آرائهم، ويزيد تلاحمهم ونبذ خلافاتهم ويتوجهون لهدف أكبر هو الحفاظ على استقلال الوطن وحمايته.
- 14 - تعتبر هذه التنظيمات والتيارات السياسية جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني والسياسي في الكويت، وتعبر عن تلك المساحة الكبيرة من الحياة الديمقراطيّة التي يعيشها المجتمع الكويتي منذ فترة طويلة من الزمن ويُكاد ينفرد بها في العالم العربي ومنطقة الخليج.
- 15 - تقترب هذه التنظيمات والتوجهات من الأحزاب السياسية الحقيقة، وسيبقى فقط الاعتراف الرسمي والإشمار القانوني بالاعتراف بها وبنشاطاتها السياسية في المجتمع وقيامها أحراضاً سياسية، لاسيما وأن القانون الحالي لا يمنع قيام الأحزاب السياسية وفي الوقت نفسه لم يشر إلى الاعتراف صراحة بقيام الأحزاب السياسية.
- 16 - يعتقد الباحث أنه إذا حدث أن أقرت التشريعات الدستورية قيام الأحزاب السياسية في البلاد، سيؤثر ذلك على نظم الانتخابات وعلى التركيبة الوزارية وعلى بعض جوانب النظام البرلماني.
- 17 - تمتلك بعض التيارات الشيعية مخاوف من جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع خشية أن يؤدي ذلك إلى عدم تطبيق المذهب الجعفري على أحوالهم الشخصية.

- 18 - أثرت القوى والتنظيمات السياسية على تقبل الحكومة فكرة سياسات الائتلافات، حيث لم يعد تكوين مجلس الوزراء اختصاصاً مطلقاً لرئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء، وإنما أصبحت تؤثر فيه القوى والتنظيمات السياسية لدرجة كبيرة. ويوضح ذلك خبرة تشكيل الحكومة الكويتية الرابعة والعشرين في مارس عام 2007، والتي استغرق تشكيلها وقتاً طويلاً من المساومات، والمحاصصات والتناقضات بين التكتلات داخل المجلس.
- 19 - أصبح النظام السياسي يأخذ توجهات هذه القوى في الاعتبار عند اتخاذ القرار السياسي، وبالذات فيما يتعلق بالقضايا الداخلية، وخاصة التيارات الإسلامية السنوية، في القضايا المتعلقة بالأداء الإعلامي والفن والاجتماعي، فأصبح من الثابت أن احتفالات أعياد الوطني والتحرير (هلا فبراير) مثلاً من كل عام تتم في ضوء ضوابط - وضعتها بشكل عريفي - التنظيمات الإسلامية.

الهوامش:

- 1 - عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، الكويت، مطابع الوطن، 1994، ص 117.
- 2 - يعقوب يوسف الكتيري، الديوانية الكويتية: دورها الاجتماعي والسياسي، الكويت: مطابع دار البلاغ، 2002، ص من 47-52.
- 3 - عبد الرضا علي أسيري، مرجع سابق، ص 123.
- 4 - وكالة الأنباء الكويتية، منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت، الكويت: كونا، نوفمبر 2005، ص من 31-39.
- 5 - شملان يوسف العيسى، الأحزاب والحركات السياسية في الكويت ودورها في الحياة البرلمانية في دور البرلمانات في الإصلاح، الكويت: مركز الدراسات الاستراتيجية المستقبلية، 2006، ص من 98-99.
- 6 - شملان العيسى، المرجع السابق، ص 100.
- 7 - فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، (1938-1975) الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999، ص من 65، غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، الكويت: دار قرطاس للنشر، 1994، ص من 41-42.
- 8 - سامي ناصر الخالدي، الأحزاب الإسلامية في الكويت: الشيعة، الإخوان، السلف، الكويت: دار النба للنشر والتوزيع، 1999، ص من 23-25.

- 9- دستور دولة الكويت، المادة 43.
- 10- فلاح عبد الله المديرس، المرجع السابق، ص ص 82-83.
- 11- فلاح عبد الله المديرس، المرجع السابق، ص ص 65.
- 12- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص ص 4942.
- 13- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص ص 188-193، فلاح عبد الله المديرس، المرجع السابق، ص من 14-15، موقع www.icmkw.org.
- 14- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص ص 161-162.
- 15- عبد المحسن يوسف جمال، *المعارضة السياسية في الكويت*، الكويت: دار قرطاس للنشر، 2004، ص ص 264-265. وموقع www.icmkw.com.
- 16- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص ص 163-164. فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، ص ص 40-44.
- 17- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص من 167-168، د. شملان يوسف العيسى، المرجع السابق، ص من 103-104. والحركة الدستورية الإسلامية، البرنامج الانتخابي، الكويت 1992.
- 18- الطليعة، (21-27/4/2001)، ص 3.
- 19- فلاح عبد الله المديرس، *جماعة الإخوان المسلمين في الكويت*، الكويت: دار قرطاس للنشر، 1995، ص 42.
- 20- فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، مرجع سابق، ص من 15-16.
- 21- البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الكويتي، جدة، 15/10/1990، ص من 6-7.
- 22- البرنامج الانتخابي للحركة الدستورية الإسلامية، الكويت. 1992.
- 23- عبد المحسن يوسف جمال، المرجع السابق، ص 266.
- 24- عبد الله فهد النفيسى، *الفكر الحركي للتيارات الإسلامية*، الكويت: شركة الربيعان للنشر، 1995، ص من 49-50.
- 25- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص من 176-177.
- 26- القبس، (1/7/2006)، ص 1، و www.q8me.com/info.htm
- 27- الوطن، (3/7/2006) ص 1، القبس، (14/7/2006)، ص 16.
- 28- الأنباء، (24/12/1994)، ص 14.
- 29- الحركة الدستورية الإسلامية نحو استراتيجية دستورية إسلامية جديدة لإعادة بناء الكويت، مارس 1991.
- 30- الحركة الدستورية الإسلامية، مذكرة مقدمة إلى لجنة مواجهة التطرف المشكلة من مجلس الوزراء في 7/8/2004، وقدمت في 16/5/2005.

- .31- القبس، (12/7/1999)، ص 9.
- .32- القبس، (1/3/2004)، ص 11.
- .33- نيوزويك (العربية)، (8/7/2006)، ص ص 16-17.
- .34- الرأي (3/3/2007)، ص 34.
- 35- عبد المحسن يوسف جمال، المرجع السابق، ص 266. وموقع www.al-forqan.com
- .36- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص ص 226-227.
- .37- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص ص 221-225، 239، فلاح عبد الله المديرس، التجمعات السياسية الكويتية، مرحلة ما بعد التحرير، الكويت: مطبوع النوار، 1996 ص من 3-4.
- .38- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص ص 257-265، والتجمع الإسلامي الشعبي، البرنامج الانتخابي، الكويت 1999.
- .39- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص ص 233-236، شملان العيسى، المرجع السابق، ص من 105-106.
- .40- فلاح عبد الله المديرس، المرجع السابق، ص 22.
- .41- فلاح عبد الله المديرس، المرجع السابق، ص ص 23-24.
- .42- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص ص 228-229.
- .43- الوطن، (30/6/2006) ص 1.
- .44- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص من 107-108، ص 107-108، الطليعة (21-27/4/2001) ص 3، والائتلاف الإسلامي الوطني، النظام الداخلي، الكويت 1998.
- .45- فلاح عبد الله المديرس، التجمعات السياسية الكويتية، ص ص 25-26.
- .46- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص من 116-119، 126-127، عبد المحسن يوسف جمال، المرجع السابق، ص ص 268-269.
- .47- الوطن، (30/6/2006) ص 1، وwww.alommah.org
- .48- القبس، (9/1/2005) ص 3، القبس، (9/1/2005) ص 3، القبس، (30/12/2004) ص 1. وموقع www.justice-peace.com.
- .49- الوطن، (30/6/2006) ص 1.
- .50- القبس، (16/7/2005) ص 3، اللائحة الداخلية تجمع الميثاق الوطني، الكويت 2005 www.kuwaitjunior.blogspot.co
- .51- الوطن، (30/1/2003) ص 5، حركة التوافق الوطني الإسلامية، اللائحة الداخلية، الكويت 2003.

- 52- تجمع علماء المسلمين الشيعة في الكويت، المبادئ والنظام الأساسي، الكويت 2002، ص 11.
- 53- المرجع السابق، ص 19.
- 54- اللائحة الداخلية، إئتلاف التجمعات الوطنية، الكويت 2005.
- 55- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص ص 220-221، عبد المحسن يوسف جمال، المرجع السابق، ص 266.
- 56- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص ص 224-225.
- 57- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص 225.
- 58- سامي ناصر الخالدي، المرجع السابق، ص ص 228-230.
- 59- الوطن، (30/6/2006) ص 1.
- 60- القبس، الكويت (4/7/2006)، ص 16، و www.elaph.co
- 61- الرأي العام، الكويت (30/1/2005) ص 15.
- 62- الوطن، الكويت (30/1/2005) ص 3.
- 63- الوطن، الكويت (25/5/2006) ص 1، و 37.
- 64- فلاح عبد الله المديرس، المرجع السابق، ص 10، المنبر الديمقراطي الكويتي، اللائحة الداخلية، الكويت 2001.
- 65- فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، ص ص 15-24، الطليعة، الكويت (21-27/4/2001) ص 3. وموقع www.almimber.org
- 66- فلاح عبد الله المديرس، التجمعات السياسية في الكويت، ص ص 10-11.
- 67- عبد المحسن يوسف جمال، المرجع السابق، ص 269.
- 68- اللائحة الداخلية، المنبر الديمقراطي الكويتي، الكويت، 2001، ص ص 3-4.
- 69- المرجع السابق.
- 70- الطليعة، (17/3/2004) ص 3، التجمع الوطني الديمقراطي، النظام الأساسي الكويت 1997، وموقع www.altahalof.org
- 71- عبد المحسن يوسف جمال، المرجع السابق، ص 270.
- 72- فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، المرجع السابق، ص من 56-59، الطليعة، الكويت (21-27/4/2001) ص 3.
- 73- فلاح عبد الله المديرس، التجمعات السياسية الكويتية، المرجع السابق، ص 30، عبد المحسن يوسف جمال، المرجع السابق، ص 270، الطليعة، (21-27/4/2001) ص 3.
- 74- فلاح عبد الله المديرس، المرجع السابق، ص من 6-11.
- 75- فلاح عبد الله المديرس، المرجع السابق، ص من 31-32.

الحياة السياسية في الكويت: التنظيمات والتيارات السياسية المعاصرة

- 76- القبس، (9/12/2006) ، ص 47.
- 77- القبس، (9/12/2006) ، ص 47.
- 78- القبس، (30/3/2007) ، ص 7.
- 79- المرجع السابق.
- 80- المرجع السابق.
- 81- الوطن، (5/7/2006)، ص 12. وموقع www.elaph.com

الجامعة الأمريكية في الشارقة

نظام تعليم أميركي متطور عبر ٢٣ برنامجاً دراسياً في أربع كليات:

- الآداب والعلوم
- العمارة والتصميم
- الادارة والأعمال
- الهندسة

معتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات



ص.ب. ٢٦٦٦، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة - هاتف: ٩٧١-٦ ٥٥٥٠٠٠ / ٥٥٥٠٠٢ فاكس: ٩٧١-٦ ٥٥٨٥٠١٨

e-mail: admission@aus.ac.ae - website: www.aus.ac.ae

بحوث ودراسات

أثر مفهوم العنف واستخدام القوة في الفكر الصهيوني على الصراع العربي - الإسرائيلي

د. غازي صالح نهار بني ملحم *

مقدمة :

بداية أود القول هنا، إن البحث في هذا الموضوع في الوقت الحاضر لم يأت كرد فعل على مواقف بعض المفكرين العرب أو بعض القيادات السياسية العربية في اظهار مشاعر تألمهم لما يحدث في الأراضي العربية المحتلة، أو في جنوب لبنان، من قبل الدولة الصهيونية مع كل تحرك عربي عسكري لهذا الطرف أو ذاك. فلقد أصبح من المتعارف عليه في وقتنا الحاضر أن أي تحرك عسكري فلسطينياً كان أو لبنانياً، ومهما كان بسيطاً في نتائجه أو في الأدوات المستخدمة في تنفيذه يعتبر في نظر الدولة الصهيونية أرهاها عرباً ضد ماقسميه إسرائيل بالمواطنين العزل في إسرائيل. وبالمقابل تستخدم هذه الدولة ضد العرب، جميع الوسائل التدميرية متجاهلة أي مشاعر الألم أو الندم لما تقرفه من المجازر والقتل العمد.

بل جاء البحث في هذا الموضوع بسبب توافق هذه المواقف مع وصول تمزق العرب إلى درجة لم يعد يتقبلها العقل. لقد وصلت الحالة العربية إلى القضاء على كل عفوية وحدوية أو مبرمجة لدى العرب. وبالمقابل بدأت الحالة العربية باعطاء الأولوية والأهمية للشعور الجزئي المحدد بحدود إقليم صغيراً كان أو كبيراً على حساب

* كلية العلوم والآداب - جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

الشعور الكلي تجاه الامة. وأكثر من ذلك، حيث أصبحت المشاكل الخاصة والمتعلقة بدولة عربية معينة لتأثير أية ردود فعل عربية أخرى باستثناء العرضية أو الآنية منها. والأسوأ من ذلك أيضاً، بدا بعضنا يتحدث في الصحف والفضائيات عن ضرورة الأفتتاح على إسرائيل ووضع قواعد الانطلاق نحو مستقبل لشرق أوسطي جديد.

والغريب الذي نراه هنا، انه مع تزايد دعاوى الانفتاح العربية تلك تجاه الدولة العبرية، تتزايد بالمقابل درجات العنف الإسرائيلي ضد العرب متتجاهلة إسرائيل كل القيم الإنسانية والقوانين والأعراف الدولية وحتى المعايير الأخلاقية. إن هذا الوضع والعنف الإسرائيلي تجاه العرب أثار ويشير لدينا تساؤلات عدة منها مثلاً: كيف يمكننا تفسير تزايد العنف الإسرائيلي تجاه العرب في الوقت الحاضر؟ فهل هو رد فعل آني، أم أنه عنف مؤسسي له علاقة بالتنشئة السياسية لدى الصهاينة؟ وإذا كان كذلك، أي عنفاً مؤسسيًا، فكيف يتعامل العرب مع هذه الدولة ويضعون الثقة بها؟

يعاول هذا البحث الإجابة عن هذه التساؤلات والاستفسارات الواردة أعلاه من خلال تقديم تفسيراً لظاهرة العنف واستخدام القوة لدى إسرائيل.

أهمية الموضوع:

تبعد أهمية دراسة مفهوم العنف وسياسة بناء القوة في المفهوم الصهيوني من كونه يناقش موضوعاً على جانب كبير من الأهمية سواء على صعيد المنطقة العربية أم العالم. فنظرياً وجدت في العالم حركة صهيونية عالمية طرحت مبادئ وخططت وعملت على استقدام بعض اليهود من دول العالم المتعددة لاحتلال أرض فلسطين وتشريد شعبها. أما عملياً فقد استخدمت الصهيونية مقاومات ووسائل متعددة لبناء دولة إسرائيل في أرض فلسطين وعلى حساب شعبها، حيث أثرت هذه الدولة (ولا تزال) على مجريات الأحداث في المنطقة العربية مستخدمة العنف والقوة تحت شعار الأمن ومتتجاهلة القوانين والأعراف الدولية في سعيها لتحقيق أهدافها.

هذا وترجع أهمية هذه الدراسة إلى اعتبارات من أهمها ما يلي:
أولاً، إن الوجود الصهيوني القائم على استخدام العنف والقوة يمثل التحدى

أثر مفهوم العنف واستخدام القوة في الفكر الصهيوني على الصراع العربي - الإسرائيلي

الأساسي للأمن والاستقرار في فلسطين خاصة، والمنطقة العربية عامة، خلال فترة المائة عام الماضية. وسيبقى كذلك فترة قادمة غير محددة، على الرغم من جهود التسوية السلمية الراهنة.

وثانيهما، إن هذا الصراع، (بسبب وقوعه في منطقة حساسة في بعديها الاستراتيجي والاقتصادي)، قد خرج من دائرة الصراع المحلي أو الهامشي. إنه صراع معتمد ومتشعب ومتشعب متعدد الأطراف، الإقليمية منها والدولية.

وإذا كانت هناك معالجات أكademie كثيرة تعرضت للنواحي المتعددة للصراع في المنطقة، فإننا في الواقع لازال بحاجة للمزيد من الدراسات الخاصة بدراسة طبيعة الكيان الصهيوني البنية على العنف واستخدام القوة العدوانية ضد العرب.

ولذلك، ينطلق هذا البحث من دعوة سهلة وبسيطة مفادها العمل على الإمام بسياسة العنف والقوة الصهيونية وخاصة من قبل الكتاب والساسة العرب وذلك من أجل بناء قوة عربية قادرة على التصدي للقوة الإسرائيلية التوسعية إن أمكن لها ذلك، ومحاولة إبعاد التدخلات الخارجية عن منطقتنا العربية.

منهجية البحث:

إن من المشاكل التي تواجه الباحث في البحث عن طبيعة استراتيجية الحركة الصهيونية في تعاملها مع شعب فلسطين تكمن في طريقة تناولها والرؤى التي طرحتها الكتاب حولها. إنها حركة نشأت في مجتمعات غريبة عن فلسطين وعن المنطقة العربية برمتها. أي إنها حركة لم تكن ناتجة عن تفاعلات اجتماعية في المجتمع العربي.

وبناء عليه، انقسمت الدراسات التي بحثت بالحركة الصهيونية إلى معانٍ وتفسيرات متعددة لها. وهناك من الكتاب مثلاً من يرى بأن الحركة الصهيونية في تعاملها مع فلسطين هي عبارة عن حركة عنصرية ومحاللة في تطرفها والتي سار ويسير عليها المجتمع الإسرائيلي⁽¹⁾. في حين يرى بعض آخر من الكتاب بأنها حركة مسلمة كانت تسعى لاستعادة أرض الأجداد في فلسطين، وكانت تستعود بالنفع على العرب واليهود على السواء لولا تعمت الفلسطينيين والعرب ضدها⁽²⁾. وأخيراً فإن من الكتاب من يرى فيها حركة دينية ترى بأن

من يعيش في فلسطين من غير اليهود يجب ازاحتهم منها باستخدام العنف والقوة والوسائل المتعددة⁽³⁾.

ربما تولدت هذه الاختلافات لدى الباحثين لمعرفتهم بطبيعة وظروف نشأة رواد الحركة الصهيونية، خاصة وأن روادها ومؤسساتها لم تأت نتيجة للتطور الطبيعي المجتمعي في فلسطين، بل جاءت نتيجة لظروف دولية متابينة ومفروضة من الاستثمار البريطاني والدول الاستعمارية الأخرى على المنطقة. ناهيك عن استخدام العنف والقوة من جانب القوى التي ساهمت في إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين.

على كل، عندما نحاول البحث في طبيعة الحركة الصهيونية وبيان الوسائل التي استخدمتها لاحتلال فلسطين لتحقيق أهدافها التي رسمتها، فإن البحث سيعتمد على رؤية الباحث للحركة الصهيونية وعلى المعلومات المتوفرة لدينا، ويمكن أن نصل إلى نتائج من خلال متابعة سير التطورات التي حدثت في فلسطين والمنطقة العربية والاطلاع على بعض الكتابات التي تتعلق بالموضوع قيد البحث.

إن قراءة سريعة في أهداف الحركة الصهيونية ومتابعة تطور الأحداث في المنطقة العربية تبين لنا أن الحركة الصهيونية استطاعت إنشاء دولة لها في فلسطين. ولكن السؤال في هذا البحث يدور حول الوسائل الفاعلة والمؤثرة التي استخدمتها الحركة الصهيونية لانشاء دولتها في فلسطين. إن السؤال عن وضع الوسائل التي استخدمتها الصهيونية في تعاملها مع فلسطين جاء مستندا على فرضية البحث التي ترى أو تفترض : بأن السعي لبناء دولة صهيونية في فلسطين من خلال استخدام العنف والقوة هو الهدف الأساسي والنهائي لسلوك الصهيونية العالمية. ومن أجل البحث في إثبات هذه الفرضية أو نقضها علينا البحث في: الأسباب التي دفعت بالصهيونية لتبني مفهوم العنف وبناء سياسة القوة، وبالوسائل التي استخدمتها الحركة لتنفيذ مبادئها مع بيان بعض العوامل التي ساندتها في تحقيق أهدافها واحتلال فلسطين.

إن الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع تكمن في قلة الدراسات المتخصصة بسياسة العنف وبناء القوة الإسرائيلية بعوainها الذاتية. فالأدبيات الفكرية والسياسية والتاريخية للحركة الصهيونية تزخر بالشواهد البارزة عن المباديء والأفكار

أثر مفهوم العنف واستخدام القوة في الفكر الصهيوني على الصراع العربي - الإسرائيلي
والبرامج والمخططات والمارسات ذات الطبيعة الاستعمارية التوسعية للحركة الصهيونية
والدولة الإسرائيلية.

على الرغم من ذلك، فإن تلك الدراسات التي تناولت سياسة القوة الإسرائيلية سواء من حيث المبادئ أم التطبيق العملي لها كانت تركز على العوامل الخارجية، أو أنها محاولات جاءت في معظمها وصفية لا تحليلية. كما أن بعض تلك الدراسات والمحاولات لم يسلم من المغالاة عند تعرضها للحركة الصهيونية بالشرح والتحليل. وفي الوقت ذاته لا يدعى الباحث أنه سيسد العجز في هذا البحث وال موضوع لأن القيام بذلك يتطلب جهداً أكبر وأعمق ويطلب كذلك تعاوناً أكبر بين الباحثين العرب. إنما يسعى من خلال هذا البحث لبيان مفهوم العنف للقاريء وكذلك بين المبادئ والسياسات التي تبنتها الحركة الصهيونية من أجل احتلال فلسطين وتشريد شعبها والتلوّح على حساب الدول العربية المجاورة.

هيكلية البحث

للتعامل مع أهداف البحث وفرضيته تم تقسيمه إلى قسمين رئيسيين هما: القسم الأول ويتضمن الأطر والمفاهيم النظرية للحركة، أي مباديء الحركة الصهيونية في سياسة بناء القوة والعنف في الفكر الصهيوني. في حين يناقش القسم الثاني من البحث المرتكزات التطبيقية لها، أي أدوات ووسائل سياسة بناء القوة الإسرائيلية الداخلية منها والخارجية، مع التركيز على الدور الأمريكي، وبالتالي محاولة بيان أسباب ضعف أو قوة تلك الوسائل في تحقيق الأهداف الصهيونية تجاه إحتلال فلسطين. لقد تم التركيز على بيان حجم المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني لأنها الأكبر والأهم والأكثر فاعلية في دعم إسرائيل. ثم بعدها نصل إلى الخاتمة أو المقترنات والحلول.

الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية :

بداية نود أن نشير إلى أن الكثير من الكتاب يرى بأن الحركة الصهيونية بفكرها وممارستها أثرت - خلال القرن الماضي - سلباً على العلاقات العربية- اليهودية أكثر من أية حركة اجتماعية أو سياسية في مجتمعات المنطقة العربية⁽⁴⁾.

وبناء عليه يحاول هذا المبحث تسليط الضوء على ما يهمنا من الأيديولوجية الصهيونية الدينية منها والسياسية، وما يتعلق منها ببحثنا، مع محاولة بيان الأسس النظرية لها وتشعباتها العقائدية ومجالات تربية الإنسان اليهودي على مبادئها بعد قيام الدولة الصهيونية، بهدف توفير معلومات عن الخلفية الثقافية السائدة في الكيان الصهيوني ومدى تأثيره على الصراع العربي- الإسرائيلي.

من الجدير باللحظة القول هنا -وكما أسلفنا- أن الدراسات التي بحثت في أفكار ومفاهيم الحركة الصهيونية وتفاعلاتها في المنطقة العربية وفي معانها ورؤيتها للحركة وتوجهاتها تبأنت. فمثلاً يرى بعض الكتاب أن الحركة الصهيونية تضم اتجاهات محافظة وأخرى متحررة، وهناك من يقول بأنها حركة ذات اتجاه محلي وأخر عالمي، أو هي حركة عنصرية أو دينية أو استعمارية، أو يمكن لها أن تجمع بين كل هذه الصفات من أجل تحقيق أهدافها التي رسمتها؛ وسعت لتحقيقها في فلسطين. كذلك نجد من يقول بأن اليهود ليسوا جميماً على عداء مع العرب والمسلمين، بل منهم من ينادي بحق الآخرين في الحرية والكرامة والوجود وتقرير المصير⁽⁵⁾.

بل أكثر من ذلك، فقد غالى بعضهم في التمييز بين الصهيونية السياسية والدينية، ويعتبر الحديث عن أحدهما مغايراً للحديث عن الأخرى. فلقد قدم هذا النوع من الكتاب الصهيونية السياسية للقاريء على اعتبارها حركة علمانية تسعى وتعمل لایجاد وطن قومي ودولة علمانية لليهود، ولكنها تسعى في الوقت نفسه لأن يكون لها ما يميزها عن الصهيونية الدينية من حيث التفاهم مع سائر البشر. في حين تتحرك الصهيونية الدينية على أساس ديني توسيعه يعادى سائر البشر⁽⁶⁾. بهذا يحاول أصحاب هذه الفكرة أن يبينوا للقاريء وكان المجتمع الإسرائيلي منقسم على نفسه.

في المقابل، هناك من الكتاب من يرى بوجود تداخل واتفاق بين الصهيونية العلمانية والصهيونية الدينية على قواسم مشتركة. وإذا صرحت الرأي القائل بوجود تناقضات بين هاتين الحركتين، فمثل هذا التناقض موجود في أية حركة علمانية كانت أو دينية. تأكيداً لعملية التعاون بين الحركة الصهيونية العلمانية والدينية يقول هرتسل مثلاً مايلي:

«سوف يقوم حاخامونا، الذين نتوجه إليهم بنداء خاص بتكريس جهودهم وطاقاتهم

لخدمة فكرتنا، وسوف يفسرونها في نفوس الرعية اليهودية عن طريق الوعظ والإرشاد من فوق منابر الصلاة، ولن نسمع بظهور أية نزعات ثيوقراطية لدى سلطاتنا الروحية وسوف نعمل على إبقاء هذه السلطات داخل الكنيس والمعبد، فالمسلطون الدينيون، إذا حاولوا التدخل في شؤون الدولة سوف يلقون مقاومة عنيفة من جانبنا⁽⁷⁾.

يبين لنا هرتسيل من مقولته أعلاه، حقيقة ونوع العلاقة بين الحركة الصهيونية العلمانية والدينية في فكرهم الصهيوني. فقد كانت وأشارته واضحة إلى الدور الذي يجب أن يقوم به الحاخامات بتدعم الفكرة والدعوة لها من على منابر الصلاة. كذلك يمكن القول بأن العلماني اليهودي لا يريد للدولة أن تكون محض دينية، وفي المقابل، لا يريد التيار الديني التقليدي للدولة أن تكون محض علمانية. لذلك تم التوافق بين الصهيونية العلمانية والصهيونية الدينية على أن تكون الدولة الصهيونية مفسرة للتوراة ومعبرة عنها، وهذا التوافق بينهما أدى بطريقه أو بأخرى إلى دمج الدين بالدولة⁽⁸⁾.

على كل حال، تتطوّي الصهيونية كفكرة، في جوهرها على دعوة ليهود العالم بالعودة إلى أرض الميعاد، أرض إسرائيل -وكما تراها الحركة- في فلسطين، وتمضي عن هذه الفكرة والدعوة إنشاء حركة سياسية عالمية منظمة استندت في تحضيرها وسلوكها إلى مفاهيم متعددة مزعومة، انتلاقاً من مفاهيمها الدينية، إلى مزاعمها التاريخية والسندي الاستعماري، واستخدمت وسائل متعددة منها وسائل العنف وقوى لثبت ادعائهما، وكلها عوامل تحت غطاء المحافظة على أمن شعب إسرائيل. فانطلاقاً من هذه المفاهيم منفردة أو مجتمعة، سعت الحركة الصهيونية إلى خلق واقع جديد ليهود العالم من خلال إيجاد أو توفير الأرض أو الوطن لهم ثم دعوتهم للتجمع فيها.

إن خلق أمة جديدة مؤلفة من بنى اجتماعية أو جماعات بشرية متباعدة من النواحي المجتمعية والنفسية ووضعها في بيئه غريبة عليها وحشرها بين أمة تناقض معها في الأهداف والمبادئ، يتطلب من الحركة الصهيونية استخدام أساليب متعددة، بل ومتناقضه في بعض الأحيان. أي تعين على الحركة الصهيونية خلق ظروف متعددة واستخدام أساليب متناقضه استجابة للأوضاع السياسية والنفسية والاجتماعية المتباعدة في البيئة الجديدة.

لذلك، فللاعجب أن نجد من قادة الحركة الصهيونية ومفكريها من ينادي منهم مثلاً بالفكرة الليبرالية الغربية، ومنهم أيضاً من تبني الفكر الإشتراكي أو الفاشي أو الديني أو حتى الإلحاد، مادام يتحقق هذا الفكر أو ذاك أهداف الصهيونية التي - تم ذكرها سابقاً في هذا البحث -. فمختلف الأفكار والاتجاهات والبرامج التي نادى بها أو تبناها قادة الحركة الصهيونية، سواء أكان ذلك الفكر متعلقاً بالدين أو في السياسة، فإنها جميعاً تمثل فروعًا في شجرة واحدة، تسعى لإنشاء دولة واحدة في ما يسمونه بأرض الميعاد. ولتحقيق الأهداف الصهيونية، تبني قادتها فكرة العنف. ونظراً لأهمية هذا الموضوع على أهداف هذا البحث فإننا سوف نلقي بعض الضوء على ثقافة العنف في الفكر الصهيوني.

١- ثقافة العنف:

احتلت ثقافة العنف في الفكر الصهيوني والتطبيق مكانة عالية ومرتبة متساوية مع الأجزاء الأخرى المكونة للعقيدة الصهيونية. إن ثقافة العنف في الفكر الصهيوني تمثل اعتقاداً، ووسيلة لإثبات الوجود الصهيوني والدفاع عنه. فلقد ظهر هذا المفهوم جلياً في كتابات وخطب كثير من مفكري وقادرة الحركة الصهيونية مثل، مخيماً جوزيف بيريشفسكي والعايزر بن هاير وفلاديمير جابوتسكي وهرتزل وبين غوريون ومناحيم بيغن مروراً إلى شارون وغيرهم^(٩). إن هؤلاء القادة هم مجموعة من كل، تبين لنا أحاديثهم المتعددة توجهات قادة الحركة نحو تبني مفهوم العنف في الفكر الصهيوني وفي السلوك ببنية تحقيق الأهداف الصهيونية في احتلال فلسطين.

88

فمن هؤلاء القادة مثلاً من تحدث منهم عن السيف والقوس باعتبارهما زينة الإنسان ودعا في الوقت نفسه في مقولاته الشعب اليهودي للتزيين بهما^(١٠)، وهناك من دعا اليهود لامتلاك القوة واستخدامها ضد العرب في فلسطين^(١١). في حين ذهب بيغن لأكثر من ذلك حيث قال مخاطباً اليهود: «أنا أحارب، إذن أنا موجود»^(١٢) وأضاف قائلاً: «كن أخي والا سأقتلك»^(١٣). والعنف عند بعض قادة الحركة الصهيونية يمثل الوظيفة الأمثل في إعادة الشخصية اليهودية. فاليهودي - وكما يراه بعض مفكريهم - «يحتاج إلى ممارسة العنف لتحرير نفسه من نفسه ومن ذاته»^(١٤). بل أكثر من ذلك، فقد اعتبر بعض قادتهم أن

أثر مفهوم العنف واستخدام القوة في الفكر الصهيوني على الصراع العربي - الإسرائيلي

أساليب العنف التي لجأ إليها الصهاينة في تعاملهم مع عرب فلسطين قبل عام 1948 تمثل الطريق الوحيدة لتأمين وتحقيق الأهداف اليهودية في فلسطين، وهي طريق أشيع بها الصهاينة رغبة جارفة مكبوتة عند اليهود للانتقام⁽¹⁵⁾.

صحيح القول هنا إن قادة الحركة الصهيونية كرسوا كل كتاباتهم ونشاطاتهم من أجل وضع قواعد فكرة العنف لدى يهود العالم واستقطابهم وحثهم بالهجرة إلى فلسطين واستلاب أرضها. ولكن في الوقت نفسه، لابد من الإشارة هنا إلى مجموعة من الحقائق والتي من ضمنها، أن العنف في الفكر الصهيوني لم يكن موجهاً فقط ضد شعب بعينه، وإنما كان يحدث في بعض الأحيان أيضاً، ضد أبناء جلدتهم ممن يختلفون معهم في الرأي وخاصة منها ما يتعلق بموضوع الهجرة إلى فلسطين. ففي اليهودية تيار يميل إلى السلم، وأخر يميل إلى العنف، بل ويتناه. ولقد حاولت الحركة الصهيونية (ولا تزال) الاستفادة من تيار العنف إلى واقع الحد الأقصى.

على كل، فإن التريرية المذكورة أعلاه المبنية على العنف في الفكر الصهيوني، تمثل في نظر قادة الحركة الصهيونية الطريق الأفضل لخلق جيل يهودي قادر على تحقيق أهداف حركتهم. فإذا كان العنف هو الثقافة والطريق التي يولد وينشأ ويسير فيها اليهودي الجديد في ظل فهم وأهداف الحركة الصهيونية، فإنه أيضاً يمثل الطريق نفسه الذي ولد فيه المجتمع الصهيوني الجديد الذي احتل فلسطين بالقوة العسكرية. وتاكيدا لذلك قال بن غوريون ما يلي:

«وإذا كان العنف هو البوقة التي يولد من خلالها اليهودي الجديد فهو أيضاً البوقة التي يولد فيها المجتمع الصهيوني الجديد. فالجيش الإسرائيلي لا يقوم بالدفاع عن إسرائيل فحسب، بل إنه المكان الذي تولد فيه الحضارة الإسرائيلية ذاتها، إن الجيش مدرسة للشباب الناشيء، دار حضانة لفقد الأمة لحضارتها وشجاعتها، وهنا في الجيش يجب أن يجند معلمونا بكل ما أوتينا من قوة»⁽¹⁶⁾.

وأضاف قائلاً «..... والجيش هو أكبر معهد تعليمي في أرض الميعاد، فالمهاجرون يلتحقون بهذا المعهد حال وصولهم إلى إسرائيل، حيث يكتسبون الخبرات ويتعلمون العبرية ويطررون عنهم قصور المنفى ليصبحوا مواطنين إسرائيليين عاديين»⁽¹⁷⁾.

من خلال دراستنا للأفكار التي وردت على لسان قادة الحركة الصهيونية أعلاه أو من خلال الاطلاع على غيرها من الكتابات التي وردت في التراث الفكري للحركة الصهيونية، يمكننا التوصل إلى نتيجة مفادها، أن الأفكار الصهيونية تضمنت في أدبياتها مبادئ من أهمها ضرورة استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها. ولتحقيق هذه الأهداف حتى تلك الحركة على تنمية القوة الذاتية لليهود وتنمية وسائل الدفاع الذاتي لهم. ونظرًا لأهمية تنمية القوة اللازمـة لفكرة العنف في الفكر الصهيوني واستخدامهما في تحقيق أهداف الحركة الصهيونية في فلسطين، فإن الصفحات التالية ستعرض لهذا الموضوع بالشرح وبقدر ما يتعلق الموضوع ببحثنا هذا.

ثقافة القوة في الفكر الصهيوني:

يعتبر موضوع القوة من المواضيع الرئيسية التي حظيت باهتمام معظم الباحثين في السياسة الدولية. وبفضل الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع حاول كثير من الباحثين التوصل إلى مبادئ محددة لتفسير العلاقات الدولية على أساس مفهوم القوة. لقد تعرض لهذا الموضوع مثلا كل من ميكافيللي Machiavelli، وهوبز Hobbs، ولترليمان H-Morgenthau، وري كلاين Ray Cline ومورغان شاو Walter Lip man وغيرهم⁽¹⁸⁾. فقد أقدم أصحاب مدرسة القوة الكلاسيكيون القدماء منهم والجدد على محاولة بناء نظرية سياسية تسمى بنظرية القوة⁽¹⁹⁾. حيث أعطى كل من أصحاب هذه النظرية تعريفات ومفاهيم متعددة للقوة واعتبروها الوسيلة المستخدمة من قبل الدول للفوز بالصراع وتجاوز المصاعب⁽²⁰⁾ وهي العنصر الأساسي في تفسير سير العلاقات الدولية⁽²¹⁾.

فلقد التقى هؤلاء العلماء على اعتبار أن القوة تمثل الوسيلة والغاية النهائية التي تسعى الدولة إليها في علاقاتها الخارجية. وأشار بعضهم إلى أهمية موقع الدولة في تحديد فاعليتها في المجال الدولي وفي العلاقات الدولية⁽²²⁾، في حين ركز بعض العلماء على محمل مكونات قوة الدولة الذاتية التي تتشكل من العوامل المادية والمعنوية وقدرتها على استخدامها بالشكل الذي يخدم مصالحها الوطنية والذي يتحدد في صوتها درجة التأثير

أثر مفهوم العنف واستخدام القوة في الفكر الصهيوني على الصراع العربي - الإسرائيلي

الذى تمارسه الدولة في علاقاتها الخارجية ومدى قدرتها على فرض ارادتها⁽²³⁾. بالإضافة إلى ذلك، يرى بعض الكتاب بأن القوة يمكن أن تمارسها الدول بطرق سلمية ودبلوماسية وليس فقط على أساس التهديد باستخدام القوات المسلحة في سلوكها وتعاملها مع الدول الأخرى⁽²⁴⁾.

أي بعبارة أخرى فإن عوامل ومكونات القوة من حيث الكم والنوع هي التي تفسح المجال أمام الدول لرسم أهداف سياستها الخارجية وتستخدم أساليب ووسائل متنوعة سعيا لتحقيق أهدافها المرسومة. لكن علينا الانتباه في الوقت نفسه إلى أن عوامل القوة للدول ليست جامدة ولا ثابتة في كل زمان ومكان، لا من حيث درجة أهميتها، ولا من حيث درجة فاعليتها كل منها في التأثير في سياسة الدول. وبهذا تغير عناصر مكونات القوة ودرجة فاعليتها تبعاً للظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية المتعددة التي تواجه الدولة.

إن ما يهمنا في هذا البحث ليس الخوض بتفاصيل وأطروحات أصحاب نظرية القوة وتفاصيلاتها النظرية، بل محاولة بيان مدى علاقة هذه النظرية وانعكاساتها على المنطلقات النظرية للحركة الصهيونية.

وتوافقنا مع ذلك، فلو تتبعنا المنطلقات النظرية والسلوك السياسي للحركة الصهيونية نجدها قد استلهمت تطبيقاتها لسياسة بناء القوة واستخدامها لها تجاه العرب -وكما سنرى لاحقاً في هذا البحث- من نظرية القوة المذكورة أعلاه أو جاءت متوافقة معها. أي يمكن القول هنا إن مساراتها هي المسارات والأسس والمبادئ ذاتها التي استلهمتها أصحاب نظرية القوة، وخاصة ما يتعلق منها بمقومات القوة وعناصرها الأساسية ممثلة بالأرض والشعب والعقيدة.

وبالإضافة إلى ذلك، استندت الحركة الصهيونية في تحركها على مباديء، خاصة ما يتعلق منها بفكرة استيلاب الأرض والتوسيع الأراضي والنقاؤة العرقية والشعب المختار وعدم الاعتراف بالحدود، واعتماد القوة العسكرية أساساً في التعامل مع الفلسطينيين ودول المنطقة العربية. إنها مباديء عكست لنا طبيعة الجوانب الفكرية للحركة الصهيونية في مجال تأكيدها على سياسة بناء القوة كأسلوب لا بديل عنه لتحقيق الدولة الصهيونية في فلسطين والتفوق المطلق في المنطقة العربية.

ولتأكيد ذلك أونفيه فإن الأسطر التالية ستلتقي بعض الضوء على فكرة الأرض والشعب في الرؤية الصهيونية، وبالقدر الذي يخدم أهداف هذا البحث. إن الغاية من تحليل كل عنصر من الفناصر المذكورة أعلاه يهدف إلى محاولة توضيح مدى مسانته في بناء قوة الدولة والتي تعني بالمحصلة قدرة الدولة الصهيونية على ممارسة التصرف الإرادي واتخاذ القرارات المتعلقة بأهدافها التي رسمتها لاحتلال فلسطين من جانب، والتأثير على قرارات دول المنطقة العربية من جهة أخرى.

مرتكزات سياسة بناء القوة في الرؤية الصهيونية :

الشعب والأرض والامن:

لقد كان (ولا يزال) للعامل البشري الأثر الكبير والمهم في تحديد وتوجيه الفلسفة الصهيونية الخاصة باحتلال فلسطين. فحيث يكون الهدف لها إسكان ملايين اليهود المشردين في مختلف أنحاء العالم ونقلهم إلى ما أسمته بأرض الميعاد، فإن ذلك يتطلب العمل بجد من أجل إيجاد أرض تتمتع بمكان مناسب لهم.

92

وطبيعي فإن هذا الهدف لا يكتفى إلا بتوفير مزيداً من الأرض ليستطيع ما سمي بشعب الله المختار الإقامة فيها. إن هذا الكلام يأتي متناغماً ومنسجماً مع ما أكده قادة الحركة الصهيونية منذ بداية ظهورها. ففي عام 1927 مثلاً، أكد جابوتسكي على جوانب الروابط المهمة ما بين الهجرة اليهودية إلى فلسطين والاستيطان فيها مع ضرورة إيجاد المتطلبات الأرضية والأمنية الخاصة بذلك⁽²⁵⁾.

وتحقيقاً لهذا الهدف، فقد بحثت الحركة الصهيونية عن أرض تقيم فيها دولة، واستقر رأي فلاسفتها في حينه على احتلال فلسطين وأسباب وادعاءات منها دينية وتاريخية ساعدها في ذلك خضوع فلسطين للاستعمار الأجنبي.

تحتل فلسطين موقعًا جغرافياً مهماً بين قارات العالم الثلاث⁽²⁶⁾. وهذا الوضع المهم لموقعها دفع كثيراً من دول العالم الغربي الاستعمارية إلى الاستيلاء عليها واستعمارها. فلقد تعرضت إلى موجات من الغزو الفارسي والروماني والتربي والصليبي ومروراً بالاحتلال البريطاني والاحتلال الصهيوني. كذلك ثار نزاع بين دول الحلفاء حولها أثناء تقسيمهن لتلك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. ففرنسا مثلاً سعت للاحتفاظ

بفلسطين ضمن منطقة نفوذها في حين أرادت بريطانيا احتلالها⁽²⁷⁾. ثم جاء التعاون البريطاني الصهيوني ليخلق ويكرس النوع الجديد المتطرف لأشكال الهيمنة والنفوذ الاستعماريين معبراً عنه بجملة ما حصل من متغيرات استراتيجية في الأهمية الجغرافية لموقع فلسطين الاستراتيجي والذي كان وراء الدوافع الاستعمارية البريطانية لخلق وطن قومي لليهود في فلسطين.

بالإضافة إلى موقع فلسطين وأهميته فإن الحركة الصهيونية رسمت مباديء وأهدافاً متعددة، سعت من خلال تطبيقها لاحتلال فلسطين. فقد استندت على ادعاءات تاريخية ودينية وأصبحت تلك الادعاءات جزءاً من المشاعر العاطفية التي شدت ولا تزال اليهود إلى فلسطين. بل إنها أصبحت أيضاً، جزءاً من التراث اليهودي يتم اللجوء إليها والمبالفة في أصولها بقصد إثارة المشاعر وترسيخ الاقتناع بين اليهود بقوة هذا الحق الذي يربطهم بفلسطين ويمكّنهم من العودة إليها بل واحتلالها⁽²⁸⁾.

فلقد أثبتت السلوك الإسرائيلي في المنطقة العربية أن أطماع إسرائيل والحركة الصهيونية لا تقف عند حدود معينة كاحتلال الأرض فقط. بل استمرت تلك الحركة في الوقت نفسه، بالتخفيط والعمل على إلغاء الشخصية الفلسطينية منتولة أعداراً متعددة سعياً منها لتحقيق الأمن للشعب اليهودي.

فالحقيقة، أن بحث الصهاينة عن الأمن لم يبدأ مع قيام الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة فقط، بل يمتد في نظرهم إلى ما قبل ذلك التاريخ بعشرات السنين. إنه إحساس له جذور متصلة في نفس اليهود تواجد في نفوسهم ونما ضمن مراحل زمنية متعددة، وأصبح له انعكاس على الشخصية اليهودية والرؤية الصهيونية. وبناء عليه احتل هذا المفهوم مكانة الصدارة في التفكير الصهيوني، قبل وبعد احتلالهم لفلسطين العربية. فالأمن بالنسبة للحركة الصهيونية يساوي الوجود المادي لهم في فلسطين. أي أن قضية الأمن لديهم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوجودهم في فلسطين من عدمه. ولا أعتقد أن الفرد يغالي إذا قال، إن هذا الإحساس طبع حياتهم. لقد طبع هذا الإحساس حياتهم طيلة الفترات التاريخية التي عاشوها خارج الوطن العربي، ولازمهم إحساس بعدم الاستقرار حتى الوقت الحاضر⁽²⁹⁾.

بناء على ماتقدم، ورغبة في تحقيق أهدافها في فلسطين، حاولت الحركة الصهيونية تحقيق الأمن، وبناء سياسة القوة من خلال الوقاية الذاتية والأمن الذاتي من جانب، ومن الجانب الآخر، حاولت الاعتماد على الدول الاستعمارية لضفاء طابع الشرعية على وجودها في فلسطين.

ومن هنا يمكننا القول بأن مفاهيم الأمن أدت لدى الحركة وفي كل المراحل، دوراً مهماً في ميدان تطبيق سياسة بناء القوة الصهيونية. ولعل المختص بفكر الحركة الصهيونية يلتمس المنطلقات الرئيسية لهذا الفكر حيث يجد أن منطق التوسيع فيه كان مخرجاً مهماً لسياسة بناء القوة.

بعد أن استعرضنا في المباحث السابقة المنطلقات النظرية لسياسة بناء القوة في السياسة الإسرائيلية، فإننا سوف نستعرض أو نلقي الضوء على تطبيقاتها العملية في مجالات الهجرة والاستيطان، ثم نأتي إلى سياسة بناء القوة العسكرية.

تطبيقات سياسة بناء القوة الإسرائيلية :

94

تعتبر الهجرة الصهيونية إلى فلسطين قبل نشأة الكيان الصهيوني وبعده من أهم الدعامات التي استندت إليها الصهيونية، في معرض سعيها لتجسيد المشروع الصهيوني في إطار سياسة بناء القوة سواء أكان ذلك من الناحية النظرية أو من الناحية العملية. إن الهجرة اليهودية إلى فلسطين تمثل الدعامة التي تأسس عليها الكيان الصهيوني وهي في الوقت نفسه تمثل نموه الديمografي والاقتصادي والعسكري⁽³⁰⁾.

لقد ركزت عملية سياسة بناء القوة في الحركة الصهيونية قبل وبعد قيام دولة إسرائيل ومنذ البداية، على حتمية إحداث تغير في مضمار الوجود الصهيوني في فلسطين. وباتجاه تكثيف هذا الوجود، لما لذلك من علاقة بالواقع السكاني في فلسطين، وباعتبارات الموازنة العددية بين العرب واليهود وباتجاهات الحركة الصهيونية فيما يتعلق بتأسيس الوطن القومي اليهودي على أرض فلسطين. ونتيجة لهذه السياسة، شهدت إسرائيل بعد قيامها موجات عديدة من الهجرة.

وعلى الرغم من الطموح الصهيوني باتجاه تصعيد وتأثير هذه الهجرة، في جوانبها

النوعية والكمية، إلا أنها لم تستقر وفقاً لما تطلبه سياسة بناء القوة الصهيونية. فلقد خضعت إلى مؤتمرات ومتغيرات كثيرة ونتيجة لذلك اتسمت حينها بالارتفاع وتارة أخرى بالهبوط وتطوراً بالاستقرار. فلقد ارتبطت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين المحتلة بالظروف الاقتصادية لإسرائيل، وبواقع العلاقات الاجتماعية السائدة وعلاقة المهاجرين بمواطنهم الأصلية خاصة في الفترات التي أعقبت الحربين العالميتين الأولى والثانية. ففي الوقت الذي كانت فيه الهجرة تخضع للتقيد بحدود معينة قبل الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني، فإن هذا التقيد تغير وأصبحت الهجرة الصهيونية مفتوحة لفلسطين المحتلة خاصة بعد انتهاء الاستعمار البريطاني عن المنطقة وتأسيس الدولة الإسرائيلية⁽³¹⁾.

فلقد فتحت أبواب الهجرة أمام كل يهودي يرغب بذلك ونصت وثيقة الاستقلال التي تم الإعلان عنها يوم قيام دولة إسرائيل. إن هذه الدولة مفتوحة أمام الهجرة اليهودية وجميع الشتات، وحظي هذا النص بتصديق برلماني عام 1950 عندما أطلق عليه اسم قانون العودة⁽³²⁾. والذي يعتبر أول الأعمال التشريعية، وأحد القوانين الأساسية التي أصدرتها الدولة الصهيونية بعد قيامها ووضعيتها موضوع التنفيذ. هذا وتبدو الأهمية التي علقتها الحركة الصهيونية على هذا القانون واضحة في قول بن غوريون: «إن قانون العودة هو قانون الديمومة التاريخية والاستمرار للصلة القائمة بين شعبنا وأرض إسرائيل، وهو يضع المبدأ الأساسي الذي تم بفضلها إحياء دولة إسرائيل، كما سيعود إليه الفضل في بقائها ونموها وتحقيق رسالتها في الخلاص القومي»⁽³³⁾.

ولتحقيق هذا الهدف الذي تم تشريعه في البرلمان الصهيوني المذكور أعلاه، عمدت الحركة الصهيونية بالإضافة إلى ذلك، ببث نوازع الهجرة في نفوس اليهود عن طريق مداعبة وإثارة المشاعر الدينية لديهم وحثهم على الذهاب إلى فلسطين المحتلة. وتحتل الهجرة إلى إسرائيل مكاناً متميزاً في برامج المنظمات الصهيونية والأحزاب السياسية في إسرائيل وخارجها. فقد أصبح أمر جمع يهود العالم في فلسطين المحتلة أمراً مقدسأً أو شبه مقدس بالنسبة لإسرائيل، ويقدم في بعض الأحيان على موضوع منها باعتبار كونه الدرع الواقي لهذا الأمن⁽³⁴⁾.

وتحقيقاً لذلك تعتبر دولة إسرائيل من البلدان النادرة في العالم التي قامت على

الهجرة الخارجية، حيث إن حوالي 45,8٪ من سكانها ولدوا خارجها⁽³⁵⁾. ومن أجل توضيح الصورة وأثرها في سياسة بناء القوة الإسرائيلية، يمكن النظر إلى الهجرة الصهيونية إلى فلسطين المحتلة ضمن فترات زمنية وذلك طبقاً لمتغيرات الارتفاع والاستقرار والهبوط. فالنظر إليها وفق فترات يمكن أن يبين لنا العلاقة الكبيرة بينها وبين كل من الأوضاع الذاتية والموضوعية للحركة الصهيونية والكيان الإسرائيلي، وبمدى تمكناً منها من تحقيق برامج الحركة الصهيونية في مضمار سياسة بناء القوة في مجالاتها الفكرية والسياسية والعسكرية والاستراتيجية.

فمثلاً، شهدت فلسطين المحتلة خلال فترة الخمسينيات أعداداً كبيرة من موجات المهاجرين اليهود إليها. فلقد تميز النمط الصهيوني للهجرة خلال هذه الفترة باعتباره العنصر الأساسي للنمو السكاني، والذي اتخذ طابعاً يمكننا تسميته بالانفجار السكاني أكثر من كونه نمواً سكانياً طبيعياً. وفي الوقت نفسه لم يقتصر تأثير هذه الهجرة على الزيادة في عدد سكان الصهاينة، بل أيضاً كان عاملاً مهماً في تغيير تركيبة البناء الاجتماعي الصهيوني في فلسطين المحتلة أثنياً، من حيث إن الجماعات المهاجرة إلى فلسطين المحتلة، وفي فترة زمنية محدودة، كانت تفوق كثيراً أعداد الجماعة المستقبلة لهم. وقد أثرت موجات الهجرة الكبرى، على تعزيز القوة البشرية لإسرائيل، ولكنها خلقت ظروفًا اجتماعية ومشاكل حادة في هذا المجتمع.

إن اختلاف الأجناس والحضارات ومستويات المعيشة، والتناقض بين المهاجرين الجدد والقدامى، قاد مع عوامل سياسية أخرى إلى ظهور التناقضات. لقد وجدت هؤلء عرفة بما يسمى بالإشهاز والسفارديم وأخذت تسعى كل شريحة اجتماعية من تلك الشرائح لاحتلال مكانة سياسية واجتماعية في المجتمع الإسرائيلي. إن هذا التباين جاء بفضل عوامل من أهمها هجرة يهود البلقان وتركيا والوطن العربي لأرض فلسطين، الأمر الذي أدى إلى ولادة ما يعرف بإسرائيل الثانية، والتي كان معظم المهاجرين إليها في تلك الفترة من يهود أوروبا الغربية الشرقية وقبرص والوطن العربي.

فلو نظرنا مثلاً إلى الأعداد السكانية المهاجرة من يهود العالم إلى فلسطين المحتلة وبالأرقام التقديرية وتحقيقاً للأهداف الصهيونية في بناء سياسة القوة مثلاً، لنجد أنه

وصل إلى فلسطين المحتلة للفترة ما بين 1948-1951 حوالي (687) ألف مهاجر، في الفترة ما بين 1952-1954 حوالي (54) ألف مهاجر، وفي الفترة ما بين 1955-1957 حوالي 150 ألف مهاجر، في حين شهدت الفترة ما بين 1958-1960 حوالي 75,5 ألف مهاجر⁽³⁶⁾. من ملاحظة الأرقام المذكورة عن أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين المحتلة نجد أنها ارتفعت في سنوات، في حين انخفضت في سنوات أخرى. فقد تحكم في الهجرة اليهودية إلى فلسطين عوامل متعددة وظروف متباينة، منها: القيود التي فرضتها أو كانت تفرضها بعض الدول على هجرة اليهود أو نتيجة لأسباب داخلية خاصة بالكيان الصهيوني أو غيره.

ما يهمنا في هذا البحث هو القول بأن أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة استمرت وتتميزت بالأعداد المهاجرة في السنوات والفترات اللاحقة للخمسينات بالارتفاع النسبي المستقر في حركة الهجرة إلى ما أصبحت تسمى بإسرائيل. فعل الرغم من أن أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة كانت ترتفع أو تنخفض حسب الظروف الداخلية لإسرائيل أو حسب الظروف الإقليمية أو الدولية، إلا أن عملية سياسة بناء القوة في الفترات المتعاقبة وخاصة في الفترات التي أعقبت حرب عام 1967 وحرب عام 1973 تطلبت ترجيح أهداف صهيونية جديدة، على الأهداف القديمة القائمة. فلم تعد فكرة تجميع اليهود في فلسطين هدفاً يوجه اليهود من أجل أن يعيشوا حياة يهودية فيها، وليس فقط من أجل جمع الشتات من المنفى، وليس لحل المشكلة اليهودية، بل أصبح الهدف من الهجرة للاستيطان في الأراضي العربية الجديدة التي احتلتها إسرائيل خاصة بعد حرب حزيران عام 1967، والمحافظة على الوضع الجديد لإسرائيل.

إن الوضع الإسرائيلي في تلك المراحل وخاصة بعد الحروب المذكورة كان بحاجة إلى المزيد من القوى البشرية للاستيطان وإدارة المستعمرات الجديدة وكذلك للتعبئة العسكرية لتلبية حاجات الدفاع والأمن. ولتحقيق هذه الأهداف ركزت الحركة الصهيونية، وبجميع مؤسساتها وإسرائيل بجميع أجهزتها، على هجرة يهود الولايات المتحدة بشكل خاص، خاصة وأنه كان يعيش في تلك الفترة حوالي ستة ملايين يهودي في أمريكا. لقد انطلق التركيز على يهود الولايات المتحدة الأمريكية من اعتبارات تتعلق

بنوع السكان وثقافتهم. فالمعلوم للصهاينة أن يهود أمريكا يتمتعون بالتقدم الفني والعلمي والثراء المالي.

هذا ويمكن القول بأن الهجرة اليهودية في تلك المرحلة المذكورة أعلاه تميزت بالتركيز على نوع المهنة ومعدل الأعمار. فبالنسبة للنقطة الأولى، تميزت الهجرة بعد عام 1967، بهجرة أعداد كبيرة من الفنانين وذوي الثقافة والكافئات العلمية العالية، ممثلة بالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات وكبار الضباط والعسكريين والخبراء في الصناعات والعلوم وغير ذلك. فقد بلغت نسبة العلماء حوالي 44٪ من نسبة المهاجرين لعام 1968، في حين شكلت تلك النسبة حوالي 30,6٪ من إجمالي الهجرة لعام 1969 من ذوي المهن المذكورة أعلاه.⁽³⁷⁾.

فقد انعكس التوجه الصهيوني هذا بالتأكيد على نوع المهنة بالنسبة للمهاجرين على مجمل مرافق الحياة الاقتصادية والعسكرية بشكل خاص. فمن الصناعات التي جرى تطويرها مثلاً، صناعة الطائرات والصواريخ والدبابات وغيرها.

أما بالنسبة للنقطة الثانية والمتمثلة بالفئة العمرية للمهاجرين اليهود، فقد ازداد الاهتمام بالفئة العمرية للأعمار ما بين (15-29) سنة، حيث أصبحت تشكل ما لا يزيد عن نسبة 16٪ من الحجم الكلي للهجرة لفترة أواخر السبعينيات ثم ارتفعت لتصبح حوالي 30,7٪ و27,4٪ و26٪ للأعوام 1967، 1969 و1970 على التوالي⁽³⁸⁾.

وعلى الرغم من أن أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين المحتلة انخفض حجمها سوء على المستوى العام أم المستوى السنوي، خاصة إذا تمت مقارنتها بالسنوات السابقة للفترة ما بين (1967-1973) أي عن نسبة وحجم الفترة 1960-1966، حيث وصل الانخفاض من 300 ألف مهاجر إلى 260 ألف مهاجر، إلا أن الاهتمام بال النوع كان يطفى على الهاجس الأمني لإسرائيل⁽³⁹⁾. إن هذا التميز في نوعية المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة يوضح الرغبة الكبيرة لإسرائيل في استثمار عناصر القوة هذه في ميادين سياسة بناء القوة، وبالخصوص في المجالات التي من الممكن أن تترجمها في موازين سباق التسلح والقوة العسكرية والتكنولوجية، وهو أمر لم يتحقق لإسرائيل بالشكل الذي ترغب به، على الرغم من الدعم والإسناد الدولي الكبير الذي تتمتع به والذي ستبينه المباحثة اللاحقة.

نستطيع أن نخلص من دراسة تطبيقات إسرائيل لسياسة بناء القوة في مجال الهجرة للفترات ما بين الخمسينات إلى ما قبل عملية السلام مع العرب نتيجة مهمة مفادها أن إسرائيل كانت تعلق أهمية كبيرة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة. لقد كانت تعتبر هذه الظاهرة الركيزة القوية لبقائها واستمرارها والمصدر الذي لا غنى لها عنه لنموها demografic والاقتصادي وتكرس شخصيتها الصهيونية. أي أنها كانت ولا تزال تعتبرها ظاهرة مهمة لاعتبارات أمنية وعسكرية وديموغرافية واستيعابية وتنمية بالإضافة للعوامل الأخرى التي وردت سابقاً.

فمنذ البداية، وجدت إسرائيل ذاتها في مواجهة متطلبات جديدة على الصعيد التطبيقي لسياسة بناء القوة في هذا المجال، تجسد ذلك في كثير من المواقف العملية لاستثارة نوازع الهجرة في نفوس اليهود، ومداعبة مشاعرهم الدينية وبعث الحماس فيهم لدفعهم للهجرة إلى فلسطين المحتلة. إلا أن قضية الهجرة، لم تستقر وفقاً لما تطلبه سياسة بناء القوة الإسرائيلية، فلقد خضعت مؤشرات ومتغيرات كثيرة، ونتيجة لذلك اتسمت حيناً بالارتفاع وتارة بالهبوط وأخرى بالاستقرار، مما أدى ذلك إلى أو انعكس سلباً على المخطط الصهيوني في تطبيقاته المتحقق، أو على الصعيد المنظور لتطبيقات المستقبل.

ومما لا شك فيه، فإن مجلل هذه الظواهر، عكست وبشكل واضح، طبيعة الأوضاع الذاتية والموضوعية للحركة الصهيونية وإسرائيل، ويمدّى تمكناها من تحقيق برامجها في تطبيق سياسة بناء القوة في مجالاتها الفكرية والسياسية والعسكرية والاستراتيجية. بموجب ما تم ذكره، يعتبر الاستيطان أخطر وسائل تحقيق الأهداف الصهيونية في فلسطين، باعتباره تطبيقاً عملياً منظماً للدافع العقائدي والسياسي والاقتصادي للتوزع الصهيوني النابع من الفكرة الصهيونية. وبهذا كان الاستيطان (ولايزال) مدخلاً رئيسياً للحركة الصهيونية نحو الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وافراجها من سكانها، وخلق واقع جديد مغاير للحقائق التاريخية. فلقد كان الاستيطان وسيلة متضمنة لمجموعة من الأهداف ذات أبعاد كثيرة منها: البعد السكاني، والبعد الديني، والبعد الاقتصادي والبعد الأمني، وأخيراً البعد السياسي⁽⁴⁰⁾.

وكذلك كان هدفاً لأنه يمثل أحد عناصر الأمن الإسرائيلي، بالإضافة إلى اعتماده على وسائل متعددة لتحقيقه منها مثلاً: مصادرة الأراضي الفلسطينية بطرق متعددة، والهجرة التي تعتبر ركناً أساسياً مادياً لاستكمال المشروع الصهيوني في فلسطين، واستخدام العنف والإرهاب والقوة ضد الفلسطينيين. فعلى الرغم من اعتماد الحركة الصهيونية على وسائل متعددة في تنفيذ مشروعها، إلا أن المتبع لحركة تعاملها مع الفلسطينيين، يجد أن اللجوء إلى العنف واستخدام القوة العسكرية أصبح الأداة الأكثر استخداماً بيد الصهاينة. إن هذا السلوك الحالي يأتي متوافقاً -وكما أسلفنا سابقاً- مع الاستراتيجية الصهيونية في مراحل التفكير الأولى لقادتها، والتي شهدت تبني قادتها للعنف والإرهاب واستخدام القوة كأداة للاستيلاء على الأرض والتغريب السكاني.

فبموجب تلك الطرق توصلت الصهيونية إلى صيغة استعمارية كفلت بموجبها تحقيق المشروع الصهيوني من خلال إحلال المستوطنين اليهود محل السكان الأصليين. فجميع الوسائل التي اعتمدتها الحركة الصهيونية بقصد رسم سياستها الاستيطانية الاستعمارية سوוגت لها استخدام جميع الوسائل لتحقيق هدف قيام الكيان الصهيوني في فلسطين.

الوسائل الداخلية لسياسة بناء واستخدام القوة:

1- المؤسسة العسكرية:

تحاول الحركات السياسية والدول عادة، بناء جيش لها لاستخدامه كأداة في تنفيذ سياساتها الأمنية والاستراتيجية وحتى الخارجية في بعض الدول. فتوافقاً مع هذا الفهم، وانسجاماً مع الأهداف الصهيونية، أدركت القيادة الصهيونية ومنذ البداية الحاجة الملحّة لبناء قوة عسكرية ضاربة لها. أي إنها أدركت بأن متطلبات تحقيق الأمن يتطلب سياسة بناء القوة وهذا بدوره يتطلب بناء قوة عسكرية ضاربة لها⁽⁴¹⁾. ولذلك ركزت الحركة الصهيونية على بناء جيش قوي مزود بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية، التقليدية منها وغير التقليدية.

أي يعني آخر، أولت الحركة الصهيونية الناحية العسكرية اهتماماً بالغاً من أجل تحقيق أهدافها العدوانية التوسعية، حيث شكل الخيار العسكري حجر الزاوية في حلبة

الصراع العربي- الإسرائيلي. ومن هنا يمكن القول إنه كثر الحديث بين المفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين وغيرهم حول موضوع المؤسسة العسكرية الصهيونية من حيث، حجم الجيش الواجب تأليفه، ودوره في الحياة السياسية، ناهيك عن استراتيجيته العسكرية⁽⁴²⁾.

فلقد حاولت الحركة الصهيونية بناء جيش مبني على مبادئ التفوق النوعي في الكفاءة البشرية والكفاءة التسلحية والكفاءة القيادية القادرة على استغلال الكفائن البشرية والمادية لتحقيق أهدافها الاستيطانية في فلسطين والمنطقة العربية. فلو تبعنا حركة تطور وبناء المؤسسة العسكرية الصهيونية مثلاً، لنجد أن القيادة الإسرائيليين سعت منذ البداية ولا تزال نحو زيادة الكم العددي للجيش إلى جانب امتلاكه للتفوق النوعي والتسلحي⁽⁴³⁾.

لقد جاء السعي الصهيوني منطلقاً من المبادئ الأساسية التي تبنتها الحركة الصهيونية في سياستها تجاه احتلال فلسطين والتي كانت ولا تزال تمثل بمبدأ سياسة العنف واستخدام القوة ضد العرب. فلقد اعتمدت الحركة الصهيونية على استخدام القوة والتفوق العسكري كمتغير استراتيجي لتحقيق السيادة المطلقة على فلسطين والمنطقة العربية. ووفقاً لتحقيق هذا المبدأ وظفت جميع الإمكانيات ولا تزال توظف إمكاناتها الذاتية المحلية وال المتعلقة بجهود المنظمة الصهيونية العالمية وكذلك علاقاتها الدولية. ناهيك عن استخدامها لوسائلها الإعلامية لتبرير استخدام القوة ضد الفلسطينيين والعرب ومن أجل العدوان والاستعمار.

إن الحركة الصهيونية وضعت في مبادئها مبدأ سياسة بناء واستخدام القوة والتي قامت على أساسها دولة إسرائيل في فلسطين المحتلة. وكذلك فإن دولة إسرائيل استخدمت (ولا تزال) هذا المبدأ لاعتقادها بأنه المبدأ الأفضل لاستمرار بقائها. فهي تعتقد بأن احتفاظها بقوة تتميز بالكفاءة العالية هي الضمان الوحيد لها للتصدي لجميع الاحتمالات. لذلك حاولت وخططت لامتلاك ميزان القوى بالمنطقة العربية لصالحها والاحتفاظ به، ولذلك أنفقت حوالي ثلث دخلها القومي من كل عام على التسلح وللهدف نفسه⁽⁴⁴⁾. فلقد عمل الكيان الصهيوني - وكما سيتم إيضاحه لاحقاً - على تكييف تنظيمه

ال العسكري بما يتلاءم مع واقعه الجغرافي والسكاني. وسعى في الوقت نفسه، لإيجاد قوات مسلحة على درجة عالية من التسلح والتدريب. وأيضا حاول توفير موارد دائمة للسلاح من الدول المتقدمة واستغلاله استغلاً كاملاً معتمدًا على إمكاناته البشرية وإمكاناته العلمية والفنية لتطوير أسلحته التقليدية وأسلحة الدمار الشامل متعددة الأصناف. وباتأكيد فإن الاهتمام الصهيوني بتطوير كفاءات قواته المسلحة وقدراتها انعكس بشكل كبير على حجم الإنفاق في الميزانية. حيث تعتبر الميزانية العسكرية لهذا الكيان من أضخم ميزانيات الإنفاق بالعالم مقارنة بدخلها القومي وعدد السكان.

وقد اتضح من المعطيات الاقتصادية لتقرير البنك الدولي السنوي الذي نشر في واشنطن آب 1982 أن الكيان الصهيوني في عام 1979 كان الأول في العالم من حيث حجم الإنفاق العسكري بالقياس إلى عدد السكان. فخلال العام نفسه مثلاً، بلغت نسبة الإنفاق العسكري 30% من مجمل الدخل القومي و40% من مجمل الإنفاق للعام نفسه، في حين بلغت تلك الإنفاقات في عام 1983-1984 إلى أكثر من 50% من الميزانية العامة للدولة. وبلغت حصة الفرد الصهيوني من النفقات العسكرية (1083) دولار في العام 1979، وهي أعلى نسبة إنفاق في العالم⁽⁴⁵⁾.

إن الاهتمام بتطوير القوة العسكرية الصهيونية التقليدية منها النووية، ساعد من وجهة النظر الصهيونية على تحقيق عنصر من عناصر الفهم والارتباط بين طبيعة هذه القوة ومكانتها وبين الأساليب التي استخدمتها الصهيونية للمحافظة عليها. إنها قوة وجدت للمساعدة والمساعدة في احتلال الأرض وتنبيت السكان اليهود فيها ومحاولتها في الوقت نفسه، تحقيق الأمن لهم. ناهيك عن الأدوار الأخرى مثل، منع أية محاولات أو حتى تحركات بناء عسكرية عربية خاصة إذا كانت تهدف تلك التحركات إلى خلق حالة تهديد لإسرائيل اقتصادياً أو عسكرياً. وتؤكدأ لهذه الاستراتيجية قام الجيش الإسرائيلي مثلاً، بالهجوم على المفاعل النووي العراقي في عام 1981، وكذلك دخوله للأراضي اللبنانية في عام 1982، ناهيك عن قصفه للبنان في لحظات كتابة هذا البحث، وغيرها من الاعتداءات على الدول العربية الأخرى، ولأسباب متعددة يتذر بها، ولكنها في واقعها مبنية على العداون والتتوسيع. وهذا يعني أن الكيان الصهيوني لا يعتمد على أية مواثيق أو

منظمات دولية في تحقيق أمنه وبشكل مطلق على الرغم من أهمية الفضاء الدولي وتفوقه في الظروف التي يتعرض فيها إلى ضغوط غير اعتيادية⁽⁴⁶⁾.

إضافة إلى ذلك، وضعت الحركة الصهيونية في أهدافها، ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلاح، مع ضرورة تحقيق مبدأ التفوق في ميزان التسلح ضد العرب ولصالح الصهاينة. ولتحقيق هذه المبادئ والأهداف، استخدمت تلك الحركة العلم والعلماء والتكنولوجيا من جانب، وأبرمت في الوقت نفسه اتفاقيات مع دول تكفل لها المظلة الحامية لأمنها من جهة ثانية.

فإذا ابتعدنا قليلاً عن الخوض في التفاصيل الخاصة بعملية التسلح الصهيونية لأن بعثنا ليس تعبيوا، وذهبنا إلى الأهداف الصهيونية الكامنة وراء إنشاء هذه المؤسسة، فإننا عند ذلك يمكننا القول إنه تم إنشاء المؤسسة العسكرية الصهيونية باعتبارها مؤسسة عقائدية تسجم في سلوكها مع الأهداف الصهيونية، حيث سعت وتسعي تلك المؤسسة لتحقيق تلك الأهداف. فبالإضافة إلى دورها العسكري، أدت (ولا تزال) تؤدي أدواراً متعددة في صناعة القرارات السياسية في الدولة العبرية. إن هذا الدور جاء متطابقاً مع ما أراده لها قادة الحركة الصهيونية أن تؤديه⁽⁴⁷⁾.

فعلى الرغم من تطور عملية صناعة القرارات وتغيرها على امتداد السنوات التي تلت تأسيس الدولة الصهيونية في فلسطين، إلا أن مركزية الأمن وهيمنة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على جوانب مهمة من صناعة القرارات في الدولة الإسرائيلية بقيت ثابتة. فلا يزال مجال الأمن يتمتع بمركزية في الحياة الإسرائيلية. إن هذه المركزية تؤثر في النظام السياسي الإسرائيلي بقيمها ومتطلباتها العسكرية المحضة من جانب، وتلaci الاهتمام والرعاية في دولة قامت عن طريق الحرب والعدوان، ولا تزال تسير عليه. لقد ساهم نظام الأمن الصهيوني ولايزال في خلق نظام قيم وأخلاق جعلت من المؤسسة العسكرية مسألة مركزية في حياة الفرد والمجتمع الإسرائيلي⁽⁴⁸⁾.

وتجلى هذه المركزية وبوضوح بارز وذلك من خلال تخصيص نسبة عالية من الدخل القومي -وكما أشرنا إليه سابقاً- ومن الوقت والجهد الإسرائيلي للاحتياجات الأمنية. توافقاً مع ذلك، مثلاً رفعت نسبة مخصصات الدفاع بعد العدوان الإسرائيلي على العرب

في حرب حزيران من عام 1967 لتصل إلى حوالي 20% من إجمالي الدخل القومي الإسرائيلي، وتصل مدة ما يخدمه الفرد الإسرائيلي في جيشه خدمة إجبارية حوالي ستة إلى سبعة سنوات للرجل وستين للمرأة⁽⁴⁹⁾.

مايهمنا القول هنا إن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تمارس دوراً ولها نفوذاً قوياً في صنع السياسة الإسرائيلية وخاصة تلك التي تتعلق بالأمن والدفاع والخارجية. إنها تتدخل في بلورة ورسم استراتيجية الدولة العسكرية وسياساتها التسليحية والدفاعية، وفيما يتعلق أيضاً بعده القوات والأسلحة وفي كل الأمور التي تتعلق بالأمن⁽⁵⁰⁾. ناهيك عن قدرتها على التأثير السياسي على مجريات الأمور السياسية في البلاد وذلك من خلال استغلالها لقنوات رسمية وغير رسمية.

فلتحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها في أرض فلسطين وفي المنطقة العربية بشكل عام، بالإضافة للمؤسسة العسكرية، استخدمت الحركة الصهيونية وسائل متعددة، من أهمها أيضاً، محاولة التغلغل في اقتصاديات المنطقة العربية.

محاولات التغلغل في اقتصاديات المنطقة العربية :

يعتبر مبدأ التغلغل الاقتصادي في المنطقة العربية، من الوسائل المهمة التي ارتكزت عليها الحركة الصهيونية في سياسة بناء القوة واستخدامها ضد العرب. ربما أدرك قادة الحركة الصهيونية ومنذ البداية أن الاستعمار الاقتصادي يمثل الشرط الأساسي المساند للاعتراف السياسي في الدولة العبرية. إن الإدعاء التاريخي لهم في فلسطين وحده لا يكفي لسيطرتهم على أرض فلسطين والبقاء فيها. ولذلك، وضعوا في استراتيجية جي THEM الاستعمارية تصوراً طويلاً الأمد مبنياً على استغلال الاقتصاد بشكل يخدم مصالحهم في المنطقة العربية. ففي بداية إنشاء الدولة الإسرائيلية عام 1948 وحتى حرب عام 1967، واجه المخطط الاقتصادي الصهيوني حالة من الرفض العربي والمقاطعة العربية المعلنة للمخططات الصهيونية. ولكن في الوقت نفسه، عاش على المساعدات الأجنبية وخاصة الأمريكية منها. فقد استطاعت قوى الضغط الصهيونية وحركتها المستمرة في أمريكا أن توفر دعماً مالياً سنوياً لإسرائيل تدرج من حوالي 60 مليون عام 1952 إلى أن وصل - وكما

أثر مفهوم العنف واستخدام القوة في الفكر الصهيوني على الصراع العربي - الإسرائيلي

سنوضحه لاحقاً- إلى ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار⁽⁵¹⁾. لقد استثمرت الحركة الصهيونية أموالها ضمن خطط اقتصادية هدفت من خلالها تطوير قدراتها الاقتصادية، وفي الوقت نفسه محاولة السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني.

على كل، بعد حرب عام 1967، انتهت الدولة العبرية سياسة للتغلغل الاقتصادي في المناطق العربية وحاولت ربط اقتصادياتها بالاقتصاد الإسرائيلي. ولتحقيق ذلك استخدمت سياسة مبنية على مبدأ الدمج الاقتصادي، وسياسة الجسور المفتوحة⁽⁵²⁾. ومن خلال هذه السياسة، حاولت إسرائيل تحويل الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة إلى سوق مستهلك للبضائع الإسرائيلية، ومصدراً مهماً لتزويد إسرائيل بقوة العمل اللازمة للخدمة في المصانع الإسرائيلية. فلقد أدى هذا العمل إلى تشويه الاقتصاد الفلسطيني، وربطه بشكل تبعي كامل بالاقتصاد الصهيوني، وحقق في الوقت نفسه، الأهداف الصهيونية التي سعت للهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني واعتباره جسراً للوصول إلى المناطق العربية الأخرى.

105

أما بالنسبة لسياسة الجسور المفتوحة، فقد حاولت إسرائيل من خلالها توجيه تجارة الضفة الغربية نحو الأردن وبقي الأسواق العربية الأخرى. وهي بهذا السلوك تصل إلى هدفين اقتصادي وسياسي في آن واحد. فقد حولت من خلاله تصريف بضائعها المصدرة للضفة الغربية ودفعها للأسواق العربية، وفي الجانب السياسي، محاوالتها استدرج المواطنين العرب للتعامل مع المنتوجات الإسرائيلية وقبلتها. وهذه السلوكيات تأتي منسجمة مع الأهداف الصهيونية الداعية لقبول الأمر الواقع والتعايش القائم على أساس السلام الاقتصادي الذي تعلن عنه.

العوامل الخارجية :

لعبت ولاتزال العوامل الخارجية دوراً أساسياً في تطمينة سياسة بناء القوة في إسرائيل. لقد كان ذلك جلياً واضحاً في الدور الذي انعكس في المساعدات الخارجية على الكيان الصهيوني سواء من حيث الاعتراف به وتبنته أو من خلال ممارسته لدوره العدواني واستخدامه للعنف والقوة ضد العرب، أو من خلال هذه العوامل مجتمعة معاً. فلقد

استفادت الحركة الصهيونية من تنافس القوى العظمى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على المنطقة العربية وبنت علاقات خاصة ومتميزة مع الأولى منها وحصلت منها على الاعتراف بوجودها في فلسطين في أيار من عام 1948⁽⁵³⁾.

وكذلك، عندما تدخلت الولايات المتحدة في المنطقة العربية معلنة تبنيها لسياسة الاحتواء ضد الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، سخرت الحركة الصهيونية وسائلها المتعددة لبناء علاقات أمريكية-إسرائيلية متميزة. لقد استخدمت اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها وأهدافها المرسومة لاحتلال الأراضي العربية والسيطرة عليها. ومن هنا بدأت السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل متاثرة بضغوط وعوامل داخلية في السلطة التشريعية الأمريكية وفي المؤسسات الحكومية وصناعة القرار فيها، وأخرى خارجية أو استراتيجية، تعود لتصور بعض الرسميين الأمريكيين على أن إسرائيل تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً يخدم المصالح الأمريكية في هذا الجزء من العالم. وبالحقيقة، استطاعت الحركة الصهيونية من بناء علاقات مع الولايات المتحدة متميزة إلى درجة أن أصبح فيها الإنسان في هذه المنطقة لا يستطيع الفصل بين سياسة الدولتين⁽⁵⁴⁾.

على كل حال، ولتسهيل الاطلاع على قيمة المساعدات التي حصلت عليها الحركة الصهيونية من الولايات المتحدة الأمريكية، ونظراً لأهميتها، فإنه يمكننا تصنيفها إلى مساعدات اقتصادية، ومساعدات عسكرية، ومساعدات دبلوماسية أو سياسية.

ففي مجال المساعدات الاقتصادية مثلاً، حاولت قوى الضغط المتعددة في الولايات المتحدة، الصهيونية منها واصدقاؤها والمعاطفون معها، مساندة الكيان الصهيوني من خلال التقليل بصناعة القرار الأمريكي. وفي الحقيقة، لقد استطاعت تلك الحركات التأثير على مؤسسات صناعة القرار الأمريكي، وحصلت على التأييد الأمريكي الداعم للكيان الصهيوني في المجالات المتعددة ومنها الدعم الاقتصادي والعسكري اللازم لإنشاء دولة إسرائيل وبقائها في فلسطين، ومساندتها في العدوان على الأراضي العربية والشعب العربي.

يستطيع المتبع لنوع وقيمة المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني أن يجد أن تلك

المساعدات، قد تطورت ضمن فترات زمنية متعددة ومتالية وحسب الظروف والمتغيرات الإقليمية واستمرار قوة التأثير الصهيوني في مؤسسات صنع القرار الأمريكي.

ففي الفترة ما بين عام 1952 إلى عام 1965 مثلاً، كان متوسط الدعم المالي الأمريكي لإسرائيل يمثل حوالي 60 مليون دولار في السنة، ثم ازداد في الفترة اللاحقة، أي في النصف الأول من السبعينيات، ليصل إلى حوالي 230 مليون دولار، ثم في النصف الثاني من السبعينيات ليصل إلى حوالي (2,32) مليارات واثنين وثلاثين مليون دولار سنوياً⁽⁵⁵⁾. فالجدير باللحظة هنا، أن هذا الدعم، شهد زيادة سنوية في الظروف العادية وفي فترة الثمانينيات تقدر بحوالي 3 ثلاثة مليارات دولار سنوياً⁽⁵⁶⁾. بل أكثر من ذلك، فقد أقدمت الولايات المتحدة على جدولة ما سميت بديون إسرائيل وبالبالغة حوالي 10 عشرة مليار دولار، وقدرت مساعدات اقتصادية طارئة لها في زمن رونالد ريفن قدرت بحوالي مليار ونصف المليار بالإضافة للثلاثة مليارات سالفة الذكر أعلاه⁽⁵⁷⁾.

أضف إلى ذلك، فإن الدعم الأمريكي لإسرائيل لم يتوقف عند هذا الحد فقط. فإسرائيل تتلقى مساعداتها السنوية وبشكل منتظم مع بداية العام المالي السنوي، مضافاً إليها، مساعدات مالية أخرى، وتقدر بحوالي 500 مليون دولار على شكل هبات سنوية، مع مساعدة مالية سنوية لكل فرد فيها تقدر بحوالي 1500 دولار أمريكي⁽⁵⁸⁾.

على كل حال، يضيف بعض الكتاب لما تقدم أن المساعدات الرسمية الأمريكية لإسرائيل في فترة السبعينيات مثلت حوالي 30% من مجمل المساعدات الأمريكية لحوالي 70 دولة في العالم الثالث، وازدادت هذه النسبة لتشكل حوالي 37% في الثمانينيات، ومن ثم تدرجت لتصل إلى حوالي 43% من مجمل المساعدات الأمريكية للعالم في نهاية الفترة المذكورة أعلاه⁽⁵⁹⁾.

أما في مجال المساعدات العسكرية والأمنية، قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل مساعدات عسكرية ومالية متدرجة خاصة لتطوير قدراتها العسكرية والأمنية. ففي عام 1962 مثلاً، تلقت إسرائيل مساعدات عسكرية أمريكية لها قدرت بحوالي 250 مليون دولار أمريكي. والجدير باللحظة هنا أن هذا الرقم لم يقف عند هذا الحد. وبعد ثمان سنوات من التاريخ المذكور أعلاه، ازداد هذا الرقم ليصل في زمن كل من الرئيس نيكسون

وفورد إلى حوالي 7 و 6 بليون دولار سنوياً، ومن ثم تدرج الرقم ليصل في زمن الرئيس جيمي كارتر إلى حوالي 4 و 7 بليون دولار، ووصل إلى ضعف هذا الرقم في زمن إدارة رونالد ريغان⁽⁶⁰⁾.

بل أكثر من ذلك، فقد أخذت المساعدات العسكرية الأمريكية إلى إسرائيل شكلاً آخرًا من أشكال المساعدات. حيث تلقى الكيان الصهيوني أحد الأسلحة الأمريكية المتطورة تكنولوجيا، مضافة إلى التكنولوجيا المتطورة والخاصة بالصناعات الحربية والصناعات وقطع الغيار اللازمة لأنّه العسكريّة. ناهيك عن بناء شبكة علمية معلوماتية بين أجهزة أمن الدولتين. أي بين جهاز المخابرات الأمريكي وجهاز الموساد الصهيوني. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكتف الإدارات الأمريكية بتقديم المساعدات المالية والعسكرية للكيان الصهيوني والتي تعتبر أضخم مساعدات تقدمها دولة لدولة أخرى في العالم، بل أبرمت معه اتفاقيات ومعاهدات تضمن الولايات المتحدة بموجبها تحقيق الأمن والدفاع عن هذا الكيان⁽⁶¹⁾.

لقد استطاعت قوى الضغط المساندة لإسرائيل في الولايات المتحدة، أن تلزم الولايات بالمحافظة على بقاء إسرائيل في فلسطين، وتحقيق أمنها ودعمها لتحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة العربية⁽⁶²⁾. وبدأت العلاقة بين الدولتين واضحة وازدادت تطوراً إلى درجة أصبح من الصعب الفصل بينهما، خاصة فيما يرتبط بالمسائل التي تتعلق بالمنطقة العربية.

الطبيعة السياسية والاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي:

إن تحليل طبيعة الفكر الصهيوني المتحكم في أواصر المجتمع الإسرائيلي الذي نشأ في فلسطين المحتلة تبين استناد عمل الحركة الصهيونية في السيطرة على الإنسان، وعلى القوة العسكرية والقوة الاقتصادية وامتلاكها لأرضية الثقافة الدينية. لذلك فإنه يمكننا الذهاب إلى القول بأن المجتمع الإسرائيلي تحكم به ثلاثة قوى شكلت القوة الأساسية والقيادة في هذا المجتمع. فمن الجهة الأولى، توجد هناك المجموعة القيادية الدينية التي تمنح للقوى الأخرى العسكرية والاقتصادية شرعية السيطرة والتحكم في زمام الأمور التي تديرها مادام هناك ترابط بين الأرض والأهداف الصهيونية المرسومة وسماوية معطيات الديانة اليهودية.

أما الجهة الثانية، فإنها تمثل بالمجموعة السياسية والاقتصادية بأحزابها المتعددة والمتباعدة التي أوكلت إليها وظيفة قوله الأفراد في إطار التضامنية المجتمعية الإسرائيلية، والإبعاد عن التصاعر والاختلافات بسبب الإنتماء المطني المتحكم في العلاقات الداخلية لهذه الأطراف يضعف من قوتها بنائة. وتوافقاً مع هذا التوجه، بنت الأحزاب الإسرائيلية أفكارها ضمن قواعد الأيديولوجية الصهيونية التي تركز مبادئها على أرض فلسطين واعتبارها وطننا قومياً لهم. وأخيراً هناك مجموعة القوة العسكرية المالكة للقوة العسكرية المتطرفة والضاربة، والتي أوكل إليها وظيفة قوله الأحزاب والضباط والأفراد بقاب الإنصباطية العسكرية⁽⁶³⁾.

على الرغم من سيطرت القيادة الصهيونية بواسطة جهازها الثلاثة المذكورة أعلاه على مجريات الأمور في دولة إسرائيل، إلا أنها تميزت سلوكيتها بأنفتاحها على القاعدة الشعبية وحاولت كبح جماح الاختلافات بين المجموعات التي يتالف منها المجتمع الإسرائيلي. ناهيك عن أحلالها لمبدأ الموازنة الاجتماعية بين المجموعات الاجتماعية المتعددة وذلك من أجل إيجاد التجانس السكاني وضمان الانسجام داخل المجتمع الإسرائيلي. لقد استخدمت قيادة الحركة الصهيونية هذا الأسلوب مع قاعدتها الشعبية لضمان تثبيت سيطرتها عليها، وتبعيتها لها بشكل كلي. وللفرض نفسه، استغلت الحركة الصهيونية العوامل النفسية والثقافية المؤثرة في شخصية أفراد الشعب الإسرائيلي حيث تقوم باشعارهم بشكل دائم بالخوف من الواقع تحت سيطرة العرب عليهم⁽⁶⁴⁾.

فمن نافلة القول هنا أن نشير إلى أن تلك الأساليب التي استخدمتها الحركة الصهيونية في تعاملها مع قاعدتها الشعبية، أدت إلى تقوية روح التضامن بين أبناء شعبيها من جانب، وإلى ضمان تبعيتها لها من الجانب الآخر. فتبعة القاعدة لقيادة هنا، جاءت أيضاً نتيجة لطبيعة المجتمع الإسرائيلي الإستيطانية ولطبيعة ديانته القائمة على المرجعية الدينية أيضاً. ففي الجانب الأول، غالباً ما تدفع طبيعة وظروف الشخص المهاجر إلى تبني القيم والأفكار المعروضة عليه من قبل المنظم واستعداده لتقبيلها والعمل بموجبها. أنه يقوم بذلك، ربما لأنه ترك موطنه الأصلي بحثاً عن مكان آخر يعتقد بأنه يمكن أن يوفر له الأمن والاستقرار ويحقق له إشباعاً نفسياً يتمثل بإعادة التقدير الذاتي للنفس.

إن تلك الفوائد والأحساس بالأمن يمكن لها أن تدفع بالمواطن اليهودي الجديد في فلسطين للانسجام مع الأهداف التي رسمتها القيادة الصهيونية له ولغيره. وكذلك، يمكن لها أن تمنعه من رفض إجراءات سلطوية لا يستسيغها هو نفسه أو التمرد عليها أو حتى الاهتمام والتفكير فيها. ومن هنا يمكننا القول إن الحركة الصهيونية استطاعت أن تغرس لدى الفرد الإسرائيلي حالة من عدم الالتراث للألم الذي يمكن أن يلحقه بالعرب عند ممارسته للعدوان ضدهم. إنها حالة نفسية ربما تولدت لدى الشعب الإسرائيلي، كأنعكاس للتربية الفكرية الناتجة عن الحركة الصهيونية والتي ركزت على تدعيم مشاعر كراهية الإسرائيلي للفلسطينيين والعرب. وما نراه اليوم من تصرفات الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، وما تعمله القوات الصهيونية في لبنان شعباً وأرضاً ومؤسسات يمثل محصلة تلك الكراهية للعرب، ولا يمكن اعتبارها كأنعكاس لحالة دفاعه عن نفسه كما يعلن ويدعى، لأن شرعية الدفاع عن النفس تفترض أحقيبة الفرد في موضوع محدد له ركائزه المادية والمعنوية والبيئية. ولكن شرعية دفاع الصهاينة المزعوم تقوم على احتلال الأرض العربية وتملكها بالقوة وتدمير من فيها إذا اقتضى الأمر ذلك.

الخلاصة والاستنتاجات:

انطلق موضوع البحث من مسألة اعتبار فكرة العنف وسياسة القوة كعامل أساسي في الفكر والممارسة للحركة الصهيونية في تعاملها مع فلسطين وأهلها. وعلى هدي تلك الأفكار، التي حرص الباحث على التوصل إليها وشرحها في مباحث هذا البحث، ناقش في تلك المباحث الجوانب التي تتعلق بموضوع البحث. وقد تبين من دراسة القسم الأول سياسة العنف واستخدام القوة في المفهوم الصهيوني وتبني الحركة الصهيونية لها ومحاولة تغذيتها للشرائح اليهودية ودعوتها للهجرة إلى فلسطين. إن قادة الحركة الصهيونية اعتمدوا واستمدوا أفكارهم من مدارس القوة التي طرحتها أفكار وأدبيات بعض الكتاب والكتابات الدينية اليهودية.

أما القسم الثاني من هذا البحث فإنه تعرض لإيضاح المركبات التطبيقية لمفاهيم وسياسة العنف والقوة التي اعتمدتتها الحركة الصهيونية منذ بداية دعوتها لإنشاء دولة

صهيونية في فلسطين إلى ما بعد الإنشاء. فلقد بين هذا القسم حاجة قادة الحركة الصهيونية الماسة لنقل منطلقاتهم الفكرية المعتمدة على العنف والقوة من صيغ وأفكار إلى مستوى عملي لتحقيق المطلوب من هذه السياسة، الأمر الذي أعطى لنا انطباعاً عن سياستها البشعة التي استخدمتها تجاه عرب فلسطين، مستخدمة أساليب العنف والقوة الذاتية والدولية التي امتلكتها الحركة الصهيونية. لقد عكست محمل ظواهر القوة والعنف التي استخدمتها الصهيونية بشكل واضح طبيعة الأوضاع الذاتية والموضوعية للحركة الصهيونية ومدى تمكّنها من تحقيق برامجها في مجالات القوة الفكرية والعسكرية وفي مجالات الاستيطان وإنشاء الدولة الإسرائيليّة.

إن عملية الاستيطان، لم تعد تتضمن الإعداد للكيان وحسب، بل أصبحت تدور حول تدعيم القاعدة العسكرية والبشرية والسياسية تمهدًا للانتقال إلى مراحل توسيعية لاحقة أو جديدة. وفي ضوء ذلك أوضح البحث أن عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين، قد سارت وفقاً لاعتبارات أمنية وعسكرية وسكانية بالدرجة الأساس، ثم لاعتبارات إستجائية للمزيد من السكان وكذلك تمويه بدرجة أقل.

وفي ضوء ذلك تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات من أهمها ما يلي:

أولاً: إن المنطقتين النظرية والمارسات التطبيقية لسياسة الحركة الصهيونية، جاءت مستمدّة من نظريات القوة ومستفيدة من سياسات القوى الاستعمارية في هذا المجال.

ثانياً: إن مراحل تطور تطبيق الفكرة الصهيونية، عكس لنا وبين طبيعة الأدوات التي هيأت لها الحركة، كي تمارس سياستها المبنية على مفاهيم العنف والقوة تجاه عرب فلسطين بشكل خاص والعرب بشكل عام. وهذا الأمر يبيّن لنا أن الحركة الصهيونية اعتمدت على إمكاناتها الذاتية، واستعانت في المساعدات الدولية وخاصة الأمريكية منها، واستغلت الظروف الدوليّة وطموحات الدول الغربية وتخطيطاتها لاستعمار المنطقة العربية.

ثالثاً: جاءت سياسة بناء القوة الصهيونية متطابقة مع الأهداف التي رسمتها الحركة الصهيونية لإنشاء دولة إسرائيل. ولكن في الوقت نفسه، لم تسر تلك التطبيقات ضمن وثيرة واحدة، بل خضعت إلى عوامل متعددة. ولذلك اتسمت حركتها التطبيقية بالارتفاع تارة والهبوط تارة أخرى مما دفع بها إلى عدم الاستقرار، وهذه الحالة كان لها أثر سلبي على المخططات الصهيونية في تطبيقاتها المتحققة أو على صعيد المنظور لتطبيقات المستقبل. إن الدور الوظيفي الموكل للكيان الصهيوني في المنطقة العربية، وفيما يتعلق منه بمصالح الدول الكبرى، وجد انعكاساته على المخططات الصهيونية. وكذلك انعكس على مدى استمرار الدول الكبرى بتغذية أو تزويذ الكيان الصهيوني بالأدوات التي تساهم أو ساهمت في بناء القوة الصهيونية المتفوقة على العرب.

ولهذا، نجد أن سياسة بناء القوة واستخدام العنف في الحركة الصهيونية بل الوجود الصهيوني في فلسطين، كان قائماً على الدعم الخارجي والمواقف السياسية والعسكرية الأمريكية منها، ومن دول العالم الاستعمارية لها. إن هذا الأمر لا يمكن أن يدوم إلى ما لا نهاية. فإذا أدرك العرب، - وهو افتراض مبني على الاحتمالات -، الطرق والوسائل التي استخدمتها الحركة الصهيونية واعتمدت عليها لاحتلال فلسطين، وقامت الدول العربية بتوحيد استراتيجية المواجهة المبنية والمستندة على التخطيط الصادق والسليم وعلى الإرادة المستقلة والوعي الكامل للمسؤولية، فإن ذلك يمكن أن يحد من نشاطات الحركة الصهيونية في المنطقة العربية.

إن عنصر الزمن لا يسير لصالح الكيان الصهيوني، لأن قوته البشرية والمادية والمعنوية تسير ضمن معادلة غير متكافئة مع قوى الأمة العربية، وهي حالة لا يرتقي إلى امتصاصها عوامل الدعم الخارجي للصهيونية في فلسطين، ولا الإرهاب النفسي أو التضخيم المبالغ فيه بالقدرات الضاربة للكيان الصهيوني.

وبالمقابل، وبالنسبة للعرب وهم الطرف الأساس في الصراع العربي - الإسرائيلي، بالإمكان القول هنا، إن مستقبل المنطقة العربية هو اختيار إنساني وبشري، وإن البشر هم من يمكن أن يصنعوا مستقبلهم بما يتخذون اليوم من اختيارات وقرارات، ومثالنا في ذلك ما قامت به الحركة الصهيونية. ولذلك، علينا أن نعلم أيضاً، أن الفارق بين شعب ما وشعب

آخر، بين أمة وأمة أخرى يمكنن بقدرة شعبها، نخبها وقوى وأفراد على الاستفادة من تجارب الآخرين وتحديد أسس التحرك المستقبلي المطلوب اتباعها.

فلذلك على الأمة العربية، أن تسعى أيضاً لأدراك المخططات الصهيونية وتحاول تجاوز المخططات الصهيونية والاستعمارية، وإبعاد شبحها عن المنطقة العربية. وعلى أن يتم ذلك أيضاً من خلال الفهم العربي للمعطيات الدولية والإقليمية والمستقبلية. صحيح أن المسافة التي قطعتها الحركة الصهيونية تجاه العرب لا يمكن القفز فوقها، ولا يمكن تجاوزها بقرار حاكم عربي محدد، وإنما يتطلب العمل على التخلص منها بخلق الظروف المؤدية إلى ذلك. ومن هنا نضيف ونقول، إن تغيير الحالة القائمة، بحاجة إلى بناء علاقات وتفاعلات ومؤسسات فيها أشخاص وقوى اجتماعية مؤهلة ولها مصالح مباشرة في الوصول إلى الأهداف العربية واستخدام الوسائل المتعددة للحفاظ على الواقع المطلوب والقدرة على مواجهة سياسة العنف الصهيونية ومخططاتها الاستعمارية في المنطقة العربية.

المصادر :

- (1) عادل الجادر: دراسة في الايديولوجية الصهيونية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثاني، السنة الثالثة، 1988، ص، 143.
- (2) إيليا رزيق: آثار الصهيونية على التركيب الطبقي للشعب الفلسطيني، المؤتمر الفكري للصهيونية والعنصرية، المجلد الاول، بغداد، 1976، ص، 215.
- (3) عادل الجادر، المصدر السابق، ص، 143.
- (4) المصدر السابق، ص ص 142-143.
- (5) فرج موسى: السلام المسلح بين العرب وأسرائيل، سلام الله أم سلام الناس، دار الوسيلة للطباعة والنشر، بيروت، 1994، ص: 169.
- (6) المصدر السابق، ص 167.
- (7) عبد الوهاب المسيري: الايديولوجية الصهيونية، سلسلة عالم المعرفة، ط2، ج2، ص، 15. من 170.
- (8) برهان غليون: نقد السياسة الدولة والدين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1993، ص62.
- (9) عادل الجادر، مصدر سابق، ص ص 158-160.
- (10) بيرديشفسكي: الفكر الصهيوني، النصوص الأساسية، ص 182، انظر المصدر السابق، ص 158.
- (11) إبراهيم العابد: العنف والسلام في إسرائيل، مركز الأبحاث، بيروت، 1967، ص، 11.

- (12) Meacham Begin, *The Revolt Story of the Urgnun* (New York, 1951) 46.
- (13) المصدر السابق، ص، 46.
- (14) أنظر: عبد الوهاب المسيري، مصدر سابق من 267.
- (15) David Ben Gurion, *Rebirth and Dusting of Israel Philosophical Library* (New York, 1954), 423.
- (16) David Ben Gurion, *Ben Gurion Looks Back in Talks with Moshe Pearlman* (New York: Simon and Schuster, 1965), 144.
- (17) المصدر السابق، ص، 144.
- (18) أنظر جاري محمد: القدرة في التنظيم الدولي المعاصر، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الأولى، العدد 2، صيف 1988، واشنطن، ص 49.
- (19) لمزيد من المعلومات أنظر مثلاً: غازي صالح نهار: الأمن القومي العربي، دراسة في مصادر التهديد الداخلي، دار مجذلاوي، عمان 1993، ص 11.
- (20) Karl W. Deutsch in J. Rosenau, *International Politics and Foreign Policy* (New York: The Free Press, 1969), 257.
- (21) غازي صالح نهار، مصدر سابق، ص 11.
- (22) جاري محمد، مصدر سابق، ص من 42-49.
- (23) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر مثلاً: محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار انتفاضة العربية، بيروت، 1972، ص، 50. أحمد جمال الطاهر: دراسات في الفلسفة السياسية، دار الكندي، أربيل ط1، 1988، ص 83.
- (24) صبري الهيتي وعبد المنعم عبد الوهاب، الجغرافية السياسية، جامعة بغداد، 1989، ص 148.
- (25) سعد جاسم الجابري، سياسة بناء القوة في المفهوم الصهيوني، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، غير منشورة، 1985، ص 39.
- (26) المصدر السابق، ص 30-31.
- (27) المصدر السابق ص 33.
- (28) خلدون ناجي معروف: التفسير الصهيوني للصراع العربي- الإسرائيلي، مجلة العلوم السياسية، السنة الأولى، العدد الأول 1988، جامعة بغداد، ص 22.
- (29) إن قادتهم يتحدثون عنه ويعبرون عنه بخطبهم وأحاديثهم، ولا يجد الفرد عناء كثيراً في الوصول إلى ذلك، أنظر مثلاً: حاتم صادق: استراتيجية فرض السلام ونظرية الأمن الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد 19، القاهرة 1970، ص 9.
- (30) سعد جاسم الجابري، سياسة بناء القوة في المفهوم الصهيوني، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، غير منشورة، 1985، ص 112.

أثر مفهوم العنف واستخدام القوة في الفكر الصهيوني على الصراع العربي - الإسرائيلي

- (31) أنيس فايز قاسم: قانون العودة لدولة إسرائيل، دراسات فلسطينية 89، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971.
- (32) أسمد رزوق: إسرائيل الكبرى، سلسلة كتب فلسطينية 13، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968، ص 550.
- (33) المصدر السابق، ص 546-547.
- (34) ألفي بالس: سياسات الهجرة في إسرائيل، شؤون فلسطينية، عدد 125، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، نيسان، 1982، ص 54. وأنظر أيضاً، سعد الجابري، مصدر سابق، ص 114.
- (35) لمزيد من المعلومات أنظر مثلاً، سعد الجابري، المصدر السابق، ص 114-120.
- (36) لمزيد من المعلومات أنظر مثلاً، سعد الجابري، المصدر السابق، ص 132-136.
- (37) أنظر الكتاب السنوي والملخص الاحصائي لإسرائيل، عام 1970، ص 108 و1980، ص 134. وأيضاً الجابري، ص 136.
- (38) سرمد ذكي الجادر: الأصول الفكرية لسياسة الاستيطان الصهيوني، قضايا سياسية، المجلد الأول، العدد الثاني، صيف 2000، ص 92-98.
- (39) See for example, Eli Kedourie and Sylvia Kedourie, Zionism and Arabism in Palestine and Israel (London and Totowa, NJ: Frank Cass, 1982), 2-15.
- (40) محمد خالد: الحرب القادمة كما تتصورها الدوائر العسكرية الإسرائيلية، بحوث ودراسات، الدار العربية للنشر والترجمة، عدد 13، لسنة 1988، ص 54.
- (41) محمد خالد، المصدر السابق، ص 54.
- (42) جورج حجا وأخرون: السلاح التقليدي والننوي للكيان الصهيوني، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، 1978، ص 7.
- أنظر أيضاً:

International Institute for Strategic Studies, Strategic Survey, (London: 1974), 18.

- (43) أنظر مثلاً: سراب عبودي: الميزانية العسكرية الإسرائيلية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، عدد 28، بغداد حزيران، 1984، ص 98. وكذلك الاتحاد في 5-7-1984.

(44) The Jerusalem Post, October 16, 1986, 2.

(45) Horowitz, "Is Israel is a Garrison State," American Journal of Sociology (January 1941): 455-58.

(46) خليل الشقاقي: بنية النظام السياسي وصنع القرارات في إسرائيل: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثاني، السنة الثالثة، 1988، ص 288.

(47) Harold D. Laswell, at Garrison State, op. cit, pp. 70-72.

(48) لمزيد من المعلومات: انظر مثلاً:

Mohammad El-Khawas et al, American Aid to Israel: Nature and Impact (Battleboro: Amana Books, 1984); see also Journal of Palestine Studies 61 (Autumn 1986): 38–55.

(49) لمزيد من المعلومات: انظر مثلاً: غسان العطية: سياسة الكيان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة، الضفة الغربية وغزة، مركز الدراسات الفلسطينية، عدد 37، نيسان-حزيران 1980، ص 13.

(50) Robert J. Pranger, "The Dimensions of American Foreign Policy in the Middle East," in Ideology and Power in the Middle East ed. George Lenczowski, Peter J Chelkowski, Robert J Pranger (Durham, NC: Duke University Press, 1988), 433–444.

(51) James A. Bill et al, Politics in the Middle East (London: Little Brown Series, 1990): 360–62.

(52) Ibid, 362.

(53) Edward Tivnan, The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy (New York: Simon and Schuster, 1987), 217. See also El-Khawas, 1984; see also Journal of Palestine Studies 61 (Autumn 1986): 38–55.

(54) El-Khawas 1984.

(55) Bill 1990, 360–62.

(56) Donald Neff, "Israel Debt for Sale on Wall Street," Washington Report on Middle East Affairs 7 (November 1988): 6–7.

(57) Tivnan 1987, 217–218.

(58) Bill 1990, 363–64.

(59) Mordechai Gazit, "Israeli Military Procurement from the United States," in Dynamics of Dependence :US-Israeli Relations, ed. Gabriel Sheffer (Boulder: Westview Press, 1987), 98.

(60) Dilip Hiro, Inside the Middle East (London: Routledge and Kegan Paul, 1982), 225.

(61) See Nadav Safran, Israel: the Embattled Ally (Cambridge: Harvard University Press, 1978), 557.

(62) Ibid.

بحوث ودراسات

السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغمانية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً

د. محمد بن هويدن *

مقدمة :

لم يكن العراق في يوم من الأيام خارج دائرة الاهتمام الصيني، بل كان اهتمام الصين الشعبية بالعراق هو جزء من اهتمامها بمنطقة الخليج العربي. كانت الصين تنظر إلى العراق بعين الاهتمام سواء كان ذلك عندما كانت تحاول نشر مبادئها الفكرية بين دول العالم الثالث أو عندما بدأت تشعر بعطش شديد للنفط الأجنبي. هذه الدراسة تهدف إلى محاولة فهم السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق ومعرفة المحددات الأساسية التي ينطلق منها الموقف الصيني الرسمي من الاجتياح العسكري الأمريكي-الأجنبي للعراق والوضع العراقي بعد ذلك الاجتياح. وتسعى للإجابة عن السؤال التالي: لماذا تتحرك الصين بشكل حازم ضد الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها وسيطرتها على العراق على الرغم من أن الصين لديها أطماع ومصالح اقتصادية كبيرة في ذلك البلد وفي منطقة الخليج العربي حيث تعتبر هذه المنطقة أهم مصدر للنفط إلى الصين؟

تعتمد هذه الدراسة في سعيها للإجابة عن هذا السؤال على دراسة السياسة الخارجية الصينية والمحددات ذات التأثير الأساسي على توجهها في الفترة الراهنة

* قسم العلوم السياسية - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الإمارات

مستخدمة المنهج الوصفي المعتمد على وصف الموقف الصيني تجاه العراق وكذلك المنهج التحليلي القائم على تحليل ذلك الموقف من أجل الوصول إلى إجابة علمية للسؤال المثار أعلاه.

وترى الدراسة أن التوجه السياسي الخارجي الصيني تجاه العراق الجديد هو تعبير عن السياسة الخارجية العامة التي تبنتها الصين الشعبية مع قيام الرئيس دينغ شاو بينغ Deng Xiaoping إلى السلطة في الصين في عام 1979 والقائمة على تسخير جميع السبل من أجل مساعدة الصين على إنجاح برنامجها الإصلاحي. وتقوم فرضية الدراسة على التالي: إن مصالح الصين الاقتصادية والسياسية تفرض على الصين ضرورة عدم التصادم مع الولايات المتحدة وعدم عرقلة المساعي الأمريكية في العراق. وبالتالي فإن السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة العراقية هو تحول صيني في السياسة الخارجية الصينية بشكل عام من التركيز على الأيديولوجية، الذي كان هو المحدد الأساسي لسياسة الخارجية الصينية في فترة حكم الزعيم ماو تسي تونغ Mao Zedong، إلى اتباع أسلوب البرغماتية الذي أصبح هو المحدد الأساسي منذ فترة حكم الرئيس دينغ شاو بينغ Deng Xiaoping.

وتكمّن أهمية هذه الدراسة في أهمية الصين ذاتها كقوة ذات تأثير سياسي واقتصادي عالمي. فمعرفة موقف دولة محورية في النظام الدولي الجديد كالصين نحو قضية مهمة كالقضية العراقية يعتبر ضروريًا من أجل فهم (ليس فقط) مستقبل مثل هذه القضية، وإنما مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه كثير من القضايا العالمية، لا سيما تلك المتعلقة بالمنطقة العربية. كما أن هذه الدراسة تعتبر إضافة جيدة لمكتبة العربية التي هي بحاجة إلى دراسات تحليلية من هذا النوع لموقف دولة فاعلة وصاعدة في النظام الدولي كالصين نحو قضية محورية في المنطقة العربية قضية العراق.

أولاً، تطور الاهتمام الصيني بالعراق:

عندما نشأت الصين الشعبية في نهاية عام 1949 كان العراق بعيداً كل البعد عن الصين الشعبية وفكّرها الشيوعي الذي كان يميل عقائدياً وسياسياً واقتصادياً إلى الاتحاد

السوفيتي. وكان العراق، آنذاك، يقيم علاقات رسمية مع حكومة الصين الوطنية التي فرت إلى تايوان بعد هزيمتها في الحرب الأهلية من قبل الشيوعيين. كما أن العراق كان من المؤيدن إلى اعتبار حكومة الصين الوطنية على أنها «الممثل الشرعي والوحيد لكل الصين»؛ بل إن العراق صوت لصالح قرار الأمم المتحدة الصادر في شباط/فبراير 1951 القاضي بإدانة تدخل الصين الشعبية في كوريا. بالإضافة إلى أن العراق كان مندمجاً في «الفكر الأمني الغربي» من خلال عضويته في «حلف بغداد». لذلك صفت الصين الشعبية العراق من ضمن دول منظومة المعسكر الغربي والخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت على خلاف أيديولوجي وسياسي مع المعسكر الشرقي الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفيتي، ويضم في عضويته الصين الشعبية. حتى أن مؤتمر باندونغ الذي انعقد في عام 1955 وشارك العراق في اجتماعاته، والذي شكل بداية للتحول السياسي الخارجي في علاقة الصين مع دول منطقة الشرق الأوسط والاهتمام الصيني بالدول العربية كمصر وسوريا، لم يشفع للصين كي تقرب من العراق الذي فضل البقاء في تحالفه مع الغرب⁽¹⁾.

هذه الصورة تغيرت بعد ثورة 1958 التي قادها كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف والتي تمكنت من القضاء على الحكم الملكي الهاشمي في العراق. ومن هنا برزت أهمية العراق في التفكير السياسي الصيني؛ ثورة 1958 لم تقض فقط على التحالف العراقي الغربي من خلال الانسحاب العراقي من حلف بغداد؛ لكنها أيضاً قربت العراق إلى الفكر الشيوعي من خلال حسن معاملة النظام السياسي الجديد في العراق للشيوعيين العراقيين واعتماده عليهم في تسخير شؤون البلاد⁽²⁾. لذلك جاءت العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية وال العراق في آب/أغسطس من عام 1958 كتتويج لذلك التحول الأساسي الذي حدث في العراق. الصين كانت تأمل من أن الثورة العراقية ستكون بداية انطلاق لثورات أخرى في المنطقة العربية تعتمد النهج الثوري الشيوعي⁽³⁾. إن هذه العلاقة الجديدة بين الصين وال العراق جعلت الصين تعمل على الدفاع عن نظام عبد الكريم قاسم ضد محاولة الانقلاب الفاشلة ضده في آذار/مارس من عام 1959، وانتقدت الصين مصر لدورها في دعم المحاولة الانقلابية⁽⁴⁾.

لكن تلك العلاقة بين البلدين لم تكن دائماً في أحسن حالاتها، بل شهدت تراجعاً لاسيما بعد أن بدأ النظام السياسي في العراق يمارس سياسات قمعية ضد الحزب الشيوعي العراقي وأعضائه، وكذلك بعد أن أصبح العراق أكثر قرباً إلى الاتحاد السوفيتي في فترة السبعينيات والسبعينيات وهي الفترة التي كانت الصين على خلاف أيديولوجي وسياسي قوي مع الاتحاد السوفيتي. لكن في منتصف السبعينيات شهدت العلاقة بين الصين الشعبية والعراق تطوراً في مختلف المجالات بعد أن تراجعت العلاقة القوية القائمة بين العراق والاتحاد السوفيتي.

ومع اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية وجدت الصين أن المنطقة الخليجية أصبحت في وضع لا تحسد عليه؛ فالحرب بين العراق وإيران تعني وفقاً للنظرية الصينية فتح المجال أمام التوغل السوفيتي ليجد منفذًا له في المنطقة من خلال خلق نفوذ له فيها عن طريق طرف من أطراف الحرب⁽⁵⁾، لذلك جاء الموقف الرسمي الصيني من الحرب ليعلن قلقه من استمرارها. ففي أول تصريح رسمي صيني تجاه الحرب أعلن رئيس الوزراء الصيني شاو شيانغ Zhao Ziyang في اليوم الثاني على اندلاع الحرب أن الصين:

«قلقة بخصوص الصراع العسكري ونأمل أنهم سيحلون خلافاتهم سلمياً من خلال المحادثات، ويحمون أنفسهم من تدخل الدول العظمى ويعملون الموقف من أن يسوء أكثر. هذا ليس لمصلحة الشعبين الإيراني والعربي فقط وإنما ضروري للسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها»⁽⁶⁾.

خلال فترة الحرب العراقية- الإيرانية كان الموقف الصيني يتمحور أساساً حول نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى: مرتبطة بالتخوف الصيني من التوغل السوفيتي في منطقة الخليج العربي عبر واحد من أطراف الحرب. **والنقطة الثانية:** مرتبطة بالتخوف الصيني من أن الحرب قد تتوجه لتطال الدول الخليجية الأخرى القريبة من إيران والعراق. لذلك سعت الصين إلى اتباع سياسة خارجية قائمة على «الحياد» بين الطرفين المتحاربين حتى لا تفقد تواصلها مع كل من العراق وإيران وتفتح المجال للاتحاد السوفيتي كي يتوجه بنفوذه فيهما. لكن الحقيقة أيضاً هي أن الصين استفادت من الحرب العراقية- الإيرانية من خلال بيعها

للسلاح إلى كل من الطرفين المتحاربين. حيث إنه خلال فترة الحرب أصبحت الصين المصدر الأساسي للسلاح إلى كل من العراق وإيران؛ فقد شكلت مبيعات السلاح الصيني إلى كل من العراق وإيران ما نسبته 70 بالمائة من مجموع مبيعات الصين من السلاح خلال الفترة ما بين 1982 و 1986. وكان العراق أهم مستورد للسلاح الصيني في العالم في تلك الفترة حيث بلغت قيمة الواردات من السلاح الصيني للعراق 3,3 مليار دولار أمريكي⁽⁷⁾. كما أن الصين استفادت اقتصادياً من علاقتها مع العراق حيث إن الشركات الصينية كانت تحصل على مشاريع استثمارية أثناء الحرب وبعدها.

في أثناء أزمة الكويت الناتجة عن الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس من عام 1990 دعمت الصين قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالكويت ولم تعارض القرار 687 القاضي بضرورة استخدام القوة العسكرية ضد القوات العراقية الموجودة في الكويت من أجل إخراجها من هناك، ففابت عن التصويت على ذلك القرار الذي تم تبنيه من قبل مجلس الأمن في التاسع والعشرين من تشرين ثاني/نوفمبر من عام 1990. كما أنها غابت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 688 والذي تم تبنيه في الخامس من نيسان/أبريل عام 1991 والخاص بإدانة الطريقة التي يتعامل بها العراق مع الأكراد باعتبار أن الصين رأت أن ما كان يقوم به العراق هو جزء من حقه في ممارسة سيادته على ترابه وشعبه⁽⁸⁾. ونتيجة للعقوبات التي فرضت من قبل الأمم المتحدة على العراق فإن الصين فقدت شريكاً تجارياً مهماً لاسيما في مجال مبيعات السلاح، كما فقدت الشركات الصينية بعض مشاريعها وأرباحها التي لم تستطع الحكومة العراقية الإيفاء بها والمقدرة بحوالي 1.7 مليار دولار أمريكي⁽⁹⁾.

من جهة أخرى، رحبت الصين باتفاق «النفط مقابل الغذاء» الذي وقعته الأمم المتحدة مع الحكومة العراقية الذي سعت الصين من خلاله إلى إعادة علاقتها الاقتصادية بالعراق. وقد تمثلت هذه العلاقة في التوقيع في آب/أغسطس من عام 1996 على اتفاقية إنتاج مشترك لتطوير حقل الأحذب العراقي لمدة 22 عاماً⁽¹⁰⁾، وتقدر قيمة هذه الاتفاقية بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي⁽¹¹⁾. كما حصلت شركة صادرات وواردات تكنولوجيا الطيران الصينية على عقود لبيع أقمار صناعية لرصد الأحوال الجوية ومعدات لمراقبة السطح

ومعدات اتصال تصل قيمتها إلى ما يزيد عن 24 مليون دولار أمريكي⁽¹²⁾. ووفقاً لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم لدراسات السلم الدولي فإن الصين كانت ثانية أهم مصدر للسلاح إلى العراق حتى عام 2001 مزودة ما نسبته 18 بالمائة من واردات العراق من السلاح⁽¹³⁾.

من ذلك يتضح لنا بأنه حتى فترة الثمانينيات كانت الأيديولوجية هي العامل الحاسم في تحديد السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق، لكن ذلك الوضع تغير منذ الثمانينيات حيث بدأت عوامل أخرى تدخل في التأثير على السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق كالعامل السياسي والعامل الاقتصادي. وهذا الأمر استمر على ما هو عليه حتى فترة ما بعد الاجتياح العسكري الأمريكي -الأجنبي للعراق.

ثانياً، الصين والاجتياح العسكري الأمريكي-الأجنبي للعراق:

لدراسة الموقف الصيني من الاجتياح العسكري الأمريكي-الأجنبي للعراق فإننا سنقسم دراستنا لذلك الموقف إلى قسمين أساسين هما: الموقف الصيني للأوضاع حول العراق في فترة ما قبل الاجتياح، والموقف الصيني من الاجتياح.

1- الموقف الصيني قبل الاجتياح:

كانت الصين دائماً تركز على ضرورة الابتعاد عن استخدام القوة العسكرية لحل الخلافات مع العراق، فانتقدت الحكومة الصينية الهجوم العسكري الجوي الأمريكي على القوات العراقية بعد أن قامت الأخيرة بتوجيه هجوم عسكري ضد العناصر الكردية المسلحة في شمال العراق في أواخر آب/أغسطس من عام 1996⁽¹⁴⁾. وأدانت الصين الهجوم العسكري الجوي الأمريكي- البريطاني على العراق في السابع عشر من كانون أول/ديسمبر 1998 والمعروف بـ «عملية ثعلب الصحراء» باعتباره أنه قد تم من دون تفويض من مجلس الأمن⁽¹⁵⁾. كما أعلنت الصين معارضتها استخدام القوة العسكرية ضد العراق بعد أن تأزم الوضع نتيجة رفض العراق التعاون مع لجنة التفتيش الخاصة للأمم المتحدة المعروفة بـ UNSCOM⁽¹⁶⁾. وعارضت الصين، كذلك، مشروع قرار تقدمت به كل

من بريطانيا واليابان، ومدعوماً من الولايات المتحدة، يجيز للمنظمة الدولية استخدام القوة العسكرية ضد العراق إذا أقدم العراق على انتهاء مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها بين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان والحكومة العراقية في الثالث والعشرين من شباط/فبراير عام 1998. وانضمت الصين إلى كل من فرنسا وروسيا في معارضتهم لمشروع القرار هذا مطالبة بضرورة أن لا يشمل مشروع القرار خيار استخدام القوة العسكرية ضد العراق وإنما لا بد أن يتضمن تشجيعاً للعراق بحيث إنه في حالة تعاونه مع الأمم المتحدة فإن العقوبات الاقتصادية سيتم رفعها⁽¹⁷⁾. لكن شيئاً من هذا لم يتم مما جعل الصين تغيب عن اجتماع مجلس الأمن الخاص بالتصويت على قرار المجلس رقم 1284 بتاريخ السابع عشر من كانون أول/ديسمبر 1999 والذي أنهى عمل UNSCOM واستبدلها بلجنة التفتيش والفحص والمراقبة UNMOVIC، إذ اعتبرت الصين أن هذا القرار لا يرقى إلى ما كانت تأمل به من ضرورة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق⁽¹⁸⁾. دعوة الصين لضرورة الابتعاد عن استخدام القوة العسكرية لحل الخلاف مع العراق كان حاضراً في أثناء السعي الأمريكي لاستصدار قرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق. ففي الخامس والعشرين من تشرين أول/أكتوبر 2002 تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار يطالب ضمنياً تقويض مجلس الأمن لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق في حالة عدم قبول وعدم تعاون العراق مع فريق التفتيش الدولي. وهنا يلاحظ، بأن الرد الصيني على المشروع الأمريكي، وإن كان سلبياً، إلا أنه لم يكن بشدة وصراحة رد كل من فرنسا وروسيا اللتين أعلنتا صراحة عدم رضاهما عن المشروع الأمريكي واستعدادهما تقديم مشروع آخر مضاد للمشروع الأمريكي إذا لم تجر الولايات المتحدة تعديلات على مشروع قرارها. الصين أكدت التزامها بضرورة اعتماد التسوية السلمية والابتعاد عن استخدام القوة العسكرية⁽¹⁹⁾. وبعد مناقشات بين أعضاء مجلس الأمن صدر بالإجماع القرار رقم 1441 في الثامن من تشرين ثاني/نوفمبر من عام 2002 والذي حذر العراق من تعرضه إلى عواقب وخيمة إذا ما فشل في الوفاء بالتزاماته المحددة. الصين صوتت لمصلحة القرار وأعتبرته خطوة في طريق الحل السلمي

للموضوع العراقي⁽²⁰⁾.

وعلى الرغم من صدور هذا القرار بالإجماع إلا أن انقساما قد حدث في تفسير هذا القرار؛ فهناك من كان يعتبر بأن هذا القرار هو «تخييل» من قبل مجلس الأمن بإمكانية استخدام القوة العسكرية ضد العراق إذا لم يلتزم العراق بالتعاون مع المفتشين الدوليين، وكانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تحمل هذا التفسير. وهناك من كان ينظر إلى أن هذا القرار لا يعطي «تفويضا تلقائيا» بإمكانية استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وهو التوجه الذي تبنته الصين مع كل من فرنسا وروسيا وألمانيا⁽²¹⁾. فقد أعلن مندوب الصين الدائم في مجلس الأمن بأن «النص لا يعني السماح التلقائي باستخدام القوة العسكرية وإنما يعطي مجلس الأمن حق تحديد ما إذا كان العراق متعاونا أو غير متعاون مع قرارات الأمم المتحدة»⁽²²⁾. ولقد رحبت الصين بقبول العراق لقرار مجلس الأمن واعتبرته تحركا إيجابيا من شأنه أن يدفع نحو حل الموضوع العراقي سلميا في وقت قريب⁽²³⁾. كما رحبت الصين، أيضا، بعودة المفتشين الدوليين للعراق وتقديم العراق تقريرا مكتوبا عن ما لديه من أسلحة دمار شامل إلى الأمم المتحدة بناء على ما حده القرار 1441⁽²⁴⁾.

مع هذا الانقسام أعلنت الولايات المتحدة في مجلس الأمن وعلى لسان وزير خارجيتها كولن باول في الخامس من شباط/فبراير عام 2003 بأن التفتيش الدولي عن أسلحة الدمار الشامل في العراق أصبح أمرا غير مجد وأنه لا بد من ضرورة اتخاذ قرار جديد يسمح باستخدام القوة العسكرية ضد النظام السياسي في العراق. وعليه تقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا بمشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن في الثالث والعشرين من شباط/فبراير يدين العراق لعدم تعاونه مع القرار 1441 ويبيح استخدام القوة العسكرية ضده. الصين، من جهتها، شددت على ضرورة منح فريق التفتيش مزيدا من الوقت كي يؤدي عمله وأنه لا حاجة لاستصدار قرار جديد⁽²⁵⁾. اعتبرت الصين أن هناك تقدما يحدث على أرض الواقع من جراء عمل المفتشين الدوليين في العراق وليس هناك من سبب يجعل مجلس الأمن يتخلى عن عمل المفتشين، لذلك قدمت الصين الدعم للمذكرة التي تقدمت بها كل من فرنسا وروسيا وألمانيا لمنح المفتشين الدوليين العاملين في العراق مزيدا من الوقت⁽²⁶⁾. فقد ذكر وزير الخارجية الصيني تانغ جياشوان Tang Jiaxuan أثناء اجتماع مجلس الأمن للباحث حول موضوع العراق:

«وفقاً للمعطيات الحالية، لا يوجد هناك سبب لغلق باب السلام. لذلك فلنفتح لسنا مع إيجاد قرار جديد لا سيما قرار يجيز استخدام القوة العسكرية نحن نعتقد أنه طالما أنتا نلتزم بطريق التسوية السياسية فإن هدف تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية من الممكن تحقيقه».⁽²⁷⁾

وزير الخارجية الصيني قام في أوائل عام 2003 بأربع زيارات إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك من أجل الضغط للوصول إلى حل سلمي للقضية العراقية. كما أن الرئيس الصيني جيانغ زيمين Jiang Zemin كان على اتصال مباشر برؤساء دول مجلس الأمن وألمانيا وكان موقفه ثابتاً في ضرورة العمل على الاستمرار في دفع دور الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي للقضية العراقية والابتعاد عن أسلوب الاستخدام العسكري لحلها⁽²⁸⁾. وأعلنت الصين رغبتها في تقديم المساعدة التقنية والبشرية لفريق المفتشين الدوليين العاملين في العراق⁽²⁹⁾. كما التزم الرئيس الصيني الجديد هو جينتاو Hu Jintao بالخط العام الذي تسير عليه السياسة الصينية تجاه القضية العراقية بعد أن تم اختياره رئيساً للصين خليفة للرئيس جيانغ زيمين⁽³⁰⁾، وعبرت الصين عن قلقها بسحب المفتشين الدوليين من العراق⁽³¹⁾.

يلاحظ من الموقف الصيني من القضية العراقية وتداعيات ما قبل الاجتياح الأميركي-

الأجنبي على ذلك البلد تركيزه على النقاط التالية:

❖ ضرورة� احترام سيادة الدول على أرضها وشعبها وضرورة عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وكان هذا واضحاً في تركيز الخطاب السياسي الصيني الرسمي تجاه القضية العراقية على مسألة احترام سيادة العراق من قبل الولايات المتحدة والدول الأخرى. لذلك اعتبرت الصين الهجمات العسكرية الجوية من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا للأراضي العراقية والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضدها هو انتهاء لسيادة العراق. وهنا، يمكن أن نفسر الاهتمام الصيني بالدعوة إلى ضرورة التزام الدول القوية باحترام سيادة الدول الأخرى للحقيقة القائمة على أساس أن الصين لا تود مثل هذا العمل أن يصبح «عرفاً دولياً» تسعى من خلاله الدول القوية كالولايات المتحدة أو غيرها من الدول إلى تطبيقه ضد أي

- دولة أخرى ذات سيادة لمجرد الاختلاف معها. لذلك جاء التركيز الصيني على مسألة احترام سيادة الدول وضرورة عدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- ❖ الابتعاد عن الاستخدام العسكري لحل الخلافات الدولية وضرورة اعتماد النهج السياسي في ذلك السبيل. وقد تمثل ذلك في رفض الصين استخدام الخيار العسكري أو التهديد به في محاولة إيجاد حل للقضية العراقية والتزامها بضرورة اعتماد الأسلوب السلمي في ذلك.
 - ❖ التركيز على ضرورة إعطاء الأمم المتحدة الدور الأساسي في مواجهة المشاكل والقضايا الدولية. فالصين ركزت كثيراً خلال موقفها من القضية العراقية على أهمية دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والاستقرار الدوليين من خلال مجلس الأمن الدولي. فإصرارها على استمرار عمل المفتشين الدوليين لإتمام مهمتهم في العراق كان من أجل إبقاء دور الأمم المتحدة قوياً، وبالتالي، إمكانية أن يكون للصين دور فاعل من خلالها باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن، وكذلك من أجل أن لا يصبح تجاوز الأمم المتحدة عرفاً دولياً يمكن أن تلجأ إليه الدول القوية كالولايات المتحدة ضد الأنظمة السياسية التي لا يمكن أن تتقبلها مثل تلك الدول.
 - ❖ ركزت الصين أيضاً في سياستها تجاه الملف العراقي على ضرورة إزالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق. الدافع الصيني لهذا الأمر يمكن إرجاعه إلى حاجة الصين إلى الاستفادة الاقتصادية من تعاؤنها في هذا المجال مع العراق خاصة في مجال النفط حيث إن الصين أصبحت بحاجة إلى توسيع مصادر الحصول على النفط المستورد لا سيما وأن العراق يعتبر دولة ذات مخزون نفطي كبير، ومن أجل كذلك الاستثمار في المشاريع البنائية المختلفة في العراق. الصين كانت قد وقفت كثيرة من العقود الخاصة بالاستثمار في العراق لكن العقوبات المفروضة على العراق حالت دون إتمام الصين لتلك العقود مما يعني حاجة الصين إلى إزالة العقوبات الاقتصادية كي تتحقق لها الفائدة في العلاقة مع العراق.

2 - الموقف الصيني من الاجتياح:

عندما اجتاحت القوات الأمريكية ومعها بعض حلفائها العراق في العشرين من

آذار/مارس من عام 2003 كان الرد الصيني فوريًا. فقد أصدرت وزارة الخارجية الصينية في اليوم نفسه بياناً حددت فيه موقف الصين الرسمي من الاجتياح الأجنبي للعراق جاء فيه:

«إن الحكومة الصينية تعبّر عن قلقها الشديد إزاء قيام الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى بعمليات عسكرية ضدّ العراق، وإن الحكومة الصينية تقف دائمًا إلى جانب الحل السياسي للقضية العراقية من خلال الأمم المتحدة، مشجعة الحكومة العراقية على ضرورة التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتدعو لاحترام سيادة العراق وكرامة أراضيه من قبل المجتمع الدولي. وإن قرار مجلس الأمن رقم 1441 الذي تم تبنيه بالإجماع في تشرين ثاني/نوفمبر الماضي هو أساس مهم للتسوية السلمية للمسألة العراقية إن الحكومة الصينية تدعو بشدة الدول ذات الصلة إلى وقف الأعمال العسكرية والعودة إلى الطريق الصحيح من خلال العمل على إيجاد حل سياسي للمسألة العراقية».⁽³²⁾

وفي مؤتمر صحفي آخر للمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية ذكر كونغ كوان Kong Quan بأن: «الصين تدعوه بقوة لوقف الفوري للعمليات العسكرية ضدّ العراق والعودة إلى طريق الحل السياسي للموضوع العراقي، الصين قلقة جداً حول الوضع، وإن موقف الحكومة الصينية من الموضوع العراقي يتواافق مع أمال شعوب العالم للسلام»⁽³³⁾ وبالنسبة للجنة الشؤون الخارجية التابعة للمجلس الاستشاري السياسي للشعب الصيني الذي يعد أعلى «جهاز استشاري» في الصين فقد أصدرت في اليوم التالي للاجتياح العسكري الأمريكي-الأجنبي للعراق بياناً حول ذلك الاجتياح جاء فيه: «في 20 من آذار/مارس ومن دون تقويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتجاهلاً لأمنيات العالم قاطبة للسلام، ذهبت الولايات المتحدة ومعها بعض الدول في طريقها وشنّت عملاً عسكرياً ضدّ العراق. إن أعضاء اللجنة الوطنية للمجلس الاستشاري السياسي للشعب الصيني من كل الأحزاب السياسية والمجموعات الاجتماعية وشتي مناحي الحياة والطوائف العرقية مندهشون وقلقون لذلك، ونحن ندعوه بشدة جميع الدول ذات الصلة بأن تلتزم بمطالب المجتمع الدولي، وتوقف العدوان العسكري وتستمر في السعي لإيجاد حل سياسي للقضية العراقية من خلال إطار الأمم المتحدة»⁽³⁴⁾

الملاظ على هذا الموقف الرسمي الصيني من الاجتياح العسكري الأمريكي-الأجنبي للعراق أنه لم يكن موقفاً قوياً مندداً بالاجتياح العسكري، بل كان موقفاً كما عبر عنه بيان وزارة الخارجية الصينية وحديث المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية وكما أعلن عنه بيان لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الاستشاري السياسي للشعب الصيني يعبر عن «قلق الصين الشديد» من العمليات العسكرية ضد العراق، ولم يرق إلى «التنديد» بذلك الاجتياح وإعلان الصين صراحة وبشكل مباشر و رسمي رفضها المطلق لمثل ذلك التحرك. ومن خلال متابعة تلك البيانات والتصريحات الرسمية الصينية تجاه الاجتياح العسكري الأمريكي-الأجنبي للعراق يمكن لنا تحديد مجموعة من الأمور التي ركز عليها الخطاب السياسي الصيني تجاه الاجتياح معتبراً أنها أمور تمثل مصدر قلق الصين وهي :

- ❖ إن الاجتياح العسكري الأمريكي-الأجنبي للعراق قد تم من دون الحصول على تخويل دولي من قبل مجلس الأمن ومتجاوز للمطالبات الدولية بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية العراقية. الصين كعضو دائم في مجلس الأمن من الطبيعي أن يشغلها أهمية عدم تجاوز المنظمة الدولية لأن مثل هذا الأمر من شأنه أن يضعف الأمم المتحدة ويثير حولها الكثير من الأسئلة حول جدوى وجودها إذا لم تستطع تحقيق الأمن والاستقرار العالميين والدفاع عن دولة عضو من عدوان دول أعضاء آخرين في المنظمة. إن إضعاف المنظمة الدولية يعني تراجع الدور السياسي الكبير الذي تتمتع به الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والتي تعتبر الصين واحدة منها.
 - ❖ التأثير الذي يمكن أن يحدثه هذا الاجتياح العسكري على دول منطقة الخليج العربي والتي تعتبر دولاً مهمة وحيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي نظراً لتوفر النفط، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك الاجتياح من تأثير على الاقتصاد العالمي وكذلك السلم والأمن الدوليين؛ فالصين تعتمد على نفط المنطقة، لا سيما نفط المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وإيران، لذلك يهمها استقرار تلك المنطقة.
 - ❖ الأضرار التي يمكن أن تلحق بال العراقيين وممتلكاتهم.
- من جهة أخرى، فإن القلق الصيني من الاجتياح العسكري للعراق يعود أيضاً إلى أمور أخرى لم تذكرها البيانات الصينية الرسمية ويمكن إجمالها في التالي:

- ◆ إن الاجتياح العسكري للعراق سيفقد الصين مصالح اقتصادية قوية كانت قد أنسنت لها مع نظام الرئيس السابق صدام حسين في مجال الاستثمار في الطاقة وإعادة بناء العراق. لذلك فإنه من الطبيعي أن لا تتوافق الصين على الاجتياح العسكري للإطاحة بنظام صدام حسين وتدعوه بالتالي إلى ضرورة وقفه والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل حل الخلاف بالشكل الدبلوماسي.
- ◆ التخوف من أن الاجتياح العسكري للعراق س يجعل نفط العراق يقع تحت سيطرة الولايات المتحدة مما قد يؤثر على إمدادات النفط المستقبلية للصين.
- ◆ التخوف من التأثير الذي يمكن أن يلحقه العمل العسكري ضد بلد مسلم كالعراق على حالة الأمن والاستقرار في الصين ذاتها لا سيما في غرب البلاد، إذ أعلنت غالبية السكانية المسلمة هناك تضامنها مع الشعب العراقي ورفضها للعدوان العسكري الأمريكي-الأجنبي على العراق⁽³⁵⁾. وهو الأمر الذي جعل رئيس الجمعية الإسلامية الصينية- التابعة لإشراف ورقابة الحكومة الصينية- أن يدعو مسلمي الصين للهدوء وأن يعملوا على حماية مصالح بلدتهم الوطنية ويبعدوا عن السبل والطرق غير السلمية في التعبير عن رفضهم للعدوان الأمريكي-الأجنبي على العراق وضرورة العمل على حماية الأمن والاستقرار في بلادهم⁽³⁶⁾.

129

ثالثاً، الصين ووضع العراق بعد الاجتياح الأمريكي-الأجنبي:

بعد الاجتياح العسكري للعراق بدأ التركيز الصيني لملف القضية العراقية يتمحور حول النقاط التالية: ضرورة إعادة القضية العراقية إلى الأمم المتحدة، وإعادة السيادة لل العراقيين ودفع العملية السياسية، والمشاركة في إعادة إعمار العراق. وهذا ما يمكن ملاحظته تباعاً.

1- إعادة القضية العراقية للأمم المتحدة:

منذ البداية كان التركيز الصيني يتمحور حول ضرورة عودة الموضوع العراقي إلى الأمم المتحدة من أجل إعادة الاعتبار إلى المنظمة الدولية وإلى سلطة مجلس الأمن. فقد ذكر وزير الخارجية الصيني لي شاو شينغ Li Zhaoxing أن «الحل الأمثل للقضية

العراقية مرتبطة بالأمم المتحدة وأن الصين ستشارك المجتمع الدولي في حماية دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية وسلطة مجلس الأمن»⁽³⁷⁾. وكذلك فإن الصين غدت تركز على ضرورة إشراك الأمم المتحدة في العراق ما بعد الحرب⁽³⁸⁾; لذلك نجدها قد صوتت لقرار مجلس الأمن رقم 1472 والذي يعطي الأمين العام للأمم المتحدة المسؤولية في إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء واعتبرته قراراً ذا «أهمية إيجابية»⁽³⁹⁾; كما صوتت لقرار مجلس الأمن رقم 1483 الصادر في الثاني والعشرين من أيار/مايو لعام 2003 والقاضي برفع العقوبات التي كانت مفروضة على العراق منذ غزوه للكويت في آب/أغسطس عام 1990. الصين اعتبرت القرار بأنه من شأنه أن «يفيد ليس فقط في تحقيق الأمن والاستقرار للعراق ويحقق السلام في الخليج والشرق الأوسط وإنما يساعد أيضاً في حماية مصداقية وسلطة الأمم المتحدة»⁽⁴⁰⁾. وأيدت قرار مجلس الأمن رقم 1500 الصادر في الرابع عشر من آب/أغسطس 2003 والذي وافق على تشكيل بعثة للأمم المتحدة في العراق. كما أن الصين صوتت لصالح قرار مجلس الأمن رقم 1511 الصادر في السادس عشر من تشرين أول/أكتوبر عام 2003 والقاضي بإضفاء الشرعية على القوة الدولية في العراق بقيادة الولايات المتحدة. لقد دعمت الصين هذا القرار على الرغم من أن دعوتها بضرورة تحديد جدول زمني يحدد فترة وجود القوات الأجنبية في العراق والفترقة التي لا بد أن تخرج منها القوات الأجنبية من ذلك البلد لم تجد قبولاً من قبل الولايات المتحدة وحلفائها المقربين في مجلس الأمن. الصين أيدت القرار باعتباره - على أقل تقدير - يمنع دوراً أكبر للأمم المتحدة في التعامل مع الملف العراقي⁽⁴¹⁾. وصوتت الصين لقرار مجلس الأمن رقم 1538 الصادر في الحادي والعشرين من نيسان/إبريل 2004 والخاص بإجراء تحقيق شامل من قبل الأمم المتحدة حول ما قامت به حكومة صدام حسين في ما يسمى بـ«التعذيب» على برنامج النفط مقابل الغذاء. وصوتت الصين لقرار مجلس الأمن رقم 1546 الصادر في الثامن من حزيران/يونيو 2004 والذي يرحب بالعملية السياسية في العراق ويقر ببقاء القوات الدولية⁽⁴²⁾; وصوتت كذلك لقرار مجلس الأمن رقم 1557 الصادر في الثاني عشر من آب/أغسطس 2004 والخاص بمد ولاية بعثة الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة للعراق. ووافقت على قرار مجلس الأمن رقم 1619 الصادر في

الحادي عشر من آب/أغسطس 2005 والخاص بدعم دور الأمم المتحدة في العراق والقاضي بعد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق. كما وافقت على قرار مجلس الأمن رقم 1637 الصادر في تشرين ثاني/نوفمبر 2005 الذي يرحب بمرحلة الانتقال السياسي الجديدة في العراق ويمد فترة إبقاء القوة المتعددة الجنسيات في العراق. ووافقت الصين، كذلك، على قرار مجلس الأمن رقم 1700 الصادر في العاشر من آب/أغسطس 2006 والخاص بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في العراق.

إن هذا الدعم السياسي الذي قدمته الصين لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالملف العراقي يبين لنا مدى الأهمية التي توليه الحكومة الصينية لموضوع ضرورة إشراك الأمم المتحدة في مجريات الأمور في العراق وعدم ترك الملف في يد الولايات المتحدة وحلفائها الذين يدعمونها في العراق فقط. هذا الاهتمام نابع من رغبة الحكومة الصينية في إعادة الاعتبار إلى مجلس الأمن ودوره في حل القضايا الدولية وفي محاولة التأثير لإبعاد فكرة «الانفرادية» التي تحاول الولايات المتحدة تطبيقها في النظام الدولي الجديد.

2 - إضادة السيادة للعراق ودفع العملية السياسية :

أيدت الصين كذلك العملية السياسية في العراق والقائمة على أساس نقل السلطة السياسية من يد الولايات المتحدة إلى يد العراقيين معتبرة أن «الشؤون الداخلية العراقية يجب أن يتولاها الشعب العراقي بشكل مستقل»⁽⁴³⁾. لذلك نجد أن الحكومة الصينية رحبت رسمياً بإنشاء «مجلس الحكم العراقي» الذي تم تشكيله في الثالث عشر من تموز/يوليو 2004 من قبل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على الرغم من بقاء السلطات الفعلية في يد بول بريمر رئيس الإدارة الأمريكية في العراق⁽⁴⁴⁾. وأيدت الحكومة الصينية قرار الأمم المتحدة رقم 1511 الذي يقر بأن مجلس الحكم وزراءه وأجهزته الإدارية الرئيسية تمثل الإدارة المؤقتة للعراق، وتجسد سيادة العراق خلال الفترة الانتقالية إلى أن يتم إنشاء حكومة ممثلة للشعب العراقي.

وتعبيراً عن دعمها لمجلس الحكم، استقبلت بكين رئيس مجلس الحكم العراقي الدكتور محمد بحر العلوم الذي قام بزيارة رسمية للصين في آذار/مارس 2004 وقابل خلالها

الرئيس الصيني رئيس مجلس الحكم الانتقالي⁽⁴⁵⁾. كما أيدت الحكومة الصينية قرار الأمم المتحدة رقم 1546 الذي يرحب بالعملية السياسية في العراق ويتبنى خطة نقل السلطة لل العراقيين في الثلاثين من حزيران/يونيو 2004 والذي اعتبرته الصين أنه يمثل بداية لمرحلة جديدة في العراق⁽⁴⁶⁾. وتعبرًا كذلك عن دعمها للعملية السياسية في العراق عملت الحكومة الصينية على أن تكون من أوائل الدول التي تعيد فتح سفارتها في العراق؛ فقد بعثت الحكومة الصينية في كل من شهر أيار/مايو 2003 وشهر شباط/فبراير 2004 وفداءً دبلوماسياً للعراق من أجل مراجعة حالة السفارة الصينية هناك وتحديد إمكانية إعادة فتحها من جديد⁽⁴⁷⁾. وبالفعل فقد أعيد فتح السفارة الصينية في بغداد في أوائل شهر تموز/يوليو 2004. وقد ذكر سون بیغان Sun Bigan رئيس البعثة الدبلوماسية الصينية العائدة إلى العراق بأن «هذا التحرك يوضح دعم الحكومة الصينية للحكومة الانتقالية في العراق»⁽⁴⁸⁾ ووجهت الحكومة الصينية رسالة تهنئة إلى الشعب العراقي بمناسبة نقل السلطة لل العراقيين في الثامن والعشرين من حزيران/يونيو 2004 جاء فيها: «نهنئ الشعب العراقي على عملية نقل السلطة ونأمل أن تتمكن الحكومة العراقية الانتقالية (بالتعاون مع المجتمع الدولي بما فيه الأمم المتحدة) من توحيد الشعب العراقي بأكمله لتحقيق الاستقرار للوضع المحلي في أسرع وقت ممكن، تطوير عملية الانتقال السياسي العراقي، والقيام بمحاولات جادة من أجل الوصول إلى عراق مستقل، مسالم ومزدهر».⁽⁴⁹⁾

وبالنسبة للانتخابات العراقية التي جرت في الثلاثين من كانون ثاني/يناير 2005 فإن الصين كانت من المؤيدين لإجرائها. فقد نقل عن الرئيس الصيني قوله في رسالة بعث بها إلى الرئيس المصري محمد حسني مبارك أن «الانتخابات عادلة وشفافة يحدد من خلالها العراقيون مستقبلهم هي الطريق للخروج من الوضع الصعب الحالي في العراق»⁽⁵⁰⁾. وأعلنت الحكومة الصينية استعدادها لتقديم دعم يصل إلى مليون دولار أمريكي في شكل مساعدة لإجراء الانتخابات في العراق⁽⁵¹⁾. كما قدمت منحاً دراسية للطلبة العراقيين للدراسة في الصين، وقدمت المساعدة في تدريب عدد من التقنيين والإداريين والدبلوماسيين العراقيين. فمثلاً في نيسان/أبريل 2005 مولت الحكومة الصينية أحد

عشر دبلوماسيًّا عراقيًّا للتدريب في جامعة الصين للشؤون الخارجية⁽⁵²⁾. وما أن أجريت الانتخابات في العراق حتى أعلنت الصين تأييدها لها واعتبرتها خطوة مهمة في إعادة بناء العراق⁽⁵³⁾. كما أن الصين لم تتقىد السياسة الخارجية الأمريكية في العراق ولم تحملها بشكل مباشر مسؤولية التدهور في الوضع الأمني في العراق، وإنما كان تركيزها على ضرورة إنجاح العملية السياسية وتفعيل دور الأمم المتحدة. وحتى عملية إعدام الرئيس السابق صدام حسين التي لاقت الانتقاد من كثير من دول العالم كدول الاتحاد الأوروبي، روسيا، وبعض الدول العربية كالسعودية ومصر والأردن ولبيبا لم يصدر عن الصين أي رد فعل سوى إعلانها عنأملها أن يؤدي ذلك إلى تحقيق الأمن والاستقرار في العراق⁽⁵⁴⁾. إن هذا الدعم الصيني للعملية السياسية في العراق ناتج عن رغبة الحكومة الصينية في تعزيز علاقتها بالحكومة العراقية حتى يتسع لها الاستفادة من برنامج إعادة الإعمار والحصول على مشاريع استثمارية في العراق.

3 - المشاركة في إعادة إعمار العراق:

في كانون أول/ديسمبر من عام 2003 دارت معلومات مفادها بأن الولايات المتحدة جعلت كلاً من الصين وفرنسا وألمانيا وكندا والمكسيك وروسيا من ضمن الدول التي منعت من الحصول على مشاريع استثمارية كبيرة في برنامج إعادة إعمار العراق. ومن هذا المنطلق، بدأت الحكومة الصينية في السعي وراء دعم العملية السياسية من أجل عدم استثنائها من الحصول على امتيازات الاستثمار في «Iraq ما بعد الحرب». فقد تعهدت الصين خلال مؤتمر مدريد بتقديم مساعدة مادية إلى العراق تقدر بـ 25 مليون دولار أمريكي وباستعدادها إلغاء نسبة كبيرة من ديونها على العراق والمقدرة بحوالي 5,6 مليار دولار⁽⁵⁵⁾. لكن هذه المساعدة لم تكن بغرض المساعدة الإنسانية لإخراج العراق من محنته، وإنما كانت ذات طبيعة سياسية-اقتصادية. فقد ذكر مساعد وزير الخارجية الصيني شين غوفانغ Chen Gufang بأن الصين تأمل من وراء إلغاء بعض من ديونها على العراق في الحصول على تسهيلات في مجال الاستثمار في قطاع النفط ومشاريع البنية التحتية⁽⁵⁶⁾. كما سعت الصين في خطاباتها إلى التركيز على ضرورة أن تمنع جميع الدول

الحق في المشاركة في إعادة إعمار العراق، وأن يتم ذلك من خلال الأمم المتحدة. فهذه النقطة اعتبرتها الحكومة الصينية واحدة من أهم مبادئها تجاه القضية العراقية والتي تقدمت بها إلى مجلس الأمن وصدرت في بيان من قبل وزارة الخارجية الصينية وتم الإعلان عنه في مؤتمر صحفي في الخامس والعشرين من أيار/مايو 2004⁽⁵⁷⁾.

الخاتمة: نحو تفسير الموقف الصيني:

يتضح لنا مما سبق، بأن الموقف الصيني تجاه القضية العراقية بعد الاجتياح الأمريكي (الأجنبي) للعراق لم يكن موقفاً متشددأً ومعارضاً بشكل واضح للموقف الأمريكي، كما أنه لم يكن موقفاً منتقداً للسياسة الأمريكية لما بعد الاجتياح، وإنما كان موقفاً مسايراً إلى حد بعيد مع المسعي الأمريكي. فإن كانت الحكومة الصينية متشددة في خطابها السياسي تجاه عملية استخدام القوة العسكرية ضد العراق قبل الاجتياح الأمريكي-الأجنبي، إلا أن خطابها أصبح أقل حدة بعد الاجتياح، وهو ما عبرت عنه بوضوح المواقف الصينية التالية:

❖ لم تند الصين بالاجتياح الأمريكي-الأجنبي للعراق بل عبرت عن قلقها من ذلك الاجتياح، ولم تركز في فترة ما بعد الاجتياح على مسألة ضرورة الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من العراق في خطاباتها وبياناتها السياسية الرسمية بل أصبح تركيزها على ضرورة إعادة السيادة لل العراقيين واعطاء الأمم المتحدة الدور الأكبر.

❖ صوتت الصين لصالح جميع القرارات المتعلقة بالعراق لفترة ما بعد الاجتياح العسكري ولم تقف في وجه الولايات المتحدة في مثل تلك القرارات، وإن كانت قد اتخذت في بعض الأوقات مواقف تدعوا إلى ضرورة إدخال بعض التعديلات على بعض القرارات، إلا أنها في النهاية صوتت لصالح جميع القرارات التي عدلت وكذلك تلك التي لم تعدل.

❖ أيدت الصين العملية السياسية في العراق، وقدمت مساعدات من أجل إنجاحها وهي العملية التي تمت بمبادرة أمريكية في الأساس، ولم تنتقد المسعي الأمريكي لإدخال الديمقراطية على العراق.

لذلك، فإننا نقول بأن الموقف الصيني هذا كان مفاجئاً لبعض الذين توقعوا صلابة الموقف الصيني في مواجهة الولايات المتحدة في العراق، لا سيما وأن العراق كان في زمن الرئيس السابق صدام حسين يتمتع بعلاقات قوية مع الصين. ويمكن تفسير هذا الموقف الصيني غير المتشدد في النقاط التالية:

- ❖ اعتماد الصين طريق النمو السلمي والابتعاد عن كل ما يمكن أن يعرقل خط سير النمو الصيني في مجال تحقيق برنامج الإصلاح الذي تبنته منذ عهد الرئيس دينغ شاو بينغ. ففي كل عام تصدر الصين «ورقة بيضاء» حول نموها السلمي تحدد من خلالها الأسس التي تقوم عليها السياسة الصينية الداخلية والخارجية من أجل إنجاح برنامجها الإصلاحي. وهذه الأسس تتمحور في الأساس حول ضرورة إبعاد الصين عن الصراعات والتركيز على التعاون مع دول العالم ومحاولة استغلال الوضع الدولي لتحقيق أفضل السبل لإنجاح النمو الصيني. لذلك لم تود الصين إثارة خلافات مع الولايات المتحدة حول العراق وفضلت التعاون معها قدر الإمكان لتحقيق مكاسب إيجابية لبرنامج الصين الإصلاحي لا سيما وأن الولايات المتحدة تعتبر شريكاً اقتصادياً مهماً بالنسبة للصين التي تعتمد على التكنولوجيا الأمريكية وعلى الأرباح الكبيرة التي تتحققها نتيجة للعجز التجاري في ميزان التجارة بين البلدين والذي يصب في صالح الصين. ولعل الصين أدركت أهمية الولايات المتحدة بالنسبة لبرنامجها الإصلاحي بعد أن قامت الأخيرة ومعها حلفاؤها بفرض عقوبات على الصين بعد أحداث ميدان تيانانمن Tiananmen لعام 1989 والتي كان لها بالغ الأثر في التأثير السلبي على برنامج الصين الإصلاحي. لذلك فهي لا تود لمثل هذا السيناريو أن يتكرر مرة أخرى؛ بل تود أن تبرز للعالم بأن صعودها ونموها هو صعود ونمو سلمي لا تسعى من خلاله الصين إلى إثارة المشاكل والخلافات التي من شأنها أن تؤثر على الأمن والاستقرار الدوليين⁽⁵⁸⁾. وقد أعلنت الصين على لسان المتحدث باسم خارجيتها ليو جيانشاو Liu Jianchao أن تزايد حاجة الصين من

النفط الأجنبي لن يجعلها تتصادم مع الدول الأخرى بل إنها ستعمل مع دول العالم بما فيها الولايات المتحدة من أجل تحقيق ذلك الهدف⁽⁵⁹⁾.

♦ أن الصين، ونظراً للعقوبات المفروضة على العراق منذ غزوه للكويت في عام 1990، لم تكن تعتمد على العراق اعتماداً كبيراً لدفع عجلة نموها الاقتصادي. فالصين لم تكن تعتمد على العراق في الحصول على إمدادات النفط، بل كان تركيزها أساساً حول دول أخرى في المنطقة كالسعودية وعمان وإيران. كما أن الاتفاقيات الاستثمارية الموقعة بين الصين وال العراق في عهد الرئيس السابق صدام حسين كان تتفيد لها مرهوناً برفع العقوبات عن العراق، وبالتالي لم تكن الصين مستفيدة من تلك الاتفاقيات. إن ما يهم الصين، في حقيقة الأمر، هو المكانة المستقبلية للعراق عندما يتم رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه. فالعراق دولة غنية بالنفط وتحتل باحتياطي نفطي هائل يمكن أن يساعد في سد رمق الاقتصاد الصيني العطش للنفط. كما أن العراق يمكن أن يمثل نقطة استثمار رابحة للشركات الصينية العاملة في مختلف المجالات. لذلك وجدنا الصين تميل إلى التعاون مع الولايات المتحدة في تحديد مستقبل العراق وتبتعد عن التصادم معها وعرقلة عملها من أجل الوصول بالعراق إلى الاستقرار.

♦ لدى الصين أيضاً تحفظات حول «المتشددين الإسلاميين»، ولذلك وقفت مع الولايات المتحدة في حربها على ما يسمى بـ«الإرهاب» لا سيما ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان. لذلك فلا يمكن للصين أن تقبل خسارة الولايات المتحدة في العراق وانتصار الجماعات الإرهابية عليها، لأن من شأن ذلك أن يقوى نفوذ مثل تلك الجماعات في الدول المسلمة المجاورة للصين وكذلك في الصين ذاتها التي تصنف حكومتها الإسلامية الانفصاليين في غرب البلاد على أنهم إرهابيون. كما أن هناك عدداً من رعايا الصين ذاتها كانوا قد تعرضوا للاغتيالات والخطف في العراق من قبل مثل تلك الجماعات الموجودة في ذلك البلد. بالإضافة إلى أن سقوط العراق في

السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغمانية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً

يد المتشددين الإسلاميين يعني أيضاً إدخال المنطقة الخليجية في حالة من عدم الاستقرار الذي يمكن أن يهدد إمدادات النفط الخليجي الذي تعتمد عليه الصين، لذلك فليس من مصلحة الصين انتصار الإسلاميين.

من ذلك يتضح لنا بأن السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق أصبحت تحركها عوامل واقعية متعلقة بالمصلحة الوطنية الصينية المرتبطة بالصالح السياسية والاقتصادية والأمنية أكثر من العوامل الأيديولوجية. ويبدو أن هذا المحدد سيستمر ليكون هو الأساس في تحديد السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق بشكل خاص والمنطقة الخليجية بشكل عام، ولا تتوقع للصين أن تتصادم مع الولايات المتحدة في موضوع العراق في المستقبل المنظور طالما أن مصالحها مع واشنطن كبيرة، ولكن يبقى السؤال: ماذا لو تضررت المصالح الصينية مع الولايات المتحدة، هل سيؤثر ذلك سلباً على موقفها من الوضع في العراق؟

137

المواضيع:

- 1- Mohamed Bin Huwaidin, China's Relations with Arabia and the Gulf 1949-1999 (London: RoutledgeCurzon, 2002), 136–137
- 2- Hashim S. H. Behbehani, China's Foreign Policy in the Arab World 1955-75: Three Case Studies (London: KPI, 1981), 191
- 3- Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy 1949-1979 (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), 87
- 4- Lillian Craig Harris, China Considers the Middle East (London: I.B. Tauris & Co Ltd., 1993), 103
- 5- Michael B. Yahuda, "Dilemmas and Problems for China in the Middle East," in Crisis and Conflicts in the Middle East: The Changing Strategy ed. Colin Legum, (New York: Holmes & Meier Publishers Inc., 1981), 104
- 6- Beijing Review, Number 39, 29 September 1980, 5
- 7- US Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers 1987 (Washington: ACDA, 1987), 127–130
- 8- British Broadcasting Corporation, Summary of World Broadcasts, Part 3, Far East/1043, 11 April 1991, A4/1

- 9- Michael West Lake, "Casualties of War," *Far Eastern Economic Review* 151(8), 21 February 1991, 38
 - 10-Trish Saywell, "Oil: The Danger of Deals with Iraq," *Far Eastern Economic Review* 166(9) 6 March 2003, 20–22
 - 11- Peter S. Goodman, "Big Shift in China's Oil Policy," *Washington Post Foreign Service*, 13 July 2005, D01
 - 12- Kenneth R. Timmerman, "Rogues Lending Hand to Saddam," *Insight on the News*, 4 March 2003.
 - 13- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "Arms Transfers to Iraq, 1981–2001," at http://projects.sipri.se/armstrade/IRQ_IMPORTS_1982-2001.pdf.
 - 14- British Broadcasting Corporation, Summary of World Broadcasts, Far East/2708, 4 September 1996, G/1
 - 15- People's Daily Online, 18 December 1998
 - 16- British Broadcasting Corporation, Summary of World Broadcasts, Far East/3155, 19 February 1998, G/1
 - 17- British Broadcasting Corporation, Summary of World Broadcasts, Far East/3165, 3 March 1998, G/1
 - 18- Middle East International, 24 December 1999, 13–14
19. انظر مثلاً رد وزير خارجية الصين من خلال المصدر التالي:
People's Daily Online, 24 October 2002
20. "Chinese FM Spokesman on New UN Resolution on Iraq," People's Daily Online, 9 September 2002
21. رشا حمدي، «دور الأمم المتحدة في العراق: الانعكاسات والدلائل»، السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003، ص 142
- 22- "UN Resolution Aimed at Iraqi Disarmament through Sound Inspections: China," People's Daily Online, 9 November 2002
 - 23- "China Welcomes Iraq's Acceptance of UN Resolution," People's Daily Online, 14 November 2002
 - 24- "China Welcomes Iraq's Submission of Weapons Declaration to UN," People's Daily Online, 9 December 2002

- 25- "China Opposes Second UN Resolution," Guardian Unlimited, 6 March 2003
- 26- "Chinese FM Exchanges Views on Iraq with Russian, French, British Counterparts," People's Daily Online, 8 March 2003
- 27- "Chinese FM Stresses UN's Role in Averting War," People's Daily Online, 8 March 2003
- 28.- "President Jiang, Blair Talk by Phone on Iraq Issue," People's Daily Online, 9 March 2003, "President Jiang, German Chancellor Discuss Iraq Issue," People's Daily Online, 11 March 2003, and "Resolution on Iraq Unnecessary: Jiang Tells Chirac," People's Daily Online, 12 March 2003
- 29- "China is Willing to Help Inspections in Iraq: Spokesman," People's daily Online, 14 March 2003
- 30- "Chinese, Russian Presidents Talk over Phone," People's Daily Online, 18 March 2003
- 31- "China Regrets Halt of UN Arms Inspections in Iraq," People's Daily Online, 19 March 2003
- 32- "Chinese FM Issues Statement on Iraq Question," People's Daily Online, 20 March 2003
- 33- "China Strongly Calls for Immediate Stop of Military Actions Against Iraq," People's Daily Online, 20 March 2003
- 34- "CPPCC Calls for End to Military Action against Iraq," People's Daily Online, 22 March 2003
- 35- "Chinese Concern over Consequences of Iraq Conflict," People's Daily Online, 21 March 2003
- 36- "Head of Chinese Islamic Association Calls on Chinese Muslims to Remain Calm," People's Daily Online, 22 March 2003
- 37- "Iraq Issue Inseparable from UN Eventually: Chinese FM," People's Daily Online, 1 April 2003
- 38- "China Firm on UN's Decisive Role in Post-war Iraq Arrangements," People's Daily Online, 8 April 2003
- 39- Ibid.

- 40- "China Expects UN To Play Due Role in Iraq Rebuilding," People's Daily Online, 23 May 2003
- 41- "China Supports UN Resolution To Stabilize Iraqi Situation," People's Daily Online, 17 October 2003
- 42- Yufeng Mao, "Beijing's Two-Pronged Iraq Policy," China Brief 5(12) 24 May 2005
- 43- "Iraq's Internal Affairs Should be Handled by Iraqi People, Chinese FM," People's Daily Online, 21 April 2003
- 44- "China Welcomes Establishment of Iraqi Governing Council," Xinhua News Agency, 16 July 2003
- 45- "Chinese President Meets Iraqi Governing Council President," Xinhua News Agency, 26 March 2004
- 46- "China Says New Iraq Resolution Constitutes a Milestone," People's Daily Online, 9 June 2004
- 47- "FM Spokeswomen: China Sends Diplomats to Baghdad for Embassy Site Checkup," People's Daily Online, 6 May 2003
- 48- "China Reopens its Embassy in Iraq," Embassy of the People's Republic of China in Australia, 12 July 2004, <http://au.china-embassy.org/eng/xw/t142750.htm>
- 49- "China Congratulates Iraqi People on Sovereignty Transfer," People's Daily Online, 29 June 2004
- 50- "Hu: Iraqi Election is the Way out of Woes," China's Daly Online, 23 November 2004
- 51- "Donation of China to help Iraqi Elections." China's Daily Online, 24 November 2004
- 52- Mao, 2005
- 53- "Spokesperson's Remarks on the Result of the Iraqi Election," Foreign Ministry of the People's Republic of China, at <http://houston.china-consulatr.org/eng/nv/fyrth/t183745.htm>

54. تصريح للمتحدث باسم الخارجية الصينية عن إعدام صدام،
<http://www.fmprc.gov.cn/en/xwfw/s2510/t285947.html>

السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغمانية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً

- 55- Thomas J. Christensen, "China's Role in the World: Is China a Responsible Stakeholder?," Remarks before the U.S.-China Economic and Security Review Commission, Washington, DC, 3 August 2006
- 56- <http://www.aljazeera.net>, 1 March 2004
- 57- "China Raises Iraq Proposal to UN," www.china-embassy.org/eng/xw/t119683.htm
- 58 - لمزيد من المعلومات حول نهوض الصين السلمي يمكن قراءة من بين الكثير مما كتب "Clash of the Titans," Foreign Policy, January–February 2005
- 59- "China: Energy Needs Won't Cause Conflict," China's Daily Online, 7 September 2006



التعاون

Attaawun

رئيس التحرير

الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول

في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ - يناير ١٩٨٦ م

- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .
- تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث - آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / بيلوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع الرسائل إلى : رئيس التحرير - مجلة التعاون

من : بـ ٧١٥٣ - الرياض ١١٤٦٢

هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦)

فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦)

Email : attaawun@gcc-sg.org

آراء وأفكار

حقوق المرأة في زمن متغير وذاتية الرؤية في مجتمعاتنا

د. رضا عبد الحكيم إسماعيل رضوان*

تمهيد:

تبني هذه الدراسة توضيح الجنوح الغربي في مسألة حقوق المرأة، من خلال رصد ظاهرة (الفيمنزم) أي الحركة النسائية التي يمسك بدينامياتها دعامة التحرر الدائم لحقوق المرأة في جميع أوجه الانشطة البشرية، وكأنها الجنس القرين التام بالرجل، ودحر أدنى تفرقة خلقية، خلافاً لما جرى عليه الناموس الطبيعي.

لا ينكر الإسلام أبداً حقوق المرأة، ولكن مبادئه تضع الموازين الحق تنظيماً اجتماعياً يستهدف صالح حياة البشر في كل زمان ومكان، بلا تزييد أو تفريط.

على طول الزمن كان موضوع حقوق المرأة هو شغل شاغل فلاسفة وشرح العلوم الاجتماعية والانسانية الغربيين، وكان لبحوثهم ودراساتهم أصوات لدى كثير من مفكرينا، فتلقفوا جانباً من هذه الأفكار، وصاغوها بصياغات تحاول التغريب بين وجهة نظر أنصار التحرر المنادين بالمساواة التامة (من وجهاً نظرهم والمتفقة مع البيئات الاجتماعية التي نشأوا فيها) ووجهة النظر التقليدية السائدة في مجتمعاتنا العربية وتقاليدها الراسخة، ولعل أوضح مثال لذلك توجهات وآراء قاسم أمين أحد الرعيل الأول الذي طالب بإصلاح وضع المرأة في المجتمع العربي الإسلامي.

معلوم أن الحركة النسوية الغربية قد ازدهرت منذ أواخر القرن الماضي، وتطورت

* باحث من جمهورية مصر العربية.

في طروحاتها التي تطول الأسس المعرفية، وتقدم فرضيات جديدة تمس الفكر والسلوك الإنساني في كل شيء. ولعل من نافلة القول إن مجتمعاتنا، وهي تشهد تحولات على أكثر من صعيد تستدعي تسريع الخطى في عملية التنمية والديمقراطية. لا يمكن إلا أن تتصدى لوضع المرأة والقيود التي تكبلها من أجل إفساح الفرصة أمامها وأمام شراكتها الكاملة في هذه العملية، خاصة بعد أن أثبتت قدرتها على الفعل والريادة المتساوية مع الرجل في كثير من المجالات، في حين تُحرم من الحضور الفاعل في مجالات أخرى، ومن حقوق أساسية تشهو مكانتها الإنسانية خلافاً لمكانتها المتميزة في الدين الإسلامي.

الحركة النسوية: التعرف والأهداف

يشير مفهوم «الحركة النسوية» إلى حركة سياسية محددة سادت في الولايات المتحدة وأوروبا إبان السبعينيات والستينيات لتحقيق مزيد من حقوق المرأة، وبخاصة في مجال العمل، ثم بدأت تنحسر وتفقد جاذبيتها وفاعليتها، وتتخلى هي ذاتها عن أهدافها الأساسية إلى المطالبة بأمور يعتبرها الكثيرون ثانوية، وتمثل تراجعاً ملحوظاً في موقف المرأة من المثل العليا التي كانت تتدانى بها. في حين يرى بعضها الآخر أن المفهوم أوسع من هذا بكثير لأنه يشمل كل الأوضاع المتردية وحالات التمييز والاضطهاد التي تواجه المرأة في مختلف الثقافات، وأن الحركة تهدف إلى إبراز مطالب المرأة في هذه الثقافات وليس في الثقافة الغربية وحدها. ورفع الظلم الذي يفرضه المجتمع الأبوي والثقافة الذكورية على المرأة، وإن لم تتفق الآراء على تحديد نوع أو طبيعة هذا الظلم أو الأساليب التي تكفل القضاء عليه.. وهكذا.

وعلى أي حال فإن للمفهوم (وليس لكلمة فيمينزم) تاريخاً طويلاً يرتبط بالنشاط النسائي منذ أواخر القرن التاسع عشر، وقد يكون من الأفضل في رأي بعض المفكرين الفصل بين المباديء والأفكار، والتوجهات النظرية الأخلاقية. وبين الحركات السياسية التي ارتبطت بها بعض الأنشطة والجماعات النسائية، وبخاصة منذ السبعينيات الماضية، لأنه حتى في الأوقات التي لم تكن توجد فيها حركات نسائية سياسية فاعلة كانت هناك دعوى ونظريات تتدانى بضرورة إعطاء المرأة حقوقها الاجتماعية والسياسية كاملة، ودون

تردد. ورفع أساليب التمييز والاضطهاد والتهميش التي تخضع لها. وثمة شبه اتفاق على أن الحركة النسوية (الفييمينزم) باتجاهاتها المختلفة والمتباعدة مرت بثلاث مراحل متتالية. أو حسب التعبير السائد بثلاث (موجات) متكاملة. وتتمثل الموجة الأولى (النموذج) في الصراع الذي نشب منذ منتصف القرن التاسع عشر للمطالبة بالحقوق السياسية للمرأة إلى أن تتحقق لها ذلك. أو بعضه. في الربع الأول من القرن العشرين. وقد تراجعت هذه الحركة أو الموجة بين الحربين العالميتين، الأولى والثانية، لكي تحييا من جديد في أواخر السبعينيات والستينيات، فيما يُؤلف الموجة الثانية التي تمثل أوج ازدهار الحركة النسوية بكل فروعها وتوجهاتها المتنوعة والمتضاربة. وفي هذه الفترة. تطورت وتقدمت وتعددت المطالب (النسوية) بتوفير مساحة أوسع من المساواة بين الجنسين إلى حد إزالة كل الفوارق المصطنعة في مختلف مجالات الحياة وبخاصة التعليم. وفرص العمل وتوزيع المسؤوليات بين الجنسين داخل نطاق الأسرة، بل ظهرت الدعوة إلى إقرار حق المرأة في التحرر في العلاقات الجنسية. وقد أدى ذلك إلى قيام الحركات والاتجاهات والماوافض المضادة التي تناويء تلك المطالب وترى فيها ليس فقط خروجاً على التقاليد والأوضاع والقيم المتوارثة، بل تجد فيها أيضاً تهديداً لكيان المجتمع نفسه، خاصة وأن تلك المطالب كانت تمثل حتى ذلك الحين وجهة نظر المرأة (البيضاء) المنتسبة إلى الطبقة الوسطى فحسب، وتغفل حقوق ومتطلبات النساء الأمريكيات اللاتي ينتمين إلى الأعراق الأخرى الملونة والسوداء. وهو ما يعتبر تحيزاً واضحاً لقطاع محدد من (النوع) الأنثوي. وتمثل هذه المواقف المضادة والمناوئة الموجة الثالثة من تاريخ الحركة النسوية، وهي الموجة التي تتزايد قوتها في الوقت الراهن، والتي تعتبر في رأي الكثيرين بمنزلة تهديد مباشر للحركة بوجه عام. وقد يكون المخرج من هذا الوضع الصعب الشائك أن تعتبر الحركة النسوية منظومة من الأفكار والمبادئ والمثل العليا التي تستحق الدراسة والتحليل والفهم والنقد مع توسيع النظرة. بحيث تمثل كل الحركات (النسائية) على مستوى العالم، ولا تقتصر على حركات التحرر النسوية في الغرب.

والهم هنا هو أن الحركة النسوية تتعرض، وبخاصة في أمريكا، لكثير من النقد والهجوم وحركات الرفض التي تحد في المستقبل من اندفاعها نحو تحقيق كل أهدافها. أو

على الأقل التي يرى المعارضون أنها تميّل إلى المبالغة والتطرف والخروج على كل الأوضاع والقيم السائدة في المجتمع . ولم تسلم من هذا الهجوم بعض الجهود العلمية والأكاديمية ذاتها التي تساند دعاوى الحركات النسوية بشكل من الأشكال.

واقع المرأة العربية / التوجه الإصلاحي

بتلمس آراء قاسم أمين منذ قرن انصرم نجده فسر دونية المرأة العربية في واقعنا الاجتماعي، بأن السبب يعود إلى قيود التقاليد وحدها، التي تصبح مضاعفة عندما يتم الخلط بينها وبين بعض قواعد الشريعة . لهذا تتجه نصوص (المرأة الجديدة) لمناهضة قيود العادات المعرقلة للتغير في الحياة الاجتماعية . ولأن قاسم أمين وضع نصب عينيه مطلب ترقية المرأة العربية داخل نظام التراتب الاجتماعي في مصر وفي العالم العربي، فقد حاول إسناد مشروعه بمقدمات فلسفية محددة، أهمها اعتقاده في حتمية التغيير والتغيير، وأيمانه في الوقت نفسه بالتدريج، لكن دون تخل عن روح المطلب دون إبطاء، ذلك أن عجلة التاريخ تدور، والرغبة في الرقي بحال الأمة تستدعي الإسراع في بلورة ما يساعد على الارتقاء بالمرأة أولاً قبل كل شيء .

لا يتردد قاسم أمين في نقد حجب المرأة عن الحياة العامة وعزلها، ومنعها من اكتساب المعرفة والمشاركة في قضايا الشأن العام. إلا أن هذا الموقف يتطلب منه العمل في جبهتين اثنتين، جبهة نقد العادات والتقاليد وأساليب المعاملة السائدة في موضوع علاقة المرأة بالرجل داخل الأسرة والمجتمع، وجبهة مساجلة ونقد الفقهاء المشتغلين بقضايا الشريعة، من أجل إقناعهم بمبدأ مراعاة حاجات المجتمع في موضوع المرأة وقضاياها.

يتخلى قاسم أمين في مجلـل جزئيات مشروعه الإصلاحي تحرير المرأة و إعادة تأهيلها لمواجهة التحولات الجديدة في المجتمع عن طريق التربية والتعليم، لتمكن من الاندماج الفاعل والمنتج في دوائر ودوالib المجتمع. وهذا الحال هو واقع المرأة الجديدة في أوروبا التي درس فيها، واطلع على طرق تدبیرها لمختلف العلاقات القائمة بين افرادها.

تتواصل حاليا عملية استحداث مؤسسات نوعية جديدة بهدف تقوية قدرات النساء . ويمكننا أن نوجز ذلك في المحاور الأساسية التالية:

حقوق المرأة في زمن متغير وذاتية الرؤية في مجتمعاتها

- 1 - محور محو الأممية لتمزيز الذاتية والاستقلال في النظر وفي الفعل.
- 2 - محور الوعي القانوني، حيث تمارس مراكز الاستماع، ومؤسسات الإعلام والتكوين ما يوسع دوائر الوعي القانوني.
- 3 - محور التضامن النسائي، وهو محور يروم تقوية القدرات الاقتصادية للنساء الضعيفات والمهمشات، والأمهات الصغيرات.
- 4 - محور العمل السياسي ويتجه فيه العمل لتشجيع النساء على الانخراط في العمل السياسي الحزبي والعمل النقابي، وهو ما يُعد اختراقاً لفضاءات ظلت زمناً حكراً على الرجال، وظل رأس مالها الرمزي من نصيب الرجل.
- 5 - محور تأثير العمل الخيري، وتأثير أساليب تدبيره، وتعيين مجالات عمله (حقوق الفتيات الصغيرات، وحقوق البنات ضحايا التحولات الجارية في القيم داخل المجتمعات العربية).

إن مفهوم التمكين. تمكين النساء داخل مجتمعنا . يحمل دلالة مركبة، تشخيص اليوم مختلف التوجهات المرتبطة لموضوع قضايا المرأة في واقعنا وفي فكرنا المعاصر، ويتضمن هذا المفهوم المتبلور في أدبيات المنتظم الدولي والمعمم اليوم في حقل الدراسات المتعددة عن قضايا المرأة، يتضمن ما يحيل إلى جملة من الخيارات المتواافق بشأنها دولياً نشير هنا إلى أن التمكين يشير إلى الأفعال الآتية:

- 1 - تضييق الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة.
- 2 - توسيع الفرص أمام النساء في التعليم والاقتصاد والحقوق وفي المجال السياسي والنقابي إلخ.
- 3 - إزالة العوائق التي تعرّض سبل النهوض بالمرأة من قبيل العوائق المرتبطة بالصحة.
- 4 - المساواة في المشاركة في مختلف أوجه النشاط داخل المجتمع، بما في ذلك أنشطة اتخاذ القرار.
- 5 - توفير الأدوات والآليات المساعدة على مزيد من ادماج النساء في النسبيج الاجتماعي والاقتصادي، لتعزيز استقلاليتهن، وتعزيز كرامة النوع الإنساني.

الضوابط العامة في شرعتنا:

مجيء الإسلام أعاد للمرأة إنسانيتها، وضمن لها كرامتها وحقوقها، كما بين لها واجباتها، فأصبحت إلى جانب الرجل تشارك في إقامة حياة كريمة وتسهم في إصلاح المجتمع ورعاية مثلاً وعقائده وأدابه، قال الله تعالى في سورة التوبه : «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمُ أُولَئِكَ بَعْضٌ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَعِمِّلُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ، وَيَطْبِعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيِّرَحُمُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (التوبه / 71).

هكذا إذن قرر الإسلام للمرأة: أهليتها الاقتصادية وجعلها صنو الرجل، وقرر لها أهليتها الاجتماعية.. كما قرر أهليتها للعبادة والتكاليف الشرعية.. وأبرز لها وجوداً اجتماعياً عاماً، إذ جعل لها دوراً في إصلاح المجتمع يقوم على حراسة قيمه، وتقويم انحرافاته، وتزكية عقائده ومبادئه للسمو بها إلى أفضل ما يستطيع، لا تختلف في ذلك عن الرجل، ولا نقل عنه مسؤولية فيه.

فإلاسلام، بهذا المعنى، أعطى للمرأة حريتها واستقلاليتها وجعلها كالرجل مسؤولة أمام الله عن أعمالها وما تقوم به من أمور، ومن ذلك القيام بأوامر الله والابتعاد عن نواهيه، فكانت مسؤولة عن نفسها عند الله ولعل هذا هو السبب في جعل بيعة خاصة للنساء في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعْنَكُمْ عَلَى أَلَا يَشْرُكُنَّ بِاللهِ شَيْئاً»، إلى أن قال «فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرُ لَهُنَّ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ» (المتحنة / 12). وقد فسر الشيخ محمد شلتوت كلام الله هذا في رسالة القرآن والمرأة بقوله: (ولعلك تأخذ من مبايعة النبي ﷺ)، للنساء مبايعة مستقلة عن الرجال، إن الإسلام يعتبرهن مسؤولات عن أنفسهن مسؤولية خاصة مستقلة عن مسؤولية الرجل).

من هنا أصبح للمرأة في الإسلام الحقوق نفسها التي للرجل، فأصبحت ترث وتملك الضياع والدور والأموال، وأصبح لها الحق في اختيار زوجها، بل أعطاها الإسلام الحق في أن تجير في الحرب أو السلم من أرادت من غير المسلمين، وفي ذلك جاء قوله ﷺ (يد المسلمين على من سواهم، تكafa دماً لهم، ويغير عليهم أدنامهم)، بل من تكريم الإسلام للمرأة أن جعلها تستشار، ومن ذلك استشارته ﷺ لزوجه أم سلمة في أمر الصحابة الذين كانوا يرفضون صلح الحديبية، وعمل ﷺ بما أشارت به.

بالإضافة إلى ما ذكر، كان للمرأة المشاركة في الحروب والغزوات التي خاضها الرسول، عليه الصلاة والسلام، ومن ذلك ما رواه البخاري عن بنت معاذ الجليلة حيث قالت: (كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، نسقي القوم ونخدمهم، ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة). وعن أم عطية الأنصارية قالت: (غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، سبع غزوات، أخلفهم في رحالهم، وأصنع لهم الطعام وأداوي الجرحى وأقوم على الزمني). بل إن المعركة لما احتاجت إلى المرأة المسلمة لم تختلف عن المشاركة، يقول د. أحمد الشرباصي: وهذه أم عمارة الصحابية الجليلة قد شاركت أولًا في غزوة أحد بسقي الماء وخدمة المجاهدين، وحينما استد الأمر على المسلمين باشرت القتال بالفعل، ودافعت عن رسول الله، عليه الصلاة والسلام، بالضرب بالسيف والرمي بالقوس، وأصابتها جراح كثيرة بسبب اشتراكها في القتال . وقال رسول الله، صلوات الله وسلامه عليه يمجدها: (وما التفت يميناً ولا شمالاً إلا وأرها نقاتل دوني).

من خلال ما مر بتبيين أن المرأة أصبح لها وجود في جميع الميادين الدينية منها والاقتصادية والاجتماعية بل حتى الحربية. والإسلام دين ودعوة لا يتغير بتغير الزمان والمكان بل مبادئه وقيمة وأوامره ونواهيه مستمرة إلى يوم البعث، لذلك بقيت المرأة المسلمة إلى وقتنا الحاضر تتعم بحقوقها التي ضمنها لها الإسلام، وتقوم بواجباتها التي حدد لها الشرع، هذا عن المرأة المسلمة التي حافظت على إسلامها الحق، ولم تؤثر فيها مدنية الغرب ما دام: (الإسلام أعطاها من الحقوق والمزايا ما حفظ لها كرامة إنسانيتها وما وحد مسؤوليتها مع مسؤوليات الرجل، وأعطها من التصرفات المرئية ما لم تعطها القوانين، وأوجب عليها حق التعليم)

المصادر والآلات :

- 1 - احمد أبو زيد، (2005): بوادر تراجع الحركة النسوية، مجلة العربي، ع 556، مارس 31 إلى 35.
- 2 - احمد ابو زيد، المرأة المصرية بين خطاب التحرر والواقع، في: المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الأداب. جامعة القاهرة، 2002
- 3 - باقر سليمان النجار، المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة، مراجعة لكتاب نشر بمجلة عالم الفكر ، مج 34، ع 2، 2005، ص 213، وما بعدها.

- 4 - ربيعة بنويس، (2001): المرأة بين الأمس واليوم و موقف الإسلام، مجلة المنهاج، س. 6، ع. 2، ص 144 : 136
- 5 - سوزان اوكيين، النساء في الفكر السياسي الغربي، ترجمة د. امام عبد الفتاح امام، المشروع القومي للترجمة، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2002
- 6 - قاسم أمين، تحرير المرأة د.م. مصر، 1919م
- 7 - كمال عبد اللطيف، (2005) : قضايا المرأة في الفكر العربي المعاصر وسائلة التغيير، مجلة التسامح س.3، ع. 11 . صيف، ص ص 44 : 71
- 8 - ليندا جين شيفرد، اندونية العلم: العلم من منظور الفلسفة النسوية، عالم المعرفة، الكويت أغسطس 2004
- 9 - مريم سليم (وآخرون)، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، م. د. و.ع، بيروت 1999م
- 10 - يمنى طريف الخولي (2005) : النسوية وفلسفة العلم ، مجلة عالم الفكر، مج 34، ع 2 . ديسمبر ص ص 9 : .59

K.d.A skin War crimes against women kluwer Academic press Jean grimshaw feminist
- philosophers: women s perspective on philosophophilosophinical traditions Wheatsheaf
Bringhton.

آراء وأفكار

الشخصية المعتلة اجتماعياً (السوسيوباثية): مقاربة مفاهيمية نشوئية

د. طه ياسين يوسف النعمة*

تمهيد:

ماذا يعني القول بأن فلان ذو شخصية متفائلة؟ يعني أن ذلك الشخص لديه نزعة ثابتة نحو السلوك بطريقة مرحة، متحمسة، مفعمة بالأمل، وترى الجوانب المضيئة من الأمور في وضعيات واسعة النطء. لذا يمكن القول إن الثبات خلال الأوضاع المختلفة يقع في لب مفهوم الشخصية.

وبالرغم من اشتراكنا مع الآخرين في بعض الميول⁽¹⁾ والاتجاهات العامة، إلا إن لكل واحد فينا مجموعة ميوله واتجاهاته الخاصة أي أن كل واحد فينا هو، بهذا المعنى، فريد كذلك. لذا فإن التمايز هو الآخر أمر مركزي في مفهوم الشخصية.

نحن، إذن، نستخدم مفهوم الشخصية لإيضاح:

1 - الاستقرارية في سلوك الشخص عبر الزمن وخلال الوضعيات المختلفة، أي الثبات.

2 - الاختلافات و الفروق السلوكية الفردية بين أشخاص يواجهون الأوضاع نفسها، أي التمايز.

بناء على ما تقدم، فإن الشخصية تؤشر مجموعة الميول والاتجاهات الثابتة والفردية معاً للفرد.

* استشاري في الطب النفسي - سوريا

أما اضطرابات الشخصية فهي طائفة من الاضطرابات تتخذ الشخصية فيها سمات متطرفة أو متصلبة أو غير قابلة للتكييف. وتحدث، غالباً وليس دائماً، شعوراً ذاتياً بالمحنة وتعطل مقاومات الدرجة في الوظائف المهنية والاجتماعية. وعلى الرغم من أنها لا تتحذى، في العادة، مظاهر اضطرارия حادة إلا أنها تؤدي إلى سوء في التكيف قد يستمر مدى الحياة، ذلك لأن اضطراب يتغلغل في الشخصية ويندمج في بنيتها بالكامل، وتصعب، حد الإستحالة أحياناً، معالجته.

لذا فإن تشخيص اضطراب الشخصية لن يكون صحيحاً إذا اتخد ذلك اضطراب شكل نوبات أو مر بفترات من المهاودة والارتکاس، إذ إن اضطراب الشخصية يتquin أن يكون موجوداً بصورة دائمة طالما أنه جزء لا يتجزأ من الميل والاتجاهات الثابتة والمستقرة للشخص. وبما أن بعض العناصر الاضطرارية تظهر في مرحلة حياتية مبكرة فإن اضطرابات الطفولة والراهقة ذات علاقة وثيقة باضطرابات الشخصية عند الراشدين.

تصنيف اضطرابات الشخصية :

هناك كثير من وجهات النظر التي تناولت تصنيف اضطرابات الشخصية. لعل أكثرها تفصيلاً، وربما استخداماً، هو التصنيف الوارد في الكتب التشخيصي والإحصائي الصادر عن الجمعية الأمريكية للطب النفسي بمراجعته الرابعة⁽²⁾. من تلك اضطرابات، اضطراب الشخصية التجنبية، اضطراب الشخصية اللاارتيابي، اضطراب الشخصية الرحمامي، ... الخ.

ولكننا اخترنا هنا الحديث عن الشخصية المعتلة اجتماعياً أو (السوشيوပاشية)، إذ بالنظر لما تحدثه هذه الشخصية من وقع على المجتمع وما تثيره من قضايا نفسية واجتماعية شائكة وما تسببه من آلام ومعاناة لأعداد كبيرة من البشر، فإن الشخصية المعتلة اجتماعياً تعد، بحسب اعتقادنا، الأكثر أهمية بين اضطرابات الشخصية. وهي الأكثر استحقاقاً لمناقشة خاصة منفردة.

الشخصية المعتلة اجتماعياً (السوشيوبياثية)

على أن موضوع هذه الشخصية يوجب مناقشة منفصلة لعدة اعتبارات أخرى:

أولاً، الملتوون اجتماعياً أفراد ذوو وضع اجتماعي خاص، فهم يفرضون على الآخرين الانتباه لهم لما يقترفونه، أحياناً من جرائم بحق المجتمع، ولما يثيرونه من عجب بسبب «برودة الأعصاب» وعدم الاكترات الذي يصاحب إقدامهم المتكرر على إيذاء الآخرين والتلاعيب بهم.

ثانياً، يكتفي هذا الموضوع تداخل اصطلاحي، فمصطلحات من قبيل اضطراب الشخصية ضد الاجتماعي⁽³⁾ والسيكوباثية والسوشيوبياثية، التي يستخدمها بعض الباحثين بمثابة التصنيف الفئوي كما هي الحال في التشخيص الطبي النفسي، إنما هي مسميات في تقديرنا، لمفهوم واحد. ونعتقد إن المصطلح الأول غير موفق لأنّه يعطي انطباعاً بأن صاحب هذه الشخصية ضد المجتمع لأنّه خارج المجتمع، معزول عنه ولا يتعاطى معه. في حين العكس هو الصحيح فأصحاب مثل هذه الشخصية داخل المجتمع تماماً، ويأتي سلوكهم الخاص نتيجة لتعاطيهم الوثيق معه وثقته بهم. أما السيكوباثية فهو مصطلح غير نوعي وتكتنفه العمومية، إذ إنه غالباً ما يستخدم، خاصة من قبل المعاجم، للتعبير عن الاضطراب أو الاعتلال النفسي عموماً. لذا نعتقد أن المصطلح الأقرب إلى المفهوم الذي نحن بصدده تناوله هو السوشيوبياثية.

ثالثاً، يواجه تناول هذا الموضوع بالعربية تعقيدات لا تقتصر على المدلول فقط، إذ كيف نعزّز إلى الشخص صفة اضطراب الشخصية ضد الاجتماعي؟ أو كيف نصفه بعربية سليمة عندما نستخدم مصطلح «سيكوباثي»؟ لذا فإننا نتفق مع وليم الخولي⁽⁴⁾ في دعوته إلى صياغة تسمية اصطلاحية عربية تجمل مدلولات المصطلحات الثلاثة السابقة الذكر، ولا تختلط أو تتقاطع مع أية مدلولات أو معانٍ أخرى. وحتى يتحقق ذلك، فقد استخدمنا، مصطلح الاعتلال اجتماعياً بمعنى «سوشيوبياثية» ومعدل اجتماعياً بمعنى «سوشيوبياث». يتصف المعدل اجتماعياً بكونه اندفاعياً، متصلباً، متلاعوباً، غالباً، اعتدالياً وذي سلوك غير مسؤول يعكس فشله وعجزه عن تقبل المعايير الاجتماعية، وهو يقوم على نحو

متواصل بانتهاك حقوق الآخرين ويستخدم جاذبيته الاجتماعية لتنمية إعجاب الآخرين وكسب ثقتهم به كي يتمكن من استغلالهم. وبما أنه لا يتقبل المعايير الاجتماعية التي يخرقها وينتهكها باستمرار فإن صاحب هذه الشخصية نادراً ما يشعر بالذنب جراء خروقاته، لأنه يفتقر، في معظم الأحيان، إلى الانفعالات الاجتماعية، مثل: المودة، والذنب، والتعاطف، والندم، وغيرها، لذا فإنه، كما يعتقد بعضهم، يفتقر إلى ضمير وافٍ، وعلى الرغم من تتمتعه غالباً بذكاء أعلى من المعدل إلا أنه في حالات كثيرة غير قادر على التعلم من التجربة. وعلى الرغم من إدراكه للتناقض بين سلوكه والسلوك الذي تتوقعه الهيئة الاجتماعية إلا أنه يبدو غير مكترث لذلك وغير متاثر بالعواقب.

يندر أن يخبر المعتل اجتماعياً مودة أصلية تجاه الغير، إلا أنه يارع في اصطناع هذه المودة بغض استغلال الآخرين. وبما أن قدرته على تحمل الاحباط محدودة جداً لذا فهو يسعى إلى الاشباع الآتي لرغباته. هذه الصفات تجعله غير أهل للثقة كمستخدم، وغير مخلص كزوج، وغير مكترث كوالد، ولا يعتمد عليه كصديق.

يشكل المعتلون اجتماعياً في المجتمعات التي توافق فيها إحصائيات يمكن الركون إليها، (3 - 4%) من الذكور و(1%) من الإناث⁽⁵⁾، ولا يوجد ما يمنع من أن تكون هذه النسبة عامة في معظم المجتمعات البشرية، باستثناء المجتمعات المحلية التي تعتمد علاقاتها على تعرف أفرادها بعضهم على نحو وثيق، لأن فرص نجاح المعتل اجتماعياً فيها محدودة أو معدومة، إذ سيسهل إكتشافه فيها وتشخيصه ومن ثم سيسعى عليه تمرير خداعه على الآخرين، لذا فإنه غالباً ما يغادر إلى مجتمعات أكبر، وقد يكون ذلك أحد العوامل المساعدة على احتواء المدن أكثر من حصتها الاحصائية من المعتلين اجتماعياً.

وعلى الرغم من أن النسبة الضئيلة التي يمثلونها في المجتمع إلا أن المعتلين اجتماعياً يشكلون (20%) من نزلاء السجون في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يشكلون (33 - 50%) من عموم ذوي السلوك الإجرامي المزمن. وإن كل واحد فيهم يرتكب ما بين (200 - 200) جريمة سنوياً ويعتقد بأنهم مجتمعون مسؤولون عن (50%) من مجموع الجرائم المرتكبة في الولايات المتحدة الأمريكية.⁽⁶⁾

إلا أن غالبية المعتلين اجتماعياً يبقون سلوكياتهم الاستغلالية واللاأخلاقية في حدود

القانون أو بعيداً عن متناوله، وبعضهم، عند توفر الظروف المواتية، قد يحتلون موقع مهم في الهرم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

تحري جذور المعتلين اجتماعياً لا يخلو من صعوبة، لأن هؤلاء الأشخاص لا يسعون في طلب العون من مؤسسات الصحة النفسية طوعياً - إلا أن أعداداً منهم تصل إلى الاختصاصيين النفسيين عن طريق الشرطة أو المحاكم أو الأهل الجرئين والمذعورين - فهم لا يرون في أنفسهم أي خلل يبرر ذلك.

وكما هي الحال في تناول الكثير من الظواهر السلوكية فقد تقدمت التيارات الفكرية المختلفة بتأويلاتها كل من منظوره الخاص. المنظور الفسلجي يرى أن سلوك المعتل اجتماعياً، المتمس بالبحث عن الاستثارة الحسية الحادة وسرعة الملل وعدم الاهتمام بتجنب الأذى والاعتماد على الإثابة الآتية المباشرة. يعود بالدرجة الأولى إلى الاضطراب في فسحة الدماغ يتمثل في اختلال الإنزيمات التي تفكك النواقل العصبية الأمينية. المنظور الجيني السلوكي يعتقد أن السبب يعود إلى وجود نمط جيني متعدد العوامل الجينية. علم نفس الطفولة والانحراف يعزّز الأمر إلى وجود وضع أسري واجتماعي غير مواتٍ تناصياً في مجالات مثل المكانة والمهارات الاجتماعية والحالة الاقتصادية والتحصيل الدراسي وتقدير الذات. منظور التعلم التقليدي والاجتماعي يعزّز الأمر إلى اضطراب في التشريط واختلال في سياقات الثواب والعقاب وطبيعة الإنموزج الذي تقدمه الهيئة الاجتماعية. المنظور التحليلي يرى أن السبب يمكن في عدم نضج الأنماط من جهة وعدم نمو أنا علينا كافية أو ضمير وافي من الجهة الأخرى.

يمكن الأقرار بأن جميع هذه العوامل ليست بعيدة عن الصواب. ولكن كيف السبيل إلى الافادة منها نحو فهم أدق للاعتلال الاجتماعي يمكننا من التعامل معه بصورة أكفأ؟

المقاربة النشوئية للمعتل اجتماعياً

مستفيداً من مجمل هذه الآراء ومستنداً إلى كون الوظائف النشوئية للانفعالات هي وظائف تكيفية واتصالية⁽⁷⁾. يقدم علم النفس النشوئي وجهة نظر حول المعتل اجتماعياً تدمج وتوحد هذه الآراء في إنموزج ذي قاعدة نشوئية. الفرضية الأساسية هنا هي أن

هناك ثغرة في التواصل غير اللفظي - المكون التعبيري، الاتصالي للانفعالات - يمكن الوصول من خلالها لتحقيق مكاسب آنية. وإن هناك اشخاصاً «مصممون» تكوينياً لاستغلال هذه الثغرة. بمعنى أن هناك معتلين اجتماعياً «مصممون» لكي يمارسوا بنجاح الخداع الاجتماعي. وإن تواجدهم في المجتمع هو نتاج لضفوط نشوئية تؤدي إلى أن يتبنى بعض الأفراد سوقاً حياتياً ضارياً (predatory) يتسم بالتلاء والخداع في تعاملاتهم الاجتماعية: أي أن هناك استعداداً جبلياً للاعتلال الاجتماعي يتوزع عادة بصورة منتظمة بين أفراد أي مجتمع، هذا الاستعداد يأتي نتيجة نشوئية ملء كوة (niche) انتقائية ناتجة عن متصل تردد. إذ إن نسبة ثابتة من الأفراد، الذين يقعون على أحد طرفي المتصل التردد، سوف يوصفون أو يشخصون بأنهم معتلون اجتماعياً في ظل جميع المعايير الاجتماعية أو الثقافة على اختلافها، وهؤلاء هم المعتلون اجتماعياً الأوليون (primary). وفي المقابل هناك نسبة متباعدة من الأفراد الأقل تطرفاً على متصل التردد سوف يتبنون، استجابة لمتغيرات بيئية حدثت خلال فترات نمائهم المبكر - وضعاً تناصرياً غير مواتٍ، تعلم بالنمذجة، عدم نمو أنا علياً كافية - سوقاً حياتياً مشابهاً لرفاقهم من المعتلين اجتماعياً الأوليين ولكن بدوافع واستعدادات مختلفة وهم المعتلون اجتماعياً الثانيون (secondary). الاستعدادات الكامنة أو «تحت السريرية» لهذا المتصل التردد، الخاص بالاعتلال الاجتماعي الثاني، موجودة في الكثرين منا، ولكنها لا تتصح عن نفسها إلا عندما تجعل الظروف البيئية المباشرة من السوق المخادعة والمخالفة لمعايير المجتمع الأخلاقية أكثر مردوداً من السوق الملزمة بتلك المعايير، وقد يكون ذلك أحد العوامل المساعدة على الانتشار الأفقي المتسارع لسلوك الاعتلال الاجتماعي عند توفر الظروف المواتية.

يشير بعض منظري اللعبة⁽⁸⁾ إلى أن ديمومة السياقات النشوئية المستقرة المختلطة في وسط سكاني ما بالإمكان تصنيفها كما يلي:

- 1 - استخدام ، ناجم عن فروقات فردية ذات قاعدة جبلية، سوق أحادي في جميع المواقف.
- 2 - استخدام، من قبل جميع الأفراد على مستوى النوع، لأكفاء خليط من السياقات الثابتة جبلياً.

3 - استخدام، من قبل جميع الأفراد على مستوى النوع، لخلطة من سياقات طارئة أو عارضة ظرفياً.

4 - استخدام عارض، لدوعاً ظرفية، سوقاً أحادية من قبل بعض الأفراد.

5 - استخدام الأفراد لأشكال مختلفة من السياقات العارضة ظرفياً نتيجة الفروقات النمائية في الاستجابة للبيئة والتفاعل معها.

لذا يمكن القول بأن المعتل اجتماعياً قد يظهر في صنفين يتطابقان مع ما ورد في (1) و(5). أحدهما هو نتاج الفروقات الفردية ذات القاعدة الجبلية المعتمدة على التردد المنتظم في استخدام سوق أحادي، وهو ما يمكن تسميته بالمعتل اجتماعياً الأولي. والآخر هو نتاج الفروقات الفردية في الاستجابة النمائية للبيئة (المحيط)، مما يؤدي إلى استخدام تفريقي، وحسب الظروف، لسوق متعاون أو لسوق مخادع اجتماعياً، وهو ما يمكن تسميته المعتل اجتماعياً الثاني.

أنموذج نظرية اللعبة لاكسارود وأخرين⁽⁹⁾ أظهر أن بروز وتكرار واستقرارية التعاون الاجتماعي تعتمد على عوامل كثيرة بمقدورها أن تشكل روادعاً لسلوك المعتل اجتماعياً منها:

1 - حجم الجماعة (كلما قل؛ زاد التعاون).

2 - الارتباط غير العشوائي للأفراد ضمن الجماعة (كلما زاد؛ زاد التعاون).

3 - احتمالية الخطأ الذاكي في تعرف الأفراد ضمن الجماعة (كلما قلت؛ زاد التعاون).

4 - تأثير مكاسب المعتل اجتماعياً (كلما قلت؛ زاد التعاون).

5 - تأثير الخسائر في التعاون (كلما قلت؛ زاد التعاون).

6 - الثبات والتكرار في معاقبة المعتلين اجتماعياً (كلما زادت؛ زاد التعاون).

قلنا إن الانفعالات، من وجهة نظر نشوئية، تؤدي وظيفة اتصالية تكيفية، فالانفعالات تسبب إما مشاعر إيجابية أو سلبية فتؤدي بذلك دور المثبتات أو المعاقبات⁽¹⁰⁾، مقولبة بذلك سلوكنا بطريقة ليست عقلانية اقتصادياً على الأمد القصير بحساب الربح والخسارة. ولكنها مربحة وتكيفية على المدى البعيد في أوضاع لا يستفني فيها عن

التعاملات وهي دائمة والمتكررة والمتواصلة والتي تتشكل «السمعة»، ذات الأهمية البالغة لمثل تلك التعاملات، بواسطتها. الآن، بمجرد تكون هذه الآلية الاتصالية التي يمكن الركون إليها - إذ يمكن، من خلالها، إبلاغ النية قبل إتيان الفعل أو جعل «السمعة» سابقة للشخص -، تصبح البيئة الاتصالية عرضة للخداع من خلال اطلاق إشارات زائفة حول النوايا أو توظيف مسبق لسمعة مبالغ بها أو كاذبة.

يشير ترهيون⁽¹¹⁾ إلى أن اختيار سياق معين في أوضاع اللعبة التجريبية، وكذلك افتراضاً في أوضاع الحياة الحقيقة، يعتمد على نقطتين:

- 1 - توقعات معرفية تخص سلوك الآخرين (أي نظرية للذهن)⁽¹²⁾.
- 2 - عناصر انفعالية محركة.

وإذ إن المعتلين اجتماعياً لا يمتلكون محركات انفعالية، فيفترض أنهم يتصرفون بحسب توقعاتهم المعرفية عن الآخرين. وإذا ما حدث وتصرفاً استناداً إلى الانفعالات فإنهم على الأرجح سيفعلون ذلك بناء على الانفعالات الرئيسية الأولية مثل الغضب والخوف بدلاً من الانفعالات الاجتماعية الثانوية مثل التعاطف والذنب. لذا تكون قرارات المعتل اجتماعياً الآتية مبنية جزئياً على توقعات مرتبطة بنظرية للذهن خاصة به، وعلى استخدامه لتلك التوقعات التي تخص سلوك الآخرين بنظره تحال مردود الكلفة لتقديم أي المسالك يرجع أن تخدم مصالحه الشخصية الآتية (وهذا ينطبق على النوعين الأولى والثانوي). لذا فإن مخرجات مثل ذلك التحليل تعتمد جزئياً على توقعات المعتل اجتماعياً سلوك اللاعبين الآخرين. وبالإمكان النظر إلى المجتمع بأكمله على أنه مكون من لاعبين، وأن سلوك المجتمع (اللاعبين) السابق سيستخدم من قبل المعتل اجتماعياً لتكوين ما يعادل نظرية للذهن، متوقعاً، من خلالها، السلوك المستقبلي للمجتمع.

ولكن، إذا كانت الأنانية والسلوك المنشق عن المجتمع مفيدة، بمعنى الحصول على مكاسب آتية مباشرة، أي الخيار الأكثر «نفعاً»، لماذا إذن تعقب الانفعالات الإيجابية (المعززة) السلوك الاجتماعي التعاوني بدلاً من السلوك الانشقافي ذي المكسب الآتي؟ هنا يمكن دور «السمعة». فإذا كان الفرد (اللاعب مع الآخرين في البيئة الاجتماعية) معروفاً عنه، من خلال الخبرة المباشرة أو السمعة الاجتماعية بأنه سيتخذ دائماً موقفاً نفعياً

وبالتالي يفشل الجماعة، فإن أحداً لن يتعاطى أو «يلعب» معه، وبذا لن تتوفر له فرصة الحصول على أية مكاسب أو مردودات، لا عن طريق التعاون مع الآخرين ولا عن طريق استغلالهم. ويفرض تجنب هذا النبذ الاجتماعي المستند إلى السمعة، ولكي يكون بالمستطاع الاستفادة من شكل من أشكال التعاطي الاجتماعي بعيد الأمد، يتبعين على الأفراد بناء سمعة تقييد بأنهم متعاونون وملتزمون بقدر مقبول من الأمانة الاجتماعية. ولكي يحققوا ذلك فإن معظمهم في الواقع الحال، يصبحون متعاونين يمكن التعويل عليهم، بالرغم من أن التعاون ليس هو الخيار «الداعم» في المدى القصير.

أما أولئك الذين يستخدمون سوقاً خادعة والذين يتخذون موافق ذاتية أنانية بعد أن كانوا قد أصدروا إشارات تتم عن الجماعة وتؤدي بالتعاون سيتم اعتبارهم غشاشين من قبل ضحاياهم، وكما هي الحال في التفاعلات النشوئية المتبادلة - بين المفترس والطريدة مثلاً - فإن وجود الفشاشين سيؤدي إلى «سباق تسلح» نشوئي، ينشئ فيه المعرضون المحتملون قدرات شديدة الحساسية للدلائل والتلميحات المنطوية على الفش⁽¹³⁾، في حين ينشيء الفشاشون، بالمقابل، قدرات شديدة البراعة في إخفاء مثل تلك الدلائل والتلميحات.

خاتمة :

يتبنى الأنماذج النشوئي للمعطلين اجتماعياً، إذن، أطروحة تقسيمهم إلى أوليين وثانويين، الأوليون مكونون من أنماط شخصية وجينية ونفساجية (الحاجة إلى استثارة فسلجية عالية) خاصة، ويتصفون بافتقارهم إلى الانفعالات الثانوية (الاجتماعية)، لذا فإن هذه الانفعالات لا تساهم لديهم في تحريك سلوكهم أو كفه، كما أنهم يملؤون الكوة أو الفسحة التي يصفها بعض منظري اللعبة بأنها سوق الخداع أو الفش التي تنتج عن الانتقاء المعتمد على التواتر، الأمر الذي يؤدي إلى وجود المعطلين اجتماعياً في تواتر منخفض في كل مجتمع، لأنهم يملؤون كوة متاحة نشوئياً، كما هي حال الكوة التي يملؤها الطفيلي، لذا يمكن اعتبار المعطل اجتماعياً الأولى طفيليًّا بايولوجيًّا، بالإمكان الافتراض أن مضييفي⁽¹⁴⁾ هذا الطفيلي متوفرون في كل المجتمعات، واستطراداً فإن تلك الكوة الانتقائية ما كان لها

أن تكون لولا وجود مضيدين معزولين أو واهتي المناعة تجاهه. إضافة إلى أن كثيراً من الأشخاص، على الرغم من كل ما يقال عن المعتل اجتماعياً، حتى المفصول أمره، يواصلون حسبانه الأكثر جاذبية وإثارة للاهتمام، مدافعين عنه ومتقبلين السقوط مجدداً في فخاخ خداعه حد التلذذ في الخضوع لسيطرته، بل وتقديم العون في تمريض خداعه على الآخرين.

أما الثانويون، الذين يستخدمون أيضاً سوق الخداع والغش ولكن اعتماداً على التداعيات الظرفية العارضة والذين لا يمكن ربط استخدامهم ذاك بنمط جبلي معين على نحو واضح، فإنهم يتبنون هذه السوق استجابة لشروط واعتبارات اجتماعية وظرفية تتعلق بتوقع الخسارة في وضع أسري واجتماعي واقتصادي غير مواتٍ تناصفيًا. لذا فإن سلوك المعتل اجتماعياً هنا سيبدىء تباعداً في الثقافات المختلفة وعبر الأجيال وحتى خلال حياة الفرد نفسه، متراافقاً ومتوافقاً مع الظروف الاجتماعية المعاش فيها. ومن هنا يمكن اعتبار المعتل اجتماعياً الثانوي طفلياً اجتماعياً.

لعل ما تقدم، يساعدنا في فهم لم يكرر بعض المعتلين اجتماعياً سلوكهم المرة تلو المرة في إصرار نستغربه على الرغم مما يتعرضون له بسبب ذلك السلوك من عقوبات وخسائر على المدى الآني والمتوسط والبعيد، ولم يبدون وكأنهم عاجزون عن التعلم من الخبرات والتجارب على الرغم من امتلاك غالبيتهم ذكاء يفوق المعدل العام (ولم أيضاً يظهر أحد الأبناء، الذي ينشأ في بيئة أسرية وأخلاقية مثالية، سلوكاً منحرفاً). المعتل اجتماعياً الأولي بشكل خاص لا يحتفظ جهاز ذاكرته، على الأرجح، بأية آثار ذاكرة ثابتة مثل تلك التجارب والخبرات لأنها لا تقتربن بأية انفعالات سلبية. وعلى الرغم من تظاهره أحياناً بالندم والتوبة، عند اكتشافه متلبساً، فإن ذلك لا يعدو كونه جزءاً من سوق الخداع، إذ سرعان ما يعود إلى سلوكه المعتل اجتماعياً، والذي لا يعرف بديلاً عنه، لأنه، كما سبقت الإشارة، «مصمم» نشوئياً مثل ذلك السلوك.

وأهمية تقسيم المعتلين اجتماعياً إلى أوليين وثانويين لا تقتصر على الجانب التشخيصي فقط، وإنما تتسع أيضاً إلى الجوانب العملية، أي إلى طبيعة الإجراءات والمدخلات التي بمقدور المجتمع اتخاذها بهدف الحد من الآثار المؤذية للسلوك المعتل

اجتماعياً: بالنسبة للأولى، الذي لا يتأثر بالظروف الاجتماعية السائدة ولا يستطيع التفاعل مع إشارات الألم والحسنة والخوف والعقاب الذي يسببه للآخرين، فإن الإجراء المناسب هو تكيف العقائد والأساليب العقابية بطريقة تقلل أو تتفادى عوائق سلوكه المعتل وتزيد من كلفته. في الوقت نفسه إيجاد بدائل للجريمة؛ متنفسات بمقدورها إرضاء الشفف الناجم عن الحاجة إلى الاستثارة النفسية الفسلجية العالية.

بما إن للمعتل اجتماعياً الثاني تاريخ حياته مختلف، وإنه أكثر استجابة لتأثيرات الظروف الاجتماعية ولديه القدرة، مع محدوديتها وتفاوتها، على التفاعل مع إشارات الآخرين الانفعالية، فإن الإجراءات الاجتماعية والعلاجية بمقدورها ليس التخفيف من وقع سلوكه فقط، وإنما أيضاً تقليل معدلات ظهوره، وبائياً، في المجتمع.

إن تسارع معدل التغيرات في الحياة اليومية وتزايد تعقيداتها، بحسب بعض الباحثين⁽¹⁵⁾، يجعل كل جيل ينمو في ظل كم متزايد من العوامل المساعدة على بروز السلوك المعتل اجتماعياً أكثر من الجيل الذي سبقه من جهة، وتقلص في قدرة السيطرة على الاستجابة الاندفاعية الآنية للدعاوى. لذا فهم يدعون إلى القيام بمسوحات للأطفال المعرضين لتلك العوامل واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة بشأنها، ملاحظين أن كفاية أو عدم كفاية تلك الإجراءات تتأثر بنوعية العوامل التي تعرض لها الطفل في مجمل حياته.

التفرíc بين نوعي المعتل اجتماعياً الأولي والثانوي مهم أيضاً في اتخاذ إجراءات من قبيل تقييد الحرية والإصلاح والتأهيل. إذ بالتركيز على المعتلين اجتماعياً الثانويين القادرين - وإن كان بصورة محدودة ومتفاوتة - على الإفاداة من برامج العلاج والتأهيل يمكن ترشيد استخدام الموارد وتجنب الهدر. وبما أن المعاودة - الارتداد - مؤكدة الحدوث في الأولى وأقل حدوثاً في الثنائي، فإن قرارات مثل العفو أو إطلاق السراح المشروط بالنسبة لذوي السجل الإجرامي يتبعـن أن تأخذ ذلك بنظر الاعتبار. وبالمقابل لا تتعـدـى أساليب إصلاح المعتل اجتماعياً الأولي محاولة «إقناعه»، ب المختلفة طرق العقاب والرقابة، بأن سلوكه، ببساطة، يتعارض مع مصالحه الذاتية الخاصة.

وللحد من فرص حدوث الاعتلال الثنائي، فإن الاستجابة الاجتماعية المناسبة تمثل في

تبني برامج عملية من شأنها منع اتساع الهوة بين شرائح المجتمع، وتعزيز الشعور بالانتماء للجامعة، وتخفيف حدة التناقض الاجتماعي والتدخل في المفاصل شديدة الخطورة، وذلك ببرامج متخصصة لتشخيص الآباء والأمهات وتقديم الدعم لهم وزيادة المثوابات المتاحة للشباب المعرضين.

المواضيع:

- (1) تجنينا هنا استخدام مصطلحات مثل السمات والانماط وخلافهما، والتي هي موضوع جدل وعدم اتفاق لدى المهتمين بعلم نفس الشخصية، كي لا نعيد عن موضوع البحث.
- (2) American Psychiatric Association (1994) Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorder (4th ed). Washington, DC.
- (3) وهي التسمية المتداولة في التصنيف الأمريكي آنف الذكر.
- (4) إلا إننا لا ننفق معه في التسمية التي يقترحها، وهي «الفساد الخلقي». يرجى مراجعة: وليم الخولي، الموسوعة المختصرة في علم النفس والطب العقلي . ط.1. دار المعارف بمصر (1976).
- ص 376
- (5) Mealy, L, (1995). The Sociobiology of Sociopathy: an Integrated Evolutionary Model. Behavioral and Brain Sciences 18-3.
يتبعن الاشارة هنا، تجنباً للتكرار، إلى أن المقالة المذكورة أعلاه هي مرجع رئيس.
- (6) المرجع السابق.
- (7) طه النعمة، وصبح العجيلى، مدخل إلى علم النفس، إصدار دائرة العلوم الإنسانية في المجمع العلمي العراقي، منشورات المجمع العلمي (2004)، ص 80-90.
- (8) نظرية اللعبة (game theory): لكل شخص الحق في اختيار السلوك (السياق) الذي يناسبه، مع الأخذ بالاعتبار حق الآخرين في الرد بالسلوك الذي يناسبهم. وقد تم إدخال نظرية اللعبة إلى أدبيات علم النفس النشوئي بواسطة ريتشارد لافونتين عندما استخدمتها في تحليل وقائع الانقسام النوعي والانحراف. وقد تم تبنيها فيما بعد من قبل جون ماينارد سميث وزملائه الذين استخدموها في تنظيم مسابقات تنافسية بين الأفراد، وأوضح ماينارد سميث بواسطتها إن السياقات النشوئية التي تبرز في مثل هذه المسابقات تتضمن استخدام الأفراد لاستراتيجيات مختلطة وأيضاً ثابتة.
- (9) Axelrod, R. (1970) The Evolution of Cooperation. NY. Basic Books.
- (10) تشير الانفعالات فيها مشاعر مثل الزهو، الرضا، الارتياح، القبول، والمشاركة عندما نأتي فعلاً اجتماعياً. وتشير فيها أيضاً مشاعر مثل الخزي، الذنب، التندم، الضيق عندما نأتي فعلاً مرفوضاً

الشخصية المعتلة اجتماعياً (السوشيوبياثية): مقاربة مفاهيمية نسوية

اجتماعياً. الرضا أو عدم الرضا نقرؤه كذلك في وجوه الآخرين وإيماءاتهم وتلميحاتهم. وبذل تكون الانفعالات الإيجابية مثيبة للتوجهات المقبولة اجتماعياً، في حين أن الانفعالات السلبية معاقبة للتوجهات المرفوضة اجتماعياً.

(11) Terhune, K. W. (1970) the Effects of Personality in Cooperation and conflict. In. Rhe Structure of conflict, (ed.) D. Swingle. Academic Books.

(12) نظرية للذهن (theory of mind): هي قدرة معرفية نوعية على فهم الآخرين كأوساط للنوايا، أي القدرة على تأويل ما يجري في أذهانهم على وفق مفاهيم افتراضية وموافق قصدية مثل المعتقدات والرغبات. أي أن كل واحد لدينا لديه نظرية للذهن خاصة به، تتعلق بنوايا الآخرين وما يرغبون أو لا يرغبون به، وإن هذه النظرية هي إحدى محرّكات سلوكتنا. (وجدنا أن تعبير الذهن هنا أفضل من العقل ذي المعنى الفلسفى).

(13) بحسب التجارب التي اجرتها (Chiappe) وزملاؤه تبين أن الفاشين يُمعن فيهم النظر لمدد أطول ويمكن تذكر وجوههم بصورة أوضح مما يجري مع المتعاونين خلال مواقف التعااطي الاجتماعي، وبينما أن الإنسان قد أنشأ آليات دماغية لكشف الفش الاجتماعي انظر:

Chiappe, D Brown, A Dow, B. (2004) Cheaters are looked at longer and remembered better than cooperators in social exchange situation
Evolutionary Psychology 2:108-120.

(14) بالمعنى الوبائي.

(15) انظر

Loeber, R. (1993) Predictors of Delinquency and violence: Longitudinal Findings from The Pittsburgh Youth Study. Presented at The 45th American Society of Criminology, Phoenix, AZ.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذة الدكتورة

أمل يوسف العذبة الصباح

مجلة فصلية علمية محكمة

تعنى بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون منطقة الخليج
والجزيرة العربية - السياسية والاقتصادية والاجتماعية
والثقافية والعلمية .. الخ (باللغتين العربية والإنجليزية)

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

الأبواب الثابتة :

البحوث - التقارير - مراجعات الكتب

الببليوجرافيا - باللغتين العربية والإنجليزية

دولة الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية : ١٥ ديناراً للأفراد ، ٦٠ ديناراً للمؤسسات.

الاشتراكات

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي :

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

ص. ب. 72451، 17073، الخالدية، الكويت - الرمز البريدي

تلفون: 4833705 - 4833215 فاكس: 4833705 .

المراسلات

العنوان الإلكتروني : E - MAIL: JOTGAAPS@KUCO1.KUNIV.EDU.KW

موقع المجلة على صفحة الإنترنت : [Http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS](http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS)

أراء وأفكار

التحولات المجتمعية في الجزائر وظاهرة الانحراف: نحو مقاربة سوسيولوجية تكاملية

د. موسى لحرش *

مقدمة، أساسيات في التعاطي المنهجي والمعرفي مع الموضوع:

لقد أصبح مفهوم الانحراف، بمختلف أشكاله وتجلياته، وكذا في دلالاته الأكثر عمومية، من أبرز المفاهيم المتداولة بشكل كبير في الحقل التربوي والثقافي والاجتماعي، ولا سيما في سياق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية ... التي تشهدها الجزائر المعاصرة.

ويترتب عن هذا ضرورة التأكيد على أن هذه الظاهرة هي، في تقديرنا، ظاهرة «مجتمعية Societal» تعبّر عن أزمة شاملة متعددة العناصر والأبعاد. وهي أيضاً، على مستوى علاقتها بالبناء الاجتماعي المتنفس، جزء من وضع اجتماعي مأزوم أعم وأشمل. وللهذا فالمنظور السوسيولوجي للعلاقة التفاعلية القائمة بين مختلف قطاعات ومكونات المجتمع، يقتضي تناول المشكلة وفهمها في شموليتها وتساند عناصرها وأبعادها. فظاهرة الانحراف هنا - باعتبارها مجموعة السلوكات والمواصفات التي تصادم القيم والمعايير الاجتماعية المتفق عليها في المجتمع⁽¹⁾ - ليست في الواقع - كمشكلة - تعبيراً عن أزمة قطاعية معزولة تتعلق بمحاج محدد فحسب، تفهم في إطاره وتحل انطلاقاً منه، وإنما هي، في الأساس، جزء من كل، من وضع

تربيوي - اجتماعي وثقافي واقتصادي عام. إنها إذاً تعبير عن أزمة مجتمع في قطاعاته المتعددة، لا عن أزمة قطاع منفرد ومحدد بعينه دون سواه.

نقترح فيما يلي، من زاوية المقاربة السوسيولوجية الواقع هذه الظاهرة، تجنب الوقوع في منزلق المنظورات التقافية والاختزالية الضيقة «Technicistes et Réductionnistes»، التي تفسر الكل بالجزء، فتقلب بذلك منطق الأشياء، وتجعل من هذا الجزء حاملاً «Porteur» لقدرة تفسيرية وتعليلية غير سلية للكل المجتمعي⁽²⁾، وذلك بدل أن يكون هذا الكل هو المتحكم في الجزء، يفسره ويحدد أبعاده ومعالمه، بل ويرسم في مستوى ما مآلها أيضاً، وذلك دون إلغاء نهائى لهذا الجزء ولدوره التفسيري أيضاً.

وهكذا، فإنه إذا تم الإقرار بهذا المقترن المنهجي والمعرفي في التعاطي السوسيولوجي مع ظاهرة الانحراف - كظاهرة مركبة -؛ فما هي إذا، أهم التجليات أو التمظهرات، التي تعبّر فيها وب بواسطتها التغيرات المجتمعية في الجزائر عن هذه الظاهرة؟

ذلك ما سنحاول إبرازه، بشكل مركز، في هذه المساهمة العلمية. لكن قبل استعراض أهم التجليات أو التمظهرات التي تفصح بواسطتها التغيرات المجتمعية في الجزائر عن هذه الظاهرة (الانحراف)، نود أن نؤكد بداية، ومن باب التأسيس المنهجي والمعرفي، على ملاحظة أساسية، وتعلق بكون أن تلك التجليات أو المؤشرات المذكورة هي من السعة والتعدد والتشابك العلائقى والارتباط البنوى المعقد بحيث يصعب الإحاطة بها كلها وبصفة مطلقة في مساهمة بهذه. هذا مع التذكير، مرة أخرى، بأن تطرقنا إلى هذه التجليات منفصلة عن بعضها بعضاً ليس سوى إجراء منهجي عملي الغاية منه الإبانة والتوضيح مع المرادنة على الوعي بما بينها من علاقات تداخل وتشابك. ويمكن إجمال هذه التمظهرات التي تعبّر فيها وب بواسطتها التحولات المجتمعية في الجزائر عن ظاهرة الانحراف فيما يلي:

أولاً: عالم التحول على مستوى البنية التعليمية وعلاقتها بظاهرة الانحراف،
إن من أهم ما يمكن تسجيله هنا هو أنه، على الرغم من الإصلاحات الكثيرة والمتكررة التي بوشرت في الجزائر - منذ الاستقلال وإلى الآن - على النظام التربوي، بجميع

قطاعاته (التعليم، التكوين المهني، ...) ومجالاته ومستوياته، فإن مردودية هذه المحاولات الإصلاحية قد كانت ضئيلة بالمقارنة إلى الغايات والأهداف التي كانت متواخة منها، بل إن الواقع الملموس حاليا - وباعتراف الاختصاصيين والممارسين للفعل التربوي - يؤكد تزايد وتثامي مظاهر وأثار الأزمة التربوية، لا سيما على مستوى السلوك الاجتماعي للفرد، والذي أضحت يتميز بطابع الانحراف والعنف المفضي في بعض الحالات - وضمن ظروف معينة- إلى الإجرام^(*). ولا شك أن لهذا الوضع تفسيراته العلمية التي يمكن حصر أهمها - في الشق التربوي طبعا- فيما يلي:

1- عجز النظام التعليمي والسياسة التربوية عموما - على رغم ما بذل من جهد - عن تحقيق التكافؤ الحقيقي والشامل في مجال الفرص التعليمية والاجتماعية، ما يجعل من بعض الفئات الاجتماعية تعاني من بعض أشكال التهميش والحرمان من الاستفادة من أغلب أشكال توزيع الواقع والنفوذ، وعلى صعد مستويات رمزية ومادية كثيرة، وهو وبالتالي ما يجعل من التعليم - ضمن هذا المنظور- لا يساعد على تحقيق الحركة الاجتماعية لتلك الفئات الاجتماعية (سواء من جانب التشغيل أو صور الإدماج المجتمعي الأخرى للشباب)، والمحصلة منطقية هنا وهي أن الفراغ التربوي والتکویني بما يستتبعه من (الأمية، والتهميش، والحرمان) يُملا، ولكن في هذه الحال يُملاً بما هو أخطر على المجتمع من حيث تولد - في البداية- تصورات انحرافية وأفكار عنفية لدى هؤلاء لتصبح فيما بعد سلوكيات ممارسة تصل في مستوياتها القصوى إلى الإجرام بمختلف صوره وأساليب المعتمدة فيه، وهو ما يهدد شبكة العلاقات الاجتماعية بالتمزق والترهل ويعيق تنمية المجتمع، لأن النظام التعليمي - من زاوية النظر هذه - أضحت لا يشكل دعامة حقيقة ناجحة للتنمية الفردية والمجتمعية على السواء.

2- واقع التباعد الحاصل بين مضامين التربية والتعليم من جهة والحقول الثقافية والاجتماعي العام للمجتمع الجزائري من جهة أخرى: ذلك أن ما تروجه المؤسسة التعليمية من معارف وقيم ومبادئ ومعايير وأنماط للتفكير والسلوك، لا يتساند أو يتكمّل كله بالضرورة مع ما تروجه مختلف مؤسسات المجتمع المدني الأخرى في هذا المجال: كالأسرة، والمسجد، والشارع، ووسائل الإعلام والاتصال، ومراکز ودور الثقافة... هذا

مع التأكيد بأن مفهوم الثقافة المشار إليه هنا هو مطروح في إطار بعده السوسيو-أنثروبولوجي العام، وليس المدلول المعلوماتي أو التعليمي الضيق⁽³⁾.

ولا شك أن من أهم وأخطر نتائج هذا التباعد، الذي يخترق علاقة الثقافة المدرسية بالواقع الاجتماعي الجزائري عبر مختلف مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، هو كون هذه الثقافة تظل - في سياق عزلتها عن المحيط الاجتماعي (قيميا وفكريا وسلوكيا) وفي بعض الأحيان تحت تأثيرها السلبي بما يروج في المحيط الاجتماعي- بعيدة عن المساهمة بشكل كبير في بناء «الإنسان» أو «المواطن» ذي الشخصية المتزنة، المتكاملة والمنسجمة وعيها وسلوكها، بما يحصنها ذلك من اللجوء إلى السلوكيات الانحرافية أو الإجرامية ويوجهها نحو المساهمة الإيجابية في رفد وثراء عملية البناء الاجتماعي والتنمية المجتمعية بصفة عامة.

3 - وضعية اللاانسجام بين مخرجات النظام التعليمي والتكتوني من جهة وسوق الشغل من جهة أخرى: وهو ما يعبر عنه - في بعض الأحيان - بعدم كفاية المردودية الخارجية «Rentabilité externe» لهذا النظام التعليمي والتكتوني. ولقد اتضح ذلك، بشكل أساس، في ظاهرة بطالة الخريجين من الشباب حاملي المؤهلات التعليمية والتكتونية المتنوعة في تخصصاتها ومستوياتها^(**). وإن كان هذا الواقع يؤشر على شيء فإنما يؤشر على غياب توجهات فكرية واستراتيجية عقلانية تتممية متكاملة وشمولية في مجال التخطيط التربوي، تجعل من مسألة استثمار الرأس المال البشري دعامة قوية للمسار التنموي الشامل، ومن ثم حصر مسببات الانحراف والجريمة في المجتمع.

4 - ضآلة المردودية أو الكفاية الداخلية «Rentabilité ou capacité interne» للنظام التربوي: والتي من أبرز مؤشراتها انخفاض نسب الالتحاق والتسجيل للتمدرس، الرسوب، الطرد، والانقطاع المبكر عن الدراسة^(***). وتجدر الإشارة هنا أن هذه المؤشرات السلبية كثيراً ما تتحول - ضمن سيرورتها المعقّدة والمتشاركة - إلى عوامل ونتائج في الوقت نفسه، حيث ينتج بعضها عن بعضها الآخر، ويساهم بدوره في إنتاجه وإعادة إنتاجه، مشكلاً بذلك عوامل أخرى لتوالد ظاهرة الانحراف - بمختلف أشكالها - في المجتمع.

5- التعثر في بناء المواطن المنشودة: ذلك أن اضطراب المرجعية الفكرية المتكاملة المكونة للمواطن، والتي يفترض أن تكون مؤطرة وموجهة للنظام التربوي نظرياً وعملياً (سلوكياً)، وكذا ضعف التنسيق والربط بين أنظمة التعليم والتكون المختلفة في أنماطها ومستوياتها من جهة والبناء الثقافي والاقتصادي والاجتماعي الشامل للمجتمع من جهة أخرى ... أدى - على المستوى العملي - إلى عدم تحديد مميزات وخصائص المواطن «Citoyenneté» المراد بناوها أو تشكيلها عبر الأنظمة التعليمية والتكونية المعتمدة حالياً، وإن كان بعض روّى القائمين على الشأن التربوي يؤكّد على ضرورة سعي هذه الأنظمة إلى تحقيق بعض مواصفات المواطن المنشود، إلا أن ذلك بقي، في عمومه ، على مستوى الغايات التعلميمية والطموح غير المنضبط بخط الواقع والمتمثل في عدم وجود تحديد إجرائي وعقلاني ضابط ل مختلف الطرائق والآليات العملية الكفيلة بتحقيق الغايات المتواخة:- ما هي مواصفات «الإنسان» أو «ال المواطن» الصالح الذي نصبو إلى أن يجعل منه المحصول أو المنتوج الإيجابي و الفعال لهذه الأنظمة التعليمية والتكونية؟ ولأية أهداف اجتماعية وتنموية شمولية ينبغي أن تستثمر هذا المواطن كرأس مال بشري منتج، لا يعيش حالة الهدم، الفساد والانحراف؟ وضمن أي منظور فكري وحضاري راهني ومستقبلبي ينبغي أن يدرج التخطيط لهذه العملية التربوية والاستثمارية الحساسة؟ لا سيما إذا علمنا في هذا الصدد بأن هذه العملية قد أصبحت في المجتمعات المعاصرة بمثابة هندسة اجتماعية «Ingénierie sociale» واقتصادية معقلنة تعكّف الدولة على برمجتها ومتابعتها (من حيث الأطر المرجعية الموجهة، والتخطيط، وبرامج التنفيذ)، وهذا في إطار هندسة شمولية وتكاملية للتطور المجتمعي الذي يتطلب في جوهره نمط مواطن بناء (وليس هداماً ومنحرفاً) يستجيب لشروط الفعالية التي تتطلّبها التنمية⁽⁴⁾.

ثانياً: معاّم التحول على مستوى النسق الثقافي العام وعلاقتها بظاهرة الانحراف، يقول المفكّر غوستاف لوبون Gustav lebon في عمله الموسوم بـ«روح الاجتماع» ليست التقلبات السياسية الحقيقة الكبرى هي التي تدهش الباحثين بعظمها وعنفها، وإنما

الانقلاب الصحيح الجدير بالاعتبار هو الذي يؤدي إلى تغيير حال الأمم المدنية في الأفكار والتصورات والمعتقدات⁽⁵⁾، أي في كل ما يتعلق بنسقها الثقافي، وهو جانب يكاد يكون الاهتمام بتتبّعه ورصده منعدما عدا إشارات عرضية وضمنية من جهات فكرية تكون في الغالب فاقدة للتعقيد الكافي، أي فاقدة للعمق المعرفي المطلوب والطرح المنهجي المتكامل. إن أي سلوك انحرافي هو في الواقع انعكاس أيضاً لطبيعة الأفكار والتصورات التي يتمثلها الأفراد في المجتمع في فترات تاريخية معينة، بما تشهده هذه الأخيرة (فترات) من تغيرات، لا سيما على مستوى النسق الثقافي أو القيمي مثلما هي الحال في المجتمع الجزائري أو غيره. ويمكن فهم ذلك - على الأقل - في المستويين التاليين:

1- سلم القيم:

لا شك أن لكل فرد من أفراد المجتمع - كالمجتمع الجزائري طبعاً - مجموعة قيم أو بالأحرى منظومة قيمية محددة، لا يملك هذا الفرد كل الحرية في صياغتها وتشكيلها، لأن عناصر عديدة تدخل في ذلك: كالدين، واللغة، وتأثير البيئة الأسرية، والتعليمية، والاجتماعية، بصفة عامة.. مما يؤدي ذلك إلى أن يصبح للفرد سلم قيم خاص هو في جوهره انعكاس لسلم القيم الذي يسير وفقه المجتمع الذي يعيش فيه، وللتغيير الاجتماعي تأثير على هذا السلم، يختلف من فرد إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، سواء من حيث مكوناته (الدين، العادات، التقاليد، الأعراف، ...) أو من حيث ترتيب هذه المكونات من الأعلى إلى الأسفل، وإن أي اختلال في ترتيب هذا السلم تترجم عنه انعكاسات غير مألوفة وغير متوقعة على السلوك الاجتماعي الذي يصبح في وضع ما انحرافيًّا بالنظر لسلم القيم السابق للمجتمع، كما تظهر مساحات للنزاع بين الجديد (غير المألوف قيمياً) والقديم (المألوف قيمياً)، بين غير الأصيل (غير النابع من الأطر المرجعية لقيم المجتمع) والأصيل (النابع من الأطر المرجعية لقيم المجتمع)، بين الثابت (الذي ينبغي أن يستقر كقيمة السلم) والمتحير (الذي ينبغي أن لا يستقر كالانحراف والإجرام).

170

2- الجهاز المفهومي:

ويقصد به هنا المحتوى الدلالي والقيمي الذي يعطيه مجتمع معين في فترة ما للأشياء

المحيطة به والمكونة له والمستجدة عليه. فكلمات مثل : السلم، والأخلاق، والعدل، والعلم، والتنمية، والتعضر... تستطيع كل المجتمعات أن تلتقي في مفهوم واحد لها بين جميع أفرادها، لأن كل مجتمع يعطي محتوى دلائلاً لها بحسب ما لديه من قيم وتصورات وأفكار وعقائد ... والذي يهمنا في هذا السياق هو أن التغير المجتمعي في الجزائر حصل في إطاره تغيراً في النسق الثقافي والقيمي للمجتمع، ما جعل من بعض المفاهيم يلغى نهائياً أو يغير طبيعة بعضها الآخر من كونها إيجابية (العلم، والأخلاق، والتضامن،...) إلى سلبية أو العكس (السرقة، والإدمان على المخدرات، والاعتداء على الآخر...).

وعموماً يمكن القول إن التغير الحاصل على مستوى النسق القيمي للمجتمع، ساهم في تعميق كثير من التصورات التي تعمل على تجذير آليات تبخيس قيم كالعلم، التعلم، الثقافة، الإبداع والابتكار، الأخلاق، الصدق، السلم،... واستبدالها بقيم مناقضة كقيم المال (غير المشروع) والوجاهة الاجتماعية وامتداداتها، وما يتربّط على ذلك من تدعيم لقيم وسلكيات تؤدي إلى انتشار أشكال مختلفة من التفكير وأنواع عديدة من الفعل المنحرف مثل: المحسوبية، والرشوة، والسرقة، والاعتداء، وتشمين الولاءات المختلفة للجماعة المنحرفة، والاتجار المبتذل بالعديد من المباديء والقيم النبيلة⁽⁶⁾.

ثالثاً، معلم التحول على مستوى البنية الاجتماعية العامة وعلاقتها بظاهرة الانحراف، من المنتظر أن أي اختلال على مستوى ترتيب سلم القيم في المجتمع سينعكس مباشرة على السلوك الاجتماعي ويعطيه اتجاهات جديدة، عمودياً وأفقياً، ما ينجم عنه ممارسات سلوكية قد تتناقض مع قيم المجتمع وأصالته، وتساهم بأشكال انحرافية مختلفة في تدعيم تفكك شبكة علاقاته، كأن تدفع بعض فئاته الاجتماعية إلى الدفاع عن قناعات معينة دون تأسيس ومرجعية تنسجم مع المجتمع، مثلما هي الحال بالنسبة لجماعات معينة كجماعة «أبواب الجنة» في الولايات المتحدة الأمريكية وجماعة «أوم» في اليابان... كرد فعل على المغalaة في الجانب المادي الاستهلاكي من جهة والفراغ الروحي من جهة أخرى⁽⁷⁾.

إن المجتمع القوي هو المجتمع المتماسك والمتوزن في حركته المجتمعية، ولا يكون كذلك إن لم تكن شبكة علاقاته الاجتماعية على درجة كبيرة من الترابط والتتاغم، لأن المجتمع،

من حيث الجوهر، ليس مجرد كم من الأفراد تدعوهم غريزتهم الاجتماعية إلى أن يتكلوا وينتظموا في إطار اجتماعي معين، بل إنه يضم ما هو أكثر من ذلك؛ يضم عدداً من المباديء والقيم والقناعات التي تحدد شخصيته في صورة مستقلة تقريباً عن أفراده. وإن الخطورة تبدأ هنا عندما يبدأ هذا النسج الاجتماعي (شبكة العلاقات الاجتماعية) يتغير ويتفكك بفعل عوامل كثيرة. ويمكن رصد ذلك في المجتمع الجزائري من خلال معالم معينة على رأسها الإحباط واليأس الناجم عن غياب الصدى الاجتماعي لسلوك الفرد ومجهوده من قبل المحيط.

إن هذا الشعور بالإحباط واليأس هو من أخطر ما يصيب المجتمعات، ذلك أنه يدفع بها إلى «الاستقالة» و«الانسحابية» عن دائرة الفعل الإيجابي، وإن أي ملاحظ لما يجري اليوم في المجتمع الجزائري - وحتى في بعض المجتمعات الأخرى «النامية» - يمكن له أن يكتشف ذلك، إذ لم يعد هنالك - كما سبق وأن ذكرنا - معنى للكثير من القيم مثل: العمل، والضمير، ومصلحة المجتمع... بل إنها أصبحت محل عدم اكتراث وريب لدى فئة معتبرة من المجتمع.

ولقد كان من النتائج الطبيعية لهذا الشعور بالإحباط واليأس ظهور نزوع لدى بعض الأفراد نحو ما يسمى بـ«الفردانية» (***)، أي أن الفرد هنا أصبح ينكمي عموماً على ذاته، لا يرى العالم إلا من خلالها، ولا يشعر بالمجتمع إلا بمقدار ما يأخذ منه، وفي بعض الأحيان بأقل.

وللمتأمل في ذلك أن يتصور حجم المخاطر السلوكية التي تترتب عن اتجاه «الفردانية» في شبكة العلاقات الاجتماعية حاضراً ومستقبلاً (بروز واستفحال ظاهرة السرقة، الاعتداء على الأشخاص والممتلكات...).

هذا ومما زاد أيضاً في اهتزاز شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، هو أن علاقة الفرد بالمؤسسات لا تخضع في غالب الأحيان إلى محددات القانون، أو بالأحرى إلى سلطة القانون، وإنما إلى سلطة أخرى هي «سلطة التجاوز» (سلطة الفنود، سلطة المال، سلطة القوة، سلطة الجهة، سلطة الانتماء...)، إذ يقضي ذلك تدريجياً على ثقة المجتمع في المؤسسات، ويدفع بأفراده إلى اتخاذ طرائق ووسائل أخرى لقضاء حاجاتهم

(كارثة، الحيازة غير القانونية للأملاك...)، وهو ما ينعكس بالطبع سلبا على شبكة العلاقات الاجتماعية ويفرز سلوكيات انحرافية مضرة بالمجتمع⁽⁸⁾.

خاتمة :

لقد حاولنا - بنوع من التركيز الذي أردناه أن يكون دالاً ومعبراً عن القضايا الرئيسة التي كنا نود طرحها - أن نقدم، في العناصر السابقة التي تضمنتها هذه المساهمة العلمية، ما يمكن اعتباره قاعدة أولية أساسية لبناء تصور سوسيولوجي نبدي وتكتملي متعدد الأبعاد للسلوك الانحرافي في علاقته بالتحولات المجتمعية.

وإذا كنا قد ركزنا، في تحليلنا لهذه الظاهرة، على المجتمع الجزائري كأنموذج، فإننا قد حاولنا في الوقت نفسه أن نجعل هذا التحليل منفتحاً أيضاً - قدر الإمكان - على واقع المجتمعات الأخرى، من منطلق أن هذه الظاهرة تتصنف بالعمومية رغم احتفاظها ببعض الخصوصية.

173 ومن ناحية معرفية ومنهجية أخرى، فإن الانشغال الذي كان يشكل محور معالجتنا ويوجهنا إلى المدخل المتوازن لمقاربة جوانب المشكلة المطروحة (ظاهرة الانحراف) هو التركيز على الجانب النوعي لا الكمي في المقاربة المعتمدة. لذا لم نركز كثيراً على المعطيات الكمية - وهي لا تخلي من أهمية، رغم عموميتها ونسبيتها في بعض الأحيان وتوظيفاتها التبريرية ضمن سياقات معينة - وإنما ركزنا على الأبعاد السوسيولوجية (التربية، الثقافية والاجتماعية) للسلوك الانحرافي، والتي تتطلب فهما علمياً عميقاً ينخرط ضمن مقاربة وقائية تشغل أساساً بمعالجة العوامل المتحكم في السلوك بدلاً من نتائجه.

الهوامش :

1) - أنظر في هذا الصدد:

- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. (إنجليزي، فرنسي، عربي)، بيروت، مكتبة لبنان، 1993، ص 160.
- دين肯 ميتليل: معجم علم الاجتماع. ط 2، ترجمة ومراجعة إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986، ص 73.

- عدنان الدوري: جناح الأحداث، المشكلة والسبب. الكتاب الأول، الكويت، منشورات ذات السلسل، 1985، ص 27.

- دوني سزايو وأخرون: المراهق والمجتمع، دراسة مقارنة. ترجمة الطاهر عبسي والأزهر بوغنبور، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية- بن عكرون-، 1994، ص 91.

(2) - لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر:

- Gardner (H): The mind's new science. new York, basic books, 1985.
- Hubert (M),and balick (J.R) : basic dilemmas in the social sciences. Beverly hills, calif, sage publications, 1984.

(*) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التقرير المعد سنة 2003 من قبل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S) قدم مجموعة من الإحصاءات الرسمية تبرز حجم ومستوى انتشار الظاهرة في المجتمع الجزائري. ففي سنة 2002 على سبيل المثال - وقع 12,645 قاصر في جنح وجرائم تتراوحت من حيث نوعها وخطورتها: كالسرقة، والضرب والجرح العمدى، واستهلاك المخدرات، والتعدى على الأموال العامة والخاصة، هتك العرض. ولقد كانت أكبر نسبة من الجنح المحصنة من نوع السرقة (40,60٪)، كما أن أغلب مرتكبي هذه الأفعال كان تراوحة سنهم بين (16 و18) سنة وهذا بنسبة تقارب (58٪) من العدد الإجمالي للموقوفين، والبقية تتراوحة سنهم بين (13 وأقل من 16) سنة، (أي ما نسبته (42٪) من العدد الإجمالي للموقوفين). وتتوافق هاتان النسبتان نظريا مع السن القانونية لتمدرس التلاميذ في مراحل التعليم المتوسط (الأساسي سابقا)، والتعليم الثانوي والتكون المهني.

كما أكد تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S) على الطابع الوطني لانتشار الظاهرة، حيث إن كل المدن مستها هذه الظاهرة، لا سيما الكبرى منها، وبحجم كبير مقارنة بسنوات سابقة. إذ بینت إحدى الدراسات الواردة في هذا التقرير أن عدد الأحداث الموقوفين لارتكاب جرائم قد قفز من 8077 جريمة سنة 1998 إلى 12645 جريمة سنة 2002؛ أي بنسبة ارتفاع تقدر ب (56٪).

- انظر في هذا الصدد:

- فاروق (غ): في تقرير حول وضعية الشباب وظاهرة الانحراف - الكتاب C.N.E.S (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي) يدق ناقوس الخطر، جريدة الخبر، يومية إخبارية مستقلة، الجزائر، 10 ماي 2003، ص 12.

(3) - لمزيد من التفاصيل حول المفهوم المسؤولي للثقافة انظر:

- جلال مدبولي: الاجتماع الثقافي. القاهرة، دار الثقافة للطباعة و النشر، 1979.

- الطاهر لبيب: سوسيولوجيا الثقافة. ط2، الدار البيضاء، منشورات عيون المقالات، 1986.

(**) لقد أكد التقرير السابق ذكره للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S) أن (30%) من الأفراد النشطين (سنة 2002) مستهم البطالة، وهو ما يعني ارتفاع نسبتها (البطالة) إلى (100%) مقارنة بسنة 1985، ومعظم الأفراد البطالين هنا هم من الشباب ذوي الكفاءات والمستويات التعليمية والذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، وهو ما يؤشر على اختلال في نسق المجتمع ككل وحركته في خطوطها التنموية الشاملة، ويساهم في بروز ظواهر عدم التكيف في المجتمع (الانحراف)، لاسيما إذا أدركنا أن البطالة تعمل على خلق بيئة اجتماعية فقيرة مفتوحة على كثير من الأمراض الاجتماعية ضمن مختلف فضاءات المجتمع (الأسرة، المدرسة، الشارع، ...).

- أنظر في هذا الصدد:

- فاروق (غ): في تقرير حول وضعية الشباب وظاهرة الانحراف - الكتاب C.N.E.S (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي) يدق ناقوس الخطر، جريدة الخبر، مرجع سابق، ص 12.

(***) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى دراسة قام بها أحد المختصين في الأمراض العقلية بمستشفى متخصص بـ«الشراقة» (الجزائر العاصمة) تحت عنوان «المراهقون والإدمان»، حيث خلصت هذه الأخيرة إلى أن سن الإدمان على المخدرات - بمختلف أنواعها - عند المراهقين الجزائريين أصبحت مبكرة جداً. ذلك أن (50%) من الشباب أكدوا بأنهم أدموا على المخدرات قبل بلوغهم سن السادسة عشرة (16) أي في السن القانونية المفترضة لل/terms الإيجاري).

ولقد تناولت دراسة أخرى أطلق عليها «المسح الجزائري لصحة الأسرة» - قام بها الديوان الوطني للإحصاءات بالتعاون مع وزارة الصحة واصلاح المستشفيات (سنة 2003) - موضوع التسرب المدرسي والأمية في علاقتها بظاهرة الانحراف، حيث أكدت النتائج المتوصل إليها في هذا الإطار بأن (20.18%) من شملتهم الدراسة (1767 شاباً) يرجعون وضعهم الحالي إلى عدم متابعتهم للدراسة بعد طردتهم من المؤسسات التعليمية.

- أنظر في هذا الصدد:

- بورويلة (ص): 50% من الأطفال استهلكوا المخدرات في سن مبكرة، دراسة حول المراهقين بالجزائر، جريدة الخبر، يومية إخبارية مستقلة، الجزائر، 14 يوليو 2003، ص 24.

ولا شك أن هذا الأمر يتطلب مزيداً من الاهتمام والجدية، لا سيما في الوقت الحالي وفي المنظور القريب أيضاً. إذ تناول في هذا الصدد منشطو الملتقى الدولي المنظم في

ولاية «سطيف» بالجزائر حول المنظومة التربوية، مؤشرات واقعها من خلال الأرقام الخاصة بالمتربسين من الدراسة مؤكدين بأنه لا يلتحق أكثر من 40 ألف طفل سنوياً بمقاعد الدراسة بالجزائر، فيما تجاوز عدد التلاميذ المتربسين مع نهاية كل سنة نصف مليون تلميذ، مع وجود أكثر من ثمانية ملايين أمي.

- أنظر في هذا الصدد:

- زهير (ش) : ملتقى دولي حول المنظومة التربوية في سطيف: نصف مليون تلميذ يغادرون المدارس سنوياً، جريدة الخبر، يومية إخبارية مستقلة، الجزائر، 28 أفريل 2005، ص 6.

4) - لمزيد من التفاصيل أنظر في هذا الصدد:

- حامد عمار: التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم، المؤشرات، الأوضاع. ط 1، القاهرة، دار سينا للنشر، 1992.

- راسل ج. دايفز: تخطيط تنمية الموارد البشرية. ترجمة سمير لويس وأحمد التركي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976.

- منذر عبد السلام: دراسات في اقتصاديات التربية. بيروت، دار الطليعة، 1974.

- أحمد علي الحاج محمد: التخطيط التربوي، إطار مدخل تموي جديد. ط 1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص 117-160.

- Collectif: la planification de l'Éducation dans le contexte des problèmes du développement. (I.I.P.E), paris, E.d. U.N.E.S.C.O, 1988

5) - أحمد بن يغزر: الأزمة ومعالم التحول الاجتماعي في الجزائر، جريدة الخبر، يومية إخبارية مستقلة، الجزء 1، الجزائر، 31 أغسطس 1997، ص 18، نقاً عن: غوستاف لوبيون : روح الاجتماع، الجزائر، موقف للنشر، 1988، ص 10.

- المصدر نفسه، ص 18.

- المصدر نفسه، ص 18.

(****) لقد عرّف «لويس ديمون Lowis Dimon» «الفردانية» في كتابه «محاولات حول الفردانية» بأنها إيديولوجيا تعطي قيمة كبرى للإنسان الفرد، باعتباره ذاتاً قيمية منفصلة ومستقلة عن غيرها، لا تغير اهتماماً للمجموعة الاجتماعية.

- نقاً عن: - جمال، الطاهر: الثقافة الغربية وأليات التدمير الذاتي، مجلة قضايا دولية، الصادرة بيروت، العدد 328، د.ش، 1996، ص 24.

(8) - أحمد بن يغزر: الأزمة ومعالم التحول الاجتماعي في الجزائر، جريدة الخبر، يومية إخبارية مستقلة، الجزء 2، الجزء 2، الجزائر، 01 سبتمبر 1997، ص 15.

عرض الطب

القيادة والإدارة في عصر المعلومات *

تأليف: مجموعة من الباحثين

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

177

دخل العالم مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين عصراً جديداً تتمحور أبعاده - على اختلافها - حول الثورة الهائلة في شؤون المعلومات. ونظراً لتنوع تأثيرات هذه الثورة وتشعبها في كل ميادين الحياة، فإنها حتمت على صناع القرار إعادة التفكير في أنماط القيادة والإدارة المتبعة، واستنباط أنماط جديدة تتوافق مع آفاق ما اصطلح على تسميته بـ«عصر ما بعد الحداثة». وانسجاماً مع ما تقدم وادراكاً من إدارة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية لعمق التحدي القائم، خصص المركز مؤتمره السنوي السادس معالجة موضوع «القيادة والإدارة في عصر المعلومات» فاستضاف نخبة من الباحثين ذوي السمعة العالمية، على رأسهم صاحب الجلالة الملك عبدالله بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية؛ فقدموا بحوثهم التي تم نشرها في كتاب خاص صدر عن المركز. وفيما يلي ملخص لأهم ما جاء في الكتاب الذي احتوى مقدمة وافتتاحية أدرجت ضمن الفصل الأول ومحاور خمسة تضمنت عشرة فصول.

* ينشر بالتنسيق مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الفصل الأول: «القيادة وبناء الدولة في عصر المعلومات»

الكلمة الافتتاحية قدمها صاحب الجلالة الملك عبدالله بن الحسين، وأشار فيها إلى أهمية الموضوع الذي طرحته المؤتمر، وأنيته: فهو يحدد التحديات التي تواجهها الدول والمؤسسات في أنحاء العالم مع بزوغ فجر جديد؛ حيث يشهد العالم تحولات غير مسبوقة من حيث حجمها وسرعة تأثيرها، في حين أنه يزداد اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراة. فلقد غيرت الإنجازات العلمية في حقل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الخريطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعالم، وأخذ النظام الاقتصادي العالمي يتبلور في صيغة نظام متراصط ومتصل من خلال شبكة إلكترونية حديثة. وتؤثر المعلومات والأفكار التي تنقل من خلال الأقمار الصناعية في توقعات الشعوب وتصرفاتها في جميع بقاع العالم. وبدأت الحواجز الاجتماعية أمام التجارة والاندماج في الأسواق المالية تتقلص بصورة واضحة. لقد بزغت ملامع واقع جديد يشجع نهج الاعتماد المتبادل ويرفض العزلة؛ واقع واعد بتوفير الفرص الجديدة ومحفوف بالمخاطر والتحديات، يقودنا نحو تطور من نوع جديد أتاحه التحسن الكبير الذي طرأ على مستوى المعيشة في القرن العشرين.

178

وليفت جلالة الملك إلى أن لهذه الصورة التي تم تقديمها نقاصها؛ فقد همش هذا الواقع الكثرين وتركهم خارج إطاره؛ فثمة 880 مليون شخص ما يزالون في عداد الأميين، ويعيش أكثر من 3,1 مليار شخص في فقر مدقع، وبالنسبة إلى هذه الشرائح فإن التجارة الدولية وسياسات التكيف الهيكلي قد فشلت في معالجة معاناتهم وتحقيق العدالة والمساواة التي ينشدونها. وعلى الرغم من بداية قرن جديد فإننا لم نتوصل بعد إلى خلق بيئة دولية مستقرة، وما تزال قضايا اجتماعية واقتصادية مهمة تواجه الواقع الدولي الجديد، فكيف نتعامل مع الفجوة المتسعة بين العالم الغني والعالم الفقير؟ وكيف نحقق نمواً اقتصادياً مستداماً؟ وكيف نضمن سيادة حكم القانون واستباب النظام وحماية حقوق الإنسان في هذه القرية العالمية الجديدة؟ هذه الأسئلة تواجهنا وتطرح تحديات كبيرة تقترب أخيراً بالفرص المتاحة في الواقع الجديد. وتتطلب معالجة هذه الأسئلة انتهاج رؤى واضحة وقيادة قوية، وفوق هذا تتطلب التزاماً جاداً بمواجهة التغيير وقبوله والتفاعل معه.

ويرى جلاله الملك أنه لا يمكن تحقيق النمو المستدام وبناء اقتصاد قوي وتحقيق الرخاء الاجتماعي بمعزل عن إرساء أسس ديمقراطية راسخة، ولا بد لهذه الأسس من أن تستند إلى إرادة سياسية تعمل على تحقيق المساءلة وتيسير العدالة والمساواة. وسيظل الاستقرار السياسي والإصلاح الاقتصادي وسيادة حكم القانون هي الركائز الرئيسية للتنمية الاقتصادية، ويمكن أن تساعد المشاركة البناءة في الاقتصاد العالمي الواسع والتكيف مع قواعده على تسريع مسيرة هذه التنمية. ولكن لا بد للدول من أن تعي أن التوجه نحو اقتصاد السوق يجب أن يتزامن مع إصلاحات اجتماعية ومؤسسية تشمل محاربة الفقر والاستثمار في التعليم وتنمية الجهاز القضائي. إن تمكين الدولة من تلبية حاجات جميع مواطنيها أغنياء كانوا أو فقراء، والقضاء على جميع أشكال التمييز سواء كانت على أساس الجنس أو العرق أو الدين، أو على أساس الوضع الاجتماعي هي عناصر رئيسية لبناء مجتمع مدني معاصر و دائم. وركز جلاله الملك على أن المشاركة هي جوهر العملية الديمقراطية، وأن على الدول النامية أن تدرك أن التنمية البنية على أساس وطنية قوية وجذور راسخة هي التي ستضمن لها مشاركة فاعلة ومجدية في الاقتصاد العالمي.

واختتم جلالته مساهمته بتسلیط الضوء على التجربة الأردنية التي يجسدها مجتمع مدني معاصر يحترم حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية ويلتزم بالتنوعية، مشيراً في هذا المضمار إلى عقد أواصر شراكة مع القطاع الخاص، وإلى تكريس دولة المؤسسات. وتطرق إلى المسألة الإقليمية فقال: نسعى إلى تحقيق السلام العادل الشامل وال دائم الذي يعيد الحقوق ويضمن مستقبل جميع الشعوب في منطقة الشرق الأوسط.

المحور الأول: «طبيعة القيادة، الفصل الثاني: «داعياً للقيادة القديمة»،

قدمه وارين بينيس، الرئيس المؤسس لمهد القيادة في جامعة جنوب كاليفورنيا، أشار بينيس إلى أن الوقت قد حان لتخطي نمط القيادة الهرمية وتبني أنماط أكثر مرونة تتوازن مع عصر المعلومات والعولمة، عصر بدأت فيه أهمية القيادة تبرز كعنصر مهم في اقتصادات متقدمة مبنية على المعرفة؛ حيث الأهمية الخاصة للثروة البشرية هي عنصر حاسم.

ويبدأ بينيس حديثه بالقول: إنه من حسن الطالع أن شكلاً جديداً ومتكيفاً من القيادة قد أخذ في الظهور على أنقاض النمط القديم، وهناك أدلة راسخة تشير إلى أن منهجية الادارة التقليدية لن تصمد طويلاً في حقبة تشهد فيها المؤسسات تغيرات متلاحقة وحركة مزلزلة متواصلة.

ويوافق بينيس توم فريدمان قوله: إن عمر العالم قد بدأ منذ انهيار جدار برلين في تشرين الأول/أكتوبر 1989، وكانت تلك محطة أنهت حقبة من الانغلاق والتقوّع سميت بالحرب الباردة، وتقابلاً مرحلة الافتتاح ويرمز لها بشبكة الإنترنت التي هي عالم مفتوح وبلا حدود. غير أن لكل مرحلة محاذيرها، بحسب المؤلف؛ ففي عالم الحرب الباردة كان نخشى من الفناء على يد عدو نعرفه حق المعرفة، أما في عصرنا الجديد فإننا نخشى القوى الاقتصادية والتقنية التي لا نراها ولا ندركها ولا نشعر بها أو نحسها، غير أنها قادرة على أن تغير مجرب حياتنا في أي لحظة.

يؤكد بينيس مقولته فريدمان عن عمر العالم، وبخاصة إذا أخذ في الاعتبار أن كل الأسس القديمة للنجاح - التي كانت تمثل في السيطرة على الموارد الطبيعية من أرض وذهب ونفط - قد ولت إلى غير رجعة. أما الآن فإن أساس النجاح هو امتلاك ناصية المعلومات.

ويطرح بينيس عدداً من الأسئلة المحورية: ما الشكل الذي ستبدو عليه مؤسساتنا في الذكرى العشرين من عمرها؟ هل ستجدها مشابهة للاندماجات الضخمة كتلك التي شهدتها شركات مثل «جنرال إلكتريك» و«تايم - وورنر» و«بي بي - أموكو - آركو» و«فياكوم» و«إنترل»، أم أن الأمور ستبدو مختلفة، بمعنى أن نشاهد نموذجاً محصوراً أو متداعاً على غرار ما نشاهده في صناعة السينما في هوليوود، حيث تلتقي جماعات من تخصصات مختلفة لفترات قصيرة بهدف تطوير أو إنتهاء إنتاج ما ومن ثم ينفصلون وتبعيد ترتيب أوضاعها بعد انتهاء هذا الفرض العابر، أم ترانا سنشهد تجمعاً أشباه بهجين من «الجماعات العظيمة» التي تعمل بشكل شبه مستقل تحت مظلة جهة عملاقة تدار على أساس لامركزي؟

وتلى الأسئلة السابقة أسئلة أخرى: عندما يحتفي العالم الجديد بالذكرى العشرين

لانطلاقه تاريخه عقب انتهاء الحرب الباردة؛ فهل سيشبه قادة العالم حينها الجيل القديم من القادة مثل سبي. مايكل آرمسترونج من شركة «آي تي آند تي»، وأندي جروف من شركة «إنتل» وجاك ويلش من «جنرال إلكتريك»، أم تراهم سيشبهون الجيل الجديد (دون الأربعين عاماً من عمرهم) مثل جيم كلارك من شركة «نتسكيب» وكاري فيوريينا من «هيوليت باكارد»؟

ويناقش بينيس مختلف هذه الموضوعات ويجيب على الكثير من الأسئلة التي طرحتها، ليخلص في النهاية إلى تحديد مزايا القيادة الجديدة؛ فيرى أن القائد الجديد يفهم مساهمات الآخرين ويعبر فعلأً عن تقديره لها، ويدرك الآخرين بما هو مهم، ويخلق الثقة ويديمها، وهو على علاقة طيبة بمرؤوسه.

الفصل الثالث: «الطريق إلى الزعامة: الكفاءة أم الكاريزما»

أما الفصل الثالث فقدمه جاي كونجر أستاذ علم السلوك التنظيمي في كلية لندن لإدارة الأعمال؛ الذي رأى أن الكاريزما تؤدي دوراً حيوياً في صنع القيادة الفاعلة، ففي حين يمكن للمرء أن يكون قائداً بلا كاريزما فإن الخصائص الكاريزمية تضيف بعداً مهماً يمكن أن يزيد بشدة من تأثير القادة. وصحّيغ أن الكاريزما لا تحل محل الكفاءات المهمة مثل الرؤية الاستراتيجية النافذة والجسم وتقديم القدوة، لكنها تمثل إحدى القدرات المهمة التي ينبغي امتلاكها. والكاريزما تعتبر بعد ذاتها إحدى كفاءات القيادة، وهي في هذا الجانب تشبه إلى حد كبير القدرة على صنع القرار الاستراتيجي. لكن نظراً للمفاهيم الشائعة التي تعتبر شكلأً من أشكال «الجاذبية الساحرة» الشخصية، فقد ظهرت التصورات الخاطئة عن مصطلح «القيادة الكاريزمية» وأدى ذلك إلى قيام منظري الإدارة وممارساتها بالقليل من أهميتها.

ويدعم كونجر حجته باستعراض أصول كلمة «كاريزما» موضحاً كيف تطور معناها تدريجياً وكيف أصبحت تطبق على القادة، ثم وصف الخصائص التي تكون «القيادة الكاريزمية» ووضح الأسباب التي جعلته يعتبرها من الخصائص الجوهرية للقادة الفاعلين. وتركز مناقشة كونجر في أسسها على بحوث استمرت عقداً من الزمان قام بها مع زميلته راينندر كانونجو حول موضوع القيادة الكاريزمية.

وهدف كونجر من هذا النقاش إلى توضيح أن «القيادة الكاريزمية» تشكل مجموعة من الصفات الأكثر ثراء وتعقيداً مما تحملنا مفاهيمنا الشائعة على تقسيمه. والخلاصة أن على القائد - من الناحية المثالية - الجمع بين الصفتين، الكفاءة والكاريزما، مع ملاحظة أن الأخيرة تكون في الأساس عنصراً من مكونات الأولى، في حين يمكن للمرء أن يكون قائداً دون أن يملك الكاريزما فإنها تظل جانباً مهماً في شخصية القائد. غير أن الكاريزما من دون كفاءة تبقى صفة جوفاء وقد تؤدي إلى عواقب وخيمة. ويحتوي الفصل على ما يسميه كونجر بالسمات الأساسية للقادة الكاريزميين، ومن ضمنها مثال القيادة الكاريزمية.

المحور الثاني: «القيادة والأمن القومي»

الفصل الرابع: «إدارة السياسة الدفاعية في القرن الحادي والعشرين»

قدم الفصل الرابع الأميرال وليم أوينز، النائب السابق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في البحرية الأمريكية والرئيس التنفيذي المشارك / نائب رئيس شركة تيليديسك، وتساءل فيه عن المحددات التي تشكل إدارة السياسة الدفاعية في القرن 21. وأوضح كيف أن التحولات الجيوسياسية المقرونة بالإنجازات التي تحافت على صعيد تكنولوجيا المعلومات القدرة على إحداث تغيير عميق حتى في المفاهيم والجوانب الأساسية للسياسة الدفاعية القومية.

إضافة إلى تمنع تكنولوجيا المعلومات بأهمية غير قابلة للنقاشه في تسخير أعمال البنية التحتية في كثير من الدول الحديثة (شبكات الطاقة الكهربائية، وخطوط الأنابيب، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وأنظمة الحاسوب، وأنظمة الصرف الصحي والمواصلات)، كذلك فإن تكنولوجيا المعلومات في القوات العسكرية تعتبر أمراً ذا أهمية خاصة. فقبل عقدين من الزمان دخلت المؤسسة العسكرية الأمريكية في مغامرة عرفت في وقت لاحق باسم «ثورة في الشؤون العسكرية» (Revolution in Military Affairs - RMA)، ولكنهم لم يقوموا بتسميتها بهذا الاسم في ذلك الوقت، الواقع إننا لم ندرك - على حد تعبير أوينز - إن هذا النهج قد يقودنا إلى مؤسسة عسكرية جديدة كلياً إلا خلال العقد

الأخير من القرن العشرين. والأهم من ذلك كله أنه قد أصبح من الممكن تطوير سياسة أمنية خارجية أكثر فاعلية تناسب العصر الجديد.

ويستعرض أوينز تجربته بوصفه قائداً لأسطول يضم جميع القوات البحرية الأمريكية أثناء حرب الخليج الثانية، وقال: إن الواقع الاقتصادي فرض علينا أن تخضع القوات المسلحة إلى تحفيضات حتمية، وأجبينا على أن نتعلم كيفية القيام بما هو أكبر حجماً وأفضل جودة بأقل تكلفة. وقد جاءت الحاجة إلى الابتكار أيضاً بوصفها إفرازاً ثانوياً مصاحباً للتدفق الكبير للقوات الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي في خريف عام 1991. هذا الوضع - إضافة إلى عوامل أخرى - حتم علينا تنفيذ مهامنا التقليدية بأساليب جديدة، قوامها تقنية المعلومات.

إن المقياس الحقيقي لقدراتنا العسكرية لا يأتي من عدد الأسلحة أو المعدات العسكرية المتوافرة لنا (مثل السفن الحربية والطائرات أو الآليات)، وإنما من الأسلوب المستخدم للتنسيق والربط بينها، والفاعلية التي يتم بها ربط استخدام هذه المعدات بالمعرفة والمعلومات العسكرية ذات الصلة، وذلك من خلال إقامة مظلة معلوماتية تومن المعرفة الشاملة بظروف منطقة القتال، وهي بدورها تؤثر تأثيراً كبيراً لأنها تسمح باستخدام الأسلحة الدقيقة بفاعلية أكبر.

وكي تحقق الدول الاستفادة القصوى من هذا النوع من تقنية المعلومات، سوف تكون هناك ضرورة لتسهيل تعلم هذه التقنيات وتوفير معرفة عامة للتعریف بما وصلت إليه (وبما ستصل به مستقبلاً) هذه التقنيات في أنحاء العالم. ولابد من الإشارة إلى أن الدول التي طورت نظماً تعليمية للاهتمام بهذه التقنيات ستكون لها الأفضلية في التفوق على غيرها من الدول في استقلال واستثمار نتاج الثورة المعلوماتية في مختلف الشؤون، ومن بينها الشؤون العسكرية.

الفصل الخامس: إدارة الأمن القومي في عصر المعلومات

يطرح هذا الفصل الذي قدمه أيليوت كوهين، مدير مركز التعليم الاستراتيجي في جامعة جونز هوبكينز، فرضية مفادها أن عصر المعلومات، على الرغم من الآفاق التي يفتحها في أكثر من مجال، قد يجعل إدارة الأمن القومي أمراً أكثر صعوبة. ويحصر كوهين

مناقشة للأمن القومي وفقاً للتعریف التقليدي لهذا الأمن، أي دفاع الدولة ضد التهديدات الكبيرة الموجهة ضدها لأغراض سياسية من طرف مؤسسات أو منظمات أو دول أخرى. ويعرف كوهين أن هذا التعریف للأمن القومي لا يتوافق إلى حد ما مع التوجه العام السائد حالياً الذي ينظر إلى مفهوم الأمن القومي نظرة أكثر شمولية فيدخل في إطاره أبعاداً أخرى مثل القضايا البيئية والاقتصادية.

وبعد تطرقه إلى ما سماه كوهين «سمات عصر المعلومات الثلاث» - وهي:

- 1 - التغيرات الكمية في مقدار المعلومات المتداولة وكميتها.
- 2 - إمكانية إرسال هذه المعلومات إلى كثير من الأطراف سواء كانوا بشرأً أو آلات.
- 3 - إنشاء الشبكات (Networking) الذي يشمل جهد الإنسان والآلة - يطرح التساؤل المحوري: هل يمكننا أن نقوم بسهولة تأثير تقنية المعلومات في الأمن القومي؟

يجيب كوهين على هذا التساؤل في سياق الفصل ككل، وهو بشكل عام متشكك في إمكانية إجراء تقويم لتأثير تلك التقنية في الأمن القومي بالسهولة المتصورة لدى بعضهم. ويرى أنه حتى في المجال الاقتصادي فإن قياس أو تقويم تأثير تقنية المعلومات أمر مشكوك فيه، ويعطي مثالاً على ذلك حيث يقول: يدرك معظم الدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي المتقدم أن هذه التقنيات قد حولت حياتنا الشخصية: فما زالت الهاتف الخلوي والبريد الإلكتروني وغيرها تشكل حياتنا في المجال التجاري والأعمال الأخرى.

وينتابنا القلق بشأن أمن المعلومات التي نقوم بإرسالها واستقبالها، كما يسيطر علينا الانزعاج من كم المعلومات التي تفمرنا، على الرغم من إحساسنا بالسعادة لامتلاكتنا القدرة على الاتصال بأي شخص حيثما كان وتمكننا من التخلص من الوسطاء والوقت الضائع واستقلال الثراء المعلوماتي الذي يوفره لنا عالم شبكة الإنترنت. بيد أن أغلبنا سيواجه صعوبة في قياس طبيعة العواقب بعيدة الأجل لهذه التغيرات، حتى بالنسبة إلينا كأفراد، أو تحديدها بدقة بالغة. ويصعب أيضاً إدراك العواقب التي ستؤثر في المؤسسات والهيئات التي ترتبط بها وتقوم بإدارتها وتوجيهها؛ إذ ما زالت التجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد والأسواق المالية العالمية في بدايتها.

ويقول كوهن: إن هذه الدرجة نفسها من الشكوك تطبق على تأثيرات عصر العولمة من الأمان القومي، بل إنها - برأيه - تطبق عليها بدرجة أكبر؛ إذ على الأقل يستطيع القائمون على المجالين الأكاديمي والتجاري أن يخصصوا الموارد الضخمة المتوفرة لديهم للتوصل إلى إجابات عن تلك التساؤلات والشكوك، في حين يستند الأثر الحقيقي لتقنية المعلومات في الأمن القومي - بشقه المتعلق بالعمليات العسكرية - إلى المعلومات الأكثر تناهياً وعرضة للشك، والتي حظيت حتى الآن باهتمام ضئيل للغاية.

وتأسيساً على هذا التفسير ينافق كوهن الفرضية المطروحة من خلال ثلاثة مباحث أساسية:

- 1 - تأثيرات عصر المعلومات في التقنية العسكرية.
- 2 - تأثيرات عصر المعلومات في سياسات استخدام القوة.
- 3 - تأثيرات عصر المعلومات في توازن القوى على الصعيد العالمي.

المحور الثالث، «القيادة ونظم الحكم»

الفصل السادس: «استحداث أنظمة إدارة جديدة للحكومات في القرن الحادي والعشرين»، يتساءل ديفيد أوربورن، المدير والشريك في مجموعة استراتيجيات القطاع العام، في هذا الفصل حول الكيفية التي يمكن بها إدخال إصلاحات في أجهزة البيروقراطية المترهلة في الحكومة والقطاع العام لكي تتحول إلى مؤسسات مرنّة بحيث تكتسب القدرة على تلبية الاحتياجات المختلفة، وبناء حكومة القرن الحادي والعشرين.

والمسألة - برأي أوزبورن - تتعلق بما يسميه «إعادة ابتكار الحكومة»؛ إذ بإمكان تقنية المعلومات مساعدة الأفراد على إنجاز أعمالهم بصورة أفضل، وتقدم لنا هذه التقنية عوناً غير عادي في تسخير أي نظام من أنظمة إدارة الأداء أو نظام ميزانية أو نظام مشتريات... إلخ. إن هذه الأنظمة وليس التقنية بحد ذاتها هي الأساس التي تستند إليه حكومة القرن الحادي والعشرين، ذلك أن القادة يستطيعون استخدام تقنية المعلومات بالقدر ذاته من السهولة لمساعدتهم على إدارة أجهزتهم البيروقراطية بصورة أكثر كفاءة. إذًا، على الرغم من أهمية تقنية إدارة المعلومات، فإنه ينبغي - بحسب أوزبورن -

عدم الخلط بينها وبين الاستراتيجية أو الأداء أو النظام الذي يملك القوة بعد ذاته لفرض إعادة الابتكار.

ويشدد أوزبورن على أهمية إزالة الهرمية كنمط من أنماط الإدارة، بما يعني ذلك من نقل السلطة إلى المديرين في المستوى الأوسط والعاملين في الخطوط الأمامية من أجل ترسيخ قيمة العمل بروح الفريق. و تستطيع تقنية المعلومات الإسهام بقدر كبير بهذا الخصوص، غير أنها لا تستطيع نقل السلطة وتغولها للآخرين، وكل ما يإمكانها عمله هو نقل المعلومات. كما أن تقنية المعلومات ليست كافية هي الأخرى لتقديم الأداء وتحديد التبعات المترتبة عليه وإخضاع المؤسسات والقائمين عليها للمحاسبة من قبل العملاء. وهي قادرة على المساعدة على تحقيق هذه الأهداف إذا أحسن استغلالها، غير أنها تستطيع أيضاً إحباط تحقيق كل هذه الأهداف إذا أساء استخدامها.

وفي المحصلة يرى أوزبورن أن قلب عالم الليبروغرافي رأساً على عقب يمثل انطلاقاً نحو الإدارة المستقبلية، والعالم الليبروغرافي هو العالم الذي يحتاج إليه في صياغة حكومات القرن الحادي والعشرين. وهي تبلغه يتبع علينا تصميم أنظمة الميزانية والأفراد والمشتريات والإمداد والتدقيق ومراجعة الحسابات، بهدف تعزيز الابتكار والتغيير ومكافأتهما بدلاً من الاكتفاء بالالتزام الحذر والاقتناع بالاستقرار والجمود.

183

الفصل السابع: «سياسات الاقتصاد الوطني ومناطق العملة والتكامل النقدي العربي»
في هذا الفصل يطرح روبرت ماندل، الحائز على جائزة نوبيل في الاقتصاد، أفكاراً معمقة حول صياغة السياسات الاقتصادية القومية في إطار الاقتصاد العالمي، ويركز على سياسات أسعار الصرف ومناطق العملات، ويدأ بطرح خمسة اتجاهات رئيسية يتسم بها الاقتصاد العالمي، وهي: الاقتصاد الجديد، والدولنة، والاقتصاد الأمريكي القوي بصفته محركاً للاقتصاد العالمي، وإعادة الهيكلة في الشركات والمصارف، وبداية عهد اليورو وظهور مناطق عملة جديدة في العالم.

ومن الأسئلة التي يطرحها ماندل: ماهي أهمية اليورو للاقتصاد العالمي؟ وهل سيصبح اليورو عملة دولية رئيسية؟ وما الذي يجعله عملة دولية رئيسية؟ وما هو الحجم المتوقع لمنطقة اليورو؟

وبعد تخصيصه مساحة لمناقشة سياسة سعر الصرف الثابت والحجج المطروحة ضدها، ينتقل ماندل إلى موضوع استقرار الدولار الأمريكي والسياسة النقدية الأمريكية التي شهدت أربع حالات عدم استقرار خلال القرن العشرين، الأولى خلال الحرب العالمية الأولى، والثانية خلال الكساد الكبير في الثلاثينيات، والثالثة في الحرب العالمية الثانية، والرابعة هي التضخم الكبير الذي حدث في السبعينيات.

ثم يتطرق ماندل إلى المؤشرات التي تدعم القول بأن السياسة النقدية الأمريكية كانت صارمة جداً في السنوات الماضية، ومنها مؤشر سعر الذهب بالدولار، والمؤشر الثاني أن قيمة الدولار ارتفعت بعدة مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، والثالث هو أن الدول ذات العملات المثبتة مقابل الدولار خلال هذه الفترة تعرضت جميعها لتجربة التضخم المالي الفوري في السنوات الأخيرة.

المبحث الأخير في هذا الفصل يخصص ماندل لمناطق العملة في العالم العربي. وتعرض في هذا الجزء بعض القضايا المتعلقة بتحديد ما إذا كان التكامل النقدي الوثيق مفيداً أو ممكناً في العالم العربي. وقد عالج القسم الأول من هذا الجزء القضايا بشكل عام، في حين تناول القسم الثاني تاريخ الدينار والدرهم خلال الفترة التي شهدت ذروة المد العربي، أما القسم الثالث فناقش فيه المؤلف مداخل التوصل إلى منطقة العملة العربية الموحدة على افتراض أنها أمر مرغوب فيه، وأفاق إنشاء مناطق عملات جديدة في العالم العربي اليوم.

المotor الرابع: «سياسات الإدارة وأخلاقيات البحث، الفصل الثامن، إدارة بحوث الهندسة الوراثية،

يقدم لنا أيان ويلموت، الرئيس المشارك لقسم التشكيل والتطور الجيني شرحاً للتقنيات الناجحة المستخدمة في تجارب الاستنساخ ومبرراتها. ويستعرض الإنجازات الرائعة التي من المتوقع أن تتحققها أبحاث الهندسة الوراثية في مجال عمل الصيدلة وعلم الوراثة وتربية الحيوانات والزراعة. وتتجذر الإشارة إلى أن أيان ويلموت هو نفسه العالم الذي ترأس الفريق الذي نجح في استنساخ النعجة «دولي» (Dolly) في 5 تموز/يوليو 1996.

ويقول ويلموت إن مولد النعجة دولي قد جاء ليبشر بحقيقة جديدة في علم الأحياء والطب؛ إذ كانت دوللي أول حالة استنساخ من حيوان بالغ، وشكلت فتحاً علمياً كائناً الغالبية من الناس في الماضي تحسبه ضرباً من المستحيلات. لقد كان علماء الأحياء يعتقدون أن التغيرات التي تسبب في تشكيل كل أنواع الخلايا المختلفة التي تشكل الكائن البالغ أكثر تعقيداً وثباتاً من أن تقلب رأساً على عقب، غير أن مولد النعجة دولي، ومن بعدها أحياء أخرى مستنسخة من حيوانات بالغة، أظهر أن هذا الاعتقاد ليس حقيقياً، على الأقل في بعض الحالات. وفضلاً عن الأهمية النظرية للتجربة، فإنها تخلق فرصة مثيرة وجديدة في مجال الطب والزراعة، وبخاصة أن المعرفة الناتجة عن تجارب الاستنساخ سوف توظف لتطوير علاجات لبعض الأمراض التي تصيب البشر، مثل الشلل الرعاش (داء باركنسون)، وداء السكري وأمراض القلب والتهاب المفاصل وتليف الكبد.

ويهدف هذا الفصل - بحسب أيان ويلموت - إلى تحديد العوامل التي أدت دوراً مهماً في هذا الفتح العلمي، واستخلاص بعض الاستنتاجات التي تتعلق بإدارة البحث في مجال الهندسة الوراثية. ويقول ويلموت: وكى نقوم بتحديد الخطوة المبتكرة التي أدت إلى مولد النعجة دولي نرى أن من الضروري أن نقدم وصفاً للنقل النووي، ثم نوضح بصورة عامة ما هي العوامل التي تؤثر في تطوير الأجنة المستنسخة. ويكشف هذا التحليل أن التقدم في هذا المجال قد اعتمد على التحليل المنهجي، غير أن حسن الحظ والتوفيق أديا دوراً كبيراً في هذا النجاح.

وقدم ويلموت في الجزء الثاني من هذا الفصل استعراضاً لدلائل هذا الاختراق العلمي بالنسبة إلى علوم الأحياء والطب والزراعة، ويتبين أنه لم يكن ممكناً التنبؤ بالاستخدامات المحتملة لهذه البحوث في المراحل الابتدائية من المشروع. كما ضمن ويلموت هذا الفصل مقارنات كان قد عقدها مع تطورات علمية مشابهة.

الفصل التاسع: «إدارة المضامين الاجتماعية - الاقتصادية للهندسة الوراثية»
حلت بداية الألفية الثالثة وقد قطعت التقنية الطبية شوطاً طويلاً يجعلنا نقول بواقعية - بحسب وليم هاسلتاين، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة علوم الجينوم

البشري، - إنه سيكون في وسع الكثيرين منا أن يعيشوا حياة أطول كثيراً مما كنا نتوقع منذ أعوام قليلة فقط. وتفسير ذلك أننا نمتاز على من سبقونا بأننا نعيش عصرأً يشهد تقدماً مذهلاً في فهم الكيفية التي تعمل بها أجسام البشر. كما أننا نستكشف الآليات التي تمكن أجسامنا من أداء وظائفها في مستوياتها الأساسية، وتحديداً في مستوى الجيّات وما تنتجه من بروتينات. وقد تمكنت الجماعات البحثية بفضل أجهزة التحليل المؤتمتة، التي تعتمد في معظمها على التقنيات التي وفرت لنا أجهزة الحاسوب الخارقة في مكاتبنا، من أن تتجز خلال أسبوع معدودة ما كان يعتبر منذ سنوات قليلة كما هائلاً من العمل الذي يفوق الخيال ويحتاج إلى جهد خارق.

والى عهد قريب كان الفموض يكتنف معظم الآليات الكيميائية الحيوية الفائقة في عددها، المترعكة في الخلايا التي تكشل أجسامنا. وكان في وسع الأطباء والعلماء أن يرصدوا عدداً محدوداً فقط من التغيرات السطحية نسبياً التي تحدث استجابة لمعالجة معينة. أما اليوم فقد امتلكنا الأدوات اللازمة لاستكشاف الآليات الأساسية للأمراض بل استخدام تلك المعرفة عملياً. إن الإنسان في حقيقة الأمر - كما يقول هاسلتاين - آلة معقدة للغاية قابلة لفهم، وإن أبدى بعضهم شيئاً من عدم الارتياح تجاه هذه الحقيقة، كما أن سحابة الجهل التي حجبت عنا حقيقة أجسامنا قد بدأت في التبدد.

ويبين هاسلتاين في هذا الفصل التوجهات المستقبلية في التقنيات التجددية وتقنيات استعادة الحيوية والنشاط التي ستقلل من تكلفة الرعاية الصحية، وطالب المسؤولين وصانعي السياسات بدعم الأبحاث العلمية التي تخدم هذه الأغراض وتشجيع الابتكارات في مجال الصناعة الدوائية من خلال ضمان حقوق الملكية الفكرية.

المحور الخامس: «المؤسسات واستراتيجية الإدارة»

الفصل العاشر: «إدارة التغيير المؤسسي في عصر المعلومات»

تحدث إدوارد لور الثالث، مؤسس ومدير مركز المؤسسات الفاعلة في جامعة جنوب كاليفورنيا، عن الاستراتيجية المؤسسية وإدارة التغيير. فقد خلق عصر المعلومات بيئة عمل تتسم بالتغيير السريع وتزايد متطلبات الأداء، حيث تواجه المؤسسات تحديات تتعلق بحسن

الأداء والتغيير المستمر للتكييف مع بيئه العمل. في معظم الحالات يجب أن تكون التغييرات سريعة، وأن يتم تفيذها بمهارة، وأن تستهدف بوضوح تفهيم استراتيجية عمل فاعلة. ولم يعد من الممكن الآن اعتبار التغيير ظاهرة تحدث كل بضعة أعوام كجزء من مجهود خاص بل يجب أن يكون التغيير ثابتاً وسريعاً حتى يسمح للمؤسسات أن تجاري سرعة الأعمال نفسها، إذ إن أهمية التغيير في بيئه اليوم تزداد بصورة شبه تامة أن المؤسسات التي لا تتغير ستتحول بسرعة إلى «شركات ديناصورية»، ثم تسلك طريقها إلى الانقراض لأنها لم تعد متوائمة مع البيئة الحالية.

ظل موضوع التغيير المؤسسي يشكل محور نقاش ثابتاً في مجال السلوك التنظيمي والفاعلية التنظيمية منذ عقود كثيرة، كما أن هناك كثيراً من الكتب والمقالات التي كتبت عن كيفية إدارة التغيير، وقد اتفق أغلبها على تأكيد دور القيادة في التغلب على مقاومة التغيير ومعارضته. يحدد النموذج الكلاسيكي للتغيير ثلاث مراحل للتغيير، تتضمن المرحلة الأولى خلق حالة من عدم الرضى عن الوضع الحالى بحيث تخلى المؤسسة عن أساليبها التقليدية في العمل، ويتوقع بعدها أن تدخل المؤسسة مرحلة من التغيير تليها فترة جديدة من الاستقرار. لم يعد أسلوب التفكير في إحداث التغيير على هذا النحو ملائماً، إذ أصبحت فترات الاستقرار في معظم الصناعات أثراً من الماضي، وعلى المؤسسات أن تحدث تغييرات مستمرة إذا أرادت أن تصمد. وفي بيئه أعمال اليوم ينبغي بناء المؤسسات كي تكون مستعدة للتغيير، وليس أن تغير نتيجة لبرنامج تغيير معين أو جهد خاص.

إن خلق مؤسسات مصممة على فكرة التغيير يتطلب رؤية فكرية خاصة عن تصميم المؤسسة، فبدلاً من السعي إلى خلق نموذج يشابه الساعة السويسرية التي تترابط فيها الحركات بحيث تقرز السلوك نفسه بصورة متسبة، يصبح المطلوب هو تصميم هذه المؤسسات على نحو يحفز إلى إطلاق التغيير. ويعني هذا الدخول في التجربة والتعلم المستمر للإمام بالمارسات والتطبيقات الجديدة، وبذل جهد كبير لتحسين الأداء بصورة مستمرة. وهو أمر يتطلب تصميم المؤسسات إدارة موارد بشرية تتسم بالمرونة وتكون مهيأة للتغيير وتشجع المؤسسات على التكيف.

وشدد إدوارد لور الثالث على أن عصر المعلومات قد أحدث تغييراً في البنية الجوهرية

للمؤسسات وتصميمها، وأدى إلى حدوث تغيرات عاصفة في مناخ العمل. كما شدد على أن النجاح في هذا العصر يعتمد على الجمع بين الثروة البشرية والبنية التنظيمية الملائمة والخصائص القيادية الصحيحة.

الفصل الحادي عشر: «ادارة الموارد البشرية في عصر العولمة»

أكَد مايكل لوسى، الرئيس والمدير التنفيذي لجمعية إدارة الموارد البشرية، في الفصل الأخير أن الموظفين هم ثروة المؤسسة القيمة في «عصر الابتكار». وقد اكتسب مفهوم إدارة الموارد البشرية أبعاداً استراتيجية مهمة في هذا العصر وأصبح معيناً بتعزيز إنتاجية الموظفين.

وفي الواقع يشهد العالم ثورة تقنية، ترافقها كذلك تغيرات اقتصادية واجتماعية وتربوية وسياسية كبيرة وبمعدات متسرعة، وهي تغيرات تبشر بحياة أفضل لجميع البشر إذا تم التعامل معها بفاعلية. ومن نواح كثيرة نجد أن إدارة الموارد البشرية هي جزء جوهري من هذه التغيرات. ذلك أن إدارة الموارد البشرية، كما هي الحال مع ثورة المعلومات، تعتبر ظاهرة من ظواهر القرن العشرين، وهي وظيفة مستحدثة دخلت ضمن الهرم الوظيفي في مرحلة متأخرة، ولكنها مازالت في مرحلة النشوء والتطور التدريجي.

ويرأى لوسى، ثمة عدد من العناصر التي يجب توافرها في أي وظيفة لكي يتم اعتبارها مهنة. ومن أول هذه العناصر مدى توافر جملة معارف وقبول هذه المعرف واعتراف بها بوصفها تشكل المعرفة المتخصصة التي ينبغي على الفرد الإمام بها وتطبيقاتها بفاعلية في إطار مهنة معينة. ويتحدث لوسى بإسهاب عن الأسس والمعايير المتبعة في إدارة الموارد البشرية مثل الأسس البحثية والمعايير الأخلاقية. فالجانب الضروري لأى مهنة هو توافر الأساس الراسخ للبحث المتواصل. أما المعايير الأخلاقية فتتطور داخل نطاق مهنة إدارة الموارد البشرية وتتضمن أساليب إدارة العمل والأداء المهني والمعايير المطلوبة في موقع العمل والشروط الأخلاقية العالمية.

ويتحدث لوسى عن مستقبل إدارة الموارد البشرية فيرى أنه على الرغم من أن هذه الإدارة تكتسب اعترافاً متزايداً بوصفها مهنة شرعية، فإننا نجد الكثير من الأفراد

ما يزيدونها وينتقدونها وينتقدون الأشخاص المنخرطين في سلوكها. وهناك افتراض تاريخي يطرحه بعضهم ويقولون فيه: إن بإمكان أي شخص تقريباً القيام بالعمل الخاص بالموارد البشرية. غير أنه من المؤكد أن هذا القول لم يعد يعكس واقع الحال بعد تناوب المتطلبات المعرفية المشترطة لمارسة هذا التخصص، والشروط الحكومية المطلوب الإيفاء بها ومتضيّقات العولمة، فالأفراد العاملون في هذا الحقل، والذين لا تتوافر لديهم المعرفة الأساسية وغير المؤهلين مهنياً في هذا الاختصاص، أصبحوا عرضة لمخاطر كبيرة.

عرض الكتاب

محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*

تأليف: د. محمد عبد الرحمن العسومي

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،
العدد 56 «محاضرات الإمارات»

193

تحاول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ ما يزيد على عقدين إيجاد تكامل اقتصادي وسياسي واجتماعي وأمني يتلاءم مع المستجدات الإقليمية والدولية، وقد تبانت التقويمات حول التقدم الذي أحرزته دول المجلس على طريق التنسيق الرامي إلى قيام تكتل خليجي يضمن لدول المجلس مكانة مرموقه في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية والأسواق المفتوحة التي تدعو إليها منظمة التجارة العالمية التي انضم إليها معظم دول المجلس.

وقد تم التشديد على أن العوامل التاريخية والدينية والاقتصادية والمصير المشترك تشكل دوافع مهمة لاستكمال عوامل التكامل بين دول المجلس على اعتبار أن هذه العوامل المشتركة مهيئة في التكتل الخليجي أكثر من أي تكتل آخر في العالم، مع الاعتراف بأن التكتلات الأخرى تسير نحو التكامل بشكل أسرع وأكثر ثباتاً من التكتل الخليجي.

* ينشر بالتنسيق مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ويمكن القول إن عملية التكامل الاقتصادي الخليجي في العقود الماضيين كانت متواضعة، ولكن تمكّن الإشارة إلى أن هناك إمكانيات وفرصاً يمكن توظيفها لضاغطة الإنجازات التي تمت، مثل تعديل القرارات والاتفاقيات التي أبرمت بين دول المجلس، ووضع الآليات الخاصة من أجل الإسراع في تحقيق المواثنة الخليجية وانتقال عناصر الإنتاج والتجارة بحرية تامة تمهيداً لإقامة التكتل الخليجي المنشود.

أما ما يتعلّق بالتعاون في الجوانب الاقتصادية في دول المجلس فقد احتلت مكانة بارزة على جدول أعمال القمم الخليجية المتعاقبة على مدى العشرين عاماً الماضية بالإضافة إلى المجالات الأخرى. واتخذت في هذا الجانب الكثير من القرارات الخاصة بالتعاون الاقتصادي الخليجي، وبالأخص إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام 1983 وما تضمنته من إقامة منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس، وقد تزامن هذا التوجه الخليجي مع توجهات وتغيرات اقتصادية عالمية سريعة وجذرية، انعكس سلبياً على التعاون الاقتصادي الخليجي الذي بدأ بطيئاً مقارنة بالتطورات الاقتصادية العالمية، وبخاصة تلك المتعلقة بقيام التكتلات الاقتصادية وإنشاء منظمة التجارة العالمية، مما يعني أن الانعكاسات الاقتصادية المترتبة على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تجاري التغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وفي هذا الصدد، فقد حدثت تحولات جذرية في السنوات القليلة الماضية، بسبب ثورة تقنية المعلومات ووسائل الإعلام وشبكة الإنترنت والتي أدت وما تزال بشكل سريع إلى إلغاء الحواجز والحدود بين البلدان والشعوب، وما يتبع ذلك من امتزاج وتدخل بين مختلف الثقافات في العالم لا بد من أخذها بعين الاعتبار. أما خطورة هذا التحول، فيمكن في وجود إمكانيات جادة لتهميشه ثقافات كثير من الشعوب بسبب عدم قدرتها على مواكبة التطور الهائل وال سريع في تقنية المعلومات، ولعدم امتلاكها مقومات المنافسة التقنية وما يرتبط بها. وسوف يؤدي عدم التكافؤ هنا إلى تبلور علاقة جديدة بين دول الشمال والجنوب. ففي بداية القرن العشرين شكلت الهيمنة السياسية الصيفية الأساسية للعلاقة بين البلدان المتقدمة صناعياً والبلدان النامية، أما المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فقد اتسمت بالهيمنة الاقتصادية بين المراكز والأطراف. ومع بداية الألفية الثالثة، فإن شكل العلاقة

الجديدة بدأ يتبلور وبختلف عن المراحلتين السابقتين، سواء من حيث طبيعة هذه العلاقات أو من حيث المركبات التي اعتمدت عليها والمتمثلة في القوة العسكرية وقوة رأس المال. هذه العلاقة ما تزال في بداية تبلورها، ولذا فإن البلدان والمجموعات الاقتصادية في العالم بدأت تضع الأسس التي تمكنتها من الاستعداد للمرحلة القادمة، الأمر الذي دفع كثير من البلدان الصناعية المتقدمة إلى تعديل أنظمة الهجرة في محاولة لجذب واستقطاب الكفاءات البشرية في مجال تقنية المعلومات من البلدان النامية.

وفي ظل هذه التغيرات السريعة، تطرح المحاضرة السؤال التالي: أين تقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل خاص والبلدان العربية بشكل عام من كل هذا الذي جري، وهل تملك هذه البلدان منفردة أو مجتمعة المقومات الحضارية التي تجعلها قادرة على المنافسة في ظل العلاقات الجديدة التي أخذت تتبلور في العالم؟

إن الإجابة تكمن في تحليل الجوانب الاقتصادية الخاصة بوضع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على خريطة العالم الاقتصادية والتقنية والحضارة في بداية القرن الحالي. وضمن هذا الموضوع فقد شكلت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي أقرت عام 1983 نقطة بداية لقيام تكتل اقتصادي خليجي يمكن لمكوناته الأساسية أن تتهيأ مع بداية القرن الحادي والعشرين، ولكن الانعكاسات الاقتصادية المترتبة على قيام مجلس التعاون لم تكن بالمستوى الذي تتطلبه تحديات المرحلة الحالية والقادمة من المنافسة الاقتصادية والثقافية والحضارية في العالم، ولم يتم الأخذ إلا بجزء يسير من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، أما البنود الأساسية، وخاصة المتعلقة بالتعرفة الجمركية الموحدة وأصدار عملة خليجية وتسيير السياسات الاقتصادية فلم يتم إجراء تغيير يذكر عليها.

ومع ذلك فقد حدثت بعض التطورات الاقتصادية الإيجابية في السنوات الأولى لقيام المجلس وصدر الكثير من القرارات المهمة، ولكن التعاون والتنسيق الاقتصادي في السنوات العشر الماضية كان شبه معطل، ومثال ذلك التبادل التجاري بين دول المجلس، حيث ظل حجم هذا التداول ثابتاً تقريباً في السنوات الماضية، رغم ارتفاع الأرقام المطلقة للتبادل التجاري كنتيجة طبيعية لارتفاع التبادل التجاري بين دول المجلس بشكل عام، وإذا أخذنا التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول المجلس خلال

الفترة 1995 - 1998 نجد أنها لم تتجاوز نسبة 6% خلال الفترة من إجمالي التجارة. وترجع أسباب هذا الجمود إلى عوامل موضوعية تتعلق بمحدودية تنوع الاقتصادات الخليجية، وإلى عوامل تتعلق بالسياسات الاقتصادية لهذه الدول، وبالأخص غياب التعرفة الجمركية الموحدة.

للخروج من مأزق التعرفة الجمركية الموحدة، فقد اقترح المحاضر أن يتم الأخذ بالتعرفة الجمركية المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر وبالبالغة 4%， على أن تفرض في البلدان الأخرى ضريبة القيمة المضافة (VAT) بمقدار الفرق بين الرسوم الجمركية في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومملكة البحرين، وأن يتم الأخذ بالتعرفة الجمركية في أقرب وقت ممكن، فالعالم يتحرك باتجاه تحرير التجارة والعملة بسرعة كبيرة، خصوصاً وأن النتائج السلبية لغياب التعرفة الجمركية الموحدة بدأت في البروز، والتي يأتي في مقدمتها الضرائب المفروضة على صادرات الألنيوم والبتروكيماويات الخليجية لدول المجموعة الأوروبية.

أما العملة الخليجية الموحدة فيشار بشأنها إلى القرار المهم الذي اتخذه قمة المنامة في كانون الأول / ديسمبر 2000 والخاص باعتماد الدولار الأمريكي كمثبت مشترك لعملات دول المجلس، وذلك تمهدأً لتوحيد عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المستقبل.

196

وتعاني معظم القرارات من غياب آلية واضحة لتنفيذها، وكذلك لم تحدد فترة زمنية لإنجاز ذلك. ونظرأً لغياب آليات تنفيذ القرارات المعتمدة، فإن الانعكاسات الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ما زالت محدودة للغاية، فيما عدا قيام منطقة التجارة الحرة للسلع الوطنية بين دول المجلس والسماح للمواطنين بممارسة بعض الأعمال المهنية التجارية، كامتلاك العقارات بشكل محدود، فإنه لم يحدث تغيير جوهري في العمل الاقتصادي الخليجي على مدى العشرين عاماً الماضية، مما زالت هناك قيود على انتقال عناصر الإنتاج من رؤوس أموال وأيد عاملة، وما زالت بعض القرارات الأولية التي اتخذت في هذا الصدد غير مطبقة وتواجه صعوبات إدارية وروتينية، ومثال ذلك القرار الذي يسمح بفتح فروع للبنوك الوطنية في دول المجلس، فعلى الرغم من مرور ست سنوات على

القرار وعلى الرغم من الطلبات التي قدمت من بعض البنوك الوطنية في بعض دول المجلس فهو مايزال غير مطبق.

وفي هذا الصدد إذا ما أريد للتعاون الاقتصادي الخليجي أن يكون فعالاً ونقطة انطلاق لتكتل اقتصادي واجتماعي خليجي في السنوات القادمة، فإن على دول المجلس أن تستغل العوامل التاريخية والثقافية والحضارية المشتركة من أجل إيجاد مكانة مرموقة لدول المجلس في عصر تقنية المعلومات، فالتعاون والتكامل الاقتصادي هو المجال الأول الذي يمكن على أساسه قيام تكتل حضاري خليجي في القرن الحادي والعشرين والذي ربما يكون نواة لتكتل عربي أوسع في المستقبل.

أما ما يتعلق بالتكامل الاقتصادي وقيام السوق الخليجية المشتركة، فإن التعاون الاقتصادي من خلال التكتلات الاقتصادية يعتبر أحد أهم الظواهر في فترة ما بعد الحرب العربية الثانية، وإذا كانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد عملت بشكل منفرد خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تركزت الجهود على البنية التحتية للاقتصاد وتوفير متطلبات الحياة الأساسية للمواطنين، فإن التغيرات الجذرية التي حدثت على المستويات المحلية والإقليمية في العقود الماضية تتطلب إعادة النظر في الكثير من الأولويات والاستراتيجيات التنموية والتي أصبحت لا تلائم الأوضاع المستجدة في العالم ومنها اصطدام القوى الجديد على المستوى العالمي، وحرية انتقال السلع والخدمات التي تدعو إليها منظمة التجارة العالمية (WTO) أصبحت تحديات خطيرة لمختلف البلدان، بما في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولذلك تشكل المرحلة الحالية بداية مستقبل يحمل معه الكثير من التغيرات التي ستؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية بما يتناسب والثقل الاستراتيجي الجديد للقوى المؤثرة في العالم. وأصبح إيجاد مكانة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية بشكل عام تحت مظلة الاصطدام العالمي الجديد ممكناً فقط في حالة إيجاد السوق الخليجية وربما العربية المشتركة، من خلال تكامل اقتصادات دول المجلس بشكل خاص والدول العربية بشكل عام، وذلك بتحقيق الأرضية اللازمة لحل كثير من التحديات التي ستواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المستقبل والتي يمكن تدوين بعضها على النحو التالي:

تنوع مصادر الدخل القومي، حيث يواجه النفط الذي يشكل عصب الحياة الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مخاطر جدية منها تطوير مصادر الطاقة البديلة أو إمكانية نضوبه في المستقبل، وتملك دول المجلس حالياً فرصة ذهبية لتقليل الاعتماد على النفط وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وخصوصاً الصناعات التحويلية. وقد تمكنت دول المجلس من تحقيق بعض النجاح في هذا الجانب، إلا أن طبيعة الصناعات التي تلائم دول المجلس وشدة المنافسة المتوقعة في الأسواق العالمية في القرن الحادي والعشرين لا تتيح حل هذه المعضلة إلا في نطاق الخليجي المشترك، خصوصاً وأن مقومات النجاح المعتمدة على السوق الكبيرة نسبياً والكثافة الإنتاجية لا تتحقق في دول المجلس بشكل منفرد.

ولدة تزيد على نصف قرن ما زال القطاع النفطي المصدر الأساسي لتمويل ميزانية الدولة في دول المجلس كافة، حيث تشكل العائدات النفطية ثلثي موارد الموازنات السنوية. وقد أدى هذا الوضع إلى ارتهان الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس للتطورات الجارية في سوق النفط العالمية ومستويات الأسعار فيها.

وكذلك يرجع أحد أهم أسباب جمود الهيكلية الاقتصادية لدول المجلس إلى صغر حجم هذه الاقتصادات وعدم قدرتها على التنوع بسبب محدودية أسواقها الداخلية وتشابه اقتصاداتها إلى حد بعيد، مما يحد من عملية التنوع وتنمية التبادل التجاري، ففي عام 1999 بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس كافة 236 مليار دولار.

ومنها أيضاً حرية انتقال عناصر الإنتاج الأساسية من رؤوس أموال وأيدٍ عاملة في القطاعات الاقتصادية كافة. ولسوء الحظ ما زال المستثمر الخليجي يعامل كمستثمر أجنبي وما زالت الأيدي العاملة الخليجية تعامل كأيدٍ عاملة أجنبية في دول المجلس كافة، مما يعيق انتقال الاستثمارات والأيدي العاملة بين هذه الدول، وذلك على الرغم من الحاجة الشديدة لتبادل الخبرات فيما بينها. وإن كان هناك بعض مجالات الاستثمار التي فتحت بشكل جزئي في السنوات القليلة الماضية.

لقد أدت هذه الأوضاع إلى بروز نتائج سلبية على الاقتصادات الخليجية بشكل عام، إذ ساهمت هذه القيود في تعطيل الكثير من المشروعات الخليجية المشتركة والفالها،

وبالأخص مشروعات القطاع الخاص الخليجي، كما أدت هذه القيد إلى زيادة ضخ رؤوس الأموال الخليجية للخارج، مما حرم دول المجلس من مليارات الدولارات التي كان يمكن توظيفها في الاقتصادات الخليجية. وفي هذا الاتجاه نفسه حدت هذه القيد من انتقال الأيدي العاملة المدربة والممؤهلة بين دول المجلس.

وقد أدرك دول المجلس هذه الحقيقة في السنوات القليلة الماضية، فقام المجلس الأعلى بتكليف الهيئة الاستثمارية بهذا الموضوع، على اعتبار أن تحرير عناصر الإنتاج من القيد أحد أهم مرتزقات التكامل الاقتصادي، ولكن لم يتم اتخاذ قرارات واضحة في هذه المسائل المهمة، وإن كانت بعض دول المجلس قد اتخذت خطوات محلية لها دلالاتها، ففي مملكة البحرين صدرت قوانين تتضمن تقديم تسهيلات كبيرة ليس للمستثمرين الخليجيين فحسب وإنما للمستثمرين الأجانب أيضاً، رغم بعض الإجراءات الإدارية الروتينية التي ما تزال تشكل عائقاً أمام زيادة هذه الاستثمارات. وكذلك فعلت المملكة العربية السعودية فقامت بإصدار نظام جديد للاستثمار الأجنبي في عام 2000 تضمن تسهيلات كثيرة، وفي الاتجاه نفسه سمحت دولة الكويت أيضاً للأجانب بامتلاك وتداول الأسهم، كما أقدمت شركة إعمار العقارية بدولة الإمارات العربية المتحدة على الخطوة ذاتها، حيث سبقتها خطوات مماثلة في كل من سلطنة عمان ودولة قطر.

ومن الخطوات أيضاً الأنظمة والتشريعات الاقتصادية، حيث تنص المادة 21 من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على أن تسعى الدول الأعضاء إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم.

كما تنص المادة 22 من الاتفاقية نفسها على أن تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية، بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها. ولكن الأنظمة والتشريعات الاقتصادية مازالت متبااعدة، بل ومتناقضة في بعض الأحيان.

أما الأنظمة والتشريعات التي اتفق عليها، كالاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس، فقد صنفت باعتبارها استرشادية وترك الخيار لدول المجلس بين العمل بنودها من عدمه مما جعلها دون فاعلية.

إن مقومات السوق المشتركة حاضرة في التكتل الخليجي أكثر من أي تكتل آخر في العالم، ولكن تفعيل هذه المقومات والأخذ بها هو الذي يعوق الانتقال إلى مراحل أعلى في التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث توقفت عملية التكامل عند منطقة التجارة الحرة منذ عام 1985 دون أن تتطور إلى مراحل أكثر تقدماً، كالجدار الجمركي الموحد، وتوحيد الأنظمة والتشريعات وأخيراً توحيد السياسات الاقتصادية ضمن نطاق السوق الخليجية المشتركة، بما في ذلك الخطوات الخاصة بمنطقة الدخول الواحدة وإلغاء الحواجز الجمركية الحدودية واعتماد دول المجلس لسوق خليجية مشتركة.

أما الآفاق المستقبلية للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون فلا بد أولاً من ترتيب البيت الخليجي الداخلي وبنائه على قاعدة مؤسسات المجتمع المدني الحديث، وقد بدأت بوادر مثل هذا التوجه ظاهرة للعيان في بعض دول المجلس، وتشكل هذه المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الضامنة الأكيدة لاستقرار الأوضاع وتطورها بما يتلاءم والدور الحضاري المرتقب لدول المجلس.

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فإن الأساس اللازم بناؤه لإقامة تكتل خليجي ذي أبعاد حضارية لا بد من أن ينطلق ويعتمد على مركبات اقتصادية تتبع تطور مختلف مرافق الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية في هذه الدول. وإذا ما بدأنا بترتيب البيت الاقتصادي الخليجي باعتباره منطلقاً للعمل الخليجي المشترك في جميع المجالات، فإننا سنجد أن تجربة العشرين عاماً الماضية قد وضحت الآتي:

- ❖ عدم الوضوح والشفافية، وبالأخص فيما يتعلق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي سيطرت على بنودها الأفكار العامة غير الملزمة.
- ❖ غياب الآليات الخاصة بتطبيق بنود الاتفاقية كما هي الحال في التكتلات الاقتصادية العالمية، وخصوصاً السوق الأوروبية المشتركة.

❖ لم يتم وضع جداول زمنية للوصول إلى اتفاق حول تطبيق الاتفاقية، حيث تركت الأبواب مفتوحة، الأمر الذي تسبب في فقدان الكثير من الوقت وتأجيل قضايا اقتصادية مهمة.

❖ لم تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية العالمية الهائلة والسرعة، ولاسيما انضمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث بدأت بعض المشكلات بالظهور بسبب غياب التعاون الاقتصادي اللازم بين دول المجلس، وبخاصة غياب التعرفة الجمركية الموحدة، كالمشكلات الخاصة بالاعتراف بدول المجلس كسوق واحدة في ظل غياب الاتحاد الجمركي، مما يفوت عليها فرصاً مهمة في تعاملها مع التكتلات الاقتصادية الأخرى والدول الأعضاء في المنظمة.

❖ تم تغليب المصالح المحلية لكل دولة على المصالح المشتركة لدول المجلس، وأعطيت الأولويات لتطبيق الأنظمة والقوانين المحلية، وذلك على العكس من الإجراءات المتبعة في السوق الأوروبية المشتركة والتي تعطي الأولوية لأنظمة والقوانين الاتحادية.

ومن أجل الوصول إلى وضع أفضل، فلا بد من تحقيق الآتي ضمن برنامج عمل متكامل بالاعتماد على تجربة السوق الأوروبية المشتركة مع عدم إغفال خصوصيات دول المجلس وعامل الزمن، ويطلب ذلك:

أولاً، المواطنة

1 - كل من يحمل جنسية من إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتبر مواطناً خليجياً وتكميل هذه المواطنة الخليجية المواطنة الأصلية في كل بلد خليجي.

2 - يتمتع المواطن الخليجي بالحقوق والامتيازات الواردة في الاتفاقيات الخليجية المشتركة.

3 - لكل مواطن خليجي الحق في الانتقال والعمل في نطاق دول المجلس دون قيود أو تميز.

ثانياً، التعاون التجاري

- 1 - ضرورة إنجاز الاتحاد الجمركي المتفق عليه في قمة الرياض قبل الفترة المتفق عليها في عام 2005 ، فدول السوق الأوروبية المشتركة توصلت إلى تعرفة جمركية موحدة في غضون عشر سنوات (1958 - 1968) في حين أن هذا الأمر تجاوز العشرين عاماً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دون أن يتم.
- 2 - تعديل اللوائح والأنظمة الجمركية المحلية لتناسب والاتحاد الجمركي الخليجي وإلغاء الإجراءات التمييزية.
- 3 - اعتماد التمثيل المشترك لدول الخليج العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، إلى جانب التمثيل الخاص بكل دولة لتنمية الواقع التفاوضية لدول المجلس، والتعامل مع بقية الدول كمجموعة اقتصادية خلائقية واحدة.

ثالثاً، حرية حركة عناصر الافتتاح (الأفراد ورأس المال والخدمات):

إذ ينبغي أن يتيح للأيدي العاملة المواطننة الاستفادة من الأنظمة والقوانين الخاصة بالعمل والتوظيف دون تمييز لفتح المجال أمام انتقال الأيدي العاملة بحرية بين دول المجلس مما سيؤدي إلى تكامل سوق العمل الخليجي. وفيما يتعلق بحرية حركة رؤوس الأموال تتضمن الآتي:

- 1 - تدخل قضية تحرير خدمات البنوك وشركات التأمين ضمن تحرير حركة رؤوس الأموال.
- 2 - تمنع جميع أشكال القيود على حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- 3 - لا يحق لأي دولة عضو فرض ضرائب أو رسوم أو إجراءات تمييزية مباشرة أو غير مباشرة على دخول استثمارات الدول الأعضاء أو اتخاذ إجراءات حمائية ضدها.
- 4 - يسمح بتأسيس الشركات وفروعها لجميع مواطني دول المجلس وفي أي دولة.

أما في مجال قطاع الخدمات فيرى المعاصر ضرورة تحقيق الآتي:

- 1 - السماح بتداول أسهم وسندات الشركات المحلية والخليجية مواطني دول المجلس كافة، وربط أسواق الأوراق المالية الخليجية والعمل على تكاملها.
- 2 - يمنع تقييد حرية مواطني دول المجلس في تقديم أي شكل من أشكال الخدمات.
- 3 - لا يحق لأي دولة عضو فرض ضرائب أو رسوم أو اتخاذ إجراءات تمييزية مباشرة أو غير مباشرة على دخول سلع أو خدمات الدول الأعضاء أو اتخاذ إجراءات حماية ضدها.

وعلى صعيد السياسات الاقتصادية والنقدية ضرورة تحقيق ما يلي:

- 1 - تقوم الدول الأعضاء بوضع سياساتها الاقتصادية بما يتناسب والوصول إلى تحقيق أهداف دول المجلس مجتمعة.
- 2 - المحافظة على استقرار أسعار الصرف وتحقيق السياسات النقدية للدول الأعضاء.
- 3 - العمل على تأسيس بنك مركزي خليجي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء بشكل متساو.
- 4 - الاتفاق على إصدار عملة خلية موحدة بحلول عام 2010.

وفي إطار التعاون الإنمائي، لا بد من تحقيق ما يلي:

- 1 - تنسيق السياسات التنموية بين الدول الأعضاء.
- 2 - تحرير التفاوت في المجالات التنموية وتجاوزها بشكل تام.
- 3 - تنسيق المساعدات الخارجية.
- 4 - تأسيس صندوق الضمان الاجتماعي الخليجي، والذي سيتسع انتشاراً أوسع للأيدي العاملة الخليجية في دول المجلس.
- 5 - تنسيق السياسات الاقتصادية في المجالات الصناعية والزراعية والمالية الاستثمارية وصولاً إلى توحيد هذه السياسات والقوانين والتشريعات الاقتصادية بحلول عام 2010.

- 6 - تحديد الفترات الزمنية للوصول إلى اتفاق حول جميع القضايا قيد البحث.
- 7 - تحديد الفترات الزمنية الخاصة بتنفيذ القرارات المتخذة واعطائها الأولوية عند تعارضها مع الأنظمة المعمول بها محلياً في دول المجلس.

وفي هذا السياق فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تقدم تجربة حية وناجحة لما يمكن تحقيقه من نجاح في ظل السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية التي تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أمس الحاجة إليها، فهناك تحديات عالمية قادمة وبشكل كبير، حيث لا تتمكن مواجهة هذه التحديات والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية المفتوحة، إلا من خلال تكتل اقتصادي قادر على نقل دول المجلس إلى القرن الحادى والعشرين بنجاح لحماية المكاسب الاقتصادية التي تحققت من جهة، وإيجاد مكانة اقتصادية تليق بدول المجلس في نطاق الاقتصاد العالمي المتّنامي والمتّنافس بحدة من جهة أخرى.

لذلك، فإن الدور الحضاري المرتقب لدول المجلس ومساهمتها في التقدّم العالمي سيعتمد وبدرجة أساسية على مدى نجاح دول المجلس في حل المعضلة الاقتصادية لتشكل المنطلق في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

ويرى الباحث في النهاية أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمتلك الكثير من الإمكانيات والعوامل المشتركة التي تتيح لها التحرك في المحيط العالمي ككتلة اقتصادية وساسية وثقافية واحدة ومتّكاملة. ومع أن القضايا التكمالية تسير ببطء شديد في الوقت الحاضر لأسباب كثيرة، فإن هناك تطورات محلية وإقليمية ودولية تفرض نفسها على جميع دول العالم، بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فعلى المستوى العالمي تبلورت تقريراً العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة في ظل منظمة التجارة العالمية، وبدأ الكثير من دول العالم إعادة هيكلة اقتصاداتها بما يتناسب وهذه التطورات، بالإضافة إلى الاصطفاف الجديد للقوى في الشرق الأوسط والتغيرات المحلية الإيجابية في دول المجلس. وإذا ما أضيف إلى ذلك القفزات الهائلة في تقنية المعلومات وبرامج الكمبيوتر ووسائل الإعلام، والتي شملت دولاً نامية، كمصر والهند إلى جانب الدول المتّقدمة، فإننا سنجد أن الإمكانيات متّوفرة لجميع البلدان، ولو بدرجة متّفاوتة للمساهمة في هذه التغيرات.

الحضارية السريعة والمتالية. وفي هذا الصدد تمتلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فرصةً تاريخية لإيجاد مكانة بارزة لها بين دول العالم في ظل العلاقات الدولية المستجدة، وذلك بحكم الثروات البشرية والمالية والطبيعية المتوافرة في هذه البلدان، وبحكم اعتماد العالم المتزايد على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتلبية احتياجاته من الطاقة.

وتحققت بعض دول المجلس إنجازات مهمة في مجال تطوير صناعة البترولكيماويات، وتحولت دولة البحرين إلى مركز مالي متقدم في المنطقة، واكتسب المركز التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة بعداً إقليمياً وعالمياً مهماً، وذلك إلى جانب إمكانيات دول المجلس الأخرى والتي تشكل عناصر مهمة لإيجاد مركز حضاري متقدم في المنطقة، باعتباره جزءاً من الحضارة العربية والإسلامية.

ولاستغلال هذا الظرف التاريخي، فإن هناك متطلبات مهمة لإنجاح هذا التوجه، ومنها العمل بروح الفريق الواحد في التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم، فدول المجلس منفردة لا تمتلك مقومات التطور والمنافسة التي تتطلبها مرحلة منظمة التجارة العالمية.

و ضمن الصراع الحضاري القادم، فليس أمام دول المجلس بشكل خاص والدول العربية بشكل عام، الكثير من الخيارات، إما أن تستجيب للمتطلبات المستجدة في العلاقات الدولية وإيجاد نكيل اقتصادي خليجي وربما عربي في فترة لاحقة قوي ومتكملاً يساهم بشكل فعال في الحضارة العالمية، وأما الاكتفاء بتزويد العالم باحتياجاته من الطاقة واستهلاك سلعه المصنعة وثقافاته المتعددة، حيث سيتوقف مستقبل دول المجلس في العلاقات الدولية الجديدة ومساهمتها في الحضارة الإنسانية ومستقبل الأجيال القادمة فيها على أحد هذين الخيارين، وإن كانت التطورات الأخيرة في دول المجلس ترجع الاتجاه الأول والذي يعني أن على دول مجلس التعاون وضع جهود مضاعفة وفتح مشاركة لجميع فئات المجتمع من أجل الوصول إلى الفوائد المنشودة.



صدر حديثاً
عن
جمعية الاجتماعيين

الدور المستجدة للعمل الاجتماعي والدولة في ظل العولمة

يضم مجموعة
من البحوث والدراسات لباحثين ومتخصصين
عرب عن العولمة وأدوارها وأثرها على
دول الخليج العربي والوطن العربي
ومؤسسات المجتمع المدني

عرض الطب

مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات *

تأليف: د. محمود صادق سليمان

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،
العدد 55 «محاضرات الإمارات»

207

يشكل الشباب فئة واسعة من المجتمع العربي والمجتمع الإماراتي، وهم يشكلون الفئة الأكثر طموحاً وحيوية وتقبلاً للمستجدات، ولذلك فهم الأكثر عرضة للمشكلات، وجدير بالذكر أن هناك صلة وثيقة بين الدوافع داخل المجتمعات التي تسعى للاستقرار، وحاجات الأفراد المتباعدة والحالات المختلفة - وخاصة الشباب - لإشباع متطلباتها المادية والمعنوية. وحينما يحدث انفصال ملموس بين ما يقره المجتمع من آمال وطموحات، ودوافع الأفراد الطامحة، حينئذ تندم فكرة التكيف لدى بعض هؤلاء الأفراد.

والشباب عبارة عن طموح وأمال وأحلام، ونظرة دائمة إلى البحث عن التطلعات، وحينما ينعدم لديهم تحقيق الطموحات والأمال المطلوبة يحدث ما يمكن تسميته بالتضارب والتباين في نظرتهم إلى الواقع مجتمعاتهم ودواجهها، وينعكس كل ذلك على مشاعرهم التي تؤكد أن الحياة لا تسير بصورة منتظمة ولا على وتيرة واحدة من الصدق الاجتماعي، ومن ثم فإن ردود الفعل السلبية لديهم تتباين من فرد إلى آخر.

* ينشر بالتنسيق مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ويؤكد بعض الباحثين أن الشباب في الدول النامية من أكثر الفئات العمرية الراغبة في تحقيق أهدافها وطموحاتها، وأحياناً تتجاوز إمكانياتهم وقدراتهم تحقيق مثل هذه الطموحات والأهداف، الأمر الذي يدفعهم إلى معايشة الكثير من المشكلات والاتجاه نحو الطرق غير المشروعة، ومن ثم يقعون في الأخطاء، ويرتكبون الجرائم مخترقين قيم المجتمع ومعاييره وضوابطه الرسمية وغير الرسمية.

وتسفر المسائل المالية والحصول على المال جزءاً كبيراً من اهتمام الشباب، ولو من خلال الأنشطة غير المرغوب فيها، حيث يمثل نقص المال مشكلة رئيسية لأغلب الشباب؛ نتيجة للبطالة والتعطل عن العمل، أو العمل المتقطع غير الدائم، حتى إذا وجد العمل فإنه سيكون مقهوراً، لأنه يعلم أن هذا العمل لن يحقق كل متطلبات حياته، ومع التأرجح المستمر بين الأمان والقلق المتزايد وعدم الاستقرار فإنه قد يلجأ إلى ارتكاب الكثير من الصور الإجرامية، والانحراف داخل أطر كثيرة من المشكلات الاجتماعية.

ويشكل الشباب «قطاعاً» عريضاً من السكان في العالم العربي، إذ تقارب نسبتهم 20٪ من المجتمع الكلي، حيث إن المجتمع العربي تتميز بنبيته الديمografية عن المجتمعات الأخرى، مما يؤكد أهمية قطاع الشباب في المجتمع العربي.

ولقد أكدت الإحصائيات أن عدد الشباب العربي عام 1985 كان 37 مليون شاب، ارتفع عام 2000 إلى 58 مليون شاب، وجدير بالذكر أن مجموع السكان في العالم العربي في عام 2000 يقارب 300 مليون، يمثل الشباب نسبة 19٪ منهم. وانطلاقاً من هذه الإحصائيات فإن شباب دولة الإمارات العربية المتحدة يمثلون 17,62٪ من مجموع السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولقد تعددت وجهات النظر العلمية والقانونية والاجتماعية من مختلف أبعادها في تحديد مفهوم وتعريف السن والشخصية الشبابية من حيث النظوج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية والنفسية، ومن الممكن اعتماد تعريف الأمم المتحدة الذي حدد الشباب بالفئة التي تراوح أعمارها ما بين 15 و24 عاماً.

وي تعرض الباحث لمعالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة عناصر: مشكلات الشباب من ناحية الأطر النظرية والتصورات الاجتماعية، حيث يوجد في علم المشكلات الاجتماعية

اتجاهات متعددة ومختلفة تضم بين طياتها وافتراضاتها رؤى متباعدة عن الفرد وسلوكه الاجتماعي السوي وغير السوي، وتفاعلاته المختلفة داخل أطر أنساقه الاجتماعية واستقراره الاجتماعي الإيجابي أو السلبي. وخاصة انعكاسات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على معايشة أفراد المجتمع لحالات الاستقرار الاجتماعي أو التعرض للمشكلات الاجتماعية، وفيما إذا كانت هذه الأوضاع ذات تأثير إيجابي أو سلبي في النمط السلوكي للإنسان داخل علاقاته مع مجتمعه ونظامه.

من هذا المنطلق الفكري قام الباحث بتبني افتراضات متباعدة لكثير من الاتجاهات النظرية، محوّلاً من خلالها الوصول إلى العلاقة الجدلية بين الشباب والمجتمع، من خلال الاستشهاد بصورة شتى لهذه العلاقة. وفي معظم نظريات علم المشكلات الاجتماعية يمكن استنتاج متغير أساس يعكس مناقشة جادة حول البيئة الاجتماعية والظروف الاقتصادية ودروهما في دفع كثير الأفراد غير المتفاقيين معهما إلى معايشة بعض المشكلات الاجتماعية والاتجاه نحو تطوير معتقداتهم للقيام بأفعال غير سوية.

209

ولقد استطاع بعض نظريات علم المشكلات الاجتماعية أن يكشف عن جوانب جادة من السمات والخصائص التي يتمس بها الشباب أثناء تعرضهم لمشكلات اجتماعية، ومن ثم قيامهم بسلوكيات تعكس امتعاضهم من هذه المشكلات، فشباب الطبقات الدنيا والوسطى دائمًا يعبرون عن غضبهم من خلال الإزعاج، والصرامة والعنف، وشباب الطبقات العليا يعبرون عن شعروهم بالفراغ الناتج عن الحياة الموسرة التي يعيشونها من خلال الحيلة والدهاء أو الإثارة والاحتياج، وكثير من السلوكيات غير السوية التي تظهر في استهلاك المخدرات، والكحول، والمقامرة والبغاء.

ومن هذه النظريات نظرية التفكك الاجتماعي التي تربط بين قطاعات كثيرة من المواطنين وبصورة خاصة الشباب أثناء عمليات الإزدهار الاقتصادي وبين كثير من المشكلات وأنماط الجرائم، على اعتبار أن فئات كثيرة من الشباب لا يشاركون دائمًا في نتاج المكاسب الاقتصادية المرتبطة بهذا الإزدهار، حيث تذهب لصالح شباب الطبقات العليا من يملكون العلاقات الاجتماعية القوية التي تساعدهم على الحصول على جزء كبير من هذه المكاسب نتيجة لقربهم من أصحاب القرارات السياسية العليا. ويعكس

التبالين عدم وجود عدل اجتماعي، ومن ثم يظهر مفهوم التفاوت الاجتماعي، وعليه يحدث التمزق الذي يفضي إلى الإحباط والغضب والعدوان ومظاهر العنف والشغب والمشاجرات، مما يؤدي بالمجتمع إلى الخلل الذي يعوق حركة الأمان الاجتماعي.

وترى نظرية التفكك الاجتماعي أيضاً أن الحركة الاقتصادية والصناعية السريعة والعنيفة داخل المجتمعات الإنسانية واقتصار نتائجها على فئات محددة، وما ينبع عن هذا من مظاهر اجتماعية تقلل من أحاسيس التجانس غير الرسمية، ومن ثم تظهر الصراعات والمشكلات والرغبات غير السوية للأفراد.

ناقشت بعض النظريات أن النسق الثقافي يمكن أن يشجع أي فرد على الوصول إلى أهداف نموذجية من النجاح المادي أو المكانة الاجتماعية، ومع ذلك فإن شباب الطبقة الدنيا يواجهون عوائق شتى وصعوبات متباعدة لإنجاز مثل هذه الأهداف، على الرغم من اتباعهم ما أقرته القنوات الشرعية، ومن ثم يحدث لدى الكثيرين منهم انفصال بين التعلق وأسلوب المواقف المتوقعة لإنجاز هذه الأهداف، مما يقنع الكثيرين منهم باتباع أساليب غير شرعية وبناء مواقف إجرامية ومحاكاة كثير من المشكلات الاجتماعية، ومن ثم محاولة الوصول لأهدافهم دون النظر إلى قواعد المجتمع ومعاييره. وترتبط بعض المشكلات وأنماط الجريمة دائمًا بالظروف الاقتصادية التي تمر بها المجتمعات وطبيعة هذه الظروف وانعكاساتها سلبياً أو إيجابياً على الأفراد وخاصة فئة الشباب، وهناك نظريتان ركزتا على الحرمان الاقتصادي الكامل والحرمان الاقتصادي النسبي وعلاقتها بأنماط متباعدة من المشكلات الاجتماعية والعمل الإجرامي. وتمثل نظرية الحرمان الاقتصادي النسبي الشكل الأكثر شيوعاً. حيث إن الشباب المحروم نسبياً من الحصول على متطلبات حياته ومعيشته يرى أن هذا الحرمان يمثل أحد أشكال التفاوت الاجتماعي وعدم الإنفاق، وينتج عنه عادات ورغبات في المدوان، تتعكس في صور متباعدة من جرائم العنف.

وركزت بعض الدراسات الحديثة على الإجهاد النفسي والاجتماعي الذي يتعرض له الشباب نتيجة إخفاقه في إنجاز أهدافه الشرعية، وما يلاقيه من صعوبات لمجرد محاولته الوصول لأهدافه، وما يمكن أن تؤدي إليه هذه الصعوبات من «استثارة وتحريك القيم السلبية لديه»، واقتناعه بها ومن ثم تبني سلوكيات غير سوية تتعارض مع المجتمع.

ويمكن النظر إلى نظرية الضفت العامة، والضبط الاجتماعي، والمخالطة الفاصلة - بكونها نظريات تفسر المشكلات الاجتماعية والجريمة من خلال العلاقات الاجتماعية للفرد، ومن الممكن ملاحظة أن نظرية الضفت العامة تتميز عن النظريتين السابقتين من خلال محددات خاصة أبرزها أن نظرية الضفت العامة قامت بالتركيز على فكرة الباعث واهدافه والحافز إلى مثل هذه الأنماط غير السوية والمشكلات الاجتماعية العديدة. وأن نظرية الضفت العامة ركزت على افتراضات التفاوت الاجتماعي، وعدم الإنصاف وإنعدام العدل الاجتماعي داخل إطار المجتمع، وما ينبع عن ذلك من سلوكيات غير سوية تعكس سلبياً على من يعانون هذه التفرقة، وتؤدي إلى كثير من المشكلات.

وأكيدت نظرية الضفت العامة في افتراضاتها المتعلقة بالعدل والإنصاف والتفاوت الاجتماعي أن غياب العدل الاجتماعي داخل المجتمع وإحساس الشباب بهذا الغياب يبعث في نفوسهم مشاعر وصوراً متباعدة من الغضب والسخط والحنق والفيض، وعدم القناعة وخيبة الأمل والتعاسة، بسبب ما يجدونه أمام أنفיהם من تفاوت ونمادج شتى من تحطيم الآمال، فالانحراف لديهم يعد أمراً لا مناص منه، ومما لا شك فيه أن تحركات المقارنة الاجتماعية تمثل دوراً أساسياً في صياغة وعي وتشكيل أفكار غير سوية لدى هؤلاء الشباب. ويعززها فكرة الدخول المالية للأفراد والتي تمثل القاعدة الأساسية لمستويات المعيشة، حيث إن كثيراً من الأفراد يركزون أهدافهم في محاولة إيجاد قيمة محددة من المال، والتي يكون فيها معدل الدخل بالنسبة إلى الفرد قد ارتبط بعلاقة تغير إما متعادلة أو غير متعادلة، وما يستتبع ذلك من نتائج إيجابية في حالة التعادل ونتائج سلبية في حالة عدم التعادل، ومن ثم اللجوء في النتائج السلبية إلى محاولة تقليل الفجوة الاجتماعية عن طريق السلوكيات الانحرافية: كالسرقة والرشوة والتحايل على القانون، ومن ثم تؤكد النظرية أن عدم الإنصاف يؤدي دائماً إلى مشكلات اجتماعية، وبالتالي إلى صور مختلفة من الانحرافات والمشكلات الاجتماعية.

ومن افتراضات نظرية الضفت العامة أيضاً ما يتصل بحوادث الحياة ذات الضفت العنيف التي يعانيها الفرد وبخاصة الشاب كالبطالة، وعدم وجود فرص للعمل الشرعي تساعده على الحياة الكريمة، أو انعدام القدرة المالية، والتأخر عن الزواج، أو الشعور

بفقدان السند الاجتماعي والتعضيد النفسي من جانب بيئته المحلية أو أقاربه، أو الإحباط المستمر في محاولاته للوصول إلى أهدافه، وكل هذه الأحداث تتضمن تأثيراً متراكماً وضاغطاً على الفرد وصدمات متتالية.

وقد أكدت النظرية التراكمية بأنه لا يوجد إلى حد كبير صفة منفردة لأي حادثة فردية، ولكن تراكم حوادث متعددة ضاغطة للغاية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً يؤدي إلى تفجر الأوضاع الاجتماعية والنفسية لدى الفرد، مما يولد لديه رغبة للخروج من هذه العقبات ولو عن طريق إلغاء كل ما يتصل بالضوابط الرسمية وغير الرسمية. ولقد اتضحت من خلال دراسة المشكلات الاجتماعية والدراسات الإجرامية أن كل مضغوط عليه يملك اتجاهات داخلية محددة وثابتة نحو الانحراف.

وربما يتضح الافتراض السابق وبصورة ملموسة في نظرية الضبط الاجتماعي، والتي ركزت على أن غياب العلاقات الاجتماعية المهمة والضرورية لدى الفرد مع الجماعات والمؤسسات التقليدية مؤشر سلبي يساعد على احتمال ظهور مشكلات اجتماعية وصور من الجرائم، وبصفة خاصة لدى الشباب غير المرتبطين بمؤسسات وعلاقات اجتماعية ذات قواعد إيجابية.

أما المشكلات شباب المجتمعات النامية من حيث واقعها ودوافعها فيمكن القول بأن العمليات التنموية عندما تبدأ بالظهور كمؤشرات اجتماعية ملموسة على البعدين الاجتماعي والاقتصادي قد تحدث اختلالاً بالعلاقات الأساسية التي تحكم بمسيرة التقدم الاجتماعي، يتمثل في عدم قدرة المؤسسات الاجتماعية والأفراد على التكيف مع معدلات التغير الاجتماعي الناشئة عن هذه المؤشرات.

وهناك حقيقة تقترب من مرتبة اليقين تؤكد أن المشكلات الاجتماعية والسلوكيات غير السوية لا ترتبط بجوهر التنمية، إنما ترتبط دائماً بالظواهر التي تترافق وتنتج عن العمليات التنموية وما ينتج عنها من عدم توازن بين شقي التنمية الاقتصادي والاجتماعي. إن الظواهر والمؤشرات التنموية عندما تقوم على عدم التوازن، وينعدم فيها وضوح الرؤية الشاملة، وتبني على قطاعات مجرأة تحكم فيها التوقعات الساذجة التي لا تنفذ إلى حقيقة الأشياء ولا تستطيع الإحاطة بنتائجها الكلية تؤدي إلى اختلال فعلي يهز

التوازنات الاجتماعية، ويزعزع قواعد الضبط السلوكي، وينفتح المجال أمام علاقات جديدة تندم فيها القيم المعنوية وتتلاشى فيها المثل الأخلاقية، وظهور من خلالها أنماط سلوكية غير سوية تحوي كثيراً من الأفكار والقيم والمبادئ المتعارضة مع الثقافة الكلية السوية للمجتمع. وكذلك فإن التنمية الاقتصادية وما تتضمنه من ظواهر وأبعاد اجتماعية كالتحضر والتصنيع دون نمو اجتماعي مماثل في التوازن المنظم بين هذه الظواهر، والكثافة السكانية، والمأوى والخدمات ينبع عنها مشكلات متباينة.

والتنمية لا يقيض لها الظهور إلى سطح التوقعات الاجتماعية إلا إذا كانت متواكبة مع الإطار السلوكي المناسب، والبيئة الحضارية والأخلاقية الملائمة. وعندما تتهيأ لها ظروف الانطلاق وتجتمع لديها أسباب النجاح، فإن تغييرًا أساسياً يتسرّب إلى جميع الأنظمة الاجتماعية من خلال الظواهر والمؤشرات الاجتماعية الناجمة عنها. ذلك أن العلاقات الإنسانية تعاني عندئذ انقلاباً حقيقياً في سلسلة الأنماط المعيشية، وتتعرض لتغيير حقيقي يتناول الحياة اليومية، والعادات الاستهلاكية، والترابط الاجتماعي، والتعامل مع الأفراد، إلى جانب تغيرات تطرأ على الصور التقليدية للحياة الاجتماعية، ورد الفعل الاجتماعي على الروابط الأسرية.

أما الدول النامية فإن محاولاتها السير بالقوة والسرعة نفسها نفسها التي تتحرك بها المجتمعات المتقدمة قد أدت إلى ارتباك ملحوظ في نظمها الاجتماعية والاقتصادية وعدم القدرة على التكيف مع هذه الحركة السريعة، بسبب أن البنية الاجتماعية لهذه المجتمعات متخلفة وبها أمية عالية، بجانب احتفاظها بأنماط متباينة من القيم التقليدية التي لا تتفق وطبيعة العمليات التنموية، بالإضافة إلى وجود بعض العناصر الطفيفية، أو ناقصة الكفاءة والوعي السياسي التي لا تبذل أي جهد في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إلى جانب ما سبق لم تستطع هذه المجتمعات خلال محاولاتها التنموية أن تحقق «شبابها» كل مبغاثهم الاجتماعية والاقتصادية. إما بسبب ندرة الإمكانيات، وأما نتيجة لسوء التخطيط التنموي. ولالمعروف أنه خلال العمليات التنموية وما يصاحبها من عمليات انتقالية يتعرض الأفراد لكثير من الضغوط النفسية والعاطفية والاجتماعية

والاقتصادية، وإذا لم تحل هذه الضغوط بصورة إيجابية يظهر في المجتمع ظواهر اجتماعية سلبية تتعكس من خلال سلوكيات الأفراد واتجاهاتهم، وتؤدي بالمجتمع إلى حالات من الانهيار القيمي والسلوكي.

لقد بدأت البطالة تعم معظم الدول النامية بسبب اتجاه معظم هذه الدول للتعليم كتنمية اجتماعية دون نمو متوازن للجوانب الاقتصادية بما يوفر فرص عمل كافية للخريجين، مما أدى إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية أكثرها سلبية البطالة وما يرتبط بها من انخفاض حاد في دخل العاطل، وما يستتبع ذلك من معايير سلوكية تتباين وتتناقض مع ما حدده المجتمع من معايير وقيم، وبالتالي تطفو على سطح الحياة الاجتماعية سلوكيات غير سوية بداعي الحاجة والعوز الاقتصادي. وتؤدي البطالة إلى انحلال الروابط الاجتماعية التي تربط العاطل عن العمل بالآخرين في المجتمع الذي يعيشه، وانهيار القيم والمعايير السائدة في المجتمع لدى العاطل عن العمل نتيجة عدم قدرته على التمسك بها ومراعاتها.

ولقد أدت التنمية الاقتصادية وما ينبع عنها من ظواهر وأبعاد اجتماعية مثل ظهور كثير من المدن الصناعية الحضرية، وهجرة كثير من سكان الريف إلى تلك المدن، أدت إلى كثافة سكانية ضخمة لم تستتب لها تنمية اجتماعية متمثلة في التوازن بين الكثافة السكانية والمأوى والخدمات الاجتماعية المطلوبة، مما أثر بصورة واضحة وملموسة في تلك المناطق الحضرية، ومن ثم حدثت مشكلات اجتماعية كثيرة، وانعكس ذلك على القيم وبخاصة عند الشباب في صور من المشكلات المتباينة كتأخير الزواج، وعدم القدرة على التخطيط لمستقبل حياتهم، والشعور بانعدام الحيلة والقدرة.

إلى جانب كل هذا فإن الصدمة التي يتعرض لها قطاع كبير من شباب الدول النامية الذين يهاجرون من الريف ليستقرروا في المدينة تمثل رد فعل سلبياً على طموح هؤلاء الشباب، فهم يواجهون هوة بين أسلوب حياة نشروا عليه وأفوهه، وأخر لم يألفوه واضطروا إلى التكيف معه. وتمثل في حالة الدول النامية نوعاً من الأزمة بسبب الفروق النوعية الكبيرة بين أسلوب الحياة في الريف وأسلوب حياة المدن فيها، إن وضع المهاجر في البيئة الحضرية الجديدة ينطوي على استجابات لثقافته القديمة وتوترات مع البيئة الحضرية

الجديدة والمختلفة تمام الاختلاف عن بيئته، وقد يكون لهذا التحول الجديد بعض النتائج السلبية اللاحتماعية.

وتعتبر الأحياء الفقيرة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة المنتشرة في معظم الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأسيا. والتي تمثل ظاهرة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية. وهي في الحقيقة نتاج للأعداد الكثيفة من المهاجرين غير المهرة إلى المناطق والحضرية، والذين لم يتم استيعابهم في قطاعات العمل داخل المدن، ومن ثم ينتج عن ذلك البطالة الدائمة، أو الوظائف غير ذات القيمة لهؤلاء المهاجرين العاطلين، ونتيجة لهذا الوضع يتوجه غالبية هؤلاء المهاجرين إلى السكن الوحيد المتاح لهم في المناطق الفقيرة وذات المباني السكنية المتدينة.

ويأتي التأثير الأكبر في المهاجر الجديد من هذه الأحياء الفقيرة، ومن أسلوب حياتهم، حيث تعكس الكثير من المشكلات الاجتماعية الخطيرة، والنماذج الإجرامية المؤثرة في بقية المجتمع، مثل شرب الكحول وت التجارة المخدرات وتعاطيها والسرقة. وفي كل الدول النامية فإن غالبية الجرائم التي تم ارتكابها كانت من سكان المناطق موسومة بالفقر، وتم دخول نطاق هذه المناطق.

ويمكن اعتبار الأماكن والبقع الفسيحة في الأحياء الفقيرة في الدول النامية أحد المصادر الأساسية للسلوك الإجرامي والتاجمة عن المشكلات الاجتماعية، ووجد الباحثون أن أغلب الجرائم في غانا تم داخل الأحياء الفقيرة، وفي الهند يعيش المهاجرون من القرى إلى المدن داخل مناطق موسومة بالفقر حيث يكونون مرهقين اقتصادياً ومنبوذين اجتماعياً، حيث تفقد العائلة نموذجها المتعلق برفاهية الجماعة وعواطف الحياة العائلية المتماسكة. ويحاول الشباب مواجهة الظروف المعيشية الصعبة من خلال الأنشطة المنحرفة، ونتيجة لعدم وجود وسائل لقضاء وقت الفراغ فإنهم يضطرون إلى قضاء معظم أوقاتهم في الشوارع دون هدف، ومن ثم فإنهم يتوجهون إلى البحث عن الاعتراف والمكانة داخل جماعة الرفاق من خلال البحث عن وسائل غير شرعية للحصول على المال، وهم يشعرون أن هذه الحياة فرضت عليهم الاستقلال الكامل عن وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي، بالإضافة إلى قتوطهم من السلطة، وتبيراتهم المتعلقة بعدم لاثقة، وقد ان

الارتباط بالطبقات الأخرى في المجتمع، كل هذه الأبعاد تمثل عاملًا مؤكداً للوصول إلى الجريمة بصورها المختلفة.

أما أبرز نماذج مشكلات شباب دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الطفرة الاقتصادية في المجتمع الإماراتي بعد السبعينيات قد أدت إلى إحداث تغيير جذري في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل فئات المجتمع، وانعكست آثارها في سمات وخصائص جديدة للحياة بوجه عام. وكان حجم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية هائلاً بكل المقاييس، ولذلك فقد كان لتلك التحولات آثار إيجابية وأثار سلبية، وهي طبيعة التغير والانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر.

والشباب هم أكثر الفئات العمرية عرضة للتغير بكل صوره وأشكاله، ومن ثم فهم الذين يعايشون حركة التغيرات وأثارها الإيجابية والسلبية، ومن ثم مشكلاتها المتنوعة والمختلفة، ولقد عايش شباب الإمارات المرحلة الانتقالية، وهي المرحلة التي اتجهت من التقليدية إلى الحداثة، وهو التغير الذي لمس كل جوانب البناء الاجتماعي، وما نتج عن كل ذلك من تحولات ثقافية وتغيرات جذرية في الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وما نتج عنها من خصائص جديدة على حركة الحياة بصورة عامة، ومنها النمو الحضري الذي أصبح سمة من سمات المجتمع الإماراتي بسبب الهجرة الخارجية والداخلية، إلى جانب ما حدث في المجتمع من رفاهية مادية ملموسة نتجت بصورة واضحة من خلال عملية التفاعل أو التأثير المتبادل بين المتغيرات الاقتصادية أو المادية والثقافية، وما أدى إليه من تغيرات في أنماط سلوك الأفراد بصفة عامة والشباب بصفة خاصة، وخاصة ما يتعلق بنسق القيم لديهم.

وعلى الرغم من إيجابيات حركة التغير التي لمسها المجتمع الإماراتي، فقد رافقته هذه الإيجابيات سلبيات ومشكلات تعرض لها المجتمع بصفة عامة والشباب بصفة خاصة. وكان المجتمع الإماراتي قبل الطفرة الاقتصادية يسير ميسوراً في علاقاته الأولية، وتسيطر عليه عوامل الضبط الاجتماعي غير الرسمي بكل ما يحويه من أمان وأمن وصغر حجم المشكلات، وكانت الطبيعة المسالمة للإنسان الإماراتي والتنظيم القبلي تمثل سياجاً قوياً للضبط الاجتماعي الذي يفوق في تأثيره أقوى القوانين الوضعية والأجهزة الشرطية.

ولكن اتجاه المجتمع خلال مراحل التحول بالتركيز على البعد الاقتصادي للتنمية على حساب الكثير من الأبعاد الإنسانية والاجتماعية، قد أحدث فجوة في البناء الاجتماعي القديم بضوابطه غير الرسمية والحديث بضوابطه الرسمية، ومن ثم انعكس كل ذلك على حساب الجوانب الإنسانية والاجتماعية لنظرة الشباب الإماراتي، فوجود المتغيرات السابقة أدى بالطبع إلى ظهور صور متباعدة من المشكلات الاجتماعية المتباعدة بين فئات الشباب، أبرزها: القوة العاملة الوافدة ومشكلات الشباب، فقد أدى اكتشاف النفط إلى النمو السريع لعدد من المدن الرئيسية، مما جذب سكان «البادية» للتحرك نحو المدن، إلى جانب ذلك ازدادت الهجرة الخارجية بمعدلات مرتفعة، وأكملت الإحصائيات أن غالبية هذه القوة العاملة من الشباب الذكور، ونسبة منها لا يستهان بها قدمت بمفردها أي دون أسرها؛ لأسباب تمثل في تقليل حجم إنفاقها، أو لأن قوانين الدولة لا تسمح للوافد الذي يقل دخله عن مبلغ معين بياحضار أسرته، أو لأن العامل الوافد غير متزوج، وقد أدى ذلك إلى حدوث خلل خطير في نسبة الذكور والإإناث من سكان الدولة؛ حيث بلغت نسبة الذكور أربعة أضعاف الإناث، وهو وضع خطير أدى إلى وجود تفاعلات اجتماعية بين الشباب الوافد وبعض الشباب الإماراتي، مما انعكس في صور ظواهر اجتماعية غير سوية كجرائم المخدرات والسرقة، والانحرافات الجنسية، وظهرت صور من الانعكاسات الجنائية والاجتماعية الخطيرة، ومنها أنواع من الجرائم لم يكن يعرفها المجتمع الإماراتي من قبل، حتى أصبحت نسبة بعض هذه الجرائم التي يرتكبها الشباب المواطنون تفوق الجرائم التي يرتكبها الوافدون، كجرائم تعاطي المخدرات التي تفشت بينهم حتى أصبحت نسبة المتهمين في جرائم التعاطي تمثل 43٪ من جملة المضبوطة على مستوى الدولة.

ومن المشكلات التي يعاني منها المجتمع الإماراتي أيضاً مشكلة انخفاض مساهمة الشباب في سوق العمل، فقد قدرت منظمة العمل الدولية نسبة القوة العاملة الوافدة من جملة قوة الدولة العاملة بحوالي 85٪ مسجلة بذلك أعلى مستويات القوة العاملة المعلنة في بداية الثمانينيات، ومما لا شك فيه أن هذا الأمر انعكس سلبياً على إتاحة الفرص الجيدة للشباب وتفاعلاته الإيجابي للنظر بصورة جدية لأهمية العمل وقيمة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين أعداد كبيرة من الشباب الإماراتي.

ومن المشكلات أيضاً وجود مناطق في معظم مدن الدولة شديدة الازدحام بالوافدين من الخارج، وهي الأحياء السكنية الفقيرة التي يسكنها دائماً العمال والصناع والعاملون الذين يعملون في مهن هامشية، وكذلك يقطنها البائعون المتجولون الآسيويون، وخدم المنازل وماسحو السيارات، والمعروف أن نسبة الشباب الوافدين إلى الشباب المواطنين ارتفعت إلى (1:8) مما يجسد عدم التوازن العددي، ولا يمكن إنكار ما لهذه الأحياء الفقيرة من تأثيرات سلبية في الشباب المواطن. فلهذه الأحياء أسلوب حياتها الذي يعكس كثيراً من المشكلات الاجتماعية الخطيرة والنماذج المؤثرة في بقية أرجاء المجتمع، مثل شرب الكحول وتجارة المخدرات أو تعاطيها والسرقة، وقد تؤدي عملية المخالطة المقصودة أو غير المقصودة من قبل الشباب المواطنين بهذه الأحياء إلى تبنيهم لمنظومة من المعايير غير المتواقة مع قيم المجتمع واتجاهاته، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية.

ومن المشكلات التي يعانيها بعض الشباب المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة مشكلة الانتماء، وهو الفئة التي وضعتها الظروف الاجتماعية في مارق تشتت الولاء وتبعثر الانتماء، وهو الشباب المواطنون الذين ينتمون إلى المجتمع الإماراتي قالباً وليس قلباً، والمقصود بهم أبناء نتاج الزواج من أجنبيات آسيويات، والذين يحملون جنسية الدولة بحكم الدم، ولكنهم ينتمون كلياً إلى ثقافة الأم ويتحدون لغتها ويرتبطون وجداً نسبياً بدولتها. والناتج عن الإهمال بسبب فارق السن الذي غالباً ما يكون كبيراً بين الزوج الإماراتي والزوجة الأجنبية، وفي كثير من الأحيان يكون الزوج متزوجاً بأكثر من زوجة، حيث تنتهي غالبية هذه الزيجات بالطلاق أو الهجر أو الإهمال، وإن كل ما يربط الزوج بزوجته مبلغ من المال لتربيه الأبناء الذين يشبون شباباً مضفوتين فاقددين لطبيعة العلاقات الاجتماعية السوية مع المجتمع، يعانون عقدة الدونية واحساساً كاملاً بالاغتراب، ومن ثم فهم يصبحون كارهين لمجتمعهم حاقدين على ذويهم، لديهم الميل الكامل لارتكاب صور متباعدة من الجرائم نتيجة لعايشتهم مشكلات متعددة.

ومن المشكلات أيضاً مشكلة الازدواجية الثقافية والاجتماعية، حيث شكلت مرحلة التحول في فترة الثلاثين عاماً الماضية، والتغيرات التي حدثت بالمجتمع الإماراتي أثرت

بوضوح في طبيعة البناء الاجتماعي، لأن طبيعة التفاعل السائد في المجتمع تؤكد أن محاولة ترك أو إغفال البناء الاجتماعي لطرازه القديم، واكتساب كل ما هو جديد ليحل محله يؤدي إلى نشوء ازدواجية ثقافية واجتماعية. ونتيجة لهذه الازدواجيات المتعددة وما يحدث بينها من صراعات فإن المجتمع الإماراتي وما به من نظم أسرية؛ اقتصادية اجتماعية ثقافية...إلخ قد تأثر بهذا التباعد والتناقض، مما أدى إلى بروز مظاهر التطرف في السلوك، وعاق إلى حد كبير عملية التنشئة الاجتماعية التقليدية، الأمر الذي انعكس في صورة خلل وتفكك أسري لدى كثير من الأسر. والواضح أن المجتمع الإماراتي سوف يعيش فترة من التناقضات ستتعكس بالطبع في ظهور صور متعددة من المشكلات لدى الشباب وأنماط مختلفة لديهم من السلوكيات غير السوية.

ومن المشكلات كذلك مشكلة وقت الفراغ الذي يعرف بأنه الوقت الحر الذي لا يستغل في العمل، ولقد أصبح وقت الفراغ في المجتمعات الخليجية بصفة خاصة حقيقة واقعة ولاسيما في المدن، وارتبط إلى حد كبير بالرفاهية المادية التي سيطرت على كل نواحي الحياة نتيجة للتطور الحضاري الكبير الذي هيمن على هذه المجتمعات نتيجة للطفرة الاقتصادية، والمجتمع الإماراتي واحد من المجتمعات الخليجية التي تمثل طفرة اقتصادية ملموسة ونموذجاً للرفاهية الحقيقية. ولكن القضية المثارة لدى شباب المجتمع الإماراتي تجاه وقت الفراغ تمثل مشكلة اجتماعية مقلقة للغاية، لأن وقت الفراغ أصبح نشاطاً استهلاكياً تحت تأثير وسائل الاتصال وخاصة في المدن، الأمر الذي يؤدي إلى خنق النشاطات الإبداعية لدى الشباب، والأخطر من ذلك كله أن وقت الفراغ نتيجة لذلك من شأنه أن ينclip للشباب أذواقاً ومواقف ومعلومات بشكل أحادي الاتجاه من منتجي هذه الوسائل إلى المستهلكين من الشباب. وقد يؤدي هذا الاتصال والاحتكار إلى أن يحتقر الشباب ثقافتهم الخاصة، أو على الأقل يعتبرون المجتمع الذي ينتمون إليه مجتمعاً معيناً، وقد يساعد على حدوث تفكك اجتماعي بين الشاب ومجتمعه وأفراد أسرته، مما يؤدي إلى الإحساس بالعزلة فتضعف الروابط الأسرية، مما قد يساعد على قيام هؤلاء الشباب بإقامة علاقات وروابط اجتماعية خارج نطاق الأسرة مع أمثالهم، وهذا قد يوقع الكثير منهم أو يقودهم في النهاية إلى تكوين بعض الجماعات الانحرافية.

ومن المشكلات الموجودة مشكلة العناصر الجديدة والأفكار المستحدثة، والمتمثلة في أنماط الاستهلاك المستورد من المجتمعات الأخرى، وهذا الإسراف في استهلاك ألوان متعددة من المستورادات أو الكماليات من شأنه أن يحدث نوعاً من الاصطدام بحضارة وثقافة مغايرة تماماً لثقافة المجتمع الإماراتي. وتمثل فئة الشباب أكثر الفئات الاجتماعية تقبلاً للأفكار المستحدثة والجديدة مما يجعلهم عرضة للوقوع ضحايا لتأثيرات فكرية واجتماعية، ومن هنا يصعب على المجتمع الغني جداً والتقليدي في الوقت نفسه السيطرة على القوى الاجتماعية الجديدة والنامية فيه نتيجة للانفتاح القوي على ثقافات جديدة تحوي أساليب سلبية تهدد الاستقرار والأمان الاجتماعي للمجتمع الإماراتي.

والخلاصة أن الشباب سند الأمة وثروتها في حاضرها، وأملها في مستقبلها، ودائماً ما يعلق كل مجتمع على شبابه الآمال العريضة، لما يملكونه من إمكانات وطاقات، وكل ذلك لن يتأتي إلا من خلال البناء الاجتماعي المتكامل الذي يجمع بين مجتمع يسعى إلى تحقيق أهداف شبابه، وشباب يسعون إلى تحقيق آمال مجتمعهم. ولذا لابد من الاهتمام بدراسة مشكلات الشباب، للتعرف إلى الأساليب والدوافع التي تؤدي إلى ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية لدى الشباب، ومن ثم البحث عن الحلول الواقعية التي يمكن تمثيلها في التنشئة الاجتماعية السليمة، والعلم والتمسك بالعقيدة والقيم والمبادئ الأخلاقية، والسلوك الاجتماعي الذي يتافق مع طبيعة القواعد الاجتماعية الإيجابية، وأهمية دور الأسرة والمدرسة والإعلام في تدعيم البناء الاجتماعي والعلاقة القوية المتوازنة بين المجتمع والشباب.

تقارير وندوات ومؤتمرات

ندوة الرؤية المستقبلية للمرأة في الإمارات

جمعية الاجتماعيين - الشارقة 6 ديسمبر 2007

* إعداد: طه حسين حسن

221

في ضوء اهتمامها بالدراسات المعنية بمجتمع الإمارات نظمت جمعية الاجتماعيين في الشارقة ندوة حول «الرؤية المستقبلية للمرأة في الإمارات» في السادس من ديسمبر 2007.

وقد استهلت رئيسة الجمعية الندوة بكلمة أشارت فيها إلى حرص جمعية الاجتماعيين على أن تكون الرائدة في مجال البحث العلمي تنظيمًا للنحوات والمؤتمرات ونشرها للبحوث والدراسات في مجلتها العلمية المحكمة. وفي سلسلة كتاب دراسات في مجتمع الإمارات الذي صدر منه ثلاثة عشر مجلدًا، وأشارت رئيسة الجمعية إلى أهمية ما أحرزته مسيرة المرأة في الإمارات، تلك المسيرة التي مضى على انطلاقها ما يزيد على نصف قرن بدأت مع انتشار التعليم النظامي في الإمارات وصولاً إلى مشاركة المرأة في جميع ميادين العمل، وإلى عضويتها في المجلس الوطني ومجلس الوزراء، مما يبشر بمستقبل واعد للمرأة.

* سكرتير التحرير

وقد قدمت في الندوة عشر أوراق عمل على النحو التالي:

ورقة العمل الأولى، وعنوانها: «عمل المرأة الإماراتية المشكلة والاتجاه»، للأستاذ الدكتور عدلي محمود السمرى. وقد أشار الباحث فيها إلى موقف المجتمع الخليجى بصفة عامة والإماراتى بصفة خاصة من عمل المرأة المتمثل في ثلاثة اتجاهات:

- ♦ الاتجاه الأول: يدعو إلى بقاء المرأة في بيتها لأداء واجباتها تجاه زوجها وأولادها، وبالتالي معارضه عمل المرأة خارج بيتها باعتبار أن ذلك سوف يشغلها عن مهمتها الأساسية.
- ♦ الاتجاه الثاني: يأخذ خطأً وسطاً ينحو نحو الموافقة على عمل المرأة في وظائف معينة تناسب ظروفها.
- ♦ الاتجاه الثالث: يرى أن المرأة نصف المجتمع وبالتالي لها مسهاماتها في تطوير المجتمع وتقدمه ومن حقها أن تعمل في جميع المجالات.

وانتقل الباحث إلى استعراض الدراسات السابقة التي تناولت عمل المرأة وصولاً إلى دراسته الحالية التي تمت على عينة قوامها (1050) طالبة من جامعة الإمارات العربية المتحدة في العين، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الراغبات في العمل بعد التخرج بلغت 94%. ومن أهم أسباب اتجاههن للعمل أنه يوفر لهن عائداً مادياً يمنعنهن الشعور بالأمان والثقة بنسبة 91, 54%. وأنه يوفر لها مكانة اجتماعية متغيرة تكسبها احترام الآخرين بنسبة 3, 89%. وأنه يزيد من فرص الزواج بنسبة 50%. واستعرض الباحث أسباب عدم الرغبة في العمل، وقد جاء في مقدمتها أن غياب الأم عن المنزل بسبب العمل يؤثر على حالة الأبناء نفسياً واجتماعياً، مما يدفع المرأة إلى الاحجام عن العمل لرعايتها أبنائها.

الورقة الثانية كانت بعنوان «مشاركة المرأة الإماراتية في التنمية: الصعوبات والتحديات» للدكتورة أميرة يوسف بدري، وقد استهلت الباحثة ورقتها بالاشارة إلى أن عملية مشاركة المرأة في عملية التنمية في الدول العربية بعامة، والخليجية وخاصة، اعتبرها التقرير، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في قضايا التنمية واستراتيجيتها حتى تتماشى مع البناء الاجتماعي والثقافي وتفي باحتياجات سوق العمل ومستجداته.

واستعرضت الورقة بعد ذلك وضع المرأة العربية والإماراتية، في ضوء حقوق الإنسان والتشريعات الناظمة.

وانتقلت إلى استعراض المرأة والتعليم، والمرأة والأسرة، والمرأة والعمل، حيث بينت أن مساهمة المرأة الإماراتية في القوة العاملة ارتفعت من 4,3% في عام 1975، إلى 9,14% في عام 1990، وصولاً إلى 8,32% في عام 2005.

واستعرضت الباحثة الصعوبات التي تواجه المرأة وفي مقدمتها: سيادة طابع الأسرة النووية، والعزلة الاجتماعية، ونمط العلاقات الأسرية التقليدي، حيث لا يزال تسوده السلطوية الرأسية من الأب إلى الأم الذي يعرف بنظام السلطة الأبوية. حيث يكون الأب دائماً صاحب السيادة، والتنشئة والتربية، والموروث الثقافي الاجتماعي، وضعف دور الجمعيات الأهلية والحكومية، وغياب الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي، والصراع بين التقليد والتحديث. وانتقلت إلى البحث في الاستراتيجية القومية للنهوض بالمرأة في التنمية.

223

الورقة الثالثة في الندوة وعنوانها: مكانة المرأة في الحياة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، قدمها الأستاذ عبدالله بن أحمد آل صالح، وقد استعرض فيها موقع المرأة الإماراتية في المجتمع ودورها في الحركة الاقتصادية، على الصعيد العام والحكومي، والقطاع الخاص.

الورقة الرابعة، وعنوانها: دور المرأة الإماراتية في مجال التنمية الاقتصادية، للأستاذة مريم محمد آل علي، وهي دراسة ميدانية على عينة من المواطنات العاملات في مدينة الشارقة. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام المرأة الإماراتية في النشاط الاقتصادي، والمعوقات التي تحد من تفعيل دورها، وتحديد الرؤية المستقبلية لهذا التفعيل.

وبعد أن استعرضت الباحثة الدراسات السابقة التي تناولت عمل المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية، انتقلت للبحث في نتائج دراستها الميدانية حيث أيد 90% من أفراد العينة عمل المرأة، وبالنسبة للعمل الأكثر مواءمة للمرأة أخذت الموافقة على المشاريع

المنزلية (الأسر المنتجة) النسبة الأعلى 5,70٪، بدرجة موافقة بشدة، ثم مهنة التدريس بنسبة 8,46٪، والطب والصيدلة 4,44٪، والإعلام والإذاعة والتلفزيون 8,14٪، وعن المشاريع التي اقترحها أفراد العينة للمشاريع المنزلية احتلت مشاريع الطبخ وصنع الحلويات المرتبة الأولى بنسبة 9,93٪، وتجارة الأقمشة وبيعها 9,56٪، وبيع العطور والبخور 1,9٪، وبيع الأدوات المنزلية والإلكترونيات 8,82٪، وتصميم العبايات 9,8٪، وتأجير الفساتين وتغليف الهدايا 9,7٪.

وقد عزا أفراد العينة موافقتهن على مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية لارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بالمرتبة الأولى 3,83٪. وقد خلصت الباحثة إلى تقديم عدد من الاقتراحات والتوصيات لزيادة مشاركة المرأة في العمل، ومن تلك الاقتراحات: المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة في مجال حقوق العمل وتولي المناصب القيادية، وسن التشريعات التي تضمن مثل هذه الحقوق.

224

الورقة الخامسة كانت بعنوان «المرأة المسلمة وتحديات العصر» للدكتور عثمان جمعة ضمورية، وقد بين الباحث أن الإسلام حافظ للمرأة على إنسانيتها وحقوقها وأوصى بها أمّا، وبنتاً، وأختاً، وزوجة، وقريبة.

الورقة السادسة : للباحثة آمنة جمعة الكتبى وعنوانها «المرأة والعمل الشرطي في دولة الإمارات العربية المتحدة» دراسة ميدانية، وقد بينت الباحثة أنها تهدف من وراء إجراء هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار النفسية/اجتماعية التي تنتجه عن عمل المرأة بالعمل الشرطي على المرأة نفسها وعلى أسرتها ومجتمعها. وتحديد مدى الاندماج الذي حققه المرأة في المجال الشرطي.

وقد استخدمت الباحثة استمار طبقتها على (217) فرداً منهم (108) ذكور، و(109) إناث، وقد توزع أفراد العينة على الإمارات كافة، 43 من أبوظبي، و31 من دبي، و37 من الشارقة، و28 من عجمان، و23 من أم القيوين، و22 من رأس الخيمة و33 من إمارة الفجيرة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الموافقة على عمل المرأة في الشرطة كانت محدودة، وأن بعض أفراد العينة ينظرون إلى أن لعمل المرأة في الشرطة آثاراً سلبية عليها وعلى شخصيتها، وعلى أسرتها، إذ إنها قد تكتسب طباعاً حادة جراء عملها في الشرطة. كما خلصت الباحثة إلى أن المرأة العاملة في الشرطة تكلف عادة بالوظائف الإدارية، أكثر من تكليفها في الوظائف الميدانية، لأن نظرة المجتمع لهذه الوظائف أنها من اختصاص الرجل، وأن ثقافة العيب السائد في المجتمع الإماراتي تجعل المرأة بعيدة عن هذه المجالات.

الورقة السابعة : كانت بعنوان «المرأة الإماراتية الصماء: قدرات لا حدود» للأستاذة خديجة أحمد بامخرمة.

وقد أشارت الباحثة أن النظرة القديمة نحو المرأة الصماء كعفاقة ربما انزوت إلى ظلال الاقصاء والتهبيش حيث ظهرت قدرتها على التميز في رعاية أسرتها، كما أنها أظهرت قدرات ممتازة على التعلم. وأبرزت الباحثة تجربة مميزة لتلك المرأة على الصعيد التكنولوجي، حيث أنشأت ثلاث فتيات من الإمارات جميعهن من الصم موقعاً على شبكة الإنترنت يقدم المعلومات والأخبار العالمية والمحلية المتعلقة بالصم، بالإضافة إلى تقديم برامج تعليمية للصم خاصة بلغة الإشارة عبر هذا الموقع.

أما الورقة الثامنة في الندوة، فكانت للدكتورة سعاد عثمان أحمد بعنوان: «مستقبل تعليم المرأة وعملها في مجتمع الإمارات: رؤية تحليلية»، وقد أوضح الإطار النظري للورقة معنى دراسة المستقبل وبينت أنها تعني إسقاط الاتجاهات الإحصائية على المستقبل من أجل التوصل إلى سيناريوهات واقعية له، وبالمثال العملي بينت الباحثة أن تلك الإسقاطات قد لا تصيب دائماً، وربما يعود ذلك إلى بروز عوامل لم تكن مرئية أو متوقعة أثناء الدراسة، وضربت مثلاً على ذلك، خطأ التوقعات بالنسبة لعدد الطلبة في جامعة الإمارات في دراسة تمت في سنة 1996 عن مستقبل التعليم في عامي 2000-2010. حيث كان عدد الطلبة في الجامعة أقل من المتوقع بنسبة كبيرة، ويعود ذلك إلى الانشار الواسع للتعليم

الجامعي الخاص في إمارات الدولة كافة، مما أدى إلى انخفاض عدد الطلبة في جامعة الإمارات في سنة 2005 بما يساوي 521 طالباً وطالبة عن المتوقع في الدراسة.

وفي الوقت نفسه ارتفع عدد المواطنين الملتحقين في التعليم الجامعي عن العدد الذي توقعته الدراسة بنحو 7478 طالب وطالبة في عام 2005. وتعد هذه الزيادة أيضاً إلى إنشاء المزيد من الجامعات في إمارات الدولة كافة مما أفسح المجال أمام الطلاب والطالبات للدراسة، أو أنه (كما أشارت الباحثة) نتاج لسعى الدولة نحو تطوير الخدمات التعليمية ونشرها والاهتمام بتعليم المرأة.

وفي مجال العمل، أظهرت الباحثة أن عمل المرأة في القطاع الخاص فاق التوقعات، حيث تضاعف عدد العاملات في القطاع الخاص نحو 7 مرات ما بين عامي 1995 و2005.

الورقة التاسعة في الندوة كانت بعنوان «المراة والمشاركة السياسية في دولة الإمارات» تشخيص للواقع ودفع باتجاه مشاركة أكثر فاعلية» للدكتورة مريم سلطان لوთاه. وقد استعرضت الباحثة البناء السياسي للإمارات السبع، وموضع قيم المشاركة السياسية منه، وإلى الوجود البريطاني وتعطيل قيم المشاركة السياسية. انتقلت بعدها إلى المحور الثالث حول قيام الدولة وبناء المؤسسات. وفي المحور الرابع تناولت الباحثة السياسات العامة ودورها في تعطيل قيم المشاركة المجتمعية، وخصصت المحور الخامس للمرأة والمشاركة المجتمعية، حيث بينت أن المرأة حظيت بمشاركة مجتمعية اليوم كما كانت بالأمس. حيث كانت المرأة في الساحل أكثر معاناً نتيجة غياب الرجل في مهنة الفومن وأضطرارها لتحمل مسؤوليات الأسرة بمفردها، والقيام ببعض الحرف اليدوية لسد احتياجات الأسرة من الناحية المادية في ظل غياب الرجل، كما شاركت في مهنة التجارة، ومع قيام الاتحاد وتوفير التعليم أصبح المجال متاحاً لمزيد من عطاء المرأة في كل القطاعات. فانخرطت في البداية في سلك التعليم، ثم في المهن الطبية، ثم في الإدارة والبنوك، والمحاماة، والقوات المسلحة والشرطة، وغيرها.

وقد ارتفعت مشاركة المرأة في سوق العمل من 9,9% في عام 1995، إلى 15,2% في سنة 2004. وأعلى مساهمة للمرأة في سلك التعليم بنسبة 1,53% من العاملين في التربية

والتعليم. وتناولت الباحثة في المحور السابع الرؤية المستقبلية حول آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، والمحور الثامن في الورقة كان حول المرأة وصنع القرار.

الورقة العاشرة في الندوة كانت بعنوان «مستقبل المرأة في دولة الإمارات بين الفضاء الاجتماعي والفضاء الذاتي: دراسة ميدانية وتحليل سوسيولوجي» للدكتور صالح سليمان عبدالعظيم، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مستقبل المرأة في الإمارات في ضوء الواقع الاجتماعي الذي نعيشه والمحددات المختلفة المرتبطة به من ناحية، وبين عالمها الخاص بها من ناحية أخرى، وقد ارتكز البحث على فريضتين:

♦ **الفرضية الأولى**: إما أن يكون الفضاء الاجتماعي مرنًا ومستوعبًا للمرأة بشكل جيد الأمر الذي تتلاشى معه المسافة بينه وبين الفضاء الذاتي الخاص بها.

♦ **الفرضية الثانية**: أن يكون الفضاء الاجتماعي ضاغطاً ومقيداً للمرأة الأمر الذي يتسع معه فضاؤها الذاتي وانزعالها عن السياق الاجتماعي.

ولاختبار هاتين الفرضيتين اختار الباحث (47) طالبة من جامعة الإمارات وقد حدد مجموعة من الأسئلة تمت مناقشتها مع الطالبات ومطالبتهن بالإجابة عن التساؤلات في منهجية أقرب ما تكون للسيرة الذاتية الحرة.

وبنتيجة تلك الدراسة ظهرت الكثير من الجوانب المهمة لدى الفتاة فيما يتعلق بتدخل الذكور في التقيد عليهم في معظم فترات حياتهن. حيث يكون الوالد في كثير من الأحيان أكثر تحرراً مما هو عليه حال الأخوة الذكور، وعن سوء معاملة المدرسات معهن، وممارسة الضرب في المدرسة، مما أدى إلى ترسیخ الخوف لديهن، وعن الضغوط التي يتعرضن لها في اختيار التخصص الدراسي في الجامعة الذي سيلتحقن به.

وبانتهاء هذه الورقة؛ اختتمت الندوة أعمالها. النقاش الذي دار في الندوة من المشاركين وغالبيتهم من الإناث وأوراق العمل والباحثون أنفسهم طرحوا هموم المرأة، التقدم، والتعثر، والمستقبل، كثيرة هي الندوات حول المرأة، وكثيرة هي الكتابات حولها في

عالمنا العربي، ولكن ذلك لم يصل بها إلى حيث يجب أن تكون، فالأهمية ما زالت تلف المرأة بجناحيها في بعض الدول العربية، ومشاركة المرأة ما زالت خجولة، ومتغيرة في دول أخرى، وحتى في الدول التي تعتبر الأكثر قدماً، فإن الخلاف ما زال يدور حول دور المرأة وأهمية مشاركتها. وما زالت تسمع أصوات تحاول التقليل من أهمية الدور الذي تتضطلع به المرأة مستقوية بالقيم والعادات، والثقافة الاجتماعية تارة، وببعض القوى الظلامية تارة أخرى، وإذا كان الجدل حول دور المرأة قد مضى عليه قرابة قرن كامل منذ قاسم أمين، فإن أحداً لا يعرف كم من القرون سيسفر هذا الجدل، حتى يمكننا القول: إننا نعيش في عالم واحد فيه المرأة والذكر صنوان...

ملخصات الرسائل العلمية

دور الشرطة في مكافحة المخدرات وأثره في التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة*

إعداد: الرائد الدكتور. جمعة سلطان الشامسي

عرض: د. عادل عبد الجواد محمد الكردوسى^{**}

229

أهمية الدراسة:

تامي مشكلة المخدرات وتنامي التنظيمات والتشكيلات العصابية القائمة عليها، وزيادة ضحاياها خاصة من الشباب «التعاطي والإدمان»، وزيادة حجم الإنفاق عليها، مما جعلها من أعقد المشكلات.

وانتهاك القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية، وارتباطها بالجرائم المنظمة مثل الإرهاب والاتجار غير المشروع في السلاح والفساد.. الخ، وتأثيرها التنمية في مختلف الدول.

ويتبين أن مواجهة مشكلة المخدرات ب مختلف جوانبها، تتم بتعاون مختلف الأجهزة، ومنها جهاز الشرطة، الذي يضطلع بالدور الأكبر والمهم في مجال خفض المعروض أو التقليل من الطلب، مما يحقق التنمية الاقتصادية.

* دراسة حصل بها الباحث الدكتور/ جمعة سلطان الشامسي على درجة الدكتوراه في علوم الشرطة، من أكاديمية الشرطة بمصر.

** خبير بمركز دعم اتخاذ القرار بشرطة دبي

أهم المفاهيم المستخدمة :

تم عرض مفهوم المخدرات وتقسيماتها، من خلال التعريف اللغوي والعلمي والقانوني للمخدرات، وأنواعها المختلفة، سواء كانت طبيعية «الحشيش، والأفيون، والكوكايين، والقات، والبانجو، أو الماريجوانا»، أو مخدرات تخليقية أو تصنيعية ومنها: المسكنة، والمنومة، والمهدئ، والمهلوسة، وجميعها تسبب الإدمان بدرجات متفاوتة، وأخيراً المخدرات النصف تخليقية مثل: «الهيروين، والمورفين، والكودايين، والهيدروكودون».

أهداف الدراسة :

رصد آثار المخدرات على التنمية الاقتصادية وإبراز جهود الشرطة في مكافحتها، ومدى نجاح ذلك، والمردود الاقتصادي لتلك الجهود، ومقارنة جهود كل من مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ولتحقيق أهداف الدراسة لم يقتصر الباحث على الدراسة النظرية فقط، بل تم تدعيم الدراسة، بجانب ميداني تطبيقي؛ من خلال تطبيق استماراة استبيان أعدتها الباحث على عينة من نزلاء المؤسسات العقابية في جرائم تعاطي وإدمان المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي).

230

منهج الدراسة : المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، والمنهج التطبيقي.

تقسيم الدراسة :

قسمت الدراسة إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول «المخدرات والتنمية الاقتصادية». ويشمل فصلين:

الفصل الأول «أبعاد مشكلة المخدرات»: عرض لمفهوم المخدرات وتقسيماتها، والتعريف اللغوي والعلمي والقانوني للمخدرات، وأنواعها: الطبيعية «الحشيش، والأفيون، والكوكايين، والقات، والبانجو، أو الماريجوانا»، أو التخليقية، أو الصناعية، ومنها: المسكنة، والمنومة، والمهدئ، والمهلوسة، وتسبب الإدمان، والمخدرات نصف التخليقية: «الهيروين، والمورفين، والكودايين».

وعرض الباحث مناطق إنتاج المخدرات وطرق تهريبها مركزاً على أهم مناطق الإنتاج مثل: منطقة جنوب غرب آسيا، والشرق الأدنى، والأوسط، والسماء منطقة «الهلال الذهبي»، ومنطقة جنوب شرق آسيا، والشرق الأقصى، المسماة «بالمثلث الذهبي».

كما أشار إلى أهم طرق التهريب فقد تم حصرها في خمس طرق أساسية وهي: التهريب الذاتي، وهو أقدم الطرق استخداماً، وهناك علامات عديدة تكشف عنه، والتهريب بالطائرات، سواء طائرات ركاب أو بضائع، والتهريب باستخدام السيارات، وبواسطة البريد الدولي، وأخيراً بواسطة السفن في الشحنات كبيرة الحجم، وعرضت الدراسة للكثير من الأمثلة المبتكرة للتهريب بهذه الوسيلة.

المخاطر الاجتماعية والصحية والأمنية للمخدرات وهي:

- 1 - انهيار الروابط الأسرية.
- 2 - إشاعة جو من الخوف والقلق للمحيطين بالمدمن.
- 3 - انزal المدمن وعدم مشاركته في الحياة الاجتماعية.
- 4 - نبذ المجتمع للمدمن.
- 5 - التأخر الدراسي الذي يصل إلى حد الفشل.
- 6 - تنامي ظاهرة انحراف الأطفال.

كما أن هناك كثيراً من الآثار الصحية للمخدرات أهمها: التهاب الكبد الوبائي، والإيدز، فضلاً عن تأثيرها على مختلف أحeler جسم الإنسان.

أما على صعيد المخاطر الأمنية للمخدرات، فالتقارير تشير والآبحاث تؤكد على وجود علاقة بين تعاطي المخدرات والميل نحو جرائم العنف ، فضلاً عن ارتباط تعاطي المخدرات والإدمان عليها بالسلوك البشري والنفس البشرية، الأمر الذي يفرز كثيراً من مظاهر السلوك الانحرافي وطنياً ودولياً.

وتناول «مشكلة المخدرات عالمياً ومحلياً»، في أفريقيا، وأمريكا (أمريكا الوسطى والكاريبية وأمريكا الشمالية والجنوبية). وآسيا (شرق وجنوب شرق آسيا، وجنوبي وغربي آسيا)، وأوروبا واستراليا.

أما على الصعيد المحلي فقد تناولت الدراسة مشكلة المخدرات في كل من مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، بعرض إحصاءات ضبط المخدرات في الفترة من 2001 - 2005 في مصر، واستخرج الباحث عدداً من المؤشرات المهمة من إحصاءات عام 2005 تمثل أهمها في :

- 1 - الاستمرار النسبي للزراعة غير المشروعة لنبات القنب .
- 2 - التراجع النسبي في أنشطة الزراعة غير المشروعة لنبات الخشخاش .
- 3 - التزايد في مضبوطات مخدر الحشيش والأفيون .
- 4 - استمرار التقلص والتراجع النسبي لانتشار بعض أنواع المواد المخدرة (الهيرويين والكوكايين) .

وتم رصد تطور مشكلة المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الأعوام من 2001 حتى 2005، برصد عدد القضايا المسجلة على حسب نوع الجريمة (تعاطي، حيازة، تهريب، اتجار، ترويج، استنشاق مواد متطايرة، زراعة)، وعدد المتهمين فيها (مواطنون أو أجانب أو عرب).

232

الفصل الثاني «آثر المخدرات على التنمية الاقتصادية»، حيث عرض لتعريف التنمية الاقتصادية والتقرفة بينها وبين النمو الاقتصادي، وأن تنمية الإنسان هي المدخل الأساسي للتنمية الاقتصادية من خلال التعليم، والرعاية الصحية، والغذائية للإنسان. وتناول «المخدرات كعمق لعملية التنمية»، سواء كانت تنمية بشرية أو تنمية اقتصادية، والتي تظهر في تأثير المخدرات على العملة الوطنية، أو على الأدخار المحلي، وعلى إجمالي الصادرات والواردات، وعلى الاستثمار وميزان المدفوعات، وعلاقتها بالتضخم والمديونية الخارجية، وحجم الإنفاق على مكافحة المخدرات محلياً ودولياً، والذي يتم من خلال أجهزة الحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أو أجهزة السيطرة على الاتجار المشروع فيها، أو أجهزة ضبط الثروات المتآتية من الاتجار غير المشروع في المخدرات، أو أجهزة التوعية، أو أجهزة علاج المدمنين وإعادة تأهيلهم ورعايتهم ورعاية أسرهم.

الباب الثاني «مكافحة المخدرات ودعم التنمية الاقتصادية»، ويحتوي على فصلين، الفصل الأول «مكافحة المخدرات في كل من مصر والإمارات»، حيث استعرض التطور التشريعي لمكافحة المخدرات في مصر وصولاً للقانون الحالي رقم 122 لسنة 1989 وأسباب صدوره، واللاحظات عليه، والتطور التشريعي لمكافحة المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة وصولاً إلى القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 1995 وآخر التعديلات التي أدخلت عليه بتاريخ 29/1/2005. وأوضحت الدراسة أن التشريع ليس هو الطريق الوحيدة، أو الأولى لمواجهة هذه المشكلة، وإنما هو إحدى الآليات التي ينبغي أن تكون في إطار استراتيجية قومية للمواجهة على مستوى الدولة بمختلف مؤسساتها.

وعرض لأهم جهود مكافحة المخدرات على المستوى العربي في إطار مجلس وزراء الداخلية العرب، وتمثلت في: الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، وأهم مقوماتها في سياسة وطنية تشمل عدة إجراءات عملية تنفيذية للوقاية والمكافحة والعلاج والتأهيل في مجال المخدرات، وكذلك التعاون العربي الإقليمي والثقافي والدولي. وعرض لخطط المرحلة الأولى والثانية والثالثة لتلك الاستراتيجية (1988-1993) و(1994-1998) و(1999-2003)

وكذلك القانون العربي الموحد النموذجي للمخدرات، والخطة الإعلامية العربية الموحدة لمكافحة المخدرات، والاتفاقية العربية لمكافحة التجارة غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وجهود مجلس التعاون الخليجي (اللقاءات الدورية السنوية، والتنسيق الثنائي والجماعي، وتبادل المعلومات، وتبادل البحوث والدراسات والنشرات، وإقرار تشريع نموذجي موحد استرشادي لمكافحة المخدرات. وعرض «استراتيجية مكافحة المخدرات في مصر»، و«استراتيجية مكافحة المخدرات في الإمارات».

وفي إطار المقارنة عرضت الدراسة «استراتيجية مكافحة المخدرات في مصر»، حيث عرض لللامع هذه الاستراتيجية وإجراءات المكافحة كعنصر من عناصر مكافحة العرض والأبعاد الدولية لها، والاتفاقات الدولية والإقليمية التي صدقت عليها مصر مع الدول العربية أو الأجنبية . أما عن «استراتيجية مكافحة المخدرات في الإمارات» فقد عرض الباحث لخطة لجنة مكافحة المخدرات التي شكلتها وزارة الداخلية؛ من خلال: أهداف

هذه الخطة - العامة والفرعية - ومعطياتها المتمثلة في المعلومات والمنصر البشري والتجهيزات التقنية والعمل الميداني، وأسلوب هذه الخطة والمتمثل في تقليل المعرض وخفض الطلب على المخدرات، والمواصل المساعدة على إنجاح هذه الخطة، ومرتكزاتها الأساسية، ونطاقها ومسارتها والإطار العملي لها؛ سواء التشريع أو الميداني والمعلومات والتدريب والتوعية الإعلامية والعلاج والرعاية اللاحقة والبحوث والدراسات.

الفصل الثاني:

أثر مكافحة المخدرات على التنمية الاقتصادية بالتطبيق على عمليات غسل الأموال، وعالج الأنشطة المتصلة بتجارة المخدرات وهي غسل الأموال المتحصلة من هذه التجارة، وعرض لماهية غسل الأموال (المفهوم والأهداف، والمراحل، والأساليب وأضرارها الاقتصادية في ضوء حجمها المتضخم، دور الشرطة في ضبط عمليات غسل الأموال بعرض نماذج لبعض الواقع الحقيقة.

وعرض لجهود مكافحة غسل الأموال في كل من مصر والإمارات (صدور تشريعات تجرم وتعاقب هذه العمليات)، وتشكيل لجان متخصصة لرصد وتتبع هذه العمليات والكشف عنها.

234

الباب الثالث: «دراسة ميدانية استطلاعية لظاهرة تعاطي المخدرات عند المدمنين في دولة الإمارات العربية المتحدة»،

ويمثل ضرورة لهذه الدراسة ويكشف عن واقع أثر مشكلة المخدرات على عمليات التنمية الاقتصادية ، ويؤكد على خطورة هذا الواقع ، وحتى تكون عمليات المواجهة وفق خطى ثابتة ، ومنطلقة من حقائق تبرزها البحوث والدراسات الميدانية .

وقد قسم هذا الباب إلى فصلين:

الفصل الأول «الإجراءات المنهجية وتحليل بيانات الدراسة الميدانية»،

لقد تناولت في الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية تحديد الموضوع، وأهميته، وأهداف الدراسة المتمثلة في تحديد حجم الاستعمال غير المشروع للمخدرات وأثر الجهود الشرطية للمكافحة على عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال : التعرف على أنواع

المخدرات التي يتم تعاطيها في دولة الإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي)، والعلاقة بين التعاطي وكل من المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنية للتعاطي، وكمية تعاطي المخدرات من حيث نوعيتها وطريقة ومرات تعاطيها وحجم الفاقد المادي للفرد والأسرة من جراء التعاطي ، وحجم الهدر الاقتصادي بسبب التعاطي.

وتمثلت أدوات هذه الدراسة في أداتين هما : المقابلة المفتوحة، لانخفاض ثقافة العينة المراد الحصول على بيانات منها، وكذلك الاستبيان وهو استماراة اشتملت على عدد من المحاور المتمثلة في البيانات الشخصية، والاجتماعية، عن المبحوث والوضع الاقتصادي له، وأثر المخدرات على التنمية الاقتصادية، ومدى مساهمة العامل المادي في الإقبال على التعاطي، وقد تم اختبار الاستبيان والتحقق من صدقه وثباته بالأسلوب العلمي المتعارف عليه.

عينة الدراسة :

130 (مائة وثلاثين) شخصاً (من نزلاء الإدارة العامة للمؤسسات العقابية، وقسم المتابعة اللاحقة بإدارة مكافحة المخدرات بالإدارة العامة للتحريات والباحث الجنائي بإمارة دبي، من المواطنين والأجانب وبدون جنسية).

وتم عمل جداول إحصائية لأفراد عينة الدراسة وفقاً للسن، والجنسية، والحالة الاجتماعية، والتعليمية، والمهنة، ومكان السكن أو محل الإقامة، وأنواع المخدرات التي يتناولونها. وعدد مرات التعاطي أسبوعياً، ومصدر الدخل لكل منهم، ومتوسط الدخل الشهري ، ومتوسط الإنفاق الشهري على المخدرات كنسبة من الدخل، وكيفية سد العجز في الدخل الناتج عن الإنفاق على المخدرات، ومدى تأثير المخدرات على طاقة عمل المتعاطين، وأراء أفراد العينة في مدى تأثير المخدرات على عملية التنمية الاقتصادية، ومدى تأثير محل الإقامة على عملية تعاطي المخدرات، ومدى مساهمة المستوى المادي في عملية التعاطي، ومقرراتهم للحد من تأثير المخدرات على عملية التنمية.

الفصل الثاني -مناقشة نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها :

أولاً، تبين أن غالبية المتعاطين في مرحلة الشباب (20-30 سنة)، ونسبة 91% من المتعاطين من الوطنيين، يليهم مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لأن المرحلة

العمرية من (20 - 30) سنة تتميز بارتفاع عدد المواطنين فيها، والرخاء الاقتصادي، وضعف الرقابة الأسرية، بلغت نسبة المتعاطين من غير المتزوجين 53٪، ووصلت من الحاصلين على التعليم الإعدادي إلى 48٪، ثم الحاصلون على التعليم الابتدائي 25٪، مما يشير لوجود علاقة عكسية بين المستوى التعليم وتعاطي المخدرات، وكذلك علاقة عكسية بين التعاطي والعمل أو المهنة، وباحت العاطلون المرتبة الأولى في التعاطي بنسبة 41٪ من العينة، وهذا يرجع لزيادة أوقات الفراغ لديهم. ونسبة 43٪ من المتعاطين هم من الساكنين في الأماكن متوسطة المستوى المعيشي يليهم الأحياء الراقية بنسبة 29٪. ونسبة 25٪ يتعاطون الحشيش (المرتبة الأولى في التعاطي بين أفراد العينة).

ثانياً، تشير الدراسة إلى أن نسبة 62٪ من العينة يتعاطون المخدرات طوال الأسبوع، ونسبة 12٪ يتعاطون مررتين على الأقل، ويفسر ذلك بأن معظم المتعاطين هم من العاطلين. ومصدر دخل معظم أفراد العينة هو الراتب بنسبة 49٪، في حين تعتمد نسبة 28٪ على الأسرة للإنفاق على التعاطي، ونسبة 38٪ من العينة تتفق ربع دخلها على التعاطي، في حين أن نسبة 24٪ منهم ينفقون نصف دخلهم على التعاطي، في حين أن نسبة 11٪ من العينة تتفق كل دخلها على التعاطي وأن غالبية المتعاطين ليس عليهم التزامات عائلية كونهم من غير المتزوجين ، كما أن نسبة 56٪ من العينة تقطي العجز في الإنفاق على التعاطي عبر الاستدانة من الأهل والأقارب. ويعتقد 31٪ من العينة بعدم وجود تأثير للتعاطي على الطاقة البشرية للمتعاطين، و28٪ منهم يرون أن التعاطي يعدم الرغبة في الإنتاج والرغبة في الذهاب للعمل وتعطيل الآخرين الراغبين في العمل، وافتلال المشكلات.

ثالثاً، ترى نسبة 37٪ من العينة أن التعاطي يعيق بشكل عام عمليات النهوض والتنمية. في حين ترى نسبة 73٪ من العينة عدم وجود علاقة بين العامل المادي وعملية التعاطي، نجد أن نسبة 23٪ يرون أن هذا العامل يسهم مساهمة حقيقة في سلوكهم نحو التعاطي.

رابعاً، تمثلت أهم مقتراحات المبحوثين للحد من تأثير المخدرات على عمليات التنمية في الآتي:

- 1 - توفير فرص عمل للشباب والنظر للمتعاطي على أنه مريض وليس مجرماً.

- 2 - التوسيع في إنشاء الأندية والساحات الشعبية لشغل أوقات الفراغ.
- 3 - التكثيف من برامج التوعية بأضرار ومخاطر المخدرات.
- 4 - إيجاد مراكز تأهيل للمدمنين.
- 5 - تخفيض الأحكام الصادرة بحق المتعاطي.

الوصيات:

- 1 - تبصير الأهالي بأساليب حماية أولائهم من أخطار المخدرات وكيفية الاكتشاف المبكر للتعاطي.
- 2 - تشجيع العلاج بدون عقاب للمدمنين وتشجيعهم على تقديم أنفسهم لعلاجهم.
- 3 - إعداد حملات التوعية الإعلامية لأخطار المخدرات.
- 4 - اعتماد الرعاية الاجتماعية الشاملة كأحد أهم أساليب رعاية وإعادة تأهيل المتعاطفين.
- 5 - إجراء الدراسات الالزمة على الشباب المُسرِّب من التعليم وتأهيله لشغل وظائف تناسب.
- 6 - إعطاء التوعية الدينية الاهتمام اللازم عبر تكثيف البرامج بوسائل الإعلام، والخطب الدينية.
- 7 - قيام المؤسسات الرياضية والشبابية بتوجيه طاقة الشباب نحو الرياضة، وشغل أوقات الفراغ.
- 8 - تغيير النظرة للمتعاطي بعد شفائه واعطاوه فرصة مواصلة عمله السابق أو إيجاد عمل له.
- 9 - دراسة خصائص مرتكبي جرائم المخدرات (الوافدون والأجانب) وأثارها على المجتمع.
- 10 - إنشاء صندوق وطني لمكافحة المخدرات. وقيام المؤسسات التعليمية بدورها الوقائي.

التوصيات العامة ومنها:

- 1 - اعتماد سياسات صحية ذات صلة بالمخدرات تيسر الوقاية من تعاطيها، وحصول متعاطيها على أنواع مختلفة من الوقاية والعلاج والرعاية فيما يتعلق بالإصابة بالإيدز أو فيروس التهاب الكبد، وسائر الأمراض المنقولة بالدم بسبب المخدرات.
- 2 - تشكيل فرق عمل مشتركة على مستوى الدول العربية لأجهزة مكافحة المخدرات وأجهزة الجمارك للتعاون في كشف عمليات تهريب المخدرات وضبط مرتكبيها.
- 3 - تعزيز الرقابة على بعض الخطوط الجوية الناقلة من، وإلى بلدان إنتاج المخدرات.
- 4 - دعوة دول مجلس التعاون إلى تشديد الرقابة على العمالة الأجنبية خصوصاً القادمة من بلدان إنتاج المخدرات، نظراً لدورها في زيادة انتشار المخدرات تهرباً واتجاراً وتعاطياً.
- 5 - عقد المزيد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال مكافحة المخدرات مع الدول ذات الاهتمام المشترك في هذا المجال، وتبادل الخبرات وتنظيم المؤتمرات واللقاءات المحلية والإقليمية والدولية لتحقيق هذه الفائدة.
- 6 - إنشاء صندوق عربي في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لتمويل الجهود المبذولة للوقاية من المخدرات ومكافحتها وعلاج مدمنيها .
- 7 - إيجاد نظام معلوماتي قائم على التعاون بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات المالية والجهات الرقابية المشرفة عليها لتابعة أية عمليات مشبوهة يبلغ عنها في هذا النظام.
- 8 - دعم وتبني نظم تدريب متقدمة لأعضاء قوة الشرطة ، وبخاصة ذوي المؤهلات المتخصصة وذلك في مجال مكافحة غسل الأموال ، مع رفع مستوى العاملين في ميدان التحقيقات الجنائية.

- 9 - دعم أجهزة تنفيذ القانون في مجال غسل الأموال ، وتمكينها من العمل في ظل احترام جميع القواعد القانونية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان داخل الدولة.
- 10- أهمية توعية المواطنين وخاصة موظفي البنوك بخطورة عمليات غسل الأموال وحثهم على الإبلاغ وتقديم المعلومات عن المظاهر المشبوهة التي قد يلاحظونها.
- 11- وضع قواعد توجيهية تلتزم بها وسائل الإعلام عند تناولها لحدث متعلق بالمخدرات أو اشتراكها في الحملات الرامية للحد من تعاطي المخدرات ..

مجلة

النفط

مدحود التحرير: محمد عثمان النجومي

والمتعاون العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة
لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

- الهدف الرئيسي للمجلة هو المساهمة في نشر الوعي، وتنمية الفكر العربي المسير حول قطاع النفط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.
- ترحب المجلة بكل البحوث السامية والخلاقة والمسعية التي تساعد على تطوير الاقتصاد العربي في إطار أهداف وفلسفة دولته.
- وتقبل المجلة مراهنات الكتب عن النفط والتنمية والتي تتضمن عرضها للمعنى، إضافة إلى النقد والتحليل.

الراسلات توجه إلى رئيس التحرير

العنوان: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
ص. ب : 108 مجلس الشعب 11516

تلекс : 21158 OAPEC UN

فاكس مصري: 3542601

القاهرة - جمهورية مصر العربية

ملخصات البحوث المنشورة بالإنجليزية

عوامل نفسية واجتماعية تؤثر في طموح وخیارات العمل لدى الفتاة اللبنانية الجامعية

رانيا عبدو وأحمد عوني

تبعد هذه الدراسة في العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على التطور الوظيفي للفتاة اللبنانية الجامعية . حيث تم إجراء هذه الدراسة على عينة من 134 فتاة جامعية لبنانية يدرسن في كلية امريكية خاصة في لبنان . وقد شملت هذه الدراسة التحقيق في تأثير متغيرات مهمة مثل: التحصيل الدراسي الجامعي، وتأثير الوضع الاقتصادي والاجتماعي على الطموح الوظيفي. كما تم البحث في العلاقة بين هذه المتغيرات. ومن النتائج المهمة التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن المكانة الاجتماعية والاقتصادية ونظرة الفرد إلى دور المرأة في المجتمع جميعها عوامل تؤثر في طموح المرأة الوظيفي. كما سجلت هذه الدراسة آراء غير تقليدية حول النظرة السائدة إلى دور المرأة في المجتمع حيث أظهرت تعاطفاً ملحوظاً مع المرأة اللبنانية العاملة.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لطلبة كلية إدارة الأعمال والاقتصاد وتأثيرها على تحصيلهم العلمي

نصرى حارب وأحمد الشعراوى

ما يحدد مستوى التحصيل العلمي للطالب الجامعى هو محور حديث وجدل لكثير من المثقفين والأكاديميين وصناع القرار. حيث توصلت الكثير من الدراسات التي تبحث في هذا الشأن إلى أن الاجتهاد و مراحل الدراسة التي تسبق الجامعة و مستوى تعليم الأهل ودخل الأسرة والدافع أو المحفز النفسي للطالب هي عوامل تؤثر بشكل كبير على المعدل التراكمي للطالب الجامعى. إلا أن هذه الدراسات ركزت بشكل رئيسي على الطلاب في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا. لذلك وبما أن اختلاف الثقافات ما بين غربية وشرقية له دور كبير في التأثير على العوامل السابقة يتعتم علينا أن نجري هذه الدراسة في مجتمع عربي كمجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.

شؤون اجتماعية قسمية اشتراك

أرجو تسجيل/ تجديد اشتراكي / اشتراكنا في المجلة لمدة ، عدد النسخ

الاسم
العنوان
ص. ب
التاريخ
المبلغ المرسل

حواله شيكأ نقدا

دولة الامارات العربية المتحدة، الشارقة، ص. ب: 3745، هاتف: 06-5567722، فاكس: 06-5567227

الاشتراك للأفراد سنوياً: - في الامارات: 40 درهماً - في الوطن العربي: 15 دولاراً - في الخارج: 20 دولاراً
للمؤسسات سنوياً: - في الامارات: 100 درهماً - في الخارج: 40 دولاراً

الاشتراك

للأفراد	سنة	سنستان	ثلاث سنوات	أربع سنوات
الامارات	40 درهماً	70 درهماً	100 درهماً	120 درهماً
الوطن العربي	15 دولاراً	25 دولاراً	40 دولاراً	50 دولاراً
البلاد الأخرى	20 دولاراً	35 دولاراً	50 دولاراً	60 دولاراً

للمؤسسات	سنة	سنستان	ثلاث سنوات	أربع سنوات
الامارات	100 درهماً	175 درهماً	250 درهماً	300 درهماً
البلاد الأخرى	40 دولاراً	70 دولاراً	100 دولاراً	130 دولاراً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً
تسدد الاشتراكات إما نقداً أو بشيك لصالح مجلة شؤون اجتماعية

Journal of Social Affairs | Order Form

Name

Address

P.O.Box

Date

Please invoice me at the institutional rate individual rate

Tel: (9716) 5055520 | Fax: (9716) 5585066

E-mail: nmourtada-JSA@ausharjah.edu

P.O.Box: 26666 | Sharjah, United Arab Emirates

Subscriptions

The *Journal of Social Affairs* is published quarterly, in the Spring, Summer, Fall, and Winter

For personal subscriptions	1 year	2 year	3 year	4 year
UAE	40 DHS	70 DHS	100 DHS	120 DHS
Arab Countries	15 \$	25 \$	40 \$	50 \$
Elsewhere	20 \$	35 \$	50 \$	60 \$

For institutions

UAE	100 DHS	175 DHS	250 DHS	300 DHS
Elsewhere	40 \$	70 \$	100 \$	130 \$

Inquiries about subscriptions should be addressed to:

Nada Mourtada-Sabbah, Ph.D.

JSA, Deputy Editor-in-Chief

American University of Sharjah

P.O. Box 26666 | Sharjah, United Arab Emirates

E-mail: nmourtada-JSA@ausharjah.edu

Subscriptions for one year

For personal subscriptions

UAE	40 DHS
Arab Countries	15 \$
Elsewhere	20 \$

For institutions

UAE	100 DHS
Elsewhere	40 \$

Prices

UAE	10 DHS
Bahrain	1 Dinar
Kuwait	1 Dinar
Qatar	10 Riyal
Saudi Arabia	10 Riyal
Oman	1 Riyal
Yemen	100 Riyal
Egypt	4 Pound
Lebanon	2000 Pound
Syria	25 Pound
Sudan	100 Dinar
Libya	600 Dinar
Algeria	10 Dinar
Tunisia	1 Dinar
Morocco	7 DHS
Jordan	1 Dinar
Iraq	1000 Dinar

Inquiries about subscriptions should be addressed to:

Nada Mourtada-Sabbah, Ph.D.

JSA, Deputy Editor-in-Chief

American University of Sharjah • P.O. Box 26666 • Sharjah,
United Arab Emirates • E-mail: nmourtada-JSA@usharjah.edu

Chinese Foreign Policy Ideology of the Pragmatic: Attitude of the Iraq Crisis Model

Mohamed Bin Huwaidin

This paper studies the foreign policy of the People's Republic of China towards Iraq. It analyzes the different elements that shape China's interest in Iraq. It argues that China's policy toward Iraq since the United States-led invasion of that country has been mainly guided by practical considerations rather than ideological considerations. Political, economic, and security factors have become China's main determinants in its policy towards Iraq, replacing the old determinants of China's foreign policy towards Iraq, namely the ideological commitment to fight Western imperialism and Soviet reactionaries ■

Political Life in Kuwait: Contemporary Organizations and Political Currents

Abdel Redha Ali Aseeri

This paper deals with the roles and ideologies of various political organizations and forces in Kuwait by comparing them, assessing their impact on the Kuwaiti political system, and anticipating their future roles. The comparison is not only across organizations, but also across time. The paper compares the ideologies of these organizations before and after the Iraqi invasion in 1990. It was found that the invasion resulted in a significant change in the direction of convergence of ideologues toward greater emphasis on the reinforcement of national sovereignty and unity, and moving towards inward-looking ideologies that focus on domestic issues to the detriment of Arab and foreign ones. They have also become more influential in determining the dynamics of the policymaking process in Kuwait at various levels, the most important of which are cabinet formation and domestic policy making. It was argued that the increasing influence of political organizations in Kuwait could lead in the near future to establishing a party system in Kuwait. The present legal system in Kuwait is quite ambiguous on this question and could be re-interpreted so as to allow establishing such system ■

60 |

The Effect of Violence and the Use of Force in Zionist Thought

Ghazi Saleh Nahar Bani Melhem

The existence of Israel in occupied Palestine is not only a problem for the Palestinians themselves, but has become a regional and international one. Therefore, it needs a focus on the nature of the Zionist presence and its future goals in the region. This research, therefore, examines the impact of the Zionists' policy of violence and use of power against the Palestinians and Arabs in the Arab-Israeli conflict. Part one examines and explains the frame and theoretical definitions of the movement's idea and thought of violence and power, the main principles of this movement. Part two explains the practical implications of them, or shows the ways and tools of Israeli used of violence and power to achieve its objectives and aims in order to occupy Palestine ■

Abstracts in English for Articles in Arabic

The Christians and Jews of Ottoman Iraq at the Beginning of the 20th Century (1908–14)

Khalid Al Sadoun

59

An analysis of the conditions under which the Christians and Jews of Iraq were living at the beginning of the last century proved that they were not subject to any discrimination on the part of the Ottoman authorities. Their connections with their urban Muslim neighbors were generally good and peaceful. Sometimes, especially when the Ottoman state was at war with a European state, the religious feelings became acute among the Muslim mob against all the Christians, including the natives. The plunderers took any such opportunity to steal what they could from their rich and weak Christian and Jewish neighbors. The authorities usually hurried to provide protection to the quarters inhabited by Christian and Jews. The life of rural Christians and Jews in Vilayet of Musil's country was more difficult. They were subject to oppression by their Muslim Kurd neighbors. This was not due to mere religious fanaticism but was caused also by some coveted objects of greedy aghas of Kurdish tribes. Some great powers then interfered from time to time to protect the Christians and Jews. However, these interferences aimed mainly to serve the interests of these powers and caused some suspicions in minds of the Ottoman authorities and Muslim majority about the faithfulness of these minorities ■

**Socioeconomic Characteristics of College of Business and Economics
Students and the Effect of These Characteristics on Students' Performance**

PARTICIP =1 if the student participates in class discussions, 0 otherwise.

POSITIVE = 1 if the student has a positive feelings towards UAEU, 0 otherwise.

PRIVATE =1 if the students had ever attended a private school, 0 otherwise.

PROF = how the student perceives and appreciates his/her professors at the UAEU
= 0 if very poor, = 1 if poor, = 2 if good, = 3 if very good, = 4 if excellent.

RESP = the number of hours the student spends every week on family responsibilities.

SCIENCE = 1 if the student holds a scientific diploma in high school, 0 otherwise.

SHOPPING =1 if the student go to shopping malls with friends, 0 otherwise.

UAEUF = 1 if the students have positive feelings towards UAE University, 0 otherwise.

UGRU = the University General Requirement Unit where the students prepare their freshman courses.

WEEKDAYS = the average number of hours that the students put into homework every weekday.

WEEKENDS = the average number of hours that the students put into homework every weekend.

Appendix A

The following is a list of the variables used in the survey.

CAMPUS = 1 if the student lives on campus, 0 otherwise.

CHALLENGE = 1 if the student has successfully passed the English Challenge Exam at UGRU.

CROWDING = the ratio of the number of people who live in the student's household divided by number of rooms in his/her house.

DRIVING = 1 if the student holds a driving license, 0 otherwise.

EDUF = the education level of the father, EDUF = 0 if he has no formal education, = 1 if he has less than high school diploma, =2 if he has high school diploma, =3 if he has junior college, = 4 if he has college degree, and =5 if she has more than college degree (5)

EDUM = the education level of the mother, EDUF = 0 if she has no formal education, = 1 if she has less than high school diploma, =2 if she has high school diploma, =3 if she has junior college, = 4 if she has college degree, and =5 if she has more than college degree (5)

FAMILY = 1 if the student lives with his/her family, 0 otherwise.

GPA = the Grade Point Average.

GRA_HS = the student's grade in English language at high school.

GRA_UG = the student's grade in English at UGRU.

JOB = 1 if the student holds a job, 0 otherwise.

LITERATURE = 1 if the student holds a literature diploma in high school, 0 otherwise.

MAIDS = the number of maids in the student's house.

MARRIED = 1 if the student is married, 0 otherwise.

MISSING = number of missed lectures per course.

MOVIES =1 if the student go to movies with friends, 0 otherwise.

NEGATIVE = 1 if the students has a negative feelings towards UAEU, 0 otherwise.

References

- Anderson, G., and D. Benjamin. 1994. "The Determinants of Success in University Introductory Economics Courses." *Journal of Economic Education* 25(2):99–119.
- Beron, K. 1990. "Joint Determination of Current Classroom Performance and Additional Economics Classes: A Binary/Continuous Model." *Journal of Economic Education* 21(3):255–264.
- Cohn, E., S. Cohn, and J. Bradley. 1995. "Note Taking, Working Memory, and Learning in Principles of Economics." *Journal of Economic Education* 26(4):291–308.
- Devadoss, S., and J. Foltz. 1996. "Evaluation of Factors Influencing Students Attendance and Performance." *American Journal of Agricultural Economics* (August):499–507.
- Ellis, L., G. Durden, and P. Gaynor. 1998. "Evidence on the Factors that Influence the Probability of a Good Performance in the Principles of Economics Course." University of West Georgia. Available at <http://www.westga.edu/~bquest/1998/perform.html>
- Karemra, D. 2003. "The Effects of Academic Environment and Background Characteristics on Students' Satisfaction and Performance: The Case of South Carolina State University's School of Business. *College Student Journal* 37(2):298–11.
- Kennedy, P., and Tay, R. 1994. "Students' Performance in Economics: Does the Norm Hold Across Cultural and Institutional Settings?" *Journal of Economic Education* 25(4):291–301.
- Lane, A., and M. Porch. 2002. "Computer Aided Learning (CAL) and Its Impact on the Performance of Non-Specialist Accounting Undergraduates." *Accounting Education* 11(3):17–34.
- Romer, D. 1993. "Do Students Go to Class? Should They?" *Journal of Economic Perspectives* 7(3):167–74.
- Siegfried, J., and R. Fels. 1979. "Research on Teaching College Economics: A Survey." *Journal of Economic Literature* 17(3):923–69.
- Williams, M., L. Waldauer, C. Duggal, and G. Vijaya. 1992. "Gender Differences in Economic Knowledge: An Extension of the Analysis." *Journal of Economic Education* 23(3):219–231.
- Wisconsin Education Council. "Variables Affecting Student Achievement." Available at <http://www.weac.org/resource/primer/variable.html>
- Zimmer, J., and D. Fuller. 1996. "Factors Affecting Undergraduate Performance in Statistics: A Review of Literature." Paper presented at the Annual Meeting of the Mid-South Educational Research Association, Tuscaloosa, AL, November 1996. The ERIC Database 1992-2003. ED406424.

5. Conclusion

We have studied a set of characteristics of the students at the CBE-UAEU that affect their performance. The paper made it obvious throughout the above presentations that factors such as English skills, science background, parents' education, studying hours, and family and work responsibilities are all important factors in determining student achievement whether the student is a national or non-national, female or male. The difference we observe on campus between different groups can, at least partially, be explained by difference in those factors.

These factors need to be subject to more investigation through regression analyses to answer further questions. Particularly, we would be interested to understand whether the marginal returns of any of the factors shown above have different impact on different groups (national versus non-nationals, female versus male) and whether their effect is significant ■

Socioeconomic Characteristics of College of Business and Economics Students and the Effect of These Characteristics on Students' Performance

Table 5: National students' characteristics in relation to their performance

	Female				Male			
	GPA < 2	2 <= GPA < 2.5	2.5 <= GPA < 3	3 <= GPA	GPA < 2	2 <= GPA < 2.5	2.5 <= GPA < 3	3 <= GPA
# of students	58 (13%)	183 (41%)	120 (27%)	82 (18%)	37 (18%)	91 (44%)	57 (27%)	24 (11%)
GPA	1.82	2.23	2.68	3.36	1.78	2.22	2.73	3.32
Married students	24%	10%	8%	10%	14%	5%	12%	17%
Students with private schooling	0 (0%)	4 (2.2%)	5 (4.2%)	6 (7%)	3 (8%)	7 (8%)	7 (12%)	6 (25%)
Science major in high school	22 (38%)	110 (60%)	73 (61%)	40 (49%)	15 (40%)	62 (68%)	37 (65%)	11 (48%)
Grade in English in UGRU	73	76	78	85	69	77	78	86
Passed challenge exam	0 (0%)	6 (3%)	4 (3.3%)	10 (12%)	1 (3%)	11 (12%)	9 (16%)	6 (25%)
Employed students	0 (0%)	5 (3%)	5 (4%)	3 (3.6%)	11 (30%)	24 (12%)	17 (30%)	5 (21%)
Students living with their family	31 (53%)	90 (49%)	64 (53%)	44 (53%)	19 (51%)	37 (41%)	29 (51%)	14 (58%)
Students living on campus	25 (43%)	86 (47%)	51 (42%)	35 (43%)	12 (32%)	38 (42%)	14 (24%)	7 (29%)
Father's education	0.4	1.01	1.05	1.07	1.67	1.44	1.59	1.78
Mother's education	0.33	0.62	0.92	0.67	0.57	0.85	1.1	1.17
Students with UAEU positive attitude	25 (43%)	62 (34%)	49 (41%)	37 (45%)	14 (38%)	43 (47%)	25 (44%)	14 (58%)
Attitude towards professors	2.21	2.23	2.34	2.29	2.57	2.23	2.16	2.62
Participation in class discussion	27 (47%)	89 (49%)	52 (43%)	49 (60%)	25 (68%)	46 (51%)	36 (63%)	19 (79%)
Number of missed lectures/courses	1.57	1.82	1.76	1.56	1.87	1.85	1.48	1.73
Studying hrs /weekday	3.32	3.14	3.60	3.36	2.61	2.55	2.60	2.5
Studying hrs /weekend	2.66	2.7	2.73	3.64	1.42	1.81	1.85	2.17
Hours for family responsibilities	6.92	6.90	6.12	7.23	10.8	10.25	10.67	9.3
Crowding of household	1.42	1.34	1.21	1.14	1.30	1.43	1.17	1.09
Students with driving license	2 (3%)	11 (6%)	13 (11%)	6 (7%)	36 (97%)	85 (93%)	52 (91%)	22 (92%)
Students go to movies with friends	3%	5%	9%	6%	68%	60%	58%	54%
Students go to shopping malls with friends	8%	11%	12%	8%	57%	54%	46%	46%

It is also evident that those female students with a driving license performed better. To hold a driving license gives some indications that a female student comes from more liberal environment, which may help in developing creativity and problem-solving skills. This may not be the case for male students, where holding a driving license may indicate more family responsibilities.

Another proxy for cultural differences is how frequently female students go out to movies or malls. In the last two rows of table 5, it seems that, to some extent, there exists a positive correlation between female performance and trips to movies or malls. Going out excessively has negative effect on performance. As for the male students, they already go out to movies and have a constantly negative relationship between performance and leisure. From early ages, they enjoy a freer and therefore richer environment and are less subject to tradition. The marginal benefit of going out to movies and to malls is lower than that of the females and is even negative as it appears in the table.

**Socioeconomic Characteristics of College of Business and Economics
Students and the Effect of These Characteristics on Students' Performance**

Table 4: Students Characteristics by Gender and Nationality

	All			Female			Male		
	National	Non-National	Both	National	Non-National	Both	Nat	Non-National	Both
Surveyed	673	188	864	460	88	550	213	100	314
GPA	2.47	2.95	2.58	2.51	3.16	2.61	2.41	2.77	2.53
Students with private schooling	38 (6%)	57 (30%)	95 (11%)	15 (3%)	26 (30%)	41 (7%)	23 (11%)	31 (31%)	54 (17%)
Science major in high school	380 (56%)	142 (76%)	524 (61%)	254 (55%)	66 (75%)	322 (59%)	126 (59%)	76 (76%)	202 (64%)
Grade in English in high school	663 (99%)	165 (88%)	831 (96%)	455 (99%)	80 (91%)	537 (98%)	208 (98%)	85 (85%)	294 (94%)
Grade in English in UGRU	77.7	83.8	79	78.0	85.7	79.3	77	82.1	78.4
Passed Challenge Exam	48 (7%)	49 (26%)	97 (11%)	21 (5%)	21 (24%)	42 (8%)	27 (13%)	28 (28%)	55 (18%)
Employed students	71 (11%)	13 (7%)	84 (10%)	13 (3%)	5 (6%)	18 (3%)	58 (27%)	8 (8%)	66 (21%)
Students living with their family	338 (50%)	79 (42%)	419 (48%)	236 (51%)	37 (42%)	274 (50%)	102 (48%)	42 (42%)	145 (46%)
Students living on campus	278 (41%)	100 (53%)	379 (44%)	207 (45%)	50 (57%)	258 (47%)	71 (33%)	50 (50%)	121 (38%)
Father's education	1.15	3.21	1.6	0.95	3.14	1.3	1.57	3.28	2.12
Mother's education	0.74	2.45	1.11	0.67	2.34	0.94	0.9	2.55	1.42
Students with UAEU positive attitude	267 (40%)	99 (53%)	368 (43%)	169 (37%)	41 (47%)	211 (38%)	98 (46%)	58 (58%)	157 (50%)
Attitude towards professors	2.29	2.54	2.34	2.27	2.57	2.32	2.32	2.52	2.39
Participation in class discussion	354 (53%)	116 (62%)	473 (55%)	225 (49%)	55 (62%)	282 (51%)	129 (61%)	61 (61%)	191 (61%)
Number of missed lectures/courses	1.74	2.05	1.8	1.73	2.08	1.78	1.75	2	1.83
Crowding of household	1.27	1.35	1.29	1.26	1.32	1.28	1.29	1.37	1.32
Married students	11%	3%	9%	11%	4%	10%	10%	1%	7%
Studying hrs /weekday	2.93	2.80	2.90	3.14	3.17	3.14	2.57	2.49	2.54
Studying hrs /weekend	2.26	2.35	2.28	2.55	2.68	2.57	1.75	2.08	1.86
Students with driving license	227 (33.7%)	80 (42.6%)	307 (35.5%)	32 (7%)	26 (29.5%)	58 (10.5%)	195 (91.5%)	54 (54%)	249 (79.3%)
Hours for family responsibilities	7.91	5.75	7.43	6.75	5.45	6.54	10.4	6.02	8.99
Number of maids	2.55	0.48	1.88	2.29	0.43	1.99	2.18	0.53	1.68
Students go to movies with friends	23%	59%	31%	6%	49%	13%	60%	68%	62%
Students go to shopping malls with friends	23%	62%	31%	10%	53%	17%	51%	69%	56%

This gives a female student a certain “advantage” of more studying hours even if she is married. As for the males, maids cannot reduce their responsibilities, which are, in general, related to social activities and customs (such as attending funerals, receiving guests, visiting friends and relatives). On top of that, many male students hold a full-time job, which reduces considerably studying time. Moreover, there is another factor that lowers the male students’ studying hours, which is found in the last two rows of table 4 where we can clearly observe that male students put more time in leisure activities such as watching movies and going to shopping malls.

We have stated above that factors such as private schooling, competence in English, science background, parents’ education, participation in class discussions, studying hours, and leisure have significant effects on grade. In the next subsection, we discuss whether these factors can explain the GPA difference among national students themselves.

Table 5 represents the same variables in table 4, but within the national students’ framework. We have classified each gender into four categories with increasing average GPA, and it can be seen that the factors associated with higher GPA are private schooling, better English skills, parents’ education, class participation, studying hours, less family responsibility, and less crowded households. This means that the origins of better performance of females were the same whether they are national students or not.

From the last four rows in table 5 it seems that national students, especially female students have lower performance. Male students can go out to a quiet place such as the library, a quiet friend’s place or any other convenient place where female do not have this privilege.

Socioeconomic Characteristics of College of Business and Economics Students and the Effect of These Characteristics on Students' Performance

On the other hand, the least performing students (economics, marketing, management) were found to have a larger proportion of students with literature high school diplomas, lower English scores, more crowded households, and less-educated parents. However, the undecided students showed a better performance. Their average GPA was 2.67, which was well above the sample GPA (2.58). They reported studying more hours and had good English skills. This suggests that new students are becoming better prepared to study at CBE.

Table 4 represents the same students' characteristics classified by gender and nationality. When compared to national students, non-national students had higher GPAs. They attended private schools more frequently. A larger proportion of them had a scientific high school diploma and had passed successfully the English Challenge Exam at UGRU. They had high scores in English language. It is also quite clear that the non-national students surveyed had highly educated parents, were more appreciative of the university and their professors, and participated more in the class discussions. However, they missed more classes than their national counterparts. It is clear that the nationals surveyed had less crowded² houses than non-nationals. One would expect that a crowded house provides a less favorable studying environment as shown in table 3. However, it seems that this was not the case where students from less affluent families work hard in order to do well after graduation.

If these factors sound reasonable and can explain GPA differences between national and non-national students, they do not, however, explain why female students outperformed their counterpart males. For instance, table 4 shows that male national students were more likely to attend private schools, to hold a scientific high school diploma, to successfully pass the English Challenge Exam, and to have more highly educated parents. So, why did those male students have lower performance compared to female students? Some factors may play a crucial role in a student's performance. It can be seen from the table that the female students surveyed devoted more time to study than males, either on weekdays or weekends, were less likely to hold a driving license, and were less likely to have a job. They had less family responsibility (since most local households hire maids for such domestic responsibility such as cleaning, cooking, raising kids, etc.).

2. See appendix for definition.

diploma in science (74 percent). It also had the highest proportion of students who attended a private school (20 percent), the highest average in English in their high school (85/100) and in the University General Requirement Unit (UGRU) (83/100), the highest proportion of students who passed the English Challenge Exam (15 percent), the least-crowded households (1.09 persons per room), and were only second to finance in terms of high parental education. Surprisingly, those students were the most likely to miss lectures and were the least likely to appreciate their professors.

Table 3: Students' Characteristics By Major

	ACC	ECON	FINAN	MAN	MARK	MIS	STAT	UND
Number of students	149	39	78	125	36	78	78	281
%	17%	4%	9%	14%	4%	9%	9%	32%
GPA	2.56	2.32	2.56	2.4	2.29	2.95	2.49	2.67
Studying hrs /weekday	2.9	2.7	3	3	3	2.8	3.2	3.3
Studying hrs /weekend	2.6	2.3	2.7	2.2	2.4	2.3	2.6	2.5
Science major in high school	70%	50%	41%	53%	30%	74%	73%	57%
Literature major in high school	28%	50%	59%	44%	66%	26%	24%	42%
Students with private schooling	8%	10%	15%	7%	11%	20%	2%	12%
Grade in English in high school	79	77	84	80	83	85	79	82
Grade in English in UGRU	79	77	80	78	79	83	75	80
Passed Challenge exam	8%	3%	15%	10%	11%	15%	4%	10%
Crowding of household	1.27	1.36	1.30	1.35	1.43	1.09	1.28	1.33
Number of missed lectures/courses	1.7	1.8	1.5	1.7	1.5	1.8	1.75	1.98
Students with UAEU positive attitude	43%	38%	29%	50%	64%	41%	40%	21%
Students with UAEU negative attitude	28%	49%	42%	15%	14%	28%	22%	56%
Attitude towards professors	2.3	2.4	2.41	2.4	2.5	2.08	2.23	2.37
Father's education	1.8	1.42	2.44	1.3	1.47	1.97	1.2	1.5
Mother's education	1.1	0.9	1.96	0.8	0.94	1.29	1.04	1.1

Socioeconomic Characteristics of College of Business and Economics Students and the Effect of These Characteristics on Students' Performance

The relatively low representation of other emirates such as Ajman and UAQ can be explained by their small population. Also, many parents are reluctant to have their daughters travel to Al Ain (even with the university transportation) and spend five days away from home each week. Moreover, there are competing universities in other cities, such as Zayed University in Abu Dhabi, Sharjah University and American University in Sharjah, Zayed University and Higher Colleges of Technology in Abu Dhabi, Dubai, Fujairah, and Ras Al Khaymah.

Table 2: Distribution of National Students By Emirate

		Total	AD	Al Ain	Dubai	Sharjah	Ajman	UAQ	RAK	FUJ
ALL	GPA	2.47	2.51	2.51	2.45	2.38	2.52	2.11	2.42	2.47
	Students	673	399	308	30	46	17	2	102	49
	%	100%	59%	46%	4.4%	7%	3%	0.3%	15%	7%
Female	GPA	2.51	2.54	2.54	2.44	2.38	2.57	2.3	2.52	2.45
	Students	460	266	225	15	29	10	1	82	38
	%	100%	58%	51%	3%	6%	2%	0.2%	18%	8%
Male	GPA	2.41	2.44	2.44	2.47	2.38	2.4	1.92	2.27	2.33
	Students	213	133	84	15	17	7	1	20	11
	%	100%	62%	39%	7%	8%	3%	0.5%	9%	5%

It can be seen from table 2 that, at the emirate level, female students outperform male students with the exception of Dubai students. The best performing students were Ajman female students, while the least performing students were RAK's male students. UAQ students were not considered because there was only one male and one female observation.

4. Data analysis

Table 3 represents the distribution and main characteristics of the students in different majors at CBE. It reveals that the average GPA of MIS students was the highest (2.95) compared to all other majors. This is expected since a high GPA (above 2.5) is a condition for admission into this major. It can also be seen from the table that MIS had the highest proportion of students with a high school

counterparts represent 53 percent. The high female presence in the sample is due to a majority of national female students.

Table 1 shows the students' performance by gender and nationality. Two main observations are evident: the first is that female students outperformed male students whether they were nationals or not. Their average GPA in the sample was 2.61 while the male students' average GPA was 2.53. The other observation is that non-nationals had higher GPAs than nationals. Among non-nationals, non-Arab students had higher GPA than Arabs. Hence, the best- performing students were non-Arab females, while the least performing were the national males. This difference in performance can be explained by the fact that UAEU and CBE admission standards are higher for non-national students. Moreover, most non-national students, especially non-Arabs, are on student scholarships.

Table 1: Student Performance by Nationality and Gender

		Sample	Nationals	Non-nationals	Arabs	Non-Arabs
All	Students	864	673	188	163	23
	% of the sample	100%	78%	22%	19%	3%
	GPA	2.58	2.47	2.95	2.93	3.17
Female	Students	550	460	88	81	7
	% of the sample	64%	53%	10%	9%	0.8%
	GPA	2.61	2.51	3.16	3.14	3.33
Male	Students	314	213	100	82	16
	% of the sample	36%	25%	12%	9%	2%
	GPA	2.53	2.41	2.77	2.72	3.11

Table 2 represents the distribution of the national students in the sample by emirate. A majority (59 percent) of national students come from Abu Dhabi emirate. Among them, 46 percent of the total national students come from Al Ain city, which is much smaller than Abu Dhabi city. Unlike students who come from other cities or emirates, Al Ain city students have the privilege of living with their families, not on campus. They do not have to make the trip back home every weekend as students from other emirates do.

Socioeconomic Characteristics of College of Business and Economics Students and the Effect of These Characteristics on Students' Performance

Wisconsin Education Association Council groups the variables that affect student achievement into four categories:

1. School variables, such as tracking, retention, class size, school size, and best practice
2. Family and individual variables, such as parent involvement and personal responsibility, which includes studying hours, hours of television viewing, and excessive work during the school year.
3. Social incentives, such as expected income and whether working hard in school will make a difference in students' lives
4. Socioeconomic conditions such as income, family size, and parent education.

The present research also included some questions specifically related to the UAEU student population in general and to CBE students in particular, such as English language performance, house size, family size, and some proxies for cultural openness.

The questionnaire included three sets of questions: the first set addressed individual student background information, the second set addressed the socioeconomic characteristics of the student's family, and the third set of questions covered student perceptions of the university environment. A comprehensive list of variables used in the survey is found in Appendix A.

A sample of 864 CBE students was selected. Many incomplete questionnaires were not rejected in order to keep as many observations as possible. The reader should expect to see some discrepancies among the number of observations associated with different variables. For instance, many students did not report their family income, the total number of credit hours, or their major in college. Since this information is irrelevant when comparing the GPA by gender, there is no point in rejecting those observations.

| 45

3. Sample Overview

Table 1 represents some general characteristics of the sample. The sample is very representative of the CBE student population, as 78 percent of the surveyed students are nationals, 19 percent are Arabs, and 3 percent are non-Arabs. Female students represented 64 percent of the sample. It is interesting to note that male national students represent only 25 percent of the total sample while their female

competence in English is included in our list of variables affecting students' performance.

The importance of this study is twofold:

1. It focuses on factors that affect students' performance at UAEU.
2. It should help policy makers in the UAE in general and at UAEU in particular to design and implement policies to improve students' performance as well as improve the efficiency of education.

This paper is organized as follows: Section 2 presents a general description of the population of the College of Business and Economics at UAEU and the methodology used in conducting this research. Section 3 comprises a general description of the sample. A thorough analysis of the factors affecting the students' performance is provided in section 4, and with conclusions in section 5.

2. Methodology

The UAE is composed of seven emirates: Abu Dhabi (AD), Dubai, Sharjah, Ajman, Um Al Quwayn (UAQ), Fujairah and Ras Al Khaymah (RAK). UAEU is located in Al-Ain city in AD emirate. The College of Business and Economics (CBE) at UAEU offers seven majors: accounting (ACC), economics (ECON), finance (FIN), management (MAN), marketing (MAR), management information system (MIS), and statistics (STAT). In late February 2004, CBE consisted of 2,207 students, with a majority (63.2 percent) of female students. The higher female representation in the student population can be explained by the fact that many UAE male high school (HS) graduates prefer to enter the highly paid public service, especially the army and the police, instead of attending college. Among those who decide to pursue college education, some choose to go to Europe or the US.

The non-national student population represents about 20 percent of the overall population. Most of these non-national students are Arabs who live with their families as residents in the UAE. The remaining non-Arab students are mostly from some African countries and from some of the republics of the former Soviet Union.

A survey questionnaire was distributed to the students. It included a comprehensive list of questions relating to different arrays of variables that were identified by Wisconsin Education Association Council. In general, the

Socioeconomic Characteristics of College of Business and Economics Students and the Effect of These Characteristics on Students' Performance

and as the number of credit hours carried by the student during the semester increases. On the other hand, the chance of a student making an A or B in the course significantly increases with having taken a calculus course, a higher GPA, and higher SAT scores. Karemera (2003) found that students' performance is significantly correlated with satisfaction with academic environment and service received. He also found that the existence of professional development programs and internship opportunities are associated with better academic performance. With regard to background variables, he found a positive effect of high school performance and school achievement while there was no statistical evidence of significant association between family income level and academic performance. Lane and Porch (2002) studied the factors affecting students' performance on an introductory undergraduate financial accounting course and found that age and students' attitudes toward accounting have significant effect on students' performance. Williams et al (1992) found no evidence to support the hypothesis that significant and consistent gender differences exist in college students' performance on economic exams.

As it can be seen from the above literature review, most of the previous studies have focused on students' performance in the US and Europe. However, since there are cultural differences between Western societies and traditional Middle Eastern societies—the United Arab Emirates (UAE) in the present case—and since such differences may play a role in shaping the factors that affect this performance, this study examines those factors relevant to UAE society and in particular to the United Arab Emirates University (UAEU) student population.

43

The aim of this research is to examine determinants of students' performance in the College of Business and Economics (CBE) at UAEU, taking into account variables pertaining to UAE society. Besides the conventional factors, this study investigates the effect of gender on students' performance, especially since UAEU has different campuses for male and female students. Another factor to be investigated is whether living on campus has any role in determining students' performance. This factor interacts with gender since there exist very strict rules on the female campus, especially with regard to their movement in and out of the campus. Another factor that may affect students' performance is family size, which differs significantly among different ethnic and economic sub-groups. On the other hand, since the language of instruction at the CBE is English, students'

1. Introduction

Determinants of students' performance have been the subject of ongoing debate among educators, academics, and policy makers. There have been many studies that sought to examine this issue, and the findings of these studies point to hard work, discipline, previous schooling, parents' education, family income and self-motivation as factors that can explain differences in students' grades.

For example, Siegfried and Fels (1979) concluded that the student's aptitude is the most important determinant of his/her learning. In a study of high school students who were in an economics class and wanted to take another economics course, Beron (1990) found that there is a link between the perceived usefulness of an additional course in economics and the performance of the students in a current economics course. Romer (1993) found that class attendance reflected significantly on the students' GPA. Anderson and Benjamin (1994) found that the most important factors that affect students' performance in a university introductory economics course were the overall achievement level and taking a course in calculus. With regard to gender, they found that male students outperform their female counterparts. Kennedy and Tay (1994) concluded in their survey article that the research on the factors affecting students' performance in economics points to student's aptitude as the most important determinant of learning. It was also determined that study effort, age of the student, and a good match between a student's learning style and the instructor's teaching style have a positive effect on the student's performance. Cohn et al (1995) found that memory and note-taking affect learning in the introductory courses in economics. Devadoss and Foltz (1996) studied the effects of previous GPA, class attendance, and financial status on the performance of students of some agriculture economics-related courses. They concluded that previous GPA and motivation affect positively the current GPA. They also found that students who support themselves financially are likely to have better performance. Zimmer and Fuller (1996), in their survey article of the factors affecting students' performance in statistics, found that statistics anxiety and attitude, and computer experience are linked to students' performance in statistics courses. Ellis et al (1998), in their study on the factors affecting student performance in principles of economics, found that the likelihood of a student making an A or B significantly decreases as the number of absences increases, when the student is a member of fraternity or sorority,

Socioeconomic Characteristics of College of Business and Economics Students and the Effect of These Characteristics on Students' Performance

**Nasri Harb &
Ahmed El-Shaarawi ***

Determinants of students' performance have been the subject of ongoing debate among educators, academics, and policy makers. There have been many studies that sought to examine this issue, and their findings point out to hard work, previous schooling, parents' education, family income, and self-motivation as factors that have a significant effect on students' GPAs. Those studies have focused on students in the US and Europe. However, since cultural differences may play a role in shaping the factors that affect this performance, it is important to examine those factors relevant to UAE society. The aim of this research is to examine the relationship between the socioeconomic characteristics of students at the College of Business and Economics (CBE) at United Arab Emirates University (UAEU) and their academic performance, taking into account variables pertaining to UAE society. Using a sample of 864 CBE students, the preliminary results show that CBE female students outperform their male counterparts with the exception of students from Dubai. Besides gender, some of the other factors that seem to affect students' performance are: major in high school, student's competence in English, studying hours, family size, parents' education, private schooling, and nationality.¹

41

* Department of Economics, College of Business and Economics, United Arab Emirates University, Al Ain.

1. The authors would like to express their sincere appreciation to the Research Affairs at the United Arab Emirates University for the financial support for this project under fund grant # 01-02-4-11/04. The authors would also like to express their gratitude to all faculty members at the College of Business and Economics at the United Arab Emirates University and to the following students for helping with data collection and entry: Mohammad Abou Haliga, Mahmoud Adde, Jimaleh Ahmed, Duaa Shaikh Ali, Dalia Al-Irani, Hiba Al-Khadra, Nina Greeshkeeva, Lamis Hafez, Baina Madvenova, Dhuha Musleh, Tahseen Rajoub, and Khabab Sissanga.

Psychosocial Factors Affecting Career Choice
and Aspirations of Lebanese College Women

**Table 4. The Results of the Linear Regression Analysis for
Career Aspiration as Criterion Variables**

Variable	B	B SE	β	R ²
GPA	0.358	0.614	0.053	0.029
SES	0.928	0.422	0.2*	0.04
ATWRS	0.4	0.099	0.354*	0.126
Sex-role	0.15	0.368	0.036 ^a	0.001
Agency	2.204	0.63	0.291*	0.085
PRSELF	0.9	0.508	0.152 ^a	0.023

Notes: GPA = grade point average; ATWRS = attitude towards women's role in society; Sex-role= Bem sex-role categories; PR SELF= future role perceived within ten years; ROLCS-I = Role most consistent with self-image; CARAS = career assertion; Children = number of children planning to have
^a = significant at 0.1 (90% confidence level)
^{*}= p < 0.05

Table 3. The Results of the Linear Regression Analysis for Traditionality of Career Choice as Criterion Variables

Variable	B	B SE	β	R ²
GPA	0.22	0.171	0.171 ^a	0.029
SES	0.0326	0.079	0.038	0.001
ATWRS	0.0021	0.019	0.01	0.000
Sex-role	0.068	0.067	0.088	0.008
Agency	0.037	0.12	0.027	0.001
PRSELF	0.029	0.093	- 0.027	0.001
Conflict	0.093	0.108	0.075	0.006
ROLCS-I	0.031	0.127	0.021	0.004
CARAS	0.03	0.016	0.168	0.028
Children	0.093	0.108	0.075	0.006

Notes: GPA = grade point average; ATWRS = attitude towards women's role in society; Sex-role= Bem sex-role categories; PR SELF= future role perceived within 10 years; ROLCS-I = role most consistent with self-image; CARAS = career assertion; Children = number of children planning to have
^a = significant at 0.1 (90 % confidence level)

Psychosocial Factors Affecting Career Choice
and Aspirations of Lebanese College Women

Table 2. The Distribution of the Responses on Sex-Role Items

	<u>Frequency</u>	<u>Percentage</u>
<u>PR SELF (N=134)</u>		
A housewife	2	1.5
A housewife with a part-time job	18	13.4
A housewife with a career	35	26.1
A career woman and married	71	53.0
A career woman and single	8	6.0
<u>BSex-role (N=134)</u>		
Undifferentiated	34	25.4
Masculine	25	18.7
Feminine	45	33.6
Androgenic	30	22.4
<u>ROLCS-I (N=133)</u>		
Biological - reproductive	10	7.5
Community - social	54	40.6
Productive	69	51.9

Notes: PR SELF= future role perceived within 10 years;

BSex-role= Bem sex-role categories;

ROLCS-I = the role most consistent with self-image

O'Brien, K. M., M.P. Gray, P.P. Tourajdi, and S.P. Eigenbrode. 1996. "The Operationalization of Women's Career Choices: The Career Aspiration Scale." Paper presented at the 1996 meeting of the American Psychological Association.

Rainey, L.M., and L. DiAnne Borders. 1997. "Influential Factors in Career Orientation and Career Aspiration of Early Adolescent Girls." *Journal of Counseling Psychology* 44(2):160-172.

Takla. 1978. "The Relationship between Socio-Economic Class, Sex Role Attitudes, and Internal-External Orientations of Daughters of Working vs. Non-Working Mothers." Unpublished master's thesis, American University of Beirut, Beirut, Lebanon.

Tangri, S.S., and S.R. Jenkins. 1997. "Why Expecting Conflict Is Good." *Sex Roles* 36(11/12):725-746.

Tarazi. 1972. "Attitudes towards Feminism among Arab Women as Related to their Need for Achievement, Sex-Role Preferences and Vocational Choices." Unpublished master's thesis, American University of Beirut, Beirut, Lebanon.

Table 1. The Results of the Descriptive Statistics

Variable	N	Range	Mean	SD	Variance
GPA	125	1-4	2.42	0.72	0.52
SES	118	1-4	2.58	1.09	0.85
TRDOCCH	134	1-3	1.81	0.92	0.84
PRConsent	129	1-4	1.87	0.84	0.71
PROpinion	133	1-3	2.2	0.88	0.78
Msupport	133	1-4	1.39	0.6	0.36
ATWRS	115	15-37	22.34	4.5	20.28
CAS	134	13-40	30.36	5.05	25.54
BSex-role	134	1-4	2.53	1.1	1.21
Agentic	134	3.1- 6.45	4.61	0.67	0.45
PR SELF	134	1-5	3.49	0.86	0.73
ROLCS-I	133	1-3	2.44	0.63	0.40

Notes: GPA = grade point average; PRConsent= parents' consent to my choice of career; PROpinion= importance of parents' opinion to choice of career; Msupport = mother's support of daughter having a career; ATWRS = attitude towards women's role in society; Sex-role= Bem sex-role categories; PR SELF= future role perceived within 10 years; ROLCS-I = role most consistent with self-image

References

- Administration Centrale de la Statistique (ACS). 1998. La population active en 1997[The Active Population in 1997]. *Etudes Statistiques* N.12.
- Ahrens, J.A., and K.M. O'Brien. 1996. "Predicting Gender-Role Attitudes in Adolescent Females: Ability, Agency, and Parental Factors." *Psychology of Women Quarterly* 20:409–417.
- Almquist, M., and S.S. Angrist. 1971. "Role Model Influences on College Women's Career Aspirations." *Merrill-Palmer Quarterly* 17:263–279.
- Bem, S. L. 1974. "The Measurement of Psychological Androgyny." *Journal of Consulting and Clinical Psychology* 42(2):155–162.
- .1981. *Bem Sex-Role Inventory*. Palo Alto, CA: Consulting Psychologists Press, Inc. Mind Garden.
- Betz, N.E., and L.F. Fitzgerald. 1987. *The Career Psychology of Women*. Orlando: Academic Press.
- Center for Development and Population Activities (CDPA). *Gender Equity: Concepts and Tools for Development*. 1996. Washington, DC: CDPA.
- Eccles, J.S. 1994. "Understanding Women's Educational and Occupational Choices." *Psychology of Women Quarterly* 18:585-609.
- Farmer, H. 1997. "Women's Motivation Related to Mastery, Career Salience, and Career Aspiration: A Multivariate Model Focusing on the Effects of Sex Role Socialization." *Journal of Career Assessment* 5(2):355–381.
- Fassinger, R.E. 1990. "Casual Models of Career Choice in Two Samples of College Women." *Journal of Vocational Behavior* 36:225–248.
- Fitzgerald, L.F., R.E. Fassinger, and N.E. Betz. 1995. "Theoretical Advances in the Study of Women's Career Development." In *Handbook of Vocational Psychology: Theory, Research and Practice*, ed. W.B. Walsh and S.H. Osipow, 67–109. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Publishing.
- Fouad, N.A. 1993. "Cross-Cultural Vocational Assessment." *The Career Development Quarterly* 42:4–13.
- Gilbert, L.A. 1985. "Dimensions of Same-Gender Student-Faculty Role-Model Relationships." *Sex Roles* 12:111–123.
- Gottfredson, L.S., and R.T. Lapan. 1997. "Assessing Gender-Based Circumscription of Occupational Aspirations." *Journal of Career Assessment* 5(7):419–441.
- Hattar-Pollara, M., A.I. Meleis, and H. Nagib. 2000. "A Study of the Spousal Role of Egyptian Women in Clerical Jobs." *Health Care for Women International* 21: 305–317.
- McCracken, R.S., and L.M. Weitzman. 1997. "Relationship of Personal Agency, Problem-Solving Appraisal, and Traditionality of Career Choice to Women's Attitudes toward Multiple Role Planning." *Journal of Counseling Psychology* 44(2):149–159.
- O'Brien, K.M., and R.E. Fassinger.1993. "A Causal Model of the Career Orientation and Career Choice of Adolescent Women." *Journal of Counseling Psychology* 40:456–469.

Given the nascent field of career education and career education in Lebanon, educators and counselors are urged to start tackling issues related to career development for women during the critical period when adolescent women start exploring their interests and abilities, examine anew their values, set goals, clarify expectations, and so forth. Naturally, they should be assisted with this challenging task. They should be made aware of the various barriers that will face them when attempting to reconcile a career and a family, be encouraged to venture into nontraditional careers, and be taught more effective ways of coping with them through various career counseling exercises that center on self-exploration, values clarification, and most importantly, decision making.

This study has limitations related to the lack of generalizability of the findings to the entire population. The sample under study belonged to a private English-speaking college, and, hence, is not representative of the Lebanese society, leaving out young women matriculated in French-speaking universities, public universities, and those not attending college ■

Within Eccles' framework, adopting the traditional role of housewife would force these young women to restrict their behavior to become appropriate with their salient role by opting for low career achievement and a part-time job. These participants ranked their activities and chores in a way to sacrifice their careers for house holding because these behaviors are the ones congruent to their self-concept.

6. Conclusion and Recommendations

This study explored those psychosocial factors that are likely to influence the Lebanese young woman's career development as a first attempt to identify the building blocks for developing future models of career development of Lebanese women.

The socio-political events of the past 20 years have apparently had an impact on the Lebanese value system of the college-educated young women. Is it a form of acculturation or a development or change of the values and structures to fit the demands and challenges of the new millennium?

Participants perceived themselves mostly as "productive" workingwomen. In addition, within the socioeconomic need coupled with societal acceptance of work outside of the home a career becomes an integral part of the young Lebanese woman's perception of self-concept. This, in turn, would lead to a rise in the number of women working outside their homes and would influence their participation in the labor force, marriage, and politics. Family values are still prevalent among Lebanese college women; hence the extent to which this reality makes them ready to sacrifice their careers and influence their definition of successful performance on those activities considered central to one's identity would be worth investigating in the future. This would have several implications for the personal and psychological level since these young women need to be prepared to assume the demands of a multiple life role.

As evidenced in this study, a new system is settling in and its effects on the career development of Lebanese young women are undeniable. Hence, it becomes critical to approach counseling and research under a new light, taking into consideration the conflict still facing these young women.

These findings supported Eccles's (1994) assumptions in that gender role socialization experience influenced students' self-perception goal, family and work values, and vocational aspiration.

Meanwhile, gender role socialization experience has shown to influence family and work values as follows. A large number (over 40 percent) of young women attached importance to establishing a family, and value the motherhood role and the inherited family structure. They perceived themselves primarily in the traditional role of a housewife. In fact, the majority of the participants (almost 90 percent) indicated that they would like to have at least two children. Even though the latter group has shown to have internalized the culture's definition of the woman's role of mother and wife, they still choose the working role with either a part-time job or a career.

In addition, those students who reported that the reproductive role of a woman is the most consistent with their self-image were expected to plan for having a larger number of children. However, the results showed that the planned number of children was independent of perceived self-image and perceived future role.

Also with respect to gender roles, interesting results emerged with respect to the perceived future role as its relation to career aspiration and ATWR. First, ANOVA revealed a significant effect of perceived future role on the level of career aspiration. Participants who perceived themselves primarily in the traditional role of a housewife had significantly lower levels of career aspiration than those who perceived themselves in any of the other remaining roles ("a housewife with a part-time job," "a housewife with a career," "a career woman and married," and "a career woman and single"). In addition, participants who perceived themselves as housewives and also chose to have a career in parallel were found to have a significantly higher level of career aspiration than those who chose to have a part-time job.

Second, the independent variable—perceived future role—had a significant effect on the attitude towards women's role in society. Participants who perceived themselves primarily in the traditional role of a housewife expressed traditional (significantly less liberal) attitudes towards the role of women in society than the remaining groups. Young women who perceived themselves primarily as career women or women with career orientation (salience) showed a more liberal attitude.

as the situation dictates. Endorsing androgenic personality characteristics lead to high level of career aspiration. Hence, encouraging young women to adopt broader behaviors that are not only acceptable for women is a precursor to a better career achievement.

The fact that the Bem Sex-Role Inventory is valid for the educated young women suggests that these young women have internalized the American society's sex-roles of men and women due to the influence of the latter culture on their daily life. An alternate explanation is that the standards of desirable behavior for men and women are similar for both Lebanese and American cultures.

Moreover, participants who have liberal attitudes towards women's role in society, high agency level, and have endorsed androgenic personality characteristics expressed a significantly higher level of career aspiration. Also, the majority of the participants perceive themselves primarily in the future as a career woman (either married or single) and reported that being a productive woman was more consistent with their self-concept.

The study revealed that age and generation seem to simultaneously affect the rate of activity. Working women of the older generation tended to assume traditional gender roles of housewives; eventually they stopped working, especially when they became mothers. In addition, the largest percentage of the economically active women was either divorced or single (45 percent and 30.4 percent respectively).

These findings suggest that these young women have internalized a new definition of the woman's role. This new role is different from the traditional cultural one in that it does not place their role as wife and mother as the only priority and as the central component of their self-concept. Accordingly, the participants' behaviors are expected to be congruent with their self-concept (perception) and identity, hence performing successfully in their careers becomes a central behavioral pattern, as these young women tend to put a higher value on their vocational options. In fact, a large majority of the students approved the statement "I want and intend to have a career. My future husband will simply have to adjust to that." These students are willing to assert their choice of a career path. This also indicates that these young women perceive themselves as independent and equal individuals not ready to sacrifice their careers.

The following three variables were investigated descriptively but were not included in the statistical analysis. Participants reported a strong consent from their parents with respect to their occupational choice, but perceived their parents' opinions of their choice of a specific career as relatively unimportant. These findings suggest an underlying conflict between the participants' compliance with parental authority and the inherited family value system on the one hand, and the desire to be autonomous in decision making on the other. These young women are trying to reconcile their personal identity with their family identity (or even trying to develop their own differentiated identity as they try to be independent from the influence of their parents' opinions). The mothers were found to be highly supportive of their daughters in terms of the latter's choice of a career path. Mothers seem to encourage their daughters to incorporate a "professional role" as a new central component of their daughters' self-concepts hence to have a broader self-image, not restricted to merely being a "good mother and wife," and consequently to construct their own separate identity. This change in individual cultural values might be a result of social issues and generational status (Fouad 1993); these mothers have witnessed the movement of women's liberation that started in the early seventies (most of them were in college then) and have survived the war and the socioeconomic difficulties.

30 |

Gender Roles and Attitudes

Acculturation or cultural changes seem to be manifested in the participants' attitudes towards gender roles and socialization and self-concept measured by the ATWRS, BSRI, and perceived future role items. It is important to note here that these variables are independent of SES, suggesting that changes in value systems have reached this generation of participants of all backgrounds.

As the results indicated, the participants reported moderately high non-traditional attitudes towards the woman's role in society. Similarly, the BSRI indicated first that a minority of these young women displayed the femininity sex-typed behavior indicating a narrow sex-typed self-concept. Second, the students reported high level of agency on the masculinity scale. In general, it appears that the participants did not restrict their behavior to those defined by the culture as feminine-appropriate ones but tended to engage freely in both sex-typed behaviors

Congruence between Actual and Ideal Occupational Choices

As stated earlier, assessing the congruence between the students' actual or real occupational choice and their ideal occupational choice, and the reasons to which they attribute the incongruence were important to shed light on the reasons why Lebanese young women circumscribe and compromise their ideal career choice. The results showed that for most of the participants, their chosen actual career corresponds to their ideal career choice.

As for the participants who reported incongruence between choices, the majority of those respondents attributed the lack of congruence to external reasons, namely inadequate training opportunities, job opportunities in their area of living, and financial constraints. On the other hand, a certain number of students reportedly circumscribed and compromised their ideal career choice due to family and social influences; still others attributed forsaking their ideal career to reasons related to gender roles such as being a woman and to that engaging in their ideal career would affect their role as a mother. This small number of students verified Gottfredson's suggestion (Gottfredson and Lappan 1997) that individuals narrow their occupational options depending on what is a stereotypically appropriate role for a woman within their society.

No relationship was found between traditionality of a career choice and the gender role attitudes including agency, attitudes towards woman's work and role in society, and gender and sex-role. That is, contrary to research findings (Betz and Fitzgerald 1987; Fassinger 1990; O'Brien and Fassinger 1993), students who have chosen a traditional career do not necessarily embrace traditional gender roles. Furthermore, compared to previous studies (e.g., Ahrens and O'Brien 1996), the present study found that ability was not predictive of gender-role attitudes. However, the investigators noted that ability was a predictor of agency. Presumably, ability boosts self-confidence, enhances assertiveness, increases independent thinking, elicits positive reactions from the environment, and encourages the exploration of nontraditional paths.

It should be noted here that ability (GPA) predicted traditionality of career choice and agency predicted gender-role attitudes only at the 90 percent confidence level. These results might be attributed to the relatively small sample size.

The results were as follows. Similarly to O'Brien and Fassinger (1993), traditionality of career choice and career aspiration were found to be independent of each other showing that, even if a young woman has chosen a traditional career choice, she might have high career aspirations or the opposite. Based on her study, Fassinger (1990) suggested that future models should clearly differentiate between women who enter traditional fields and are committed to excelling in those fields, as opposed to women who enter nontraditional fields yet do not aspire to high levels of achievement in those careers.

None of the variables was found to predict traditionality of career choice. Hence, contrary to O'Brien and Fassinger's (1993) findings, traditionality of career choice was not predicted by ability, agentic characteristics, or gender role attitudes.

Through multiple regression analysis, a significant model in the estimation of career aspiration of Lebanese college women appeared having as basic elements attitudes towards women's role in society, perceived self, and agency. Simple regression showed that SES, agency, and gender role attitudes predicted career aspirations. Hence, a higher SES, a more liberal attitude towards women's role in society, and higher agentic characteristics were significantly associated with high level of career aspirations. In addition, participants who were found to be androgynous on the BSRI scored significantly higher on the Career Aspiration Scale than those with feminine and undifferentiated personality characteristics.

Regarding SES and career aspirations, a young woman belonging to a low SES has an immediate need to work and sustain herself and family. Aiming at higher education and achievement in her career path would be realistically beyond her financial means. According to Gottfredson and Lappan (1997), individuals narrow their occupational choices based on social aspects of self within society's expectations of self.

On the other hand, true congruence between the actual (major) and ideal career choice was associated with high levels of career aspiration. This seems plausible, since a young woman would be motivated to achieve more when she engages in a career path that she finds ideal or closer to her ideal choice.

associated (Agency = 1.44 + GPA 0.0215; $p<0.01$) with ability being a predictor of agency.

Considering the relationship between future role perceived and the attitude toward women's role in society, a one-way ANOVA test, $F(111, 4) = 4.11$, $p < 0.01$) revealed a significant effect of the independent variable on the attitude towards women's role in society. The LSD test showed that the students who perceive themselves as a "housewife" within 10 years scored significantly higher ($M= 33$, $SD=5.66$) on ATWRS than students who perceive themselves in any of the other remaining roles: "a housewife with a part-time job" ($M=23.6$, $SD= 4.79$), "a housewife with a career" ($M=22.66$, $SD= 3.44$), "a career woman and married" ($M=21.51$, $SD= 4.45$), and "a career woman and single" ($M=23.5$, $SD=5.32$). There were no significant differences between any of other pairs of future perceived-role categories. Hence, young women who perceived themselves in the traditional role of a housewife expressed traditional (less liberal) attitudes towards the role of women in society. The other groups showed significantly more liberal attitudes.

5. Discussion

The aim of the present study was to examine the relationship between specific social and psychological variables that were found in the literature to affect career development of young women, and the career or occupational choice and career aspirations of Lebanese college female students. These variables were: ability, SES, parental consent of occupational choice, importance of parental opinion, perceived future role and self-image, attitude toward women's work and role in society, personality characteristics along BSRI, and agency. In addition, the authors examined relationships among these variables, and, given the Western influence on Lebanese culture, results were compared to those reported in the literature.

In general, our results indicated a shift from the traditional and socially taught roles and values to more liberal, nontraditional roles, socialization patterns, and attitudes, and also a clear tendency towards a career orientation and aspiration among the Lebanese college women. In addition, these changes bring along a new self-concept, expectations and decision-making patterns. However, there is still, a continual influence of the old values, and family structure is still prevalent.

Furthermore, considering the relationship between Bem sex-role orientation categories and career aspiration, a one-way ANOVA test was conducted, $F(130, 3) = 3.59$; $p < 0.05$. The analysis showed significant effect of the independent variable Bem sex-role orientation categories on career aspiration. LSD test showed no significant differences between any of the pairs of sex-role categories. The students with androgenic personality characteristics scored significantly higher ($M= 32.5$, $SD= 4.55$) on CAS than students with feminine ($M=29.31$, $SD=5.19$) and with undifferentiated personality characteristics ($M=29.15$, $SD= 4.91$).

Regarding the relationship between the perceived future role and career aspiration, one-way ANOVA test was conducted, $F(129, 4)= 4.12$; $p<0.01$. LSD test showed that the students who perceived themselves to be a "housewife" within 10 years scored significantly lower ($M= 19.5$, $SD=9.2$) on CAS than students who perceived themselves in any of the other remaining roles: "a housewife with a part-time job" ($M=28.28$, $SD=5.69$), "a housewife with a career" ($M=31.62$, $SD= 4.92$), "a career woman and married" ($M=30.68$, $SD= 4.22$), and "a career woman and single" ($M=29.37$, $SD=6.61$). Furthermore, a significant difference was found between the groups of participants who perceived themselves in the role of a housewife with a part-time job and those who perceived themselves in the role of a housewife but with a career, with the latter scoring significantly higher on the CAS.

No significant differences were found between the remaining pairs of groups. Hence, young women who perceived themselves in the traditional role of a housewife had low levels of career aspiration. In addition, participants who perceived themselves as housewives but chose, in parallel, to have a career rather than a part-time job, showed to have significantly higher level of career aspiration.

Comparing Variables

The existence of relationships among the variables that we assumed to be related to each other, were investigated. The results indicated significant relationships only between the following variables. Linear regression analysis indicated that GPA and score on the masculinity or instrumentality scale were significantly

Career Choice

Simple linear regression and multiple regression analysis revealed no significant relationship between any of the independent variables and the traditionality of career choice as a criterion variable. The results of the regression analysis are shown in table 3.

SES, Bem sex-role categories, agency, perception of one's future role and attitude towards women's role in society were all found to be not significantly associated with traditionality of participant's occupational choice. It should be noted here that GPA was a significant predictor at a 90 percent confidence level.

Career Aspirations

When a multiple regression including agency, perceived self, and attitudes towards women's role in society was run, the following model emerged:

CA = 29.552 - 0.342 ATWRS + 0.232 PRSELF + 1.619 agency ($p < 0.05$), which is a significant model in the estimation of career aspirations. Moreover, the collinearity matrix showed no correlation among the individual variables; there is no fear of collinearity. The choice of these three variables that were included in the model was based on the authors' belief that these variables best capture women's role.

Simple linear regression revealed that SES, agency, and total score of attitude towards women's role in society are significant predictors of the criterion variable. The analysis indicated a positive relation between each of the predictors and the dependent variable. Accordingly, a higher SES, a more liberal attitude towards women's role in society, and higher level of agentic characteristics are associated with a higher level of career aspiration. The results of the regression analysis are shown in table 5. It is worth noting that the following factors, the future perceived role and the sex-role orientation categories are significant predictors at 90 percent confidence level.

Also, true congruence was found to be a predictor of career aspiration (True congruence= $2.292+1.86 CA; p < 0.05$). It follows that congruence between the actual type of a chosen career and ideal career choice is associated with high levels of career aspiration.

and 18.8 percent "yes, it is important." Furthermore, the mothers were reported to be highly supportive of their daughters choosing a career path. According to most participants (95.5 percent), mothers either supported or strongly supported them having a career. It should be noted that the above three variables were not included in the statistical analysis but were nonetheless reported as supplemental information about parental input.

The items on gender roles were divided into three parts. First, regarding agency or instrumentality characteristics, the BSRI indicated an average of 4.61 compared to a maximum of 7 on the masculinity scale. The results of the participants' classification according to the BSRI scores and along the Bem sex-role categories are displayed in table 2. A moderately low number of students seem to have incorporated the feminine personality characteristics. Half of these young women either endorsed a non sex-typed behavior (undifferentiated: 25.6 percent), or had integrated both personality characteristics (androgenic: 22.4 percent). Thus, more than half of these young women appear to display the behaviors that are only socially appropriate and acceptable for women. Similarly, the mean (22.4 on a maximum of 52 indicating traditional attitudes) on the ATWRS leaned towards high non-traditional attitudes towards the woman's role in society.

Regarding their future roles, the majority of these young women perceived themselves primarily as a future career woman, either married or single, while 41 percent perceived themselves primarily in the role of a housewife with either a part-time job or a career (see table 2); a few perceived themselves only in the traditional role of housewives. Moreover, the majority reported that the role of a productive woman was the most consistent with their self-image and a very small number indicated that the role of a reproductive woman was the most consistent with their self-image (see table 2).

Correlation Analysis

We used simple linear regression analysis to reveal the existence of relationship(s) between the independent variables and the dependent variables traditionality of career (occupational) choice and career aspiration. The correlation coefficient ($p > 0.05$) showed that traditionality of career (occupational) choice and career aspiration are not significantly related.

Procedures

Participation in the study was on a volunteer basis. Respondents were given 40 minutes to complete the booklets either during class time or outside class hours. To ensure standardized administration, the examiners provided a glossary (in English and Arabic) for terms that may be considered difficult by some participants.

As for statistical analysis, regression and ANOVA were used to investigate the relationships between the different variables.

4. Results

Descriptive Statistics

The results of the descriptive statistics are displayed in table 1. The results of the congruence between the students' actual or real occupational choice and their ideal occupational choice, and the factors to which they attribute to potential incongruence were as follows. Approximately 71 percent of the participants reported that their chosen actual career corresponded to their ideal career choice, and 28.8 percent reported that it did not. However, when the investigators checked the truthfulness of the participants' answers, it was found out that for 61.1 percent the actual type of career chosen corresponded to the ideal career choice, and for 38.9 percent, it did not.

As for the perceived reasons of incongruence, the majority of the respondents (37.84 percent) attributed it to "lack of training opportunities or jobs in area of living," followed by 29.73 percent blaming financial constraints, 18.92 percent to "family circumstances," 16.22 percent to "the difficulty of the major," 13.51 percent to "being a woman," and 8.11 percent responded: "it would affect my role as a mother." In addition, only one student reported that it is a man's job (2.7 percent).

Most participants reported a high parental consent (54 percent "strongly consent," 49 percent "consent") to their occupational choice; only 6 percent reported that their parents "do not consent" to their career choice. With respect to the importance of the parents' opinion regarding the participant's choice of a specific career, most of the students tended to perceive their parents' opinion as somehow unimportant; 50.4 percent responded that their parents' opinions were "somehow important," 30.8 percent responded "no, it is not important,"

housewife with a career," "a career woman and married," and "a career woman and single." These statements were assigned a score from 1 to 5, respectively, with higher scores indicating a greater value for the career role over the housewife role and hence nontraditional role perception.

Gender Role Attitude. Attitude toward a woman's role in society was assessed on a 13-item scale consisting of statements that express attitudes towards the role of a woman in society and towards women's work (Cronbac's $\beta=0.75$). These items were based on stereotyped concepts regarding the role of a woman in Lebanese society. Liberal attitudes were assumed to include, for example, viewing women's work as a personal sense of fulfillment and satisfaction as well as expectation of equal pay between genders, and men helping with household chores, and so forth. On the other hand, a traditional conservative attitude consists of living according to the traditional norms and role of a woman. Work should not overlap with her primary role as a mother and wife, or her being a female. Such a woman feels that work is a man's domain; she does not believe that men should help with household chores or that women should work for personal satisfaction.

22

The participants were asked to rate the above items on a four-point scale ranging from "strongly agree" (1) to "strongly disagree" (4), which represents their stand for each statement. Examples of the statements include: "Women must seek employment regardless of the financial situation of the family," "Husbands should help wives with household chores," "Women cannot work and be good mothers and wives," "If equally qualified, men and women apply to the same job, the man should have priority," "Girls and boys should have equal educational opportunities even if this entails financial difficulties," "Because men are heads of households they should have higher salaries than women," "Issues regarding financial matters should be decided by both partners," "Women who work contribute to the family budget," and "The use of contraceptive methods should be decided by both partners." Reverse scored items were recoded, and item scores summed to obtain a total score. High scores were associated with positive attitudes toward traditional roles. Lower scores indicated more liberal attitude towards marital, vocational educational, and equality issues. The reliability coefficient indicated high internal consistency.

Sex-Roles Categories. To assess these young women's endorsement of feminine, masculine, or agentic (agency or instrumentality) personality characteristics, the original form of the Bem Sex-Role Inventory (BSRI) (Bem 1974, 1982) was used. Founded in 1924 as a women's college, LAU is modeled on a typical American institution of higher education and is chartered by the state of New York. English is the language of instruction and students are expected to demonstrate proficiency in the language through an English entrance examination that sets language standards and achievement objectives similar to those in the United States. Accordingly, using a culture-specific test would not be needed.

Participants indicated on a seven-point scale ranging from "never or almost true" (1) to "always or almost always true" (7) the extent to which each item described them. The masculinity and femininity item scores were summed and divided by the number of items rated on each scale to obtain a final score on masculinity and femininity scales. Then, based on the raw scores, we classified each participant as feminine, masculine, androgynous, or undifferentiated on the basis of the median split. We used the masculinity and femininity medians raw scores for the 1978 normative sample of the female students of Stanford University (Bem 1978, 1982). The medians raw scores ($M_f = 5.1$, $M_m = 4.9$) of our sample did not differ significantly ($p < 0.05$) from the masculinity and femininity medians raw scores for the 1978 normative sample of the female students of Stanford University.

Agentic Characteristics. Agency was computed by considering the score on the instrumentality or masculinity scale of the BSRI. High scores were indicative of strong instrumental feeling.

Self-Perception. We examined the role that these young women find most consistent with their self-image. Accordingly, they were asked the following: "A woman has three roles: (1) biological – reproductive; (2) productive; (3) community – social. If you were to choose only one of these roles, which one would be most consistent with your self-image?"

Perceived Future Role. A single item was used to assess the importance of the career woman role versus the homemaker role, that is, the role in which a participant would identify herself in the future. The participants were asked to select one of five statements that indicated how they perceive themselves in 10 years. The choices were "a housewife," "a housewife with a part time job," "a

1974, 1982), and a scale assessing participants' attitudes towards women's role in society.

Ability. Ability was assessed using GPA. It was calculated on a four-point scale with 0 being equivalent to an F and 4 to an A. No half intervals were accounted for.

Career or Occupational Choice. The investigators classified careers as traditional, non-traditional, and neutral based on Lebanese statistics on the active population of 1997 studies (ACS 1998). The authors were interested in finding whether the actual occupational choice, based on college major of these young women, is congruent with the latter's ideal occupational choice (ideal career). In case of no congruence between actual and ideal career choice, the investigators were interested in knowing whether this was due to the student's gender, or to external reasons such as financial constraints, or the difficulty of the major.

Importance of Parents' Opinion. A single item was used to assess the importance of parents' opinion regarding the choice of a particular career. Participants were asked to select one of three statements: "yes," "somehow," and "no." Each statement was assigned a score from 1 to 3, with lower scores indicating a greater value for parental opinion.

Parents' Consent. A single item was used to assess the parents' consent regarding the participant's particular career choice. On a four-point Likert scale ranging from "strongly consent to my choice of career" to "do not consent to my choice of career," participants rated their parents' approval of their occupational choice, with lower scores indicating greater approval.

Mothers' Support. A single item was used to assess the mothers' support regarding the choice (salience) of a career path. On a four-point Likert scale ranging from "strongly supports my having a career" to "does not support my having a career," participants rated their mothers' support of choosing a career path, with lower scores indicating greater support.

Career Aspiration. The Career Aspiration Scale (CAS 1993) consists of 10 items. On a five-point Likert scale ranging from "not at all true of me" to "very true of me," participants indicated how accurately each statement applies to them. Reverse scored items were recoded, and item scores were summed to obtain a total score. Higher scores indicate greater aspiration in a person's career. O'Brien et al (1996) established reliability with an internal consistency coefficient of .73 for a sample of 107 college female students.

On the basis of relevant literature to date, this study investigated the possibility of intercultural resemblance before attempting further research. The primary purpose was to examine, in a sample of females college students, the role of ability, SES, perceived future role and self-image, attitude toward women's work and role in society, personality characteristics along BSRI and agency, on career choice or occupational choice and career aspiration, in addition to finding relationships among these variables.

3. Method

Participants

Participants were 134 young women enrolled in the Lebanese American University (LAU) in Beirut. The age range of the participants was 18 to 43 years ($M = 20.8$, $SD = 2.99$). The majority came from middle class families (32.2 percent had lower-middle socioeconomic status (SES), 21.2 upper-middle); 28.0 percent belonged to families with high SES, and 18.6 percent belonged to families with low SES. In addition, 3 percent were freshman, 40.6 percent sophomore, 24.8 percent junior, 24.8 percent senior and 6.8 percent graduate students. The mean GPA was 2.42 ($SD=0.72$). Of these students, 53 percent had chosen careers/majors traditional for women, 12.7 percent had chosen neutral careers and 34.3 percent had chosen non-traditional careers. In this study, the terms "major" and "career" are used interchangeably. Finally, 21.6 percent of these participants had a current job.

Instruments

Questionnaire. It had an introductory part that solicited demographic information on age, major, class, SES, and ability (GPA). The questionnaire assessed also the importance of parental opinion regarding the choice of a particular career, parental consent regarding the participant's particular career choice, and the mother's support regarding the choice of a career path. As for gender roles and attitudes, the questionnaire inquired about the following: the role most consistent with self-image and perceived future role.

The following instruments were administered along with the questionnaire: the Career Aspiration Scale (CAS 1993), the Bem Sex-Role Inventory (BSRI) (Bem

who exhibited moderate degrees of attachment and independence from their mothers were found to value their career pursuit.

O'Brien et al (1996) stated that most educated young women plan on having both a career and a family; women may aspire to leadership roles and achievement while employed in traditional and non-prestigious careers. Within this framework, she constructed the Career Aspiration Scale (CAS). The CAS items operationalized the level of aspiration within a given career towards achievement, leadership, and further education. According to O'Brien et al (1996), investigating the aspiration held within a chosen career may promote a deeper understanding of women's vocational development plans for achievement.

In this study career aspiration has been conceptualized as the extent to which people aspire to leadership positions in their occupational choice. Also, a traditional career is defined as follows: When members of one gender predominate in a given occupation, that occupation eventually becomes sex-typed, i.e., it is characterized as typical of the dominant gender, and atypical of the opposite gender.

2. Purpose and Hypothesis

In light of the rapid changes that have affected the Lebanese society in many areas, it becomes paramount to examine the way in which these young Lebanese women perceive themselves today, the possible shift away from the traditional and socially conventional roles and values, and the potential effects on their career aspiration and orientation.

All the reviewed models appear central to providing understanding of Western women's career development but the applicability or the influence of the factors included in these models of women's career development to Lebanese young women is yet to be seen. From the aforementioned emerges the need for a culture and gender specific model of career development that would encompass those variables that lead to understanding of Lebanese women's career development processes and later career satisfaction, in addition to planning preventive and remedial interventions. This study explores those psychosocial factors that are likely to influence the young women's career development in their specific culture, and forms a basis for developing future models of career development of Lebanese women.

compromise orientation and marriage-oriented-life-span in terms of feminism, need for achievement, and sex-role preference (acceptance).

Among the approaches that greatly influenced research and practice of career behavior development of women are Farmer's (1993) model of career achievement and motivation, and Fassinger's (1990) model of the realism of career choice, extended and elaborated on by O'Brien and Fassinger (1993). Conceived within the social learning theory, Farmer's model (1997) focused on sex role socialization processes on career development, choice, and motivation, given that motivation processes are thought to affect achievement and life satisfaction in a career. This model was developed in the 1970s and was extended during the 1980s and later in 1997. In her 1978 model, Farmer included home-career conflict, sex-role orientation, risk taking behavior, academic self-esteem, vicarious achievement motives and the fear of success as those personal or self-concept variables that were found in the literature to affect women's achievement and career motivation in different ways than they affect men's. As for the environmental factors, she included family socialization, discrimination in community and work and resources in the community and work. One of the major findings was that women's homemaking commitment was negatively related to career commitment. Also, she found that personal variables, particularly agentic characteristics, sex-role orientation, and competitive personality style exerted the strongest influence on women's career salience (Farmer 1997).

Fassinger (1990) offered a comprehensive, testable illustration of how multiple backgrounds and individual variables are important to the prediction of career choices of women. She found out that ability, agency, and liberal gender role attitudes were associated with non-traditional career choice and career orientation or salience of college women. In addition, the variables career choice and career orientation were found to predict each other. Subsequently, an expanded study by O'Brien and Fassinger (1993) elaborated on the previous model, and explored the mother-daughter relationship as an influential family variable. Their results supported Fassinger's and suggested complex interrelationships among agency, ability, and gender role attitude variables. Furthermore, adolescent women's attitudes toward the roles of women in society were found to be related not only to gender role attitudes but also to agency characteristics. Finally, young women

narrow their occupational choices conforming to society's expectation of what is appropriate on the basis of gender socialization and socioeconomic status, i.e., the social aspect of the self.

Within a framework of achievement related choices, another model by Eccles (1994) examined the factors that contribute to the gendered patterns of educational and occupational choices, considering that women are underrepresented in many high status occupational fields associated with science, engineering, and applied mathematics. In this model, educational and vocational aspirations are monitored by the assimilation of the culturally defined gender role schemas or stereotypes, and educational and vocational choices are linked to differences in people's expectations for success in an option and to the subjective task value: "to one's perceptions of the task itself" (p.587). Eccles's research has provided some support to these assumptions.

According to Eccles, gender role socialization experience could influence by shaping individual self-perception goal, values, and educational and vocational choices in several ways. Three are of relevance to the present study. First, to the extent that a woman has internalized the culture's definition of the female role of mother and wife, she would ascribe more importance to the behavior component of this role. Hence her ranking of activities and her choices will be in congruence with her self-concept (perception). This prepares her to make sacrifices in her career. Second, gender role socialization appears to influence one's definition of successful performance of those activities considered to be central to one's identity. Third, gender roles could affect the subjective value of various educational and vocational options by indirectly influencing the behaviors and attitudes that individuals are exposed to as they grow up (Eccles 1994).

Career Choice and Career Aspiration

An early study by Tarazi (1972) revealed a positive relationship between the Arab woman's attitude toward feminism, attitude toward women, and need for achievement. However, nonconformity to sex-roles was not found to be related to the need for achievement and attitude towards women. In addition, no correlation was found among three categories of vocational orientation: career orientation,

standards of desirable behavior are similar for this group; hence the use of the Bem Sex-Role Inventory becomes valid. In the Lebanese context, it is important to find out whether these young women are sex-typed, whether they have internalized society's sex-roles of men and woman, and whether there is a relationship between these factors and career choice and aspiration.

Factors such as education, technology, economics, and natural or socio-political crises like war and famine cause gender roles to change. Although gender roles differ among cultures, when viewing gender roles from a development and division of labor perspective, women are said to have a "triple role" since they are active in three types of labor: reproductive, productive, and community level. A reproductive woman's major role is typically related to family tasks such as child rearing and household maintenance. The productive role includes wage employment and production of goods. Finally, on the community level, the woman's task is often to do the organizing and supporting of men (CDPA 1996).

Factors presumed related to gender role attitudes have included ability, agency, and parental factors (Betz and Fitzgerald 1987). Ahrens and O'Brien (1996) investigated the contribution of ability, agency, and parental factors to the prediction of gender-role attitudes in adolescent (high school) females. Their study showed that ability and agency (but not parental factors) were positively predictive of gender-role attitudes. They also suggested that young women with feminist attitudes exhibited confidence in themselves and an ability to pursue career-related tasks.

Women who have embraced traditional gender roles often circumscribe their vocational opportunities despite their potential success in a wide range of careers (Betz and Fitzgerald, 1987). Gottfredson and Lappan (1997) view gender self-concept as one of the key individual differences that not only shape young people's occupational aspiration but also may overly restrict them. They outlined two processes in the development of occupational aspiration: circumscription and compromise. According to this theory, the development of images of one's self and occupational world involve an early phase of development. This is followed by circumscription, the process by which youngsters progressively narrow down the options of the occupational world to those that they consider compatible with their self-concept, and settle for less desirable options because the more compatible ones seem less accessible. In other words, adults and adolescents misguidedly

most working women had a college education. Today, socioeconomic status is the major drive for many women to work, and a large number of them expect to become active in the labor force. All these factors would affect the Lebanese young woman's self-concept, perceived self-image, expectations, and patterns of decision making, including career decision making and career development.

Current theories of vocational psychology tend to use a more developmental approach to career psychology that stresses the importance of societal and personality influence on career development. The literature appears to be converging on several core variables as being most influential on women's career development: background factors; gender role socialization and attitudes; career salience; family salience, including multiple role issues; traditional versus non-traditional career choices; and career aspiration. It is highly likely that these variables are relevant to the career development of Lebanese women.

Gender Role Attitudes and Socialization

14

Career development of women has been found to be related to gender role socialization and attitudes. A person is thought to be masculine or feminine if he/she accepts dominant stereotypes about men and women and applies them to himself/herself.

Bem (1974; 1981) developed the Bem Sex-Role Inventory that treated masculinity and femininity as two independent personality dimensions that can be integrated in the same individual and hence even blended in a single act. In this perspective, it is possible to characterize a person as masculine or feminine or agentic as a function of the difference between his or her endorsement of masculine and feminine personality characteristics. Bem postulated that, in the context of sex-role, two groups of individuals emerge: (a) those with a narrow sex-typed self-concept who restrict their behavior to those defined by the culture as sex-appropriate behaviors, and (b) those individuals with a mixed or androgynous self-concept who engage freely in both sex-typed behaviors and regulate their behavior in accordance with the situation.

Because of the exposure and openness of the Lebanese young women to other cultures and especially the American culture (since the sample is from an American-affiliated university) and concepts, we assumed that the same sex-typed

Hence, within the context of a predominantly patriarchal society, the Lebanese woman is challenged by modernism and the Western concepts of autonomy and equality; she is constantly torn by the conflict between cultural traditionalism and modernism. This internal struggle led educated Lebanese women in the 1970s and later on to lobby for their rights of equality and autonomy. In addition, with the budding of the feminist movement and the advent of the civil war and its social and economic aftermath, Lebanese society was subject to many transformations in several areas, presumably family structure, women's autonomy and identity, and attitudes toward work and marriage, among others.

According to Fouad (1993), individual cultural values differ from person to person depending on the level of acculturation and assimilation, socioeconomic status, and family history. Hence, value systems do not remain constant but change as a result of life experiences, social issues, and generational (acculturation or assimilation) status.

With respect to Lebanon, although the overriding traditional values make it difficult to effect change in society, historical context has been the driving force behind social changes. For example, economic need coupled with societal acceptance of work outside of the home have led to a surge in the number of women working outside their homes. In addition, the openness to certain aspects of other cultures may have ushered in a change in the Lebanese woman's own image, self-concept, and role. Consequently, getting an education and a career is hypothesized to have become an integral part of the Lebanese young woman's perception of self-concept. This in turn would influence her participation in the labor force, marriage, and politics. Testing the above assumptions is actually one of the aims of the current study.

Let us examine here the situation of the Lebanese woman within the labor force. In 1997, the proportion of economically active population within the working age (15–64) was 49.3 percent. Women made up 21 percent of this group (vs. 77.3 percent men) (ACS 1998). The survey also showed a decline in the number of males within the age range of 30–44 years, which is due to youth migration. The latter finding may reflect on women's participation in the labor force, as they might eventually replace men in the labor market. Another interesting finding of the survey was that young women leave school at an older age than young men do, and the majority of these young women join the labor market in their 20s. Further,

culture, and racial and ethnic influences to guide research on career choice and development for women. Since little research has examined the Lebanese culture as a context of women's career development, this study investigates some of the social and individual antecedents influencing career development of Lebanese women.

The Lebanese Culture as a Context

Lebanese society is an amalgam of cultures, ranging from purely conservative to considerably liberal. On one end of the continuum, the dominance of religion in many communities leads to the preservation of the rigid values including traditional family structure and traditional gender role differentiation and attitude. In this context, family values are the basic foundation, and family is built on a notion of collectivist value orientation where each member's actions tend to affect the reputation and cohesion of the family. Also, women are brought up in ways that thwart the development of their own separate identity, and parents' consent is essential when a daughter considers making major life decisions. Regarding gender roles, in Arab Middle Eastern nations, women are held captive to the traditional definition of gender role. Their role expectation is primarily to be wife and mother and to ensure a stable family life. The spousal role of a woman is dictated by the tenets of the predominant religion (Hattar-Pollara, Meleis, and Nagib 2000). In Lebanon, two main religions prevail almost equally: Islam and Christianity. In Lebanese society, men and women conventionally assume different but complementary roles. Until recently, the man or the head of the household had been the breadwinner of the family. His major role had been to work outside the home in order to feed his family and to succeed at his job. Conversely, the woman had to stay at home. Her major role had been to succeed as a wife and mother by subsuming her interests to those of her husband and children, thereby forsaking a potential career and desirable financial autonomy.

On the other end of the continuum lies the liberal segment of Lebanese society. The latter is open to Western cultures (particularly French and American) whose imprints are omnipresent in the educational system and in the media (TV, movies, journals and magazines and books). Accordingly, many individuals try to adopt liberal and modern values and concepts.

Psychosocial Factors Affecting Career Choice and Aspirations of Lebanese College Women

Rania A. Abdo *
& Ahmad A. Oweini **

This pilot study investigated the psychosocial factors that affect the career development of Lebanese college women. Using a sample of 134 Lebanese women attending a private American college in Lebanon, it examined the effect of such variables as agency, college achievement, and social-economic status (SES) on career aspiration. Also, relationships among variables were examined. Most significant of the findings is that agency, SES, and attitudes towards women's role in society predicted career aspiration. Further, participants reported high non-traditional attitudes towards women's role in society, limited identification with the feminine sex type on the BSRI, and a strong identification with the notion of career woman. The study outlines the significant implications of the findings for career counseling for women in the changing Lebanese society.

11

1. Introduction¹

Recent approaches to career development have shed new light on the social and individual factors that influence women's career development. Betz and Fitzgerald (1994) noted that research and theory overlooked the effects of cultural factors on vocational behavior of women. Fitzgerald, Fassinger, and Betz (1995) mentioned the need for conceptual models that more adequately account for gender,

* Institut Libanais d'Éducateurs, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Saint Joseph, Beirut.

** Social Sciences and Education Division, School of Arts and Sciences, Lebanese American University, Beirut.

1. The authors wish to thank Karen M. Obrien for kindly providing the CAS, and Najoie Nasr for her invaluable help and guidance in the statistical analysis.

American University of Sharjah

- College of Arts & Sciences
- School of Business & Management
- School of Architecture & Design
- School of Engineering



P.O Box: 26666 - Sharjah - UAE

Tel: 971 - 6 - 5055002, Fax: 971 - 6 - 558 5018, e-mail: admission@aus.ac.ae, www.aus.ac.ae

where East meets West, is as good as any place to do so. Ultimately what emerges as the paradigm of the social sciences or a single social science would have to explain the almost instantaneous new social formations along the Gulf and have resolution for the multiethnic populations that inhabit these largely city states.

With the dawning of a new world of globalization, are the basic analytical and theoretical assumptions of the West based on the social relationships of colonialism that have crept into the basic theory of the social sciences, now antiquated? In globalization, presumably there is a more level playing field where the former colonials peoples compete for profit and capital accumulation with the core countries: e.g. computer engineering in software may come from India and breakthroughs in physics from China, and new forms of trade from Singapore and Honk Hong, or optics from Japan in the not too distant future, will this erase the standpoint of the West viewing the rest as a basis for the social sciences? This alone levels out relations of assumed social and cultural superiority. The Indians or Chinese do not have to replicate the linear stages of development so that they can emulate the Western powers in particular lines of endeavor. In this new arena then, what are the overall structures of the basic social relationships of globalization that should figure into the building of a new, less Eurocentric vantage point for the social sciences?

If an economically and politically interdependent world, one would reason that cooperation would be a more compelling dynamic than the old dynamic of competition between national states, where the name territories were coincident, more or less, with national economies. National economies are now interpenetrated by multinational corporations, so the economic and political boundedness of the single state is fading with respect to globalization. Regional rivalries between neighboring states are also fading for the benefits of mutual cooperation, which is readily evident among the GCC countries. Logically, the “we” and “them” or subject-object dichotomy implicit across the social sciences should dissipate. Perhaps it already has with the emphasis on contextualized truths and standpoint theory that came out of the postmodern movement, which itself was coincident with the early decades of globalization. The *Journal of Social Affairs* continues to explore the various facets of these questions.

Foreword

8

There is little doubt that the present social sciences are collectively experiencing a paradigmatic shift; one might classify them as in crisis with a lack of resolution for the relationships of globalization. The present state of crisis would fit Thomas Kuhn's various steps of scientific revolutions, where the normal science as practiced by many of the disciplines no longer seems to fit the social relations within an increasingly globalized world. As social scientists we would have predicted this massive paradigmatic shift. Many of the social practices and indeed those of the academy in knowledge production have been subjected to the business thinking of neoliberalism within the past several decades, --so that if an idea does have resonance in the marketplace it is scrapped. Pure science is no longer all that pure but responding to crisis as the old truths are forced to accommodate new realities. However, neoliberal accounting practices in many spheres of social life and intensified economic competition have wrought, in the eyes of many, a betrayal of social progress. In his book, *The End of the Social Sciences as We Know Them*, the sociologist Immanuel Wallerstein concludes that "we social scientists must totally transform ourselves or we shall become socially irrelevant and relegated to some minor corner of some minor academy, condemned to while away our time in meaningless rituals as the last monks of a forgotten god."

The old approaches and theories in the social sciences, which are the established approaches that are contained in any introductory text, and which are taught in any introductory class on the social sciences, came out of the social contexts of four centuries of the expansion of the European countries abroad and of industrial capitalism and increasing urbanism at home. These were the contexts that the social sciences as we know them developed. The social sciences became formalized as formal disciplines during the third quarter of the nineteenth century, and were taught as academic disciplines from that time forward. Clearly the time has come for reconceptualized the social sciences from top to bottom. Where we stand along the Arabian Gulf,

Views and Opinions

- The Rights of Women in Changing Times and Subjective Vision in Our Societies** 143

Reza Abdel Hakeem Ismail Radwan

- Personal Ailing Socially (Alsociobatij): A Conceptual Development** 151

Taha Yasin Yousuf Al Neama

- Societal Transformations in Algeria and the Phenomenon of Delinquency: Towards Rapprochement Sociological Integrative** 165

Musa Lahrach

Book Reviews

- Leadership and Management in the Information Age** 177

A group of authors, Emirates Center for Strategic Studies and Research

- Determinants and Opportunities for Economic Integration between the Gulf Cooperation Council** 193

Mohammed Abdel Rahman Al Asoumi

- Problems of Youth: The Motives and Variables** 207

Mahmoud Sadek Suleiman

Conferences

- Future Vision for Women in the UAE**

- Sociological Association, Sharjah, December 6, 2007** 221

Taha Hussein Hassan

PhD Dissertations

- The Role of the Police in the Fight against Drugs and its Impact on Economic Development: A Comparative Study** 229

Adel Abel-Jawad El Kerdasi

- Abstracts in Arabic for Articles in English** 241

Disclaimer: Views expressed by authors and reviewers are solely their own and in no way represent any positions or policies of the editors or the *Journal of Social Affairs*.

Journal of Social Affairs

Volume 24, Number 96, Winter 2007

Foreword

8

Manuscripts in English

Articles and Research Papers

**Psychosocial Factors Affecting Career Choice and Aspirations
of Lebanese College Women** **11**

Rania A. Abdo & Ahmad A. Oweini

**Socioeconomic Characteristics of College of Business and
Economics Students and the Effect of These Characteristics
on Students' Performance** **41**

Nasri Harb & Ahmed El-Shaarawi

Abstracts in English for Articles in Arabic **59**

Manuscripts in Arabic

Articles and Research Papers

**The Christians and Jews of Ottoman Iraq at the Beginning of the
20th Century (1908–14)** **9**

Khalid Al Sadoun

Political Life in Kuwait: Contemporary Organizations and Political Currents **35**

Abdel Redha Ali Aseeri

The Effect of Violence and the Use of Force in Zionist Thought **81**

Ghazi Saleh Nahar Bani Melhem

**Chinese Foreign Policy Ideology of the Pragmatic: Attitude of
the Iraq Crisis Model** **117**

Mohamed Bin Huwaidin

- i. If a submitted manuscript is the property of some other party (such as a research institution), then the contributor must obtain permission from that party prior to submitting the manuscript to the *JSA*; when the manuscript is submitted, the contributor must make appropriate acknowledgments.
- j. Any article published in the *JSA* becomes the property of the *JSA*, and the right of disseminating such articles belongs exclusively to the *JSA*. However, authors do retain the right to publish their articles as part of a book, provided that appropriate reference is made to the publication in the *JSA*.
- k. Please note that manuscripts that fail to conform to the above guidelines will be immediately returned to the contributor.

- **Dissertations**

Authors may submit summaries of PhD dissertations, provided that such dissertations have been successfully completed and the author has completed the PhD degree.

- **Book Reviews**

Authors may submit reviews of books published within the last three years. Such reviews may not exceed 10 pages in length and must include a cover page with all of the following information:

- a. the full title of the book
- b. the full name of the author of the book
- c. the full name of the publisher
- d. the place of publication
- e. the date of publication
- f. the number of pages in the book
- g. the full name and address of the reviewer

If the book is published in a language other than English, then the information requested in parts (a) through (f) must be provided both in English and in the language in which the book is published.

d. Reference List. Please list all references alphabetically according to the author's last name. When more than one work is cited for the same author, the works should be listed chronologically, with the most recent work listed last. Please observe the following: (i) give complete periodical data such as volume, issue, page numbers, series; (ii) do not use abbreviations for titles of journals; (iii) titles of books and periodicals are capitalized and italicized; (v) article or chapter titles appear in quotation marks and are capitalized. Reference list entries should adhere to the following examples:

Journal article

Bagwell, Kyle, and Robert W. Staiger. 1997. "Multilateral Tariff Cooperation during the Formation of Free Trade Areas." *International Economic Review* 38 (4): 291–319.

Book

Kemp, Murry C. 1964. *The Pure Theory of International Trade*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Chapter in a Book

Bagwell, Kyle, and Robert W. Staiger. 1997. "Multilateral Tariff Cooperation during the Formation of Free Trade Areas." In *The Pure Theory of International Trade*, ed. Mary Smyth, 291–319. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

e. Short quotations within the text should appear within quotation marks. Longer quotations should begin on a new line and be indented about 2 cm from the left margin. Words, punctuation, underlining, or italics not present in the original work should be contained in square brackets or noted as "emphasis added."

f. The first paragraph of a new section or subsection should not be indented. Otherwise, the beginning of each new paragraph should be indented. In titles of sections and subsections, the first letter of each word should be capitalized. Titles of sections and subsections should be appropriately numbered. Contributors should place tables, figures, and graphs within the manuscript at the same location as is desired for the final version of the paper. (Contributors must not submit tables, figures, and graphs on separate sheets.)

g. The *JSA* cannot consider any research paper previously published in another journal, and contributors are not permitted to have the same paper simultaneously under review at the *JSA* and another journal. Likewise, the *JSA* cannot consider any paper that has been published in the proceedings of a conference or which is being considered for publication in the proceedings of a conference.

h. If a submitted paper has been presented at a conference, then the author must make appropriate acknowledgements.

Guidelines for Contributors

• General Information

The *Journal of Social Affairs* is published quarterly, in the spring, summer, fall, and winter. Contributors may submit scholarly research papers, book reviews, and summaries of PhD dissertations. Submissions for publication undergo blind peer reviews by multiple reviewers, although the editors reserve the right to decide on the suitability of the subject matter in the first instance. All manuscripts are acknowledged within two weeks of receipt. Every attempt will be made to inform authors within three months about the suitability of submitted manuscripts for publication in the *JSA*. For any single issue of the *JSA*, some priority is given to maintaining a balance of research subjects and to maximizing the geographical diversity of contributors. Designated issues of the *JSA* may be devoted to specified themes, which may be the subject of conferences sponsored by AUS or the Sociological Association of the UAE.

Manuscripts in English should be submitted to:

Nada Mourtada-Sabbah, PhD
JSA, Deputy Editor-in-Chief
American University of Sharjah
P.O. Box 26666, Sharjah
United Arab Emirates
E-mail: nmourtada-JSA@aus.edu

Manuscripts in Arabic should be submitted to:

Mohammed Al-Mutawa, PhD
JSA, Editor-in-Chief
The Sociological Association of the UAE
P.O. Box 3745, Sharjah
United Arab Emirates

• Research Papers

Contributors of research papers must abide by the following conditions:

- a. The author's name should appear directly below the title, and an asterisk should be placed immediately after the author's name. The asterisk is to refer to the author's institutional affiliation and address, and acknowledgements, if any, all of which should appear as a footnote on the first text page. The author's name must be followed by an abstract of not more than 200 words. The abstract should be single-spaced, and in italics, and should make clear the purpose and findings of the paper.
- b. The abstract and references must be single-spaced. Otherwise, the manuscript must be double-spaced, and the length of the paper ordinarily may not exceed 35 printed pages or 13,000 words, counting the reference list. If submitting a hard copy, the manuscript must be printed on one side of the paper only.
- c. The *JSA* uses the author-date documentation system of *The Chicago Manual of Style*, 15th edition (Chicago: University of Chicago Press, 2003). Text citations should appear as follows:
(Bagwell and Staiger 1997) or
(Bagwell and Staiger 1997, 12) if a specific page is cited



CALL FOR PAPERS

Journal of Social Affairs

The *Journal of Social Affairs* (JSA) is a peer-reviewed academic journal, published jointly by the American University of Sharjah (AUS) and the Sociological Association of the United Arab Emirates. Prior to 2001, the Sociological Association published the JSA for 17 years. In the new format (post-2001), half of each issue of the JSA is published in English and half in Arabic.

The JSA is a widely focused academic forum whose scope encompasses the social and cultural disciplines largely within the humanities and social sciences. The JSA welcomes manuscripts from a wide variety of fields, including anthropology, cultural studies, economics, education, history, international relations, law, philosophy, psychology, and sociology, as well as interdisciplinary treatments that include some of these disciplines. The JSA especially promotes an understanding of the wider Gulf region in particular and the Middle East in general. Some preference in each issue will be given to manuscripts that are of direct relevance to the United Arab Emirates and the Middle East, but manuscripts of wider applicability and comparative in nature will be sought for publication.

The JSA is published quarterly. Submissions for publication undergo "blind peer review" by multiple referees. Manuscripts are acknowledged within two weeks of receipt, with a decision rendered on publication generally within three months. Issues of the JSA may be devoted to specified themes, such as those that result from conferences sponsored by AUS and/or the Sociological Association of the UAE.

Since 2001, the English language section of the JSA has published contributions by Tim Niblock (University of Exeter), Louis Fisher (Congressional Research Service), David Apter (Yale University), David J. Roxburgh (Harvard University), Albrecht Schnabel (United Nations University), Peter Hellyer (Abu Dhabi Islands Archeological Survey), Mark N. Katz (George Mason University) and J. Milton Yinger (Oberlin College), Abbas Maleki (International Institute for Caspian Studies, Iran), Ali A. Mazrui (Binghamton University and Cornell University), Helle Lykke Nielsen (University of Southern Denmark), Tony Allan (University of London (SOAS)), William Granara (Harvard University), Mark Tessler and Dan Corstange (University of Michigan), Serge Sur (University of Paris), Mouawiya Al-Awad (United Arab Emirates University) and Adam B. Elhiraika (Islamic Research and Training Institute), Sulayman Khalaf (University of Sharjah), Kamal Abdel-Malek (American University of Sharjah), Mutasem Al Fadel and Rania Maroun (American University of Beirut), Peter Rogers and Jorge Ramirez-Vallejo (Harvard University), Ahmed AlShahi (Oxford University), Muhsin AlMusawi (Columbia University and American University of Sharjah), and Michael Glennon (Tufts University), and Hussein Amery (Colorado School of Mines) among others.

For further information about the JSA and subscriptions please see:
www.aus.edu/journals/jsa/

Send manuscripts in English to:

Nada Mourtada-Sabbah, Ph.D.
JSA, Deputy Editor-in-Chief
American University of Sharjah
P.O. Box 26666, Sharjah
United Arab Emirates
nmourtada-jsa@aus.edu

Send manuscripts in Arabic to:

Mohammed Al-Mutawa, Ph.D.
JSA, Editor-in-Chief
The Sociological Association of the UAE
P.O. Box 3745, Sharjah
United Arab Emirates



Journal of Social Affairs

Published by the Sociological Association of the UAE and the American University of Sharjah

The *Journal* is listed in Ulrich's International Periodicals
Directory No. 4274945, ISSN 1025-059X

Editor-in-Chief

Mohammed Al-Mutawa, Prof.

Deputy Editor-in-Chief

Nada Mourtada-Sabbah, Ph.D.

Managing Editor

Fatima Al-Sayegh, Ph.D.

Editorial Assistants

Taha Husain Hassan

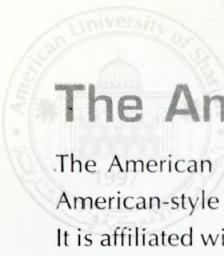
Amanda Brooks Heintz

Advisory Committee

Ahmad Al-Khatabi, Ph.D.	University of Sharjah
Abdul Razaq Al-Mudhreb, Ph.D.	UAE University
Amr Abdel Hamid, Ph.D.	Special Advisor to His Highness the Ruler of Sharjah for Higher Education
Hassah Lootah, Ph.D.	UAE University
Muhsin Al-Musawi, Ph.D.	American University of Sharjah
Robert Cook, Ph.D.	American University of Sharjah
Sulaiman Mousa Al-Jasim, Ph.D.	Zayed University
Yousif Mahmoud, Ph.D.	Ajman University

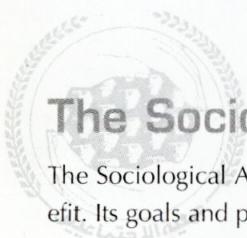
Editorial Board

Ahmad Al-Aamoosh, Ph.D.	University of Sharjah
Ahmad Bin Daniah, Ph.D.	Ajman University
Ateeq Gakkah, Ph.D.	UAE University
Bassam Abu Al-Foul, Ph.D.	American University of Sharjah
Husain Saeed Al-Shaikh, Mr.	Sociological Association
Nasr Arif, Ph.D.	Zayed University



The American University of Sharjah

The American University of Sharjah (AUS) is a private, nonprofit, coeducational, American-style institution located in the Emirate of Sharjah, United Arab Emirates. It is affiliated with the American University in Washington, D.C., which provides the senior academic leadership for AUS. The language of instruction at AUS is English. All classes and administrative functions are carried out in English. AUS admitted its first students and began classes in the fall of 1997, and is the first comprehensive university of its kind in the Gulf region. The University is committed to a vision of itself as an independent institution based on the American model, but one which is thoroughly grounded in Arab culture. AUS was established by His Highness, Sheik Dr. Sultan Bin Mohammed Al Qassimi, Supreme Council Member, Ruler of Sharjah.



The Sociological Association of the UAE

The Sociological Association of the UAE was established in 1981 for the public benefit. Its goals and purposes are:

- to provide a representative body for professionals in the social sciences;
- to better serve the needs of society by increasing and maintaining standards of excellence for professionals in the social sciences;
- to disseminate culture and promote social awareness among all classes of society, in conjunction with other public and benevolent institutions, in order to achieve the highest level of social harmony and cohesiveness;
- to promote scholarly research that will help identify factors and problems that inhibit the appropriate development of society, and that will help design and select the best policies for dealing with such factors and problems;
- to offer support to individuals and groups who are unable to fully take advantage of governmental services, or who have special needs, such as the handicapped, the aged, minors, orphans, and any children without parents to care for them;
- to promote the exchange of information with other Arab and international Associations that specialize in the social sciences by all conventional means, such as the organization of seminars and study groups, sponsorship of local conferences, sponsorship of attendance by members at conferences of other Associations, and the publication of books and scholarly journals;
- to improve the conditions of employment for professionals in the social sciences, and to offer financial, social, and cultural services to members of the Association.

Journal of Social Affairs

Volume 24, Number 96, Winter 2007

English Section

Rania A. Abdo & Ahmad A. Oweini | Université Saint Joseph, Beirut

Psychosocial Factors Affecting Career Choice and Aspirations of Lebanese College Women

Nasri Harb & Ahmed El-Shaarawi | UAE University

Socioeconomic Characteristics of College of Business and Economics Students and the Effect of These Characteristics on Students' Performance

Arabic Section

Khalid Al Sadoun | Sharjah University

The Christians and Jews of Ottoman Iraq at the Beginning of the 20th Century (1908–14)

Abdel Redha Ali Aseeri | Kuwait University

Political Life in Kuwait: Contemporary Organizations and Political Currents

Ghazi Saleh Nahar Bani Melhem | University of Jordan

The Effect of Violence and the Use of Force in Zionist Thought

Mohamed Bin Huwaidin | UAE University

Chinese Foreign Policy Ideology of the Pragmatic: Attitude of the Iraq Crisis Model

A Refereed Quarterly Journal Published by the American University of Sharjah and the Sociological Association of the UAE

P.O.Box: 26666 | Fax: (9716) 5585066

E-mail: nmourtada-JSA@aus.edu | www.aus.edu/media/jsa

ISSN 1025-059X

